



مختارات اسرائيلية

ترجمات عبرية

- مستقبل العلاقات بين اسرائيل والدولة الفلسطينية : دمج أم فصل؟
- مسودة اتفاق التسوية بين سوريا وإسرائيل
- السعودية وقطار السلام

كتابات عربية

- إمكانية تحول ديمقراطى فى فلسطين



FEB. 2000
السنة السادسة - فبراير ٢٠٠٠

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
السنة الثالثة ـ العدد ٦٢ ـ فبراير ٢٠٠٠



مختارات اسرائيلية

Israeli Digest

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٢٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠
فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مقدمة

دروس مطلوب استيعابها

تعثرت المفاوضات السورية الإسرائيلية فلم تعقد الجولة الثالثة التي كان محددا لها الأسبوع الثالث من يناير الماضي، وبالتالي لم ترسل أي منهما فريق الخبراء المعني ببحث تفاصيل القضايا الجوهرية من الناحية الفنية. ويأتي التعثر في المفاوضات السورية الإسرائيلية بعد موجة من التفاؤل بقرب توصل الجانبين إلى اتفاق شامل ينهي حالة الحرب بينهما ويفتح الطريق أمام نجاح مماثل على المسار اللبناني. والواقع أن الجمود الذي تشهده المفاوضات السورية الإسرائيلية يفيد بأن هناك مشاكل وخلافات بين الجانبين لم يتم التوصل إلى اتفاق بصددها، أو لم يصلا إلى حلول وسط بشأنها، هذا في حين يرى آخرون أن ما يجري لا يعدو أن يكون ضمن مرحلة إخراج الاتفاق وتقديمه للرأي العام في البلدين بشكل يؤكد صعوبة التوصل إليه وصمود كل منهما في وجه الآخر إلى أن يمكن من انتزاع ما يريد من هذا الآخر...

وقد تزامن تعثر أو تعثير المفاوضات السورية الإسرائيلية في وقت كان القرار قد اتخذ فيه باستئناف المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف وذلك بمعاودة اجتماع "لجنة توجيه المفاوضات المتعددة " في العاصمة الروسية موسكو ، وهي المفاوضات التي تجمدت عمليا منذ وصول حكومة نتنياهو للسلطة في مايو ١٩٩٦، وقد جاء قرار معاودة هذه المفاوضات على أساس أن المسار الثنائي عاود النشاط ممثلا في المفاوضات السورية ومن ثم اللبنانية وأيضا الفلسطينية. وقد اتخذ قرار تنشيط المفاوضات الإقليمية بينما كانت سوريا وإسرائيل تواصلان التفاوض في "شيبردزتاون"، وعندما حان الوقت المحدد للاجتماع، تأجلت الجولة الثالثة، كما عاد الجمود ليلف المسار الفلسطيني من جديد.

وهنا عاد سيناريو المفاوضات الإقليمية إلى شكله التقليدي الذي كان قائما قبل التوقف وهو مقاطعة سوريا ولبنان للمفاوضات وتوجه عربي نحو عدم التعامل مع هذه المفاوضات بجدية نتيجة الربط المباشر بين حال المسارين.

والواقع أن فكرة الربط بين حال المسارين تنبع من موقف عربي تبلور بوضوح من قبل أن تبدأ المفاوضات بشقيها الثنائي والإقليمي وحافظ على قوة الدفع بفعل استمرار التنسيق العربي على الأقل من خلال آلية "دول الطوق"، وبدأت المشكلة عندما رأت أطراف عربية في مرحلة معينة أنها لم تعد في حاجة لهذه الآلية وربما وجدت في الخروج عليها ما يحررها من قيود الالتزام بالمسارات الأخرى، وهو الأمر الذي ثبت عدم سلامته، إذ سرعان ما اكتشف هذا الطرف العربي أن ما يتعرض له من تلاعب من المفاوض الإسرائيلي جاء نتيجة منطقية لإطاحة مظلة التنسيق وترتيب المواقف فعاد سريعا يطالب بالتنسيق من جديد، ويهاجم طرف عربي آخر تولد لديه نفس الإحساس في لحظة تالية، وعاد من جديد ليستخدم مقولات التنسيق ويطالب الأطراف العربية بعدم المشاركة في المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف التي استأنفت أعمالها في موسكو..

غاية ما نود التأكيد عليه، هو أن كافة الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات الثنائية المباشرة في حاجة ماسة لآليات التنسيق وترتيب المواقف، وأن الدرس الرئيسي الذي خرجت به في الفترة السابقة يؤكد حاجتها جميعا لهذه الآليات، وأن الحاجة ستتزايد كلما دخلت المفاوضات مرحلة متقدمة..باختصار التنسيق ورقة مهمة لمصلحة جميع الأطراف العربية والمبادرة بالخروج عليه تعني ببساطة التخلي طوعا عن مصدر مهم من مصادر الدعم والمساندة في مواجهة مفاوض مراوغ مسلح بدعم أمريكي وأوروبي يقترب من "المرض النفسي".

د. عماد جاد

◆ دراســـــــات ◆

دراسة١

العرب واليهود فى فترة الانتداب :

نظرة جديدة فى البحث التاريخى

التعاون اليهودي - العربي بين النقابات مع بداية فترة الانتداب

تحرير : إيلان بابه ترجمة : محمد إسماعيل

مقدمة

لم يحظ موضوع حركة العمال العربية في فترة الانتداب البريطاني بالبحث الكافي، رغم أن دراسة هذه الحركة مهمة جدا لبحث التاريخ الاجتماعي لأرض إسرائيل فلسطين والفلسطينيين. وبينما تاريخ حركة العمال اليهودية في نفس الفترة قد تناولها البحث بشكل متعمق، فإن موضوع العمال الفلسطينيين لم ينله بعد بحث شامل .واقتصاد التوازن التاريخي في هذا الصدد هو نتيجة انعدام التوازن بين الحركتين :فالحركة اليهودية كانت أكثر تنظيما وتبلورا وتتمتع بمكانة هامة في الاستيطان بينما برز في المجتمع العربي القصور في التعريف بأهمية موضوع العمال العرب وتأثيره السياسي. في هذا المقال سنحاول دراسة إلى أي مدى كانت حركة العمال العرب الفلسطينية إفرازا ذاتيا لعرب فلسطين، أو هي ثمرة التأثير اليهودي .كذلك نود أن نعرف هل قامت حركة العمال العربية نتيجة تطورات اقتصادية اجتماعية وسياسية بين عرب فلسطين، أم هي محصلة وجود منظمات العمال اليهود في أرض إسرائيل فلسطين .

ولا خلاف على أن تعاونا على مستوى كبير كان قائما بين الاتحاد اليهودي وبين العمال العرب، فعلى سبيل المثال، كان هناك عدد غير قليل من الأعضاء العرب في النقابات التى أنشأها اليهود .وكانت هذه المشاركة أكثر بروزا في علاقات العمل في مدينة حيفا، والتي سيركز مقالنا عليها .ولكن لكي نتعامل مع قضية البحث الرئيسية التى حددناها فإننا نود أن نفهم ما الذي جعل العرب ينضمون إلى الاتحاد اليهودي، وما الذى جعل اليهود يرغبون في ضم عمال عرب في تنظيمهم النقابي، وأخيرا ـ سنحاول الوقوف على طبيعة التعاون الذى نشأ ومدى صلابته .

هذا التعاون كان قصير الأجل في مدينة حيفا ولذلك سنسعى أيضا إلى تحديد عوامل فشله؛ وأسباب انفصال العمال العرب عن التنظيم النقابي اليهودي، ودواعي تشكيل نقابة عربية مستقلة رابطة العمال العرب الفلسطينيين .وهنا نتساءل :هل كانت أسباب الانفصال تتعلق بخلافات في قضايا نقابية، أم سياسية، وهل هناك أساس للاعتقاد أن هذا الانقسام كان في الأصل نتيجة لسياسة الهستدروت ؟

تكون طبقة العمال العرب في حيفا:

تعتبر حيفا مدينة حديثة نسبيا مقارنة بالمدن الساحلية الأولى .وكان التطور الرئيسي لها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما بدأت المدينة في النمو سريعا .

واستمر هذا النمو أيضا في بداية القرن العشرين ووصل إلى ذروته في فترة الانتداب البريطاني .وكان دليل هذا النمو الزيادة السكانية السريعة فيها سواء في السكان العرب أو اليهود .وجاءت الزيادة السكانية بين اليهود في الأساس من الهجرة القادمة من خارج البلاد ، بينما كانت الزيادة بين العرب نابعة إما من التكاثر الطبيعي أو الهجرة المتواصلة والكثيفة إلى حيفا من داخل البلاد وأيضاً من البلاد المجاورة .وفي سنة ١٩٢٢ كانت تعداد السكان العرب في حيفا حوالي ١٨ألفا نسمة، وفي ١٩٤٦حوالي ٧١ألف؛ وهي زيادة ضخمة تقدر بـ ٢٩٤%، تعد الأكبر في كافة أنحاء أرض إسرائيل

فلسطين في تلك الفترة .

واعتبرت المدينة مصدر جذب رئيسي لمهاجرين عرب ويهود على السواء بسبب ظروف سوق العمل فيها: حيث تحسنت هذه الظروف في أعقاب فرص العمل التى أتاحتها سياسة الحكومة الانتدابية .فنمو الصناعات الخفيفة، ومشروع خطوط السكك الحديدية، ثم فيما بعد بناء الميناء، أذنت بالحاجة إلى أيدي عاملة كثيرة .وصاحب الازدياد في أماكن العمل، زيادة كبيرة في البناء، المواصلات، وفي متطلبات الخدمات المدنية .هذا التغير الاقتصادي أدى إلى خلق طبقة عمال في المدينة والبدء في تنظيمها .ويعتمد قيام نقابه بصفة عامة على برولتياريا حضرية، وقد تفتقر إلى النجاح بسبب عوامل مختلفة، والتي من بينها مدى كون الطبقة العمالية واسعة ومؤسسة .ولكن في حالة عرب حيفا كانت عوامل تنظيم هذه الطبقة مختلفة إلى حد ما .فقد وجدنا أربعة عوامل رئيسية لنمو طبقة عمال عربية منظمة في حيفا: (أ) تطور الاقتصاد القومي العربي نحو استثمار رأسمال الطبقة العربية الغنية في الصناعات الكبيرة، الأمر الذى أدى إلى زيادة عدد المصانع التى تتطلب أيدي عاملة كثيرة.بتزايد احتياجات الحكم البريطاني مثل _شبكة طرق وخطوط سكك حديدية، بناء ميناء حيفا، البريد وبخاصة للمتطلبات العسكرية (ج) إن الهجرة اليهودية أثرت على تزايد طبقة العمال العربية في المدينة، بسبب تدخل عناصر رأس المال والاستثمار، وخاصة في الصناعة والبناء(د) الوضع الاجتماعي الاقتصادي الصعب للعمال العرب وظروف عملهم التى أثرت أيضا على إقامة النقابة .وكان وضع العمال في حيفا صعبا .خصوصا من ناحية الاجور، ساعات العمل، والظروف الاجتماعية إلى آخره .هذه العوامل أثرت على طبقة العمال في كافة أرجاء البلاد؛ غير أن أثرها كان بارزا بصفة خاصة في حيفا حيث كان العدد الأكبر للعمال الفلسطينيين.

وكانت طبقة العمال في حيفا متنوعة في تركيبتها وفي أصلها الاجتماعي .فضمت عمالاً من المدن خاصة من حيفا نفسها، عمال ريفيين وعمالا جاءوا من مناطق أخرى في البلاد ومن دول قريبة .ووصل عدد العمال في حيفا مع بداية الثلاثينيات إلى حوالي ٥٠٠٠عامل؛ وكان لهذا التشكيل المتنوع لعمال حيفا أثر كبير، بعد ذلك، على مدى توحد الطبقة العمالية في المدينة وعلى النشاط النقابي بها .أن غياب خلفية مشتركة جعل من الصعب القيام بنشاط نقابي منظم، ونبعت هذه الصعوبة أيضا من أن جزء من العمال كان ماهرا أو حرفيا والجزء الآخر بلا حرفة خاصة هؤلاء الذين جاءوا من حوران، ووصل عددهم عام ١٩٣٥إلى حوالي ٤٠٠٠ . ولكن رغم الصعوبات ظهرت في حيفا نقابة في أوساط العمال العرب .وكان هذا التنظيم النقابي بالطبع مرتبطا بالتجمعات الكبرى للعمال في المدينة، وفي عدد من أماكن العمل الرئيسية: أولا، في أماكن العمل الرسمية، مثل السكك الحديدية، معسكرات الجيش وغير ذلك .وكما سيأتي توضيحه، في أحد أهم مراكز تجمع العمال وهو ورش السكك الحديدية الذى ضم عمالا كثيرين وكان من أهم أماكن العمل الحكومية أيضاً الميناء الجديد الذى تم بناؤه في حيفا وأشتغل به مئات العمال .بالإضافة إلى شركات محلية كبرى مثل شركات النفط :شركة النفط العراقية وشركة النفط"شل "التى كان معظم عمالها من العرب؛ كذلك بلدية حيفا التى استخدمت حوالي ٦٠٠ عامل وموظف عربي.كما أن هناك عربا عملوا في أماكن عمل ذات ملكية يهودية :مثل مصنع "نشر"، محاجر يهودية، مصنع معادن "فاجز "والمصنع اليهودي لتنقية الأرز في حيفا، الذى عمل به ٦٠عاملاً عربياً .وأخيرا كانت هناك أماكن عمل ذات ملكية عربية: مثل مصنع السجائر والتبغ لصاحبه الحاج طاهر كرمان وشركاه، شركات ورق الكرتون ومصانع أخرى كثيرة .

وخلاصة القول في هذا الموضوع، أن جميع الظروف المطلوبة لنمو حركة عمال عربية كانت موجودة في حيفا . فهي المدينة التى نما فيها السكان بسرعة، وكان فيها نشاط اقتصادي ضخم، أماكن عمل كثيرة وكبيرة، عمال كثيرون وظروف عمل وظروف اجتماعية - اقتصادية صعبة .

الدافع لتعاون عربي - يهودي:

على الرغم من أن الظروف في حيفا كانت ملائمة لظهور تنظيم عمالي عربي، فقد كان من الصعب على العمال العرب تشكيل منظمة مستقلة .فافتقاد الخبرة التنظيمية، وكذلك التركيب غير المتجانس لطبقة العمال، كانت معوقات أمام الساعين للانتظام على أساس طبقي. وكما ذكرنا فإن الجهد التنظيمي قد فشل أيضا بسبب عدم وجود مجموعة مؤثرة من العمال المهرة حرفيا .لذلك نستطيع أن نضيف فنقول أن عمال حيفا لم يتمتعوا بمكانة طبقية عالية ولا بوضع الطبقة المتوسطة كما لم يستفيدوا من المتعلمين الفلسطينيين فقد تعامل أبناء الطبقة المتوسطة مع العامل وتنظيمه باستهزاء ودون أي مشاركة وجدانية .كما أن التركيبة التقليدية الإقطاعية للزعامة لم تساهم في بلورة طبقة عمالية تنظيمية .

وبرز في هذه الفترة بصفة خاصة الدور السلبي للزعامة العربية .وقد استقت هذه الزعامة قوتها السياسية من وضع عائلي أو ملكية الأرض وليس من تجميع رأسمال صناعي أو اقتصادي .ولم تلتفت هذه الزعامة لأي علاقات مجدية مع المحيط الفلسطيني وبخاصة العمالي منه .ولم تعنها مطالب المجتمع بصفة عامة، وبالتأكيد العمالي على وجه الخصوص .وإذا كانت هناك طبقة ما أثارت مصالحها الاقتصادية والسياسية اهتمام الزعماء

السياسيين ـ فهي طبقة أصحاب الأراضي والتجار. فقد أظهرت هذه الطبقة علاقة استهزاء واستغلال تجاه الفلاحين والعمال .كما اعتبرت هذه الزعامة محاولات الانخراط في تنظيم هي نتيجة نشاط شيوعي وتأثير أجنبي استطاع أن يزعزع سلطتها في المجتمع .

التنظيم المشترك ـ نقابة عمال السكك الحديدية.:

كان أحد أهم أماكن العمل التى أثرت على حركة العمال العربية في البلاد هو تجمع ورش السكك الحديدية. وقد تمركز في هذا المكان عدد كبير من العمال العرب .ففي سنة ١٩٢٦وصل عدد العاملين النظاميين في السكك الحديدية٣٫٣٥٤، منهم ٢٫٢٣٧ مسلم و٥٥٩ مسيحي. أي ٢٫٨٣٦ عامل عربياً .وفي عام ١٩٢٣ كان يعمل في الاتصالات ٢٩٣عاملاً عربياً من بين ٤٩٣عاملاً .وفي نفس العام أرتفع عددهم إلى ٣٦٠عاملاً، أي أن الأغلبية العظمى تقريبا من العمال العرب .كذلك أنضم إلى مكان العمل هذا ، الذى كان يخضع لحكومة الانتداب، كثير من العمال اليهود أيضا ، والذين قُدِّر عددهم في ١٩١٩بحوالي ١٠٠عامل؛ أزداد بمقدار ستة أضعاف عام ١٩٢٢ .

تأسست نقابة عمال السكك الحديدية في ١٢يوليو ١٩١٩ في اللد وكانت التنظيم النقابي الأول الذى أنشئ في البلاد بعد انتهاء حكم العثمانيين .وبمرور السنين أنضم إلى هذه النقابة عمال السكك الحديد والبريد والتلغراف في جميع أنحاء البلاد وكان مؤسسوها من طلائع الهجرة الثالثة، والمسرحين من الكتائب العربية، الذين التحقوا بهذه الأعمال أثناء الحكم العسكري للبلاد ، بعد الحرب العالمية الأولى .وفي منتصف ١٩٢٠ انضم عمال البريد والتلغراف إلى نقابة عمال السكك الحديد وكان هذا التنظيم هو النقابة الأولى .التى تعاون من خلالها يهود وعرب .وعندما أنضم بضعة مئات من العرب إلى النقابة، شاركوا في المؤتمرات وأنتخب بعضهم للمؤتمر العام للتنظيم .كذلك كانت أغلبية الأعضاء في بعض الفروع، مثل القنطرة والقسيم، من العرب .وقد كان للمشاركة الكبيرة للعمال العرب في نقابة عمال السكة الحديد والبريد والتلغراف، أثر بالغ على حركة العمال الفلسطينيين .وفيما بعد ذلك بفترة أتضح أن مؤسسي رابطة العمال العرب كانوا في غالبيتهم أعضاء سابقين في هذه النقابة .

وكانت المبادرة بضم العمال يهودية، وجاءت على ما يبدو فور تأسيس النقابة والأسباب التى أدت إلى هذا القرار ليست واضحة بما يكفي .ومن عدة عوامل ذكرها العمال اليهود ، إضافة إلى عوامل أخرى يمكن استخلاصها من النشطاء اليهود ومن أفعالهم .فالاعتبار الواضح، حسب تفسيرات زعماء التنظيم النقابي اليهودي، كان تكتيكيا .فقد أتضح لزعماء العمال اليهود أن العامل العربي يستخدم كسوط في أيدي أصحاب الأعمال بسبب تكلفة تشغيله الرخيصة، وبذلك يعرض للخطر نضال العمال اليهود .ولما كان العامل العربي غير منخرط في تنظيم وينافس بتكلفته الرخيصة، فإنه أصبح خطرا على إمكانية العمل المتاح للعامل اليهودي .وأتضح لنشطاء اليهود أنه في حالة نشوب صراع أو نزاع عمل مع أصحاب الأعمال، فإن تفاهما يهوديا عربيا وعلاقات زمالة وصداقة يمكن أن تخدم العامل اليهودي .أضف إلى ذلك، أن العمال العرب شكلوا أغلبية طاغية تقريبا في جميع أماكن العمل بما فيها السكة الحديد والبريد والتلغراف، ونضال العمال بدون مشاركة الأغلبية مصيره الفشل .وخير شاهد على هذا الخط الفكري يمكن أن نجده في الكلمات التالية لديفيد بن جوريون:

"يجب ألا يخطر ببالكم أننا سننجح في التحصن بأرض إسرائيل، ونخلق فيها طبقة عمال يهودية كبيرة، وندفع بحشود اليهود إلى العمل، ونبني اقتصادا يهوديا دائما ومتينا ـ إذا ما بقى بجانب العامل اليهودي والاقتصاد اليهودي، وعلى مدى الأيام، عامل عربي وضيع، غير منظم ينافسنا ويعتبرنا عدوا له".

وأيضا:

هذا الشعب .كله واقع تحت سطوة التقاليد، وجميع القوى التقليدية المعادية لنا ، والتي ترانا العدو الأكبر لها. وعلينا أن نمد إلى هذا العامل يدا صديقة، يدا مخلصة ونظيفة دون أي تنكر لهدفنا القومي، دون تجاهل لمهمتنا الطبقية، مخلصين دائما لكينونتنا ولعملنا ، وعلينا أن نقدم للعامل العربي مساعدة الأخوة من أجل أن ينهض من حالة التدني من أجل أن يتخلص من جهله .. ومن أجل أن يقوي ونقوى."

هذا يعني، أنه كان واضحا لليهود أو على الأقل لبعضهم، أنه بدون إشراك العرب في نقابة العمال سيكون من الصعب تحقيق أية أهداف .

لقد طُرح موضوع إشراك عمال عرب في نقابة يهودية عربية لأول مرة عن طريق ممثل حزب العمال الاشتراكيين العرب الذى قال أن إشراك العرب في نقابة سيمثل حلا حاسما لمشكلة التنافس بين العمال اليهود والعرب على أماكن العمل في المدن، وهو نزاع "انتصر "فيه العرب بسبب الأجر المتواضع والظروف السيئة التى يقبلون بها .

وكانت هناك اعتبارات تكتيكية أخرى. فقد سعت نقابة عمل السكة الحديد إلى الحصول على اعتراف البريطانيين بها ، وطالما لم تحصل على هذا الاعتراف فسيصعب عليها قيادة الأمور. وعشية انضمام العمال العرب اضطر بعض العمال اليهود في السكة الحديد إلى الاستقالة من عملهم .ويمكن أن نحدد بوضوح، أن هذا الوضع لم يكن له حل آخر، إلا بانضمام عمال عرب إلى هذه النقابة. والسبب، أن إشراكهم سيؤدي إلى شد أزر وتقوية نقابة عمال السكة الحديد أمام صاحب العمل.

ويمكن مساندة هذا الادعاء بحذر ونقول، أنه إذا فشلت نقابة عمال السكة الحديد في استيعاب وتعبئة عدد كبير من العمال العرب، فلن تحظى باعتراف البريطانيين .

وبشكل عام يمكن القول، أنه بعد إنشاء النقابة العامة الهستدروت للعمال عام ١٩٢٠أصبح انضمام العاملين العرب جزءا من خطة يهودية للسيطرة على طبقة العمال العربية وتوجيهها للمتطلبات التكتيكية للنقابة .وكان هذا أيضا بالطبع فصلا آخر من الصراع الشامل على السلطة في البلاد .وهكذا أمكن التمييز بوضوح غير تام بين ايديولوجيا شيوعية وايديولوجيا قومية في علاقة اليهود بالعامل العربي .وقد بدأت نقابة السكك الحديد والبريد والتلغراف في تنظيم عمال عرب داخلها بشكل رسمي عام ١٩٢٣ ، وكانت جهودها أحياناً مثمرة وأحياناً أخرى فاشلة فعلى سبيل المثال فى عامى ١٩٢٣-١٩٢٤كان عدد العمال العرب الذين انضموا إلى نقابة عمال سكك الحديد والبريد والتلغراف كبيرا ووصل عدد الاعضاء إلى ٤١٠ عضو لكن في السنتين التاليتين ترك أعضاء عرب كثيرون التنظيم وانصرفوا عنه .

ولم ينبع الفشل فقط من التوترات بين الجماعات القومية .فلم يكن من السهل تنظيم العمال العرب في صراع مهني .فالعمال العرب لم يعترفوا تقريبا بالتنظيم المهني وأبدوا في البداية الشك تجاهه وخاصة تجاه زعمائه اليهود .ولكن مع كل ذلك فقد أقتنع كثيرون بأن الأمر ذو جدوى وأنه يمكن تحسين وضعهم عن طريقه .وفيما يتعلق بصعوبات الانضمام يمكن الاستعانة بشهادات النشطاء اليهود الذين عملوا على استقطاب عمال عرب .ويمكن من خلال هذه الشهادات أيضا أن نتعرف على أساليب النشاط اليهودية والعلاقة بالعامل العربي:

"من خلال حوار شخصي مع كل واحد من العمال العرب الذين استقطبناهم .

وكذلك ساعدنا أيضا عربا كان لهم تأثير على عمال السكك الحديدية .هؤلاء العرب ذوو التأثير، كانت لهم مصلحة في تقدم عمال السكك الحديدية في الأجر والظروف الاجتماعية .فقد أدركوا أن ظهور تنظيم مشترك، سيجعل العرب أيضا تنظيميين وعندئذ ستكون نقابة عمال السكك الحديد أكثر قوة، وعندئذ سيصبح من الممكن تحقيق ظروف عمل أفضل وغير ذلك فكانوا مهتمين بهذا الأمر."

لقد كان لدى نقابة عمال السكك الحديد والبريد والتلغراف ما تناضل من أجله، نظراً لأن العمال اشتغلوا في ظروف صعبة ولم يحتفظ جميعهم بمكانته كذلك، معدلات الأجور في الاقتصاد الحكومي كانت منخفضة جدا بالمقارنة مع أماكن عمل أخرى، وخاصة في القطاع اليهودي .وبالفعل حقق التنظيم نجاحات معينة في نضاله المهني، والأعضاء في التنظيم النقابي، عرب ويهود على السواء، وجب عليهم دفع رسوم عضوية والعمل طبقا لقوانينه .وبالمقابل حصلوا على حماية التنظيم، فتلقوا رسوم إضراب، واتيحت لهم فرصة التصويت والمشاركة في المؤتمرات وهكذا ومن خلال هذا التنظيم كان هناك ناد مشترك للعرب واليهود ، كما أنهم أصدروا جريدة باسم "السلام "بهدف إيجاد تعاون بين كلا الشعبين، والجدير بالذكر أنه كان هناك أيضا نشاط اجتماعي مشترك :إذ أقيمت حفلات وسهرات مشتركة واللجنة المركبة للنقابة التي تكونت في البداية من خمسة أعضاء يهود، تم توسيعها بعد ذلك فضمت خمسة أعضاء عرب آخرين ومن وجهة نظر فلسطينية كانت النقطة الأهم هى جمع خبرة تنظيمية فقد كانت نقابة عمال السكة الحديد والبريد والتلغراف التنظيم المهني الأول الذي اشترك فيه عمال عرب وأهم ما تم تعلمه من هذه الخبرة، هو الهدف الذي ساعد في إنشاء اول رابطة فلسطينية مستقلة .لكن، وكما سيتضح فيما بعد، كانت تلك هى السياسة اليهودية التي دفعت العمال العرب إلى مسار عمل قومي منفصل عن التنظيم اليهودي.

الجدل في النقابة العامة حول طريقة تنظيم العامل العربي:

إن دخول عمال عرب إلى النقابة العامة عموما، ولنقابة عمال السكك الحديد والبريد والتلغراف خصوصا، لم يكن مفهوما في حد ذاته .قد جرى داخل النقابة حوار متواصل حول كل ما يتصل بهذه المسيرة، ويجدر أن نذكر أن النقابة لم تكن كيانا متجانسا ومتفق الآراء مما انعكس أيضا في النقاش حول موضوع انضمام عمل عرب .وفي هذا النقاش شاركت خمسة أحزاب يهودية .أهمها كان حزب تضامن العمل، وكان حزبا صهيونيا اشتراكيا إنشائيا رفع شعار إنشاء اقتصاد عبري عمالي في أرض إسرائيل بتمويل رأس مال قومي، وكان هو حزب الأغلبية في نقابة العمال العامة منذ المؤتمر الثاني الذي عقد عام ١٩٢٣ وكان خلافة الرئيسى مع حزب عمال صهيون اليسار- وهو حزب صهيوني اشتراكى طبقي تبنى أفكار بربوروخوف، الذي اعتقد بأن المجتمع الاشتراكي يمكن أن يقوم في أرض إسرائيل فقط بعد هجرة مكثفة لليهود.. ويبني اليهود في البداية مجتمعا رأسماليا تجتاحه في نهاية الأمر حرب طبقية .وكان هذا الحزب هو ائتلاف تشكل عام ١٩٢٤ على بقايا تكتلات اشتراكية كانت مرتبطة في الماضي بحزب عمال صهيون في روسيا وفي بولندا. وعلاقة الحزب تجاه العامل العربي كانت إلى حد كبير استمرارا للخط الذي حدده حزب العمال الاشتراكيين العبريين في المؤتمر التأسيسي للنقابة عام ١٩٢٠، الذي أوضحناه آنفاً.

واشترك في النقاش أيضا قائمتان صهيونيتان آخريان:

القائمة الجماعية، "الحارس الصغير"، وهي حركة استيطانية جماعية ذات ايديولوجيا صهيونية واشتراكية، وحزب "العامل الصغير"، وهو حزب عمال صهيوني، كان ثاني اكبر حزب في النقابة العامة للعمال وأخيرا من الأهمية أن نذكر دور الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تشكل في عام ١٩١٩ وقد حاول هذا الحزب اجتذاب عمال عرب إلى رابطة الحزب .لكن نجاحه كان محدودا، وكان لنشاطه طابع تثقيفي تعليمي أكثر منه تنظيمي. وأصدر الحزب جريدة "حيفا"، وهي جريدة عمالية باللغة العربية بين ١٩٢٤-١٩٢٥ . وكان هذا الحزب بلشفيا ذا علاقة وثيقة بالشيوعية.

وكان النقاش على الجانب اليهودي حول طريقة تنظيم العامل العربي، قد بدا مع تشكيل الهستدروت عام ١٩٢٠ . وهناك من خافوا من تنظيم عمالي عربي مستقل وآخرون أيدوا مثل هذا التنظيم إذا تعاون مع الهستدروت العبري. وفي داخل حزب الأغلبية نفسه لم يكن هناك اتفاق في الآراء حول هذا الموضوع .فقد أيد بن جوريون إقامة منظمة أو تنظيم عربي مستقل تحت سيطرة يهودية. وادعى أنه يمكن توفير خدمات للعمال العرب فى إطار صندوق المرضى التابع للنقابة العامة الهستدروت، ولكن فى إطار تنظيم نقابات عربية تعمل بالتعاون مع نقابات عمالية يهودية ؛ كذلك اقترح نظاماً مشابهاً للقطاع الزراعى الذى تتعاون من خلاله جماعات زراعية يهودية مع قرى عربية مجاورة في مجالات مختلفة .بالمقابل حذر يتسحاق بن تسافي أن تفريقاً من هذا النوع يمكن أن يلحق الضرر بالإنجازات التي تحققت بالفعل على أرض الواقع: "لو أننا فصلنا الجانبين تماما واستقل كل منهما بنفسه، فإننا بذلك ندمر نقابة عمال السكك الحديدية."

وقد ساد الارتباك غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية للهستدروت تجاه هذين الموقفين كما أوضح ذلك محضر الجلسة في نهاية ١٩٢٠:

"كتسنلسون" : لست أرى خطرا في أن ينتظم العرب في نقابة،

وأن يكون هناك تعاون مع النقابة العبرية" "شفرينتسك" : يجب أن نخشى أن وجود مثل هذه النقابة يكون في غير صالحنا، كما هو الحال في مصر، فالنقابات هناك لها علاقة بالجماعات الوطنية."

"طفينكين" :علينا أن نعترف بأن النقابة العربية يجب ان تنتظم ."بلومنفيلد" :إذا جعلناهم ينتظمون فسنتمكن من جعل نقابتهم تتخلص من التأثير القومي."

وبالرغم من موقف بن جوريون، فقد كان الخوف واضحا طوال هذا النقاش من إنشاء نقابة عربية قومية .وفي نهاية الأمر لم يتخذ قرار فعال في هذه الجلسة وفي المؤتمر الثالث للهستدروت في عام ١٩٢٢ - فقط - تقرر فتح أبواب نقابة عمال السكك الحديدية أمام العامل العربي .غير أن الجدل استمر لفترة غير قليلة بسبب النجاح التنظيمي لنقابة السكك الحديد والبريد والتلغراف وإمكانية توسيع التعاون المهني .وقد حظى موقف بن جوريون في النهاية بموافقة غالبية الأعضاء وتبلور خط واحد داخل اتحاد العمل، الذي ما لبث أن أصبح سياسة الهستدروت، ذلك الخط الذي سيتمرد عليه "عمال صهيون اليسار" والشيوعيون .وادعت زعامة النقابة العامة الهستدروت أن منظمات العمال المنتمين "لجماعات قومية "مختلفة، ذات أساس مناقض، لها متطلبات خاصة وظروف معيشة مختلفة، ومن ثم يجب تنظيم العمل المهني إلى تصنيفات مستقلة وعلى أساس استقلال قومي .هذه التصنيفات ترتبط بتنظيم فيدرالي اتحادي للدفاع والنضال المشترك من اجل ظروف العمل وبعد ذلك كان على العمال العرب المنعزلين والذين كانوا أعضاء في الهستدروت أن ينتظموا في تصنيف قومي منفرد، وأن يجدوا مكانهم في إطار خاص بهم، وفي حالة نقابة السكك الحديد والبريد والتلغراف فإن البنية الرئيسية للتنظيم لم تتسق مع سياسة الهستدروت وكان على التنظيم أن يقرر إذا كان يرغب في الانصياع للنقابة العامة الهستدروت وممثلها في حيفا، مجلس عمال حيفا، أو السير في طريق مستقل كما اقترحه "عمال صهيون اليسار "الشيوعيون.

وقد ثار جناح العمال الشيوعيين وعمال صهيون اليسار على اقتراحات الهستدروت وادعوا أن نقابة عمال السكك الحديد والبريد والتلغراف يجب أن يقوم بناؤها على أسس متعددة القوميات .واتساقا مع وجهة النظر هذه اقترحوا أن يقوم المؤتمر بتغيير الهيكل التنظيمي لنقابة العمال العرب، ويحولها إلى نقابة إقليمية تضم عمالا عرب وأقليات أخرى .واقترح "عمال صهيون اليسار "تنقيحا أو تعديلا هيكليا حقيقيا، مؤسساً على برنامج حزب العمال الاشتراكيين العرب الذي تضمن في عام ١٩٢٠ اقتراحا، بتشكيل ثلاث نقابات، وقد تأسس هذا الاقتراح على افتراض انه يجب الفصل بين المهام النقابية، وربما بين وظائف مهنية تتصل بعموم مجتمع العمال في أرض إسرائيل، وبين الوظائف والأعمال المتصلة فقط بطبقة العمال اليهودية .وكانت النقابات الثلاث المقترحة هى :

نقابة مهنية، حسب فروع التصنيع على أساس تصنيفات قومية، يهودية وعربية.

استيطانية موشافيةلجميع العمال اليهود، والتي تعمل على خلق اقتصاديات عمالية على أسس اشتراكية-تعاونية.

مجلس عمال مزدوج القومية. وعن ذلك قال بن جوريون:

"إذا أجرينا تغييرات في هيكل نقابتنا، سنفعل ذلك فقط من خلال متطلباتنا نحن، وليس حسب ما يتواءم مع متطلبات العامل العربي، إن تنظيمنا يجب أن يتسق مع احتياجاتنا وظروف معيشتنا نحن، ويجب أن يعمل تنظيم

العامل العربي ما يتناسب مع ظروف حياته ومتطلباته هو. وعلى اتحاد العمال العربي العبري أن يكون قائما على كتلتين قوميتين مستقلتين، تدير كل منهما نشاطها الخاص برئاستها المطلقة وعلى مسئوليتها التامة، على أن يقوم الاتحاد بإدارة الشئون المشتركة.

وبينما ناقش الهستدروت النقابة العامة مستقبل التعاون العربي اليهودي، بدأ نقاش فعلي في نقابة عمال السكك الحديد والبريد والتلغراف حول مستقبل التنظيم. وفي المؤتمر الرابع للنقابة الذي عقد في حيفا في ٢٤ فبراير ١٩٢٤، اقترح ممثلو بعض العمال الانفصال عن النقابة العامة، وتشكيل نقابة عمال السكك الحديدية والبريد والتلغراف على أساس دولي .وذهب ممثلو "عمال صهيون اليسار "في التنظيم أيضا إلى أبعد من ذلك باقتراحهم تعديلا هيكليا في النقابة العامة ودعوا إلى عالميتها وقد حاول يتسحاق بن تسافى الذى حضر المؤتمر اقناع المشاركين القبول بسياسة الهستدروت وتحدث عن ضرورة بناء التنظيم على أسس تنظيمين تأسيسيين قوميين يكونا خاضعين للنقابة العامة وذلك كما ادعى حتى لا يهيمن أحدهما على الآخر، على أية حال، فقد التزم النقاش في نقابة السكك الحديد والبريد والتلغراف سياسة أكثر وضوحا من النقابة العامة، ولكن كان من الصعب اتخاذ قرار بشأنها. وعقدت النقابة جلسات عديدة في هذا الشأن ، لكنها لم تتوصل إلى اتفاق نهائي .وفي جلسة ٢٧ مايو ١٩٢٤ قال أحد الأعضاء :

"إنني لا أثق في قيام نقابة مشتركة تتمخض عن اتفاقات تتم بين اللجنة ومجموعات مراقبة، وإن كانوا عربا، فليس بالمظاهر والمذكرات والوثائق والتصريحات الرنانة سنؤثر على العامل العربي ..من أجل هذا لابد من عمل متواصل وتوعية صحيحة ومسئولة بين العمال، فعن طريق ذلك فقط سننجح بمرور الوقت في تنظيمهم."

وفي هذه الجلسة أيضا أدينت "مجموعة العمال" المسئولة عن الأزمة وتم ارسال خطاب إلى العمال العرب بالسكك الحديدية، يتضمن طلبا بإجراء مفاوضات مع النقابة العامة وليس مع أعضاء هذه المجموعة.

وجرى العمل ضد "المجموعة "رغم أن زعامة الهستدروت النقابة العامةلم تكن قد قررت بعد كيف تدمج العامل العربي وذلك نظرا لأنها كانت مصممة على منع أي تنظيم على أساس متعدد القومية وقد كشف النقاش داخل الهستدروت - أكثر من مرة - عن رغبة شديدة لدى زعامته في السيطرة على العمال العرب، وكان الشعور السائد بين أعضائه أن الشيوعيين يثيرون العمال العرب، ولكن كان بالذات هؤلاء العمال العرب، وليس اليهود الشيوعيون فقط، قد بدأوا كراهية سلطة النقابة العامة. فطالبوا بتحسين وضعهم في نقابة السكك الحديد والبريد والتلغراف، وهددوا بأنه إذا لم يُستجب لمطالبهم، فسينسحبون من هذه النقابة، وفي نهاية الأمر ألزم هذا الموقف الحاسم الهستدروت بتجاوز الجدل الأيديولوجي والنظري، وبمحاولة اتخاذ قرارات واقعية .وبهذا المطلب الذي جاء متأخرا، نجح الأعضاء العرب في نقابة السكك الحديدية والبريد والتلغراف في تحفيز التنظيم ودفعه إلى إتخاذ قرارات مستقلة من خلال مواجهة مع النقابة العامة.

وبالرغم من أن الهستدروت لم تقرر موقفها نهائيا، فقد كان واضحا للنشطاء العرب أن زعامتها تساند تقديم الهدف القومي اليهودي على حساب المصلحة العمالية العربية وحتى معارضي هذه الزعامة من الشيوعيين وعمال صهيون اليسار ناضلوا من اجل وجهة نظرهم الدولية ولكن ليس بالضرورة لصالح العامل العربي. ولذلك، وبخاصة عندما قرر مجلس نقابة سكك الحديد والبريد والتلغراف، بتأثير من "عمال صهيون اليسار"، في ٩ يناير ١٩٢٥، الانفصال عن النقابة العامة واقامة تنظيم دولي، أو متعدد القومية، قررت أغلبية النشطاء العرب الانسحاب وتشكيل تنظيم مستقل. من هنا ندرك أن زعماء العمال العرب تابعوا عن قرب مناقشات النقابة العامة ولم يقتنعوا من وجهة نظرهم بأن هناك فرقا كبيرا بين المواقف الصهيونية الأساسية لاتحاد العمل أو المواقف الاشتراكية لعمال صهيون اليسار فقرروا أن يجربوا خطهم بمفردهم .ولكن، كما اتضح آنفا، فلم يكن فقط الجدل الداخلي اليهودي هو اقنع العمال العرب بالانسحاب بل أيضا نشاط عناصر عربية أخرى، عملت على خلفية الانخراط في أشكال تنظيمية مهنية، مما أسهم في تبلور تنظيم مستقل.

بذور التنظيم العربي المستقل:

كانت نقابة عمال سكك الحديد والبريد والتلغراف هي النقابة الرئيسية الوحيدة التي انتظم بها عمال عرب بين عامي ١٩٢٠، ١٩٢٥ غير انه كانت هناك محاولات أخرى أو نشاط عربي باتجاه إقامة نقابة عربية مستقلة. وقد ظهرت ارهاصات النشاط العربي المستقل في عام ١٩٢٠، ورغم أنها قليلة جدا، فقد كانت ذات أهمية رئيسية في إظهار كل ما يتصل بالنقابة العربية.

وقد بدأ سليمان تاج الفاروقي، أحد الشخصيات النشطة في المجال الاقتصادي والسياسي، بدأ العمل في هذا الميدان مع نهاية عام ١٩٢٠ . فبعث بخطاب إلى صاحب جريدة الكرمل، اقترح فيه "تشكيل حزب وطني فلسطيني على أساس توحيد الجمعيات والطوائف المختلفة خاصة الإسلامية والمسيحية والذي سيتولى الشئون العربية، ومن بنيها إقامة نقابات عمالية "ولم يكن هو الوحيد الذي عمل في هذا الاتجاه .ففي نفس السنة أنشئت حركة لمساعدة المحتاجين حركة خيرية، على أيدي عمال السكك الحديدية في حيفا، عندما قامت مجموعة

عمالية يجمع تبرعات من العمال أنفسهم، لمساعدة العمال المرضي أو لتقديم العون لعائلات العمال المتوفين، فيما بعد ذلك بعامين أقيمت جمعية اقتصادية سُميت "جمعية النهضة الاقتصادية العربية"، والتي اهتمت بشئون العمال .وعلى سبيل المثال أنشأت هذه الجمعية في مايو ١٩٢٢ رابطة للخياطين.

وكانت هناك بين أوساط عمال السكك الحديدية تنظيمات أخرى منفردة .ففي عام ١٩٢٣ أقام حوالي ٣٠ عاملا عربيا بالسكك الحديد برئاسة عبد الحميد حمود الذي أصبح فيما بعد زعيم النقابة نادي أطلق عليه، "ناديا عمال السكك الحديد العرب"، وداخل هذا النادي أقاموا "اللجنة الأخوية لعمال سكك حديد فلسطين." ورغم العدد القليل للعمال الأعضاء في النادي، إلا أنه أثار مخاوف النقابة اليهودية وبتأثير من هذه التنظيمات بدا العمال العرب، الذين انخرطوا داخل نقابة عمال السكك الحديد والبريد والتلغراف، التفكير في تنظيم مستقل خاص بهم .فلم تغب عنهم حقيقة كونهم أغلبية داخل نقابة عمال السكك الحديد والبريد والتلغراف، وبالرغم من ذلك كان اليهود هم زعماء النقابة، ذلك الواقع الذي أثار استياء النشطاء العرب كلما زاد وعيهم السياسي والوطني وعندما فشلت محاولاتهم في إصلاح المعطوب، قرروا الانسحاب، وفي اعتقادنا أن القرار بالانسحاب كان في نهاية المطاف قرارا سياسيا- وطنيا وليس اقتصاديا أو طبقيا .وفوق ذلك عمل النشطاء العرب ضد الهستدروت باعتبارها كيانا صهيونيا. وبالفعل عند إنشاء الهستدروت عام ١٩٢٠ في حيفا، اتضح أنها جزء من النشاط الصهيوني في البلاد وربما أكثر من ذلك، مركز وعمود فقري لهذا النشاط .ولم تستطع النقابة أن تدعى تمثيل طبقة العمال الفلسطينيين، في الوقت الذي رفضت فيه أن تستوعب داخلها عمالاً غير يهود .وبدأت تتبلور النظرة المعادية لدى العمال العرب تجاه الهستدروت النقابة العامة مع تطور وعيهم السياسي، وكلما تعمق إدراكهم السياسي كلما ازداد العائق أمام استمرار النشاط المشترك .ووصل التوتر بين الطرفين إلى ذروته مع نهاية ١٩٢٤ . ففي إحدى جلسات لجنة نقابة عمال السكك الحديد والبريد والتلغراف سأل أحد قادة العمال العرب، وأسمه حسنين فهمي عامل من أصل مصري، زعماء النقابة سؤالين هامين هما :

هل النقابة صهيونية أم لها علاقة بالصهيونية؟
هل النقابة متورطة في شئون صهيونية؟

وكان رد زعماء النقابة، بأنه ليس من حق حسنين فهمي أن يسأل هذه الأسئلة، كما أنه ليس من حق أي شخص أن يسأله كمصري إذا كان من مؤيدي السعديين أم العدليين. وأن النقابة قامت من أجل النضال ضد أصحاب العمل. ولم تكن هذه الإجابة كافية للعرب، ونتيجة لها بدأت خطوات باتجاه الانسحاب .ومن ثم إرسال حسنين فهمي بعد ذلك خطابا إلى مركز نقابة عمال سكك الحديد والبريد والتلغراف في حيفا، أعلن فيه استقالته من عضويتها .ومن بين ما أورده في الخطاب:

"لقد استقلت منذ أول أمس من عضوية نقابتكم، ولم يعد لى منذ الآن أية صلة بنقابتكم، لذلك فإنني أطلب عدم ظهور اسمي في القائمة التي ستُقدم لإدارة السكك الحديدية ."ونفس هذه الكلمات تجد مثلها فيما نشره أحد عمال السكك الحديدية في جريدة حيفا:

"لقد أنشئت النقابة العتيقة [المقصود نقابة سكك الحديد والبريد والتلغراف] تحت راية الصهيونية، وهي فرع للنقابة العامة .وقد حاول العمال العرب غير مرة أن يتحدوا ويصلوا إلى صيغة تفاهم مع هذه النقابة، عندما دخلوا فيها بأعداد كبيرة ولكن مع مرور الوقت انسحبوا منها بعدما رأوا التحايل والخداع، الذي مارس على أساسه زعماء النقابة نشاطهم في الإدارة بأسلوب سياسي صهيوني، لا يمكن أن يوافق عليه العمال، ولقد رفض الزعماء اليهود التخلي عن أسلوب العمل المُضر هذا.. الأمر الذي وقف عائقا أمام الاتحاد والتضامن .وكان العائق الآخر هو المترجم الذي عمل للتغلب على الصعوبات اللغوية العربية والعبرية، والذي ساعد الصهيونيين فيما قام به من أعمال .وعندما رأى العمال هذه الأمور، أدركوا أن النقابة لا تعمل في صالح العامل. بل تنشغل بشئون وأمور متصلة بالصهيونية. وقد أدت كل هذه العوامل بالعمال العرب إلى الانسحاب من النقابة البالية المشتركة وإقامة نقابة جديدة مستقلة.

وهكذا كان للعامل الوطني تأثير كبير على الانسحاب من النقابة المشتركة والاتجاه إلى العمل المستقل، وهناك عامل محتمل آخر هو الضغط الذي مورس على العمال العرب من جانب بعض الزعماء العرب. ولكن هناك شكا في تأثير هذا السبب، نظرا لعدم الإحاطة بمدى هذا الضغط وأهدافه، والواضح أنه كان هناك فقط مثل هذا السبب .هكذا على سبيل المثال كتب نجيب نصار، صاحب جريدة الكرمل: "أقام عمال السكك الحديد والبريد والتلغراف اليهود نقابة عمالية وضموا إليها عمالا وطنيين ونحن لم نذكر ذلك، وانتظرنا أن يفهم العمال الوطنيون بأنفسهم، ويعرفوا ما هى مصلحتهم ومصلحة وطنهم."

وفيما بعد ذلك عارض "نجيب نصار" وشخصيات مهمة أخرى في حيفا، مثل رئيس الطائفة الكاثوليكية القس جريوجريوس حجار، أي تعاون مع اليهود في الإضرابات، مثل إضراب النجارين والخياطين في حيفا .بالإضافة إلى ذلك، خرج نصار في جريدته بمقالات حادة ضد التنظيم المشترك .وقال إن التنظيم المشترك ليس في صالح العرب، وسيصبح في النهاية أداة للخدمة في أيدي اليهود .أوضح أن اليهود مهتمون برفع أجر العامل العربي

فقط لكي يستطيع العامل اليهودي منافسته والضغط عليه.

ويمكن القول أن النشاط الشيوعي كان له أيضا تأثير معين على قرار انسحاب العمال العرب من نقابة عمال السكك الحديد والبريد والتلغراف .ويذكر هنا الجدل السياسي الحاد، الذي دار بين الأحزاب اليهودية حول شئون العمال العرب .واتهمت الأغلبية اليهودية "جماعة العمال "بالعمل من أجل إبعاد العرب من النقابة، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى إخراج "الجماعة" من اللجنة المركزية لنقابة نقابة عمال السكك الحديدية في ١٩٢٥ وحول نشاط "الجماعة "يمكن الإشارة إلى بيان وزعته اللجنة المركزية لنقابة عمال السكك الحديدية فور اتخاذ القرار في أغسطس ١٩٢٥بأبعاد أعضاء جماعة العمال من نقابة عمال السكك الحديدية .ومن بين ما ورد فيه:

"هذه الجماعة ..لم تتوقف عن زرع الضغينة والإثارة بين العامل العربي والعبري، لتقوض أسس النقابة، وتتآمر ضد وجودها .ومجموعة أعضاء جماعة العمال ..ليس بعينها بأي حال وجود العامل في البلاد، وثرواته التي تُستلب يوما بعد يوم بالدم والتضحيات، ومهمتهم في البلاد هي التدمير والتخريب وهم الذين ادخلوا الكراهية القومية إلى نقابتنا وشاعوا حتى اليوم الحقد بين العمال وقومياتهم."

وفي البيان ذُكر أيضا أن أعضاء "الجماعة "أثاروا وحرضوا العمال العرب بقولهم، أن نقابة عمال السكك الحديد صهيونية، وشوفينية وتستغل العرب .وهنا أيضا يصعب التقييم الدقيق لمدى تأثير هذا التصرف، ولا يبدو أنه استُند في الأساس على أن "الجماعة "كانت من مُثيري موضوع دولية نقابة السكك الحديد والبريد والتلغراف الذي سبق ذكره.

ومن تقييم العوامل التي كانت وراء انسحاب العمال العرب من نقابة السكك الحديد والبريد والتلغراف وإنشاء اتحاد عمال عربي فلسطيني، يمكن أن نستنتج أن السبب أو العامل الوطني كان له الثقل الأكبر .ذلك، رغم أن تأثير العوامل الأخرى لا يمكن تجاهله تماما أو حتى دوره في تقوية العامل الوطني.

ختام :

لقد نمت أول نقابة عمالية عربية فلسطينية في حيفا بسبب كون هذه المدينة مركزا رئيسيا للعمل في فترة الانتداب .فكانت فيها مصانع حكومية، ميناء كبير، معسكرات جيش، ومصانع صغيرة يهودية وعربية، الأمر الذي اجتذب إليها العمال من جميع أرجاء البلاد وأيضا من خارجها .ونظرا لذلك كان تطور نقابة عمال عربية أمرا سهلا، غير أن هذا التطور كان له طابع خاص نبع من الظروف التي سادت في حيفا خلال نفس السنوات وهي:

انعدام الوعي النقابي بين العمال العرب من ناحية، ووجود عمال يهود ذوي وعي وقيام نقابات يهودية من ناحية أخرى. وقد نتجت صلة أو علاقة بين العمال العرب واليهود بسبب العمل المشترك في البداية .وبعد ذلك بسبب رغبة اليهود في إيجاد مثل هذه العلاقة .وكانت المصلحة الرئيسية لليهود، في تقديرنا هي الرغبة في السيطرة على مصير العامل العربي، حتى لا يؤثر سلبا على نضال العمال اليهودي، ولهذا السبب أنشأ اليهود نقابة عمال مشتركة، هي نقابة عمال السكك الحديدية والبريد والتلغراف.

وقد عملت هذه النقابة بتناغم ناجح طوال سنوات قليلة فقط (١٩٢٠ - ١٩٢٥) ذلك لأنه إن آجلا أو عاجلا كان لزاما أن تظهر الخلافات العميقة بين القطاعين العربي واليهودي وأن تؤدي إلى انسحاب العمال العرب، وإنشاء نقابة العمال العربية الفلسطينية .

وكثيرة هي عوامل الانفصال، لكن العامل السياسى فى اعتقادنا، كان السبب الرئيسي لهذا الانفصال، بسبب التناقض بين العمال اليهود الصهيونيين والعرب، الذين بدأوا في تطوير وعيهم السياسي الذي كان من الصعب تجاوزه مع مرور الوقت. كذلك كان هناك تأثير خارجي لا ينكر، من جانب شخصيات سياسية في البلاد، سارعت بحث عمال السكك الحديدية والبريد والتلغراف العرب على الانسحاب من النقابة المشتركة .كما ذهب العمال العرب إلى أن الهستدروت اليهودي كان يستغل هذا الاتحاد المشترك النقابة لكي يسيطر عليهم، وأنه رفض وجود اتحاد دولي.

ويمكن تمييز مساحة صغيرة من العلاقات بين النقابة العربية الجديدة وبين النقابة اليهودية .فبعد الانفصال استمرت علاقات معينة نبعت من مصالح نقابية فحسب من ذلك مثلا، إقامة لجنة مشتركة في عامى ١٩٢٧-١٩٢٨ . ولم تتوقف محاولات الهستدروت اليهودية في السيطرة على العمال العرب، أو على الأقل للتأثير عليهم بل بالعكس، بعد إقامة النقابة العربية المستقلة أيضا ازدادت هذه المحاولات، ففي عام ١٩٢٥ تأسس نادي العمال العام في حيفا وفي ١٩٢٩ وتأسس اتحاد عمال أرض إسرائيل .واستمرت نقابة السكك الحديدية والبريد والتلغراف في محاولاتها للتأثير على العمال العرب، فأصدرت صحفا عمالية باللغة العربية عن طريق الهستدروت. لكن معظم هذه المحاولات باءت بالفشل، ونجحت النقابة العربية الفلسطينية في التوسع إلى خارج حيفا، والتأثير على النقابة العربية في أرجاء البلاد حتى عام ١٩٤٧ .

دراسة٢

دمج أم فصل ؟
مستقبل العلاقات بين اسرائيل والدولة الفلسطينية

الجزء الثانى

إعداد :تمر هيرمان إفرايم يعر
مركز تامى شتاينماتس لأبحاث السلام، جامعة تل أبيب

ملخصات جلسات الندوة التى عقدت فى نافيه ايلان ١٥ : ١٦ ابريل ١٩٩٩

فلسطينى وإسرائيلى - شراكة مصير
سامى ميخال

مساء الخير . أشارككم ببعض اجتهاداتى ومداخلاتى التى لا تخلو من ارتباك . إننى لست محاضرا متخصصا ولذا فإننى سأتحدث بالطريقة التى أكتب بها. فعندما اكتب ، بصفة عامة، لا أعرف ما الذى سأكتبه بالضبط بعد ثلاث دقائق. عندما أكتب رواية بها شخصيات عربية ، فإننى أعود الى الماضى البعيد الخاص بى . لقد نشأت فى ثقافة عربية. وعاش أجدادى فى الواقع نفسه . والواقع ، أننى أنتمى الى طائفة استقرت فى العراق ٢٥٠٠ عام، إن لم يكن أكثر ، وعاصرت امبراطوريات كثيرة زاهرة ، وبعد ذلك مندثرة . لقد كنا جزءا من الثقافة العربية . أى ان لغتى الأم هى اللغة العربية . وعندما اذهب الى القاهرة ، يستغرق الأمر منى نصف ساعة فقط لكى أتأقلم ، فأعود لأصبح عربيا. لذلك فإننى أنتمى الى شطرى واقعنا فى الشرق الاوسط، الشطر العربى والشطر الاسرائيلى. وأحيانا أقع فى ارتباك وتخبط بالنسبة لهويتى . وقد خرجت أكثر من مرتين فى مهمة لوزارة الخارجية مع صديقى سالم جبران، شاعر عربى اسرائيلى . وفى غير مرة كنت اقول له : سالم ، يمكنك ان تتحدث بدلا منى، ويؤدى دورى بكفاءة . وبنفس الدرجة تحدثت أنا بدلا منه ، لأننى امتلك القدرة على ارتداء هذا المعطف أوذاك . وربما هذه القدرة هى التى اكسبت آرائى ووجهات نظرى قيمة ما.

وعندما وضعت لمحاضرتى عنوان شراكة المصير، قصدت بأن هذه الشراكة يمكن أن تكون سواء بمردودها السلبى أو الايجابى . فالسلام هو مصير مشترك وكذلك الحرب هى مصير مشترك. وللأسف ، عندما نتعامل مع السلام ، فإننا لا نعرف كل شئ عن موضوع السلام. وكل ما نعرفه هو فى جانب العواصف أو بمعنى آخر، رهان واحد عظيم الشأن. مقابل ذلك ، فإن الحرب تجسد لخدمتها كل المعارف والمعلومات الموجودة، من علم النفس وحتى علم الفلك. هناك اكاديميات تعلم شبابا لكى يصبحوا قتلة أكفاء. وهناك اكاديميات، تعلم أجيالا كاملة لكى تقتل بالطريقة الأمثل والأكثر نجاعة . إننا نتعلم الحرب، ولكن ليس هناك شخص واحد علمنا كيف نصنع سلاما - لا فى البيت ، ولا فى المدينة، ولا فى الدولة، ولا حتى على المستوى الدولى . بمعنى آخر، ليست هناك صيغة واضحة للسلام. والحقيقة، أنه احيانا فى الحوار، عندما أمثل اليسار وأناطح اليمين ، فإننى أتوقف فى قمة الحماس وأقول لخصمى : يمكن ان تكون على حق ، وإننى فحسب من خلال الحماس، والحساسية أو لدوافع لا صلة لها بالواقع، اطرح هذه الافكار، ليس فقط لأننا لا نعرف كيف نصنع سلاما ، بل لأننا نحيا فى منطقة ، من يجاهر فيها بالسلام، يعرض سلامته للخطر.

عندما تضع نفسك على ما يسمى "طريق السلام" ، فأنت لا تعرف ماهى الوسائل ، لأن أحد لم يمهد لك هذا الطريق. لذلك فأنت تتخذ موقفا اخلاقيا فحسب ، وتعمل بمقتضاه وبمساعدة الحدس والبداهة، فإنك تتقدم خطوة بعد أخرى ، بينما يجلس فى مواجهتك خبراء حرب ، هم محل ثقة فى تخصصهم ، بينما أنت ومن على شاكلتك مجرد هواة.

وعندما أتحدث عن واقعنا ، فإننى لا أنظر إليه بمنأى عن الواقع المحيط بنا. والحق ، أننا مجرد دائرة فى غاية الصغر، محاطة بخاتم الشرق الاوسط، الذى أعرفه جيدا ،

فقد عشت فيه، وأنا جزء منه ، ومازلت مرتبط به. ولدى دراية بالتيارات الثقافية العربية المعاصرة ، سواء السياسية منها، او العسكرية ، أو الادبية. إننا جزيرة بداخل المحيط العربي، وبداخلنا توجد الاقلية العربية وهى ليست أقلية صغيرة. إنها تشكل ٢٠٪ تقريبا من السكان، ولا تتوقف عن الزيادة . ووسط المجتمع العربي نجد الحركة الاسلامية آخذة في التعاظم ، لدرجة أن الناصرة تحولت من مدينة ذات طابع مسيحي الى مدينة ذات طابع اسلامي. إنهم يختزنون قوة، لدرجة أن تجمعات سكنية عربية غير قليلة داخل اسرائيل الديموقراطية ، العلمانية ، الليبرالية لا يمكنك أن تطلب فيها زجاجة بيرة في مطعم أو في مقهى. وبالضغط الاسلامي تنتشر معايير حضرية غير رائجة . وهذا الضغط يعمل في مجالات أخرى مثل قطع قنوات التلفزيون ، وتكاد شركات البث ان تخضع لهم في المثلث. انها قوة آخذة في التزايد . وهذه الحركة تحقق انجازات باهرة .

منذ ست سنوات، سافرنا، الكاتب إميل حبيبي وأنا، لحضور ملتقى في رهط . جلسنا ثلاثة ساعات وتحدثنا عن الشعر والأدب. وعندما انتهى الملتقى، كان حبيبي يغلي غضبا، سألته : ماذا حدث؟ لأن الملتقى في نظرى كان ناجحا، فأجابني: "ألم تشعر؟ هؤلاء ليسوا فلسطينيين ، وليسوا عربا، إنهم بدو!.. إنهم يعيشون في عالم آخر. ليسوا مستعدين للارتباط بالحركة الفلسطينية العربية". وعموما هذا الكلام صحيح . فحتى اليوم ، لا يعترفون بحدود أو قومية . فالبدو ينتمون الى قبيلة أو أخرى ، وما يعنيهم هو ما تكسبه القبيلة. وعلى مدى سنوات طويلة بذلت الحركة الفلسطينية القومية العلمانية جهودا مضنية، لكي ترتبط بها الثقافة البدوية الاسرائيلية ، فلم تنجح. ولكن الحركة الاسلامية تنجح في ذلك اليوم، والرابطة الجديدة هي فلسطين - دولة عربية اسلامية. وكان الشعار السابق: فلسطين دولة عربية ديموقراطية . والتغيير في الشعار ليس عابرا بل جوهريا. فجميع الدعاة تقريبا في مساجد التجمعات البدوية مصدرهم من الضفة، وهم يروجون لهذه الرابطة الجديدة من خلال الدعوة الاسلامية ، هذه الرابطة والشعار الذى حول الثقافة البدوية الى جزء من الحركات الاسلامية في الجليل الأعلى، والجليل الغربي وكذلك في المثلث. وإنني أخشى من هذه النتيجة ، لأن من شأنها أن تجعل النزاع الخارجي نزاعا داخليا، يتخلل الخط الاخضر لدولة اسرائيل.

إن الوضع معقد للغاية ، لأن لدينا مشكلات خاصة بنا كمجتمع يهودى اسرائيلي ، ولم يتنبأ آباء الصهيونية من البداية بمشكلات ثلاث في الدولة اليهودية التي ستقوم ؟ المشكلة الاولى، تتمثل في التوتر بين ثقافة شرقية وثقافة غربية، وذلك نظرا لأن آباء الصهيونية جاءوا من اوربا ولذلك فقد شيدوا الاطار العام والبيت والوطن ، حسب المطلب الغربي ، وطبقا للمبدأ الغربي القائل أن الدولة قبل كل شئ ، وذلك خلافا لوجهة النظر اليهودية الشرقية، التي ترى أن الأسرة تأتي قبل أى شئ ، الأب الأم ، الاخوان والاخوة ، وبعدهم يأتي الشعب . إذ أن الدولة هي مصطلح حديث لم يستوعبه بعد الوعي الجماعي. وعندما تم استيعاب هذا الاصطلاح ، تجسد بصورة سلبية، أى أن جهاز الدولة هو عدو للشعب اليهودي. على ضوء ذلك ، يجب أن نفهم عدة تطورات حدثت في المجتمع الاسرائيلي. وفي النظرة اليهودية الشرقية، تعتبر فكرة الدولة غير مستساغة بكليتها . فالدولة كافرة ويجب حلبها كالبقرة بقدر الامكان . ومن المسموح لك ان ترفض ذلك أو تعتبر انها تتعسف في معاملتك وتستغلك . ومع ذلك ، لا يعني الأمر إنهم يناهضون الديموقراطية ، لان الديموقراطية بالنسبة لهم تمثل سلام العائلة ، سلام الجماعة، سلام الشعب، وليست سلام الدولة . المشكلة الثانية التي لم يتنبأ بها أو يتوقعها آباء الصهيونية، هي الفجوة بين العلمانيين والدينيين . والفجوة في هذه الحالة اكثر عمقا من سابقتها من ناحية المشاعر والأحاسيس والمفارقات . لذلك فإن جزءا كبيرا من نشاطنا وجهدنا ومصادرنا سيستثمر في ذلك. ولكن مشكلة المشاكل هي النظرية الصهيونية ، والتي بناء عليها كانت هذه الساحة خالية. أى كان هنا ارض جدباء أو صحراء وبمعنى آخر: لم يكن هنا شعب آخر . ولذلك لم نكن مقدرين منذ البداية مدى التعامل مع مشكلة وجود شعب آخر في هذه المساحة الخالية. فلم تكن ، ولم تملك ، وسائل التعامل مع مشكلة اننا نعيش بين العرب وأن هناك عرب يعيشون بيننا . من حولنا اغلبية عربية وفيما بينها نعيش نحن كأقلية، من ناحية. ونحن أغلبية تعيش بيننا اقلية عربية، من ناحية أخرى . إذن ، لدينا جبهة خارجية وجبهة داخلية، والتي لا نعرف كيف نتعامل مع كل واحدة منهما أو معهما في وقت واحد.

كنت مشاركا في إجراءات قادها بعض الكتاب الاسرائيليين ، قبل اكثر من عشر سنوات، لإعداد لقاءات مع عدد من الكتاب الفلسطينيين . وعقدت اللقاءات مرة كل شهر ، في ظل ظروف تحوطها السرية تقريبا ، وذلك بإحدى القنصليات القائمة بالقدس - بلغارية، أو فرنسية أو سويدية . وكان الكتاب الفلسطينيون يأتون من الضفة في الظلام ، وفي سيارات دبلوماسية. في البداية كانت المداولات وعرة جدا ، ومشحونة وصعبة للغاية. ووجدت نفسي صامتا، لان الحقيقة هي انني رأيت صعوبة في فهم ما تردد ، خاصة لدى الجانب الاسرائيلي .

إننا نعيش في ديمقراطية ، وأغلبيتنا أيضا تترعرع في وطن ديموقراطي ، ولذلك فإننا لا نخشى أن نعبر عما نعتقد ونشعر . فالأب عندنا ليست له صورة الديكتاتور ، حتى لو كان مخيفا أحيانا، أو حتى كان الشرطي الذى يمكن ان تقف امامه، وعلى الاغلب فأنت ترى فيه جزءا منك . وهذا الأمر ليس سائدا في الشرق الاوسط . فأنت

ملزم بأن تتعلم التحدث بعدة لغات : اللغة التى تتحدث أنت بها مع ابناء شعبك ، واللغة التى تتوجه بها الى أناس لا تعرفهم ، واللغة التى تواجه بها اعداءك ، سواء بفعالية أو بواقعية.
وأنا خبير فى هذه اللغات الثلاث ، لأننى استخدمتها جميعا حتى العشرين عاما الاخيرة من حياتى . لقد استعملت اللغة الملائمة مع مفاوضى . فى نقاشاتى مع الفلسطينيين كنت أجلس وأتحدث باللغة الثالثة . وعندئذ اتضح لى أن أشواقهم وأحلامهم ، لا تختلف فى شئ عن الأحلام المطلوبة لكل وطنى يناضل ضد الاحتلال فى أى مكان آخر فى العالم ، ويريد دولة حرة ، دولة تعيش فى سلام مع جيرانها . فليس لديهم سوى أمل يوتوبى فى دولة حقيقية. وفجأة وسط هذه اللقاءات تمت مسيرة السلام .
وفى اليوم الذى وصل فيه عرفات الى الضفة ، كان لنا لقاء . وقد وصل الممثلون الفلسطينيون وعلى وجوههم امارات الغضب والسخط . فسألتهم : ماذا حدث ؟ هل ضايقوكم فى الطريق ؟ هل فتشوكم؟ فأجابونى: " ليس الاسرائيليون ، لقد جاءنا عرفات ، واصطحب معه رجاله". استشعرت تبعثر حلمهم، الذى ربوه واعتنوا به طوال سنين الصراع بما فى ذلك الانتفاضة - تلك السنوات التى قربتهم منه الى أقصى درجة . والآن يأتى هذا الحاكم، عرفات ، ويجلب معه قواته من تونس ، ليفرض حكما ، لم يعتقدوا أن يكون هذا نصيبهم مقابل النضال الذى خاضوه .
لقد كتبت رواية " مجرد بوق" لأشير فقط الى أننا لم ننجح بعد فى بلورة كل موجات هجرة اليهود فى شعب واحد ، ولكن نجحنا فى انتاج شعب جديد - هو الشعب العربى الاسرائيلى . وهو مختلف ليس فقط عن اى شعب عربى آخر ، بل حتى عن الفلسطينيين فى الضفة وقطاع غزة . لقد انغرس العربى الاسرائيلى فى قواعد لعبة الديموقراطية الاسرائيلية : فالأطفال يتحدثون الى أب مختلف ، ووضع المرأة داخل المجتمع العربى تحسن دون ترتيب . فالقاعدة المؤكدة هى ، إنه عندما تنجح المرأة فى الوقوف على قدميها فى المجتمع ، فإن المجتمع كله يتغير . ويمثل عرب اسرائيل اليوم جزءا من الطابع الاسرائيلى .
لقد اوضح لى إميل شوفانى مدير سجن فى الناصرة خلال محادثة شخصية معى ان تعبير فلسطينى بالنسبة له هو تصريح زيارة سياسى فحسب . وهو يعتبر نفسه عربيا اسرائيليا وهذا يكفيه . وفى حوار آخر مع ناشط بالحركة الاسلامية سألته ، ماهى اهداف حركته ؟ كانت الاجابة واضحة: الحفاظ على عروبة العربى ، على إسلامية المسلم، وعلى فلسطينية الفلسطينى . وفهمت أنه على أقرب مدى تتطلع هذه الحركة الى ايقاف عملية جارفة فى سرعتها بين عرب اسرائيل للتغلب على رغبة شعبية ليصبحوا جزءا من الهوية الاسرائيلية .

بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر ، تدفق العرب الاسرائيليون الى هناك تملؤهم الرغبة فى التواصل مع دولة عربية تعد هى الاكبر بين الدول العربية جميعا . وبينما كانوا يصلون الى مصر اصطدموا فجأة بواقع مختلف : واقع يعتبر فيه المواطن صفر والشرطى البسيط هو الملك . وعندما لمسوا البيروقراطية المصرية ، كانوا يتسمرون دائما امام صراخ الموظف الذى يجلس أمامهم ويعلن انهم عرب، ومن حقه ان ينهرهم . وفى طريق العودة الى اسرائيل ، كان يحدث مشهد غريب : عندما ابتعدوا عن العلم المصرى، فى نقطة العبور الحدودية، واقتربوا من العلم الاسرائيلى ومنفذ الحدود الاسرائيلى ، لوح ثلاثة ارباع ركاب الاتوبيس بأيديهم احتجاجا . لقد كان الشعور السائد بين العرب الاسرائيليين كمن خرج من ازمة طاحنة وعاد - ليس فقط الى الوطن - ولكن ايضا الى مكان يستطيعون نقده ، ولا يجرؤ احد على ادخالهم السجن .
ويؤسفنى ان المعارضة لعملية السلام تتمثل فى العالم العربى - بالذات - فى الموقف الحاد الذى يتخذه مفكرون ، كتاب صحفيون، فنانون ، ومحامون . وهذه الظاهرة لها عدة مبررات . والواقع ان جميعهم تقريبا ترعرع فى ظل مبادئ الأيديولوجيا الناصرية ، وعلى ايقاع ثقافة الحرب. لقد تعلموا ان اسرائيل هى كائن بشع يرتكب جرائم لا تغتفر ، وأنها عدو يجب دحره . أولا ، من الصعب للغاية تغيير طريقة تفكير جيل كامل . ثانيا ، ان حلم أى شاب فى مصر يتخرج فى الجامعة ، ان يحصل على عمل فى ليبيا او فى دول النفط او حتى فى سوريا . وقبل ان يرحل الى دولة أخري فإنه يهيئ نفسه ويتحلى بصوت جهير ليفصح عن كراهيته لاسرائيل قدر الامكان . فذلك الاسلوب لرفض طرق التسوية مع اسرائيل يضاعف راتبه عشر مرات عما يحصل عليه فى مصر. لذلك ، تظاهر بالعداء ليس فقط تجاه اسرائيل ، بل تجاه المسيرة السلمية برمتها .
المدهش فى الأمر أن من يقفون فى الإطار الفكرى أمام موجة العداء هذه ، هم كتاب فلسطينيون ، قبعوا فى السجون الاسرائيلية . لقد واتتهم شجاعة الاعتراف بأن هناك مصير مشترك، ولو استمر وضع الحرب التى لا تتوقف ، سينتهى الأمر فى آخر المطاف الى ابادة الشعب الفلسطينى ، او ان يتحول ابناؤه الى لاجئين ، فريسة الفقر والجوع.
وفى العالم العربى، الجميع يحبون فلسطين ، كلهم مستعدون للنضال من اجل فلسطين ، لكنهم جميعا يكرهون الفلسطينيين . لقد نمت فى الشرق الاوسط مشاعر "معاداة السامية" ضد الفلسطينيين . ان ما حدث خلال تطور تاريخ الحروب بيننا وبين الفلسطينيين ، إنهم أصبحوا يشبهون اليهود. انظر الى الفلاح المصرى ، انه يمكن ان يجلس ويستريح بينما الذباب يحط على وجهه،

ولا يحرك يده حتى ليهشه . فى مقابل ذلك فإن الفلاح الفلسطينى يواصل رعاية الحقل ، ابنه يصبح طبيبا ومحاميا. وفى أعقاب حرب الايام الستة، عندما توليت مسئولية استكشاف مصادر المياه فى الضفة ، كانت صورة جموع التلاميذ الذين يقطعون الطرق الى مدارسهم والكتب فى ايديهم - كانت من الصور التى هزتنى وأثارت مشاعرى. انك لا ترى هذا المشهد ، لا فى ليبيا ولا فى مصر ولا فى المغرب ولا الكويت ولا العراق . لقد اصبح الفلسطينيون يهود العالم العربى .

وبناء على ذلك ، قد تكون هناك شراكة مصير ، وبقدر أو بآخر سواء نحن أو هم ، فقد اصبحنا غرباء فى الساحة المسماة بالشرق الاوسط . والمثل الذى يقول : "الغريب للغريب قريب " يمكن ان يكون ميلادا للمصير المشترك الايجابى الذى سيضع حدا لمصير الحرب المشترك.

فتح باب النقاش

*** د . أون فينكلر .. قسم تاريخ الشرق الاوسط ، والمركز اليهودى العربى :**

بالنسبة للمفكرين المصريين : فإننا شيئا فشيئا نرى انهم يجتهدون فى إيجاد فجوات فى حائط الصد والمعارضة من المجموعة المناوئة للتعاون مع اسرائيل . والأمر لم يصل بعد الى حد انهيار هذا الحائط، غير ان بداية اختراقه تمضى بالتدريج . وفى مصر ايضا هناك إشارات اجتماعية للتغيير ذكرها سامى ميخال. وكان التعبير عن هذا التغيير فى شتى المجالات . نأخذ مثلا وضع المرأة ، ومعدل الانتاج ، والعلاقة بين سكان المدن وسكان القرى ، ومستوى التعليم المتوسط لدى السكان . لقد بدأ يتخلق وضع يتمتع فيه سكان القرى فى مصر - الذين يتقلص بمرور الوقت دورهم النسبى - بتعليم عال . وأعتقد ان هذه التغييرات سيكون لها تأثير أيضا على موضوع السلام. لابد أن نذكر ايضا، إن هذه المجتمعات انتقلت من حال مجتمعات اشتراكية الى آليات ذات طابع اقتصادى غربى. والخلاصة أنهم يحاولون تبنى قوالب أخرى ، ومع دخول وسائل الاعلام والاتصالات ، ستحدث تغييرات أخرى لا يمكن توقعها . بالاضافة الى انه اصبح واضحا فى الدول العربية ، انه لكى يتحسن مستوى المعيشة يجب على الأقل تهدئة النزاع ذاته ، وبالطبع يتطلب ذلك تقليص النفقات العسكرية .

*** سامى ميخال ..** انظر ، هناك وجهان للعملة فى هذا الموضوع . أولا ، كما قلت ، توجد بالفعل ثغرات يصنعها أناس شجعان مثل لطفى الخولى ، الذى أنشأ حركة السلام المصرية ، والكاتب على سالم وهو صديق شخصى لى ولآخرين . إنهم بالفعل أبطال ، لكننى قابلتهم فى السر تقريبا ، لأنهم خائفون . وعندما أصف هذه الحالة بمعادلة رياضية : فإن ٥٠٪ من الشعب الاسرائيلى مستعد للتنازل اكثر من أجل السلام . وفى المقابل امامنا يجلس فقط ٥٪ ، انهم مصريون شجعان، يؤمنون بحل سلمي ايجابى . أى ان هناك أناسا أدركوا أنه بدلا من النفقات العسكرية ، يمكن استثمار هذا التمويل فى تنمية بلدهم.

ولكن من جهة أخرى ، فإنك ترى الصفقة العسكرية الهائلة التى ابرمتها مصر مؤخرا. واذا حاولت ترجمة هذا الاستثمار الى مكاسب اجتماعية ستكتشف أن هذه المبالغ كان من الممكن ان تبنى مستشفيات ومدارس ومصانع.

وبيأس ، يتبادر السؤال، لماذا تقدم مصر ، بكل فقرها ، على تفضيل صفقة عسكرية رهيبة بهذا الشكل ؟ والجدير بالذكر انها لا تفعل ذلك فقط ضد اسرائيل . فالعالم العربى كله يشبه بركان لم تتشكل صورته النهائية بعد . فهو يمر بواحدة من اصعب مراحله للتشكل الذاتى من جديد . ففى الجزائر مثلا ، حصدت الحرب الاهلية ما يربو على سبعين الاف قتيل . وحتى اليوم ، لا نعلم ان كان قتل فى حماه بسوريا ٣٠ الف أم ٣٠٠٠ رجل وامرأة . وخلال الايام السبعة التى تلت حرب الخليج الثانية ، أباد صدام حسين ليس فقط أكرادا بل ايضا ٤٠٠ ألف عربى شيعى فى جنوب العراق. اذن ، يجب علينا ان نفهم وندرك فى أى عالم نعيش .

وفى هذه الأيام يستخدم الغرب فى كوسوفا كل قوة التكنولوجيا العسكرية ردا على تصفية عرقية. بينما صدام حسين يقوم بالتصفية العرقية فى الشمال الكردى على مدى خمس سنوات ، فيقوم بالتخلص من السكان جميعا ويوطن عرب بدلا منهم . وبذلك ينقل طوائف كردية كاملة الى الجنوب البعيد .

لا أقول ان كل شئ له علاقة بنا ، لكن يمكن ان تقلل الى حد كبير من القوى الصغيرة المؤيدة للسلام فى العالم العربى أو نقويها ونساندها ، إذا ما تبنينا عملية السلام . والسؤال هو ، ماهى الطبيعة التى سيكون عليها السلام . ليس عندى إجابة . وعلى أية حال ، فمازلنا فى بداية الطريق فحسب ، وهو طريق وعر وصعب .

*** مارتن شيرمان .. قسم العلوم السياسية ، جامعة تل أبيب ..**

إذا كنا نتحدث عن المصير ، فربما من الأجدى لنا أن نحقق مصيرنا طبقا لقوالب مختلفة تماما عما تمت الاشارة اليه من قبل . وربما من الأفضل الكف عن التعامل مع أجواء الحرب كأجواء سلام دافعة ومحفزة .. السلام " كلمة مستبدة ، إذ من غير المقبول ان تعارض السلام . ولكن السلام ايضا كلمة مضللة للغاية، حيث يمكن ان تشتمل فى محتواها على وضعين سياسيين متناقضين : فمن ناحية، يمكن ان يكون السلام متناغما بين الاطراف المعنية، ومن ناحية أخرى ، قد يكون السلام هو غياب الحرب ، إذ يقوم بفضل قوة الردع . لذلك ، فإذا كنا

مدركين لحقيقة أن سلام التناغم المتبادل يسود فقط بين ديموقراطيات حرة ، فإننا سنكتشف ان السلام الوحيد الملائم للقيام في الشرق الاوسط ، هو سلام من النوع الثاني. وتمشيا مع هذا الأمر ، فإن عملية السلام الحالية التي تزيل كل معوقات الحرب، لا تؤدي في الواقع الى تقدم السلام بل الى الإضرار به . لذلك ربما كان علينا ان نعيد تقييم مصير آخر تماما، وأن نحاول فصل مصيرنا عن المنطقة كلها . وأن نعتمد على قوة ذراعنا ، حتى تزدهر من حولنا ديموقراطيات حرة .

*** سامي ميخال ..** أنت بالتأكيد تؤمن بالثقافة الاسرائيلية، كما هي قائمة اليوم ، والتي تتمثل في احد ابطالها وهو أفيف جيفن وأبناء ابنائه الذين سيكونون مستعدين لبناء القوة العسكرية التي يمكنها ان تواجه مئات الملايين من العرب المسلحين بافضل الاسلحة وان يقاتلوهم بعد ذلك مرة بعد أخرى؟ ولعلك تعلم ما يحدث عندئذ ؟ انك لا تقاتل ضد دولة واحدة . فاذا القيت غدا قنبلة نووية على سد أسوان وأغرقت مصر كلها . صدقني ستجد مظاهر فرح في سوريا ، على خلفية الصراعات والنزاعات داخل العالم العربي. والواقع انهم مرضى، مثلنا بدرجة ما ، بأمراض التاريخ : ففي العراق يذكرون ان مركز الامبراطورية كان في بغداد ، وفي سوريا يذكرون أن حاضرة الامبراطورية الأموية كانت في دمشق ، وهؤلاء في مصر يذكرون ان حاضرة الامبراطورية المملوكية كانت في القاهرة . وهناك معارك بينهم ، اذن اين تستثمر قوتك الرادعة؟ ومن الذي سيرتدع؟
الفلسطينيون أيضا مهددون مثلنا. وسيأتي دورهم بعدنا ، لأن سوريا تحملق بعينيها في فلسطين التي تعتبر من وجهة نظرها جنوب سوريا . لذلك يمكننا ان نعقد تحالفا مع الفلسطينيين ، هناك احتمال إقامة نوع من الفيدرالية معهم. قد يكون ذلك حلم يوتوبي ، ولكنني ليس امامي سوى تهدئة أحلامي . فإذا أصبحنا كلنا جنود ، وجيل بعد جيل نعيش على حد سيف، هل بذلك نعبر عن الحلم الصهيوني ونحققه؟

*** أدير أولشنتسكي .. مركز تامي شتاينماتس لابحاث السلام ..**
السؤال هو ، هل للفلسطينيين حقا مصلحة مشتركة معنا. وهل لدينا احتمال لتحقيق سلام حقيقي معهم؟

* سامي ميخال .. إنني لا أقول بضرورة القفز والتوقيع على سلام دون شروط مع جميع الدول العربية. لا ، إنني أعتقد بأن السلام يمكن أن يصنعه محامون بارعون . إنهم يقفون عند كل بند وآخر، ويدرسونه ويفحصونه مرة بعد أخرى . وأود أن يجلسوا ويراجعوا كل نقطة . إننا لن نمضي الى السلام بعيون عمياء. إنني ضد السلام الرومانسي . أنني لا اصنع السلام لأنني احب العرب. إنني أقول لهم : "خمسون عاما حاولتم إلقاءنا في البحر، وخمسون عاما حاولنا القاءكم في الصحراء. فلم تنجحوا ولم ننجح، اذن تعالوا نجرب الطريق الثالث". كما إنني لا أقترح ان نصنع سلاما ونتخلص من كل ما لدينا بالمقابل . فأنا من مؤيدي الاحتفاظ بجيش قوي مع السلام. قالوا لي : "هل توقع على وثيقة تحظر استخدام سلاح نووي ". قلت :" لا . لا أوقع ، لأن الموت بسلاح نووي اسهل بكثير من الموت بسكين او بفأس " . انني لا ارغب في التخلص مما امتلك من قدراتي العملية ، الاجتماعية ، الثقافية ، الديموقراطية والعسكرية .

*** افرايم يعر .. مركز تامي شتاينماتس لابحاث السلام، وقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة تل أبيب .**
إنني أعتقد ، إنه ليست هناك إجابة شافية على سؤال: هل يمكن ان يقوم مجتمع علمي تكنولوجي في ثنايا مجتمع ديني أو تقليدي . ولا أعرف ابحاثا أو دراسات عرضت بصورة قاطعة ، استحالة التقدم من الناحية العلمية التكنولوجية في غياب حكم ديموقراطي . فهناك عدة مجالات منها الفيزياء مثلا ، تعد مصر متقدمة فيها تماما، ولكن مع ذلك ، فإن ٩٠٪ تقريبا من المصريين هم أناس دينيين ، ولا تجد في مصر تقريبا أي شخص علماني بالمعنى الغربي للكلمة .
أحب أن أتعرض ايضا لتوصيفك بالنسبة لوضع اسرائيل في الشرق الأوسط . خلال حقبة الثمانينيات كنت مشاركا في بحث اسرائيلي مصري هو الاول من نوعه في التاريخ ، وجرى عقد مؤتمر كبير في نيويورك ، عرض فيه الباحثون من الجانبين نتائجهم ، الذين أكدوا ، أن غالبية الشعب المصري وكذلك الشعب الاسرائيلي ، أيدوا معاهدة السلام . وقد تم دعوة شخصيات هامة ، من بينهم المتحدث بإسم الجامعة العربية في الولايات المتحدة آنذاك ، وهو مواطن أمريكي من أصل مصري، والذي كان ايضا مراقب كلية الحقوق بإحدى جامعات شيكاغو . وقد أيد بحماس كبير معاهدة السلام ، وأنهى كلمته بشكل متفائل من وجهة نظره ، بقوله دون أن يخشى أي مردود سلبي لكلماته على مسامع الاسرائيليين الحاضرين:
I am Iooking for The Furure, When Israel will Occupy its just and right place in The Middle East, very Much like the old Jewish ghetto in Damascus, Cairo and Baghdad.
إنه لم يذكر كلمة جيتو بصورة مسيئة ، فلم تكن لديه ببساطة أي انطباع عن الكلمة، لكننا نحن الاسرائيليون ، الذين سمعناها لم نصدق ما سمعنا . بمعنى آخر ، فمن الممكن ان تتغير هذه النظرة لدى العرب والتي طبقا لها فإنهم مستعدون للقبول بإسرائيل، ولكن في نفس المرتبة

الادنى التى كانت للطوائف اليهودية فى القاهرة ودمشق وبغداد .

*** راى كوفمان .. معهد ترومان لمساندة السلام ، الجامعة العبرية ...**

لقد سمعت تعليقا مشابها على موضوع الجيتو ، على لسان عدنان أبو عودة وهو الآن مستشار ملك الاردن الشاب، الا ان كلامه جاء بصورة ايجابية : " إننا يجب أن نجد طريقة نوضح بها لأصدقائنا العرب ، كيف يمكن ان تندمج اسرائيل فى الشرق الاوسط. كما كان اليهود يعيشون فى مدن داخل العالم العربى فى إطار أحياء منعزلة حسب اختيارهم ، فإسرائيل يمكنها ان تحيا ايضا منفصلة فى العالم العربى الكبير ." صحيح انه استخدم كلمة جيتو ايضا ، وساعد عدة اسرائيليين على القفز ، لكن قصده كان ايجابيا لأن اليهود فى الدول العربية اختاروا ان يعيشوا فى عزلة ، لم يجبرهم أحد على العيش بمعزل فى أحيائهم .

*** سامى ميخال ...**

فى الحقيقة ، ذلك خطأ شائع فى فهم مصطلح جيتو بالنسبة للشرق الاوسط لأنه فى دمشق والقاهرة وبغداد كان هذا الجيتو يقع فى حارة أو ربع متطور للغاية وغنى جدا داخل المدينة ، ولم يكن الجزء الفقير البائس منها .

الجلسة الثانية - نظرات اقتصادية

رئيس الجلسة : شلوموه جازيت

مقدمو أوراق الأبحاث : دفيد برودت ، ياكير فلسنر ورؤفان مرحاق، إفرايم كلايمن ، مارتن شرمان ، أون فينكلر ، زئيف هيرش .

* دفيد برودت : أبدأ النقاش فى المجال الاقتصادى ، بطرح موضوعين رئيسيين، سيكون الأول منهما هو اتفاقية باريس وما تلاها من تفاوض لتنفيذها ، بما فى ذلك العقبات التى ظهرت فى سبيل ذلك . أما الجزء الثانى من كلمتى فسأربط فيه بين التسوية الاقتصادية المأمولة وبين اطار التسوية الدائمة أو النهائية. وسأعرض هنا عدة مبادئ ، ليست نظرية فحسب بل ايضا عملية بالنسبة لطابع تسوية اقتصادية نهائية .

يجب أن أبادر بالقول أن التسوية الاقتصادية مرتبطة بالتسوية السياسية. وقد جاءت اتفاقية باريس لتمهد الطريق امام الوسائل السياسية التى تحددت فى اوسلو وفى اعلان المبادئ الذى جرى توقيعه فى واشنطن فى ١٣ - ٩ - ١٩٩٣ . ولكن رغم ان التسوية السياسية كانت تقريبا واضحة تماما ، فقد جرت فى باريس مناقشات حادة وشائكة ومتواصلة حول تفاصيل اقتصادية لاحصر لها ، وبالتالى ايضا حول عدة أمور تتعلق بالتسوية الشاملة.

وكانت هناك - فى نهاية الأمر - فجوات هائلة بين المضمون الاقتصادى وبين الترتيبات الامنية والتسويات السياسية ، جعلت من الصعب تنفيذ اتفاق باريس الذى كان اتفاقا جيدا من وجهة نظرى .

ولكن ، ماهو اتفاق باريس ، وكيف ولد؟ لقد ولد هذا الاتفاق على خلفية ماورد فى اتفاقية أوسلو بعدم مناقشة ثلاثة موضوعات : المستوطنات ، الحدود ، القدس. أى صدرت الينا الاوامر بالتفاوض حول اتفاق اقتصادى ، مع العلم بأن هذه الموضوعات الثلاثة ، وموضوعين آخرين فى الواقع ايضا - المياه واللاجئين ، تم استبعادها من المفاوضات . أى خمسة قضايا معقدة أزيحت بالفعل من فوق مائدة المفاوضات . اذن ، كان علينا ان نجد نموذجا اقتصاديا يتفادى كل هذه القضايا بالغة التعقيد ، حتى نحقق تقدما . والاتفاق الذى تولد فى ظل هذا الواقع - نسميه فى لغة الاقتصاديين توحيد الرسوم الجمركية - كان هو الشئ الممكن الوحيد . ولم يكن من الممكن اقراراى تسويات اخرى بشكل عملى : فالفصل - دون أن أدخل فى تفاصيل تقييم هذا الاجراء - كان مستحيلا ، وكذا لم يكن ممكنا اقرار منطقة تجارة حرة بيننا وبين الفلسطينيين والمبادئ الأربعة الأساسية التى تضمنتها اتفاقية باريس .

أ - توحيد الرسوم الجمركية، والذى شمل عدة استثناءات لتحقيق تطلعات الفلسطينيين فى مجال العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ومع الدول الاسلامية . لذلك تم ربط قائمة خاصة من المنتجات برسوم جمركية محددة، تسمح باستيرادها مقابل تعريفات جمركية خاصة وبترتيبات سياسية استيرادية مخصوصة .

ب - الحركة المنتظمة للعمال الفلسطينيين الى اسرائيل ، وفى التو أؤكد على كلمة منتظمة لأنه لم ترد فى اتفاقية باريس عبارة الحركة الحرة . وعرفنا من البداية ، أنه على خلفية الواقع الأمنى، قد تحدث حالات اغلاق مما يترتب عليه اضطراب من وقت لآخر فى انتظام العلاقات ، بما فى ذلك انتقال العمال ، ولذلك تحدد من البداية أن يسرى هذا البند فى الأحوال العادية.

ج - ترتيبات خاصة غير مسبوقة ، بالنسبة للتصدير الزراعى . نظرا لأن المجال الزراعى يتمتع بأهمية كبرى فى الاقتصاد الفلسطينى، وربما كان ذلك من جهتهم ، انجازا عظيما .

د - تقدير الرسوم الجمركية ، التى يمكنهم أن يحصلوا عليها من إسرائيل لتشكل ايرادات معينة، رسوم الاستيراد وتقدير ضريبة القيمة الاضافية . وسمحت هذه الاتفاقية للفلسطينيين خلال السنوات الخمس الاخيرة ، بأن يضخوا الى خزانتهم مبالغ هائلة، استخدمت فى تمويل ميزانيتهم الجارية. وفى النهاية، فإن ثلثى الميزانية الفلسطينية الجارية، جرى تمويلها تقريبا ، من هذه الرسوم التقديرية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية. وفى عام

١٩٩٨ وصلت قيمة ماتم تحويله من الضرائب حوالى ١,٨ مليار شيكل ، ونتوقع أن يتجاوز المبلغ هذا العام ملياري شيكل . والجدير بالذكر ان تحويلات الضرائب تصل اليهم حسب الأصول ، لأن ذلك يعبر عن نشاطهم الاقتصادى ، ولا يعنى انهم يأخذوه كمنحة ، أو يتصور البعض أن دولة اسرائيل تمنح للفلسطينيين .

ورغم أنه لا يتوافر عندى برهان موضوعى، إلا أننى أعتقد ، أن اتفاقية باريس كانت إتفاقية اقتصادية جيدة فى ظل الظروف السياسية التى كانت قائمة آنذاك . وكما ذكرنا ، فإن هذه الاتفاقية تم تنفيذها جزئيا فقط ، بسبب مشكلات امنية وأغلاقات للمناطق نتيجة عمليات هجومية متتالية جرت فى اعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٦ ، وبشكل متقطع على فترات معينة خلال عام ١٩٩٧ أيضا ، فلم يتم فى هذه الفترات تنفيذ الأجزاء الرئيسية من الاتفاقية فى مجال التجارة الحرة للسلع، وكذلك فيما يتعلق بانتقال العمال. وكنتيجة لذلك ، عانى الاقتصاد الفلسطينى ، ولم يؤد دوره الكامل ، من جانبهم ومن جانبنا على حد سواء : فإنتاج الفرد تقلص ، ونسب البطالة ارتفعت، وارتباطهم القوى بنا ازداد ، ومستوى المعيشة فى المناطق انخفض .. وغير ذلك .

وبصورة ما ، كان عام ١٩٩٨ هو العام الوحيد الافضل من الناحية الاقتصادية . ولا عجب فى ذلك لأنها كانت السنة الاولى ، التى كانت فيه اتفاقية باريس نافذة المفعول - تقريبا دون معوقات . ومع الربع الثانى لعام ١٩٩٩ كانت حركة العمال هى الأعلى نسبيا منذ ست سنوات ، فما يربو على مائة الف عامل فلسطينى من غزة والضفة يعملون فى اسرائيل بشكل قانونى أو حتى غير قانونى .

بالنسبة للتجارة الحرة، فإن الترتيبات المختلفة تجاه عبور السلع وخاصة عند بوابات قطاع غزة وأيضا فيما يتصل بالضفة ، تسمح بحركة سلع وبضائع أفضل وأكثر تدفقا . ونتيجة ذلك ، تحسنت الظروف وتحسن والواقع الاقتصادى، وكان لهما الأثر الواضح على كل المجالات الفرعية المرتبطة بانتقال السلع. وطبقا لذلك ، شهدنا فى عام ١٩٩٨ ، اقتصادا مزدهرا يشمل ارتفاعا فى مستوى المعيشة، ونشاطا اكبر فى قطاعات معينة، مثل الزراعة والبناء وغيرهما. وكما ذكرنا ، فإن عملية تقدير الرسوم الجمركية التى تنمى ايراداتهم لحوالى ١,٨ مليار شيكل . يجعلنى أقول أنه لو كانت اتفاقية باريس قد خرجت الى حيز التنفيذ ابتداء من ١٩٩٤، لكان الاقتصاد الفلسطينى افضل حالا بكثير مما هو عليه بالفعل . لقد فرطنا فى ثلاث سنوات ونصف منذ مايو ١٩٩٤، والذى دخل فيه اتفاق المبادئ الى حيز التنفيذ حتى نهاية ١٩٩٧ ، وعندها دخلنا فى روتين عمل لا ينتهى باعتبارنا موقعين على الاتفاقية ، عن قصد.

الآن، أود الانتقال من الحديث عن الماضى والحاضر ، الى قضايا ما سيكون عليه حال التسوية النهائية ، ماهى قدرتها على التغيير ، وماهى الفرضيات الاساسية لها ، ومن الواضح انه لن يتم التوقيع عليها فى المستقبل المتطور .

وإننى انطلق من فرضية، ان الفلسطينيين مستعدون الآن وعلى الفور لتمديد اتفاقية باريس لأى فترة مطلوبة . انهم يدركون اليوم ان هذه الاتفاقية تخدم مصالحهم الاقتصادية، لأن المزايا التى حصلوا عليها فى مجالات العمل والزراعة وتقدير الرسوم الجمركية ، ليس من السهل التنازل عنها. ربما فيما عدا مطلب بتحسين أو تطوير هنا أو هناك ، وليس لدى الفلسطينيين أى مبرر للانسحاب أو التراجع عن اتفاقية باريس. وهذه ايضا هى نقطة انطلاقى ، بالنسبة لاتفاق الوضع النهائى فى المستقبل .

إن ما اعتزم عرضه عليكم، ليست ورقة بحث أعددتها بمفردى للتسوية النهائية، بل ورقة شارك فى إعدادها مجموعة عمل اسرائيلية من اقتصاديين مستقلين غير رسميين ، تحت رئاستى ، بالتعاون مع مجموعة عمل فلسطينية تكونت من شخصيات رسمية. ويمكن تسمية ما قمنا به "محاكاة اقتصادية". تم تخليص نتائجها فى الكتيب الذى تم التوقيع عليه قبل عدة أشهر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٨ ، وتوضح هذه الوثيقة ، كيفية اننا نعتبر الاتفاق النهائى الاقتصادى حى يرزق بما يعكسه من متطلبات واحتياجات الفلسطينيين من ناحية، واحتياجات الاسرائيليين من ناحية أخرى .

فى التسوية النهائية ، لن تكون هناك القيود السياسية التى كانت عنصرا جوهريا فى اتفاقية باريس. ودون أن أعرف الآن صيغة الاتفاق الذى سيتشكل وصورته ، فإننى انطلق من فرضية أن دولة فلسطينية ستقوم : وستصبح لها صلاحيات اقتصادية سيادية كاملة، تتطلبها أى دولة لكى تدير اقتصادها. افتراض آخر اعتمدت عليه ، هو أن التسوية السياسية ستتضمن بنودا تحدد القضايا الاكثر حساسية، مثل الحدود - ماهى المساحة التى ستكون عليها الدولة الفلسطينية - بالاضافة الى حل يتفق عليه الطرفان فيما يتعلق بمسألة المستوطنات، وشئ مقبول بالنسبة للقدس واللاجئين والمياه . بمعنى آخر كان افتراضنا الاساسى هو ان التسوية الاقتصادية ستكون جزءا من التسوية السياسية ، والتى فى اطارها سيحل قدر كبير من هذه القضايا .

ما أهمية كل ذلك؟ لأنه كما ذكرت سابقا، لم يكن فى مقدور اتفاقية باريس أن تحظى بأى مرونة فى النموذج الاقتصادى لأن الاتفاق السياسى الذى تأسست عليه لم يضع حدودا بل حاول تفادى مسألة الحدود. ومن غير الممكن وضع نموذج لفصل اقتصادى أو عكس ذلك نموذج لاتفاق تجارة حرة ، دون تحديد للحدود .

وعلى مدى الخمس سنوات الاخيرة ، سألت مرات عديدة ، لماذا لم توضع حدود فى اتفاقية باريس. وأعود فأقول :

كان من المستحيل فى باريس تعيين مسألة الحدود ، لأنى تلقيت توجيها مباشرا من رابين وبيريز ، ألا أفعل ذلك . حاولت أن أتحدث سرا مع رابين . ان يسمح لى من الناحية التكتيكية ، بإدارة مفاوضات بحرية أكثر، ولكن دون جدوى. وكان سبب ذلك واضحا ، إذ ورد فى اتفاق اوسلو، ان مسألة الحدود ستحل فى التسوية النهائية، وكذلك مسألة المستوطنات والقدس . إن أى نموذج اقتصادى يتضمن اتفاق تجارة حرة، يفرض حدا اقتصاديا . غير أننا لم نستطع من البداية ان نتوصل الى اتفاق تجارة حرة. وأود ان اوضح: ان حدا اقتصاديا يعنى خطا حدوديا به منافذ رسوم جمركية ذات سياج . اذن فاتفاق تجارة حرة يوجب تعيين واضح للحدود ، بما فى ذلك بعض التفاصيل مثل أين يوضع منفذ الرسوم الجمركية ، وأين يكون منفذ العبور، وكيف تدخل البضائع وتخرج ، وكيف تتحدد الرسوم الجمركية ، كل هذه القضايا كان من المحظور مناقشتها .

مقابل ذلك ، فى التسوية النهائية ، سنفتح أمامنا على ما يبدو كل الاحتمالات . ومن ثم هناك ثلاثة نماذج اساسية يمكن ان نضعها فى الاعتبار :

* النموذج الاول : هو ما طرحه دان شيفتان ، أى فصل بين دولتين مع سياسة اقتصادية مستقلة وسياسة تجارية مستقلة، فإذا أرادوا ذلك بصفة دائمة - يوقعوا اتفاقات وإذا لم يريدوا - لا يوقعون .

* النموذج الثانى: هو استراتيجية اقتصادية من طراز توحيد الرسوم الجمركية. أى فيما يتعلق بنا ، استمرار اتفاقية باريس شكلا وموضوعا .

* النموذج الثالث : هو اتفاقية تجارة حرة ، مضمونها ، أن يكون بين الدولتين معبر حر لحركة التجارة من إنتاج كل منهما ، أى ان سلع وبضائع من إنتاج فلسطين وأخرى من انتاج اسرائيل يمكنها ان تعبر من جانب الى آخر بدون أية عوائق أو قيود. بالنسبة للسلع التى تصل من دول أخرى ، غير فلسطين وإسرائيل ، فإنها تتطلب سياسة حدود اقتصادية، حتى يتسنى بالفعل فرض رسوم جمركية عليها ، خاصة إذا كان هناك اختلاف بين رسوم استيراد دولة (أ) ، عن تلك الواردة من دولة (ب) . ذلك بالفعل هو مايميز بين اتفاقية تجارة حرة وتوحيد الرسوم الجمركية، والتى تكون فيه الرسوم المفروضة على سلع دول ثلاث يتشابه مع الدولتين المرتبطتين باتحاد ، والمقررة عند بوابات الدخول الخارجية ، المشتركة بينهما. والواقع، أن هناك مرتبة اخرى فى القاموس الاقتصادى وهى اتحاد اقتصادى يشمل تجارة حرة أى اتحاد اقتصادى وتوحيد عملة ، كما نراه اليوم فى أوربا . وخلاصة كلامى أنه من الضرورى إقامة اتفاقية تجارة حرة للسلع ، إلا أننى سأتعرض فورا كذلك لموضوع العمال ولقضية العملة.

إن النموذج الذى تدارسناه مع الفلسطينيين ، هو أقرب ما يكون الى توحيد الرسوم الجمركية. تذكروا انه فى هذا الاطار ، الموجود منذ اتفاقية باريس ، انتقلت الى الفلسطينيين على مدى عام كامل حوالى مليارى شيكل ، إيرادات من رسوم جمركية. وهو مبلغ لم يكن باستطاعتهم تحصيله بأنفسهم على مدى سنوات عديدة. فتحصيل الرسوم الجمركية فى مناطق السلطة الفلسطينية ضئيل للغاية. ان مايمكنهم عمله هو مجرد تحصيل ضريبة العوائد ، وضرائب الشركات، وضرائب الدخل المباشر وجميع انواع الرسوم التى فى امكان الحكومة ان تفرضها ، وضريبة القيمة المضافة المحلية. وبافتراض ان بيانات هذه الايرادات غير واضحة، فإننى على قناعة، بأن ما يحصلونه فى هذا المجال منخفض وضئيل ، ولا يتجاوز ما يصل خزانتهم بصعوبة عشرات الملايين من الشيكلات فى السنة . ويرجع ذلك الى مستوى الادارة العامة، ومستوى الأخلاقيات المهنية الذى وصلت اليه اليوم . انهم اذن يعرفون ، بأنه فى سبيل الحصول على مليارى شيكل ، فإنهم مضطرون لاقامة نظام اقتصادى اقرب ما يكون الى توحيد الرسوم الجمركية أكثر من أى نظام اقتصادى آخر ، وتلك هى إحدى الأزمات الاساسية للسلطة الفلسطينية .

والنموذج الذى بلورناه - المجموعة الجمركية والمجموعة الفلسطينية - هو مابين اتفاقية تجارة حرة وتوحيد الرسوم الجمركية . وقد انزعج الفلسطينيون جدا مما حدث فى سبتمبر ١٩٩٧ ، كرد فعل على الانفجار الذى وقع فى شارع بن يهودا بالقدس ، عندما اوقفت حكومة اسرائيل تحويل الرسوم الجمركية الى السلطة . وفى اعتقادى ، أنه خطأ فادح من الحكومة الاسرائيلية ، وقد قلت ذلك لوزير المالية آنذاك . وعلينا أن نعلم ، أن حكومة اسرائيل لم تعط للفلسطينيين أية أموال من ميزانية الدولة، وأن ما يتم تحويله لهم هى أموال فلسطينية من رسوم جمركية مفروضة على سلع فلسطينية ، ونحن فقط نجمعها لهم ونحصل على نسبة تحصيل ٣٪ . والفلسطينيون لم ينسوا هذه المعاملة، واستخلصوا منها دروسا من أجل التفاوض حول الوضع النهائى . فهم يقولون : "إننا لن نبرم معكم تسوية دائمة نهائية حتى يتم الاتفاق على اجهزة منظمة وواضحة نضمن بها ألا تتكرر هذه الطريقة فى المعاملة مرة أخرى". صحيح ان دولة اسرائيل فعلت ذلك مرة واحدة فقط، وبمجرد مرور خمسة اسابيع فقط بعد ذلك حولت جميع الأموال التى احتجزتها ، ولكن ذلك أضر للغاية بالثقة بين الجانبين ، لقد كان خطأ كبيرا ، نظرا لأن الاتفاقات حول هذه الامور - واجبة التنفيذ .

وستدار التجارة طبقا للمبادئ الآتية : ستكون لكل واحدة من الدولتين سياسة استيراد خاصة بها . مع ذلك فالدولتان ستعتمدان بينهما سياسة ضرائبية على المشتريات بالنسبة لقائمة من عشرات المنتجات الرئيسية - تمول حوالى ٨٥٪ من ايرادات ضرائب المشتريات - فالرسوم على جانبى الحدود ستكون متماثلة ، ومن ثم يمكن مراجعة المشتريات ، الأمر الذى لم يكن موجودا فى

إتفاقية باريس . وفى واقع الأمر يمكن أن يكون ذلك بعثا لروح اتفاقية التجارة الحرة، ارتباطا بالتدفق الحر القائم فى اطار توحيد الرسوم الجمركية ، وكذلك بالنسبة لمنتجات مجموعة دول ثلاثية. وهذا ، نظرا لان كل واحدة من الدولتين ستتنازل عن فروق جمركية بسيطة، كانت ستضاف الى ايراداتها لو كانت التجارة تصل مباشرة الى موانيها ودون مرورها عبر اشتراكها فى الاتفاقية التى تفرض رسوما أقل على نفس التجارة. هذا التغاضى عن فروق الرسوم الجمركية ، مع تنسيق ضرائب المشتريات ، سيسمح بإقامة نموذج لاتفاقية تجارة حرة ، والتى هى فى جوهرها توحيد للرسوم الجمركية .

بالنسبة للعمال ، فقد عرضنا نموذجا، تكون الميزة المالية فيه لعبور عمال فلسطينيين الى اسرائيل . فما هى الميزة المالية؟ إننا لن نضع ضرائب ولن نقتطع حصة من صاحب العمل الاسرائيلى لتفضيله فلسطينى على تايلاندى او رومانى أو برتغالى . وإيجاد مثل هذه الميزة بالنسبة للترخيص وتقدير الضريبة للعمال الفلسطينيين سيؤدى فى نهاية الأمر بأصحاب الأعمال الاسرائيليين الى تفضيل فلسطينيين على العمال الاجانب الآخرين . ويكشف الواقع ، ان الفلسطينيين الذين عملوا فى اسرائيل طوال الثلاثين عاما الماضية ، كانوا يعودون مساء الى قراهم ، وبلدياتهم ومدنهم فى فلسطين . ومن الأفضل لنا أن يعمل لدينا ١٠٠ أو ٢٠٠ ألف عامل فلسطينى ، بدلا من هذا العدد تقريبا عمال أجانب من دول أخرى ، موجودون اليوم هنا.

وورد فى نموذجنا ، أنه فيما عدا قضايا عبور البضائع وعبور العمال، سيكون للفلسطينيين حرية كاملة فى تحديد سياستهم . فمثلا ، يمكنهم تحديد عملة مستقلة خاصة بهم ، رغم انهم مستعدون - طبقا لاتفاقات محددة - للاستمرار فى تداول العملة الاسرائيلية . ومن الناحية الاقتصادية فإن عملة فلسطينية خاصة بهم لن تكون فاعلة بالنسبة لنا ولهم على حد سواء .

وبعيدا عن إتفاقية التجارة ، واتفاقية العمال ، ومسألة العملة والاتفاقات الاخرى ، فإنه لزاما علينا الاهتمام بتقليص الفوارق والفجوات بين الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الاسرائيلى . وفى تقديرى ، إنه بواسطة سياسة اقتصادية فلسطينية صحيحة ، يمكن تقليص حجم الفجوة بين ميزان المدفوعات الاسرائيلى والفلسطينى، من ثمانية الى خمسة امثال ، خلال العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة . ولكن فى اعتقادى ان دولة اسرائيل عليها اولا أن تقلل الفجوات النسبية بينها وبين الاردن ، والتى يعتبر معدل النمو الاقتصادى فيها اعلى بكثير عنه فى مناطق السلطة الفلسطينية . فالاستراتيجية الاقتصادية الصحيحة لدولة اسرائيل يجب ان تهدف اولا الى مساعدة الأردنيين ، لتسريع النمو فى الاردن وزيادة قوة الجذب للاقتصاد الاردنى ، الأمر الذى سيزيد تدفق السكان الفلسطينيين من المناطق الى الاردن .

***

* ياكير فلنسر : الأمر الذى يقلقنى بشأن قضية الفساد ، ليس ما إذا كانت السلطة الفلسطينية أو الدولة الفلسطينية المستقبلية تخدع حكومة اسرائيل، بل ما يقلقنى ما إذا كانت السلطة أو الدولة الفلسطينية تخدع سكانها ورعاياها. وذلك هو الجزء الاكثر أهمية. فالاقتصاد غير منفصل عن الاطار المرتبط به ، لا من ناحية جوهر النظام الحاكم ولا من ناحية مبادئ اللعبة. ومما يبدو حتى الآن ، ليس هناك فى السلطة الفلسطينية جهد لبناء بنية اساسية مناسبة. صحيح ، هناك قوة حاكمة واسعة المجال ، لكنها تستثمر للحفاظ على دعائمها ، اكثر من إعداد البنية التحتية الاساسية لاسلوب اقتصادى ناجح . وفى هذه الظروف من الصعب التنبؤ ، بأن مستثمرين ، بما فيهم المستثمرون الفلسطينيون ، سيصلون الى السلطة. وفى أدبيات الاقتصاد النظرية توجد نظريات اقتصادية مخصصة لحالات الفساد فى المنظومة الحاكمة ، ولكن هناك أمر لم تتعرض له هذه الأدبيات ، وهو مسألة متى يصل الفساد الى معدلات تدمر الاقتصاد . وفى هذا السياق ، قابلت مؤخرا حالة لشخص انجليزى ، أراد ان يقيم فى قطاع غزة مزرعة نموذجية ، تتكلف حوالى ١,٥ مليون جنيه استرلينى . وكان ينوى عمل ذلك لأسباب انسانية فى الاساس . ولم يهدف الى جنى أرباح كبيرة من المشروع . وكانت الرشوة المطلوبة منه مليون دولار ! ولم يكن مستعدا فى مثل هذه الظروف لاقامة المزرعة ، فاتجه الى وزارة الزراعة الاسرائيلية ليسأل ، هل هناك وسيلة لتفادى هذا الأمر ، بمعنى هل يستطيع رغم ذلك ، أن يقيم المزرعة فى اراضى السلطة دون أن يضطر الى المعاناة من هذا الفساد .

إن ما افترضه أنا ورؤفان مرحاف، أن الوصول الى وضع وسط فى محيط كبير سيساهم مساهمة جادة فى استقرار الاتفاقات المبرمة بين اسرائيل والدولة الفلسطينية ، حتى لو لم تكن هناك ديموقراطية ليبرالية كما كنا نأمل . ولكن لكى يتولد وضع وسط كهذا ، يجب استخدام قواعد اللعبة بشكل صحيح ، وإن كانت هذه القواعد تمضى ببطء شديد . وتبرز داخل السلطة الفلسطينية تأثيرات نظم الحكم السائدة فى دول أخرى فى العالم الثالث مسافة شاسة بين طبقة صغيرة جدا من الأغنياء تفضلهم عن جماهير المواطنين ، هذه التأثيرات التى اقصدها ، ان النظام الحاكم يخدع مواطنيه . والواقع ان الظروف الحالية لا تمثل فى نظرى مصدرا للتفاؤل .

***

* **رؤفان مرحاف** : إننى اتفق مع ياكير أننا أمام شهور

سيئة ، لكن مازال هناك أيضا قليل من ومضات الأمل . بالنسبة لاتفاقية باريس ، فإنها لا تتضمن فقط فهما اقتصاديا ، بل أيضا فهما سياسيا عميقا. وهو الذى وضع للفلسطينيين إطارا تصوريا اقتصاديا ، سيمتلئ فى نهاية الأمر بمضامين سياسية. فلو أن ياسر عرفات استخدم قوته وصلاحياته القوية التى لا حد لها ، من اجل بناء نظام مرتب ، لأصبح من الممكن أن يكون هناك تعاون اقتصادى معنا بشكل متقدم بسرعة كبيرة . ولكن لأنه منشغل - بالتحديد وبشكل رئيسى - بإعداد وتجهيز عناصره الحاكمة والاستخبارية ، بدءا من الاستخبارات البحرية وحتى الاستخبارات الجوية ، للحفاظ على نظامه الحاكم ، فقد يقضى بذلك على القاعدة التى يمكن ان تنمو عليها منظومة اقتصادية سليمة. وفى ظل هذه الظروف ، فإن وضعا وسطيا بدونه لا تقوم قائمة لاقتصاد حقيقى ، لن يمكن ان يتطور.

ومع ذلك ، علينا ان نذكر اننا الآن فى ذروة مسيرة تاريخية ، على مداها تمخض على جانبى نهر الاردن، مخزون من حوالى ١٥ مليون نسمة - اسرائيليين وفلسطينيين وأردنيين - آخذون فى الانعزال بأنفسهم عن العالم العربى. إنهم يفعلون ذلك اولا عن طريق سهم سيناء، وبعد ذلك ، عن طريق سهم المساحات الصحراوية فى الجزء الشرقى من المملكة الهاشمية وفى المناطق الغربية للعراق ، وفى نهاية الأمر ، ايضا عن طريق تسوية ما مع سوريا ، ويخلقون هنا نظاما يكون معتمدا على شراكة المصير ، لا يمكن الحيلولة بينها وبين الشعوب الثلاثة والكيانات الثلاثة على جانبى نهر الاردن .

ان احد المعوقات فى طريق تطور هذه المسيرة ، هو وجود مابين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف عامل أجنبى فى اسرائيل. إذا تجول واحد منكم اليوم فى جنوب تل أبيب ، سيرى أن هناك مدارس نصف تلاميذها سود وآسيويون . إن العمل الاجنبى هو لعنة اجتماعية يجب علاجها من الجذور ، وخلق وضع جديد يستطيع فيه أناس ، هم جيران لنا، كسب قوتهم هنا . ومامن حاجة لربط أنفسنا بأمراض طويلة الأمد فقط لأننا سعينا وراء علاج قصير المدى.

أعرف أن فى هذه الحجرة أناس ، سبق وأداروا مفاوضات مع الفلسطينيين ، إذن فإنكم تعرفون مثلنا ، اننا نقصد أناسا اجتازوا مسيرة فكرية عويصة للغاية. انهم ليسوا أصوليين . لكنهم ببساطة أناس يريدون العيش بصورة طيبة، فى عالم يتطلعون من خلاله الى العالم الحديث .

تلك هى بارقات الأمل الصغيرة التى تتسلل من وسط ظلام الفساد . ومظاهر الفساد توجد فى كل نظام حاكم . ففى الاردن ، سرنا مؤخرا فى جنازة ملك شجاع وحكيم ، احببناه جميعا . ولكن من الصعب تجاهل أن الأردن هو أحد أكثر دول الشرق الاوسط فسادا . فلا يمكن ان تعقد صفقة فى احد موانئ العقبة دون أن تدفع الضريبة الملكية . ومع ذلك ، الامر الأمر هناك منظم : فأنت تعرف إذن أين تعيش . ومتى انعدمت قواعد اللعبة، ولم تعرف لمن ومتى تعطى ، كما يحدث فى السلطة الفلسطينية ، فالأمر يصبح فسادا معقدا للغاية .

ليس لدى أى شخص منا أى أمل أو رغبة فى تدريب وتدشين السلطات الفلسطينية اسرائيل نفسها ، فى السنوات الخمسين لقيامها ، جمعت خبرة غير قليلة فى الفساد . ولكن كما قلنا كانت هناك قواعد للعبة. وفى هذا السياق يفرض السؤال نفسه. هل السنوات القادمة التى ستكون حاسمة فى التطور الاقتصادى الفلسطينى ، سيتم استثمارها بالفعل فى تأسيس قواعد ومبادئ للعبة تسمح بتوازن وتنمية تعاون صحيح بين الاقتصادين ، الفلسطينى والاسرائيلى ؟

***

* **إفرايم كلايمن** : النقطة الأولى التى سأنطلق منها ، أن اسرائيل لها مصلحة فى الازدهار الاقتصادى لدى الفلسطينيين والأردنيين أيضا ، ذلك لأن جيراننا جياعا ليسوا جيراننا جيدين، ولن يكون لهم نفعا . ثانيا ، يجب ان نعرف ، أنه بسبب ضخامة الاقتصاد الاسرائيلى ، يمكن ان يتأثر النمو الاقتصادى وأيضا التطور الاجتماعى فى كلا الاقتصاديين المجاورين - الاردنى والفلسطينى . فهما صغيران بما يكفي ، ونحن اكبر بما يكفى لكى نتمكن من التأثير . الأمر الثالث هو أن العلاقات السياسية لن تتحدد بناء على الاتفاق المكتوب ، بل طبقا لما يحدث عمليا فى نقاط العبور ، وفى مراقبة السلع وما شابه . ذلك ما كان فى الماضى ، وحسب اعتقادى ، انه ما سيكون فى المستقبل. اننى ايضا افترض، إن هذا المارد المتمثل فى الحوادث الانتحارية ، الذى خرج من القنينة ، لن يعود داخلها بالسرعة المطلوبة . ربما تتضاءل متوالية الحوادث ، لكن الخطر سيظل قائما ، وعليه ستتخذ اسرائيل اجراءات بطريقة أو بأخرى ، لمنع هذه الحوادث . كذلك فمعارضة المجتمع الاسرائيلى للوجود الكبير للفلسطينيين بين ظهرانيه ، أو على الاقل لحضوره ووجوده الملموس ، لن تتلاشى فى المستقبل المنظور .

إلى أى مدى سيتمكن التوحد الاقتصادى - أى اندماج اقتصادى ، بمفهوم الاقتصاديين ذوى الخبرة - من التأثير ، ويمكننا ان نتعلم مما حدث بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٩٢ . فى هذه الفترة، زاد الناتج القومى للفرد فى المناطق بما يعادل أربعة اضعاف . وفى نفس الفترة الزمنية، زاد فى اسرائيل بمقدار ضعفين فقط. ولا نتكلم هنا عن الارقام النهائية أو سد الثغرات بشكل فورى، بل الأهم هو الهدف اكثر من الارقام .

وفى اتفاقية باريس ، أزيلت القيود الرسمية ، التى كانت موجودة حتى ذلك الحين ، عن التصدير الزراعى الفلسطينى الى اسرائيل ، وكذلك رفعت القيود الشكلية امام اقامة مشاريع صناعية، والتى نبعت من الخوف من

منافسة مشاريع اسرائيلية . وتوقع الجميع ان ازالة هذه القيود ، متزامنا مع اليقظة الشاملة نتيجة اقامة كيان مستقل أو مستقل جزئيا ، سيساهم فى تنمية سريعة فى المناطق .
لكن الفلسطينيين ابدوا ما يشير الى ان الامور لم تمض على ما يرام بالفعل . ربما تجربة نصف العام الاخير تؤثر ايجابيا عليهم ، لكن انطباعى هو ان مستشاريهم قد وصلوا الى استنتاج بان اسرائيل هي التى منعت تنفيذ اتفاقية باريس وأن الخطر لم ينته لأن اسرائيل فى الغد القريب ستعود وتفرض إغلاقاتها فى أعقاب أحداث ما .
ان التشكك وانعدام الثقة كبير ، وفى هذه الظروف لن يكون العائد ناجحا من اتفاق توحيد الرسوم الجمركية، نظرا لانهم مكشوفين تماما أمام الاستيراد من إسرائيل ، لكن التصدير لن يصل منهم لاسرائيل . والواقع أن تصدير البضائع الفلسطينية منذ اتفاقية باريس وحتى عام ١٩٩٧ لم يحقق بالمفاهيم الدولارية ، المستوى الذى حققته عام ١٩٨٧ ، وذلك بسبب المعوقات والصعاب التى وضعتها اسرائيل . والواضح ايضا ان أى من المستثمرين لم يأتوا ، لأن المستثمر لن يقدم على عمل إذا تشكك فى احتمالات تسويق السلعة التى يصدرها. وهذا الشك من شأنه ، فى اعتقادى ، أن يجعل الفلسطينيين يحاولون الابتعاد قدر الامكان عن اتفاقية باريس ، وأن يفضلوا اتفاق منطقة تجارة حرة ، ليست من طراز ما عرضه دفيد برودت هنا ، ولكن اتفاقا يشمل حدودا واضحة .
إن غياب الحدود ،فى ما عرضه دفيد برودت ، اقتبس بدرجة كبيرة من موضوع القدس . وبسبب عدم إمكانية نقل حد فى القدس، فلا يمكن نقل حد بصفة عامة. لكننى اميل الى الاعتقاد بأنه سيكون للحد الواضح ضغطا ما .
وجدير بالذكر أنه إذا سمح للفلسطينيين بإقامة نقاط رسوم جمركية فى جانبهم ، لن يطول الوقت حتى تنشأ جماعات ضغط اسرائيلية تطالب بانشاء نقاط جمركية ايضا فى جانبنا. وأريد ان اذكركم انه فى مارس ١٩٩٧ كانت هناك إشكالية قضائية تجاه استيراد احجار الرصف من غزة. وادعى اصحاب الادعاء القضائى ان عدم مراقبة معايير الاستيراد من غزة، كما وردت فى اتفاقية باريس ، يعتبر ظلما للمستوردين الذين يستوردون احجار الرصف من مصدر آخر، وطالبوا ببدء تطبيق المعايير القياسية الاسرائيلية ايضا على استيراد أحجار الرصف من غزة، وقد قبلت محكمة العدل العليا قضيتهم . وبناء على ذلك ، فإننى اخشى ، أن ما يتم اتخاذه فى نهاية الأمر يكون أكثر شبها لاتفاق على منطقة تجارة حرة أو حتى - لاتفاق على مجرد أفضلية تجارية .
وعلى أية حال ، فإن أهمية وقيمة الاستيراد من إسرائيل ستتضاءل ، أولا وقبل كل شئ بسبب احتمال ان تستحوذ عليه وكالات تحتكره لنفسها ، وتلك نقطة حساسة جدا بالنسبة للفلسطينيين ، فمعظم الاستيراد يتم عن طريق وكلاء اسرائيليين مطلقين . ولكن ما إن تقوم دولة فلسطينية مستقلة ، يمكن أن يدعى المستوردون الفلسطينيون بأن فى استطاعتهم استيراد البضائع مباشرة ، مادام الأمر يتعلق بدولة مستقلة ، وسيصبح من الصعب على المصدرين خارج البلاد وأن يعارضوا هذا المطلب . وبالطبع سيؤدى ذلك الى تقليل كمية البضائع المارة عبر اسرائيل ، وسينطبق ذلك ايضا على البضائع التى تنتج بترخيص ، كما حدث بالفعل بالنسبة للكوكاكولا.

***

*** مارتن شيرمان :**
أولا أود أن أقول بضعة كلمات فى حق التطرف. هناك اتجاه فى المجتمع الاسرائيلى لتقديس "الوسطية" ، والنظر الى الاعتدال باعتباره قيمة منشودة . هذه الرؤية تتكئ على افتراض أن جميع التطورات تأتى متتابعة . ولكن للأسف الشديد ، ليس ذلك افتراضا صحيحا ، فالعالم به أمور متتابعة وأمور انشطارية . مثلا ، فى الجدل بين هؤلاء الذين ادعوا أن العالم منبسط ، وبين اولئك الذى تمسكوا بأن العالم مستدير ، لم تكن الحقيقة "وسطية" بمعنى أن العالم ليس مكعبا .
إننى أقول ذلك ، لأننى مقتنع تماما ، أن اتفاقات أوسلو، والتى بشرت على ما يبدو بقدوم الدولة الفلسطينية، قد قصدت كسر ظهر المشروع الصهيونى. الاحتمال الوحيد للاحتفاظ باستقلالية الدولة اليهودية هو أن الذين حلوا وقادوا هذه المسيرة عليهم أن يواصلوا العمل قدما ، أن يعترفوا بخطئهم ، ويتبرأوا منه ، رغم أن الامر سيكون مرتبطا بالاضرار بمكانتهم وربما ايضا بكسب قوتهم . وربما يمكن ايقاف مسيرة أوسلو بمساعدة وتعاون من جانب مؤيديها فقط ، فمعارضوها ، مثلى ، لن ينجحوا فى عمل ذلك بمفردهم .
فى الورقة المكتوبة التى تم إعدادها لهذه الندوة ، أوردت مقتطفات كثيرة من أقوال شيمون بيريز ومن أقوال أمنون روبينشتاين . ولضيق الوقت لن استطيع قراءتها الآن ، لكننى اقترح ان تراجعوها ، لأنها تكشف ليس فقط عن المواقف ، بل ايضا عن المبررات التى كانت وراء السياسة التى اتبعوها فى هذه السنوات (نهايات السبعينيات).
وعلى ذلك ، فإن من كان مقتنعا بان الواقع قد تغير بالفعل ، يمكنه ان يبرر ويصدق التغير الدرامى فى مواقف هؤلاء الرجال . لذلك فإننى أرى فى مسيرة أوسلو، وفى إقامة دولة فلسطينية ، عملية ستؤدى الى خلق واقع اقتصادى وأمنى يصعب على دولة اسرائيل ان تتعامل معه . كذلك ، فإننى اخشى ان يؤدى الواقع الاقتصادى المتدهور داخل الدولة الفلسطينية - ان يؤدى فقط - الى توسيع وزيادة مشاعر التمييز والاجحاف ، والى تفاقم الصراع ، وتشجيع الاتجاه الى استخدام القوة.

* **أورن فينكلر :**

إنني أعتقد بأن فصلا سياسيا لن يكون محتملا ، على الأقل علي المدى القصير ، بسبب نقاط اقتصادية كثيرة . أولا ، موضوع المياه وهو أمر مصيرى للكيانات الثلاثة المعنية بالعملية السلمية : الأردن وإسرائيل والفلسطينيون . والكلام كثير عن تقسيم المياه ، ولكن فى اعتقادى ، ان هذا كله لن يسفر عن شئ ، ذلك لأنه من الممكن زيادة طاقة المياه العذبة ، إما عن طريق التحلية ، أو عن طريق استغلال أفضل لمياه الصرف . إذن فلا خيار إلا التعاون فى هذا المجال، لأن اى تلوث او ضخ اكثر للمياه فى جانب سيؤثر ايضا على الجانب الآخر .

وبالنسبة للتجارة بين إسرائيل والفلسطينيين ، فإننى مع الرأى الذى سبق عرضه ، بافتراض التقليل من احتمال أن يتجاوز الفلسطينيون - على الأقل فى المرحلة الاولى - سياسة إنتاج بدائل الاستيراد ، وأن يتمكنوا فى نهاية الأمر من تصنيع كل ما يستوردون فى الدولة الفلسطينية بصورة مباشرة ، كبديل عن الوضع الراهن اليوم ، إذ يحصلون على هذه البضائع عن طريق اسرائيل . ومع ذلك ، فإنه بواسطة تشغيل عمال فلسطينيين على حساب عمال اجانب من مناطق أخرى فى العالم ، نستطيع أن نزيد من قدرة الشراء لدى الفلسطينيين ، وبالتالى يحتمل ان نتمكن من الحفاظ على سقف التصدير الذى يصل الى حوالى ١,٥ مليار دولار معهم ، وهو مبلغ لا بأس به.

والواقع أن إحدى الدعاوى الأساسية التي بنى عليها عرفات موقفه بضرورة المضى فى تسوية مع اسرائيل ، كان التحسن الاقتصادى الذى سيأتى بعد التسوية. ولكن ، طبقا لجميع البيانات ، فهناك انخفاض حقيقى فى مستوى معيشة السكان الفلسطينيين فى السنوات الاخيرة . وبمفهوم نصيب الفرد كان الانخفاض اكثر من ٢٠٪ . أى أنه بالنسبة للفلسطينى المتوسط ، فإن أوسلو وكل المسيرة السياسية التى جاءت بعدها، قد أتت بانخفاض وليس الارتفاع المأمول فى مستوى المعيشة ، وهو واقع ساعد أيضا فى تعاظم قوة حماس . ولاسرائيل مصلحة سياسية وأمنية كبيرة فى ارتفاع مستوى معيشة الفلسطينى المتوسط فى الشارع ، وخاصة بالنسبة للاجئين القاطنين فى المخيمات حتى الآن.

لذلك ، أختم وأقول ، اذا كان الافتراض بأن دولة فلسطينية ستقوم ، هو بمثابة حقيقة دامغة ، فمن غير المحتمل أن يكون هناك فصل كامل بين الاقتصادين

***

* **زئيف هيرش :**

إن موضوع اقتصاد السلام يشغلنى منذ سنوات عديدة. والواقع ، أن ذلك حدث منذ زيارة السادات لاسرائيل . وأعتقد أن مساهمتى فى هذا المجال تتركز اساسا فى اثبات أن القوة التجارية الاقتصادية بيننا وبين الدول العربية، وبيننا وبين الفلسطينيين هى أكبر بكثير مما كان يمكن افتراضه . هذه القوة كامنة بصفة خاصة ، فى القرب الطبيعى بيننا ، والذى يسمح بمعاملات تجارية كثيرة لم تخطر ببالنا ابدا .

وفى تقديرى ، أن من المهم التفريق بين الدول العربية وبين الفلسطينيين . بالنسبة للدول العربية ، هناك قوة هائلة للتجارة معها، ولكن ليتحقق ذلك ، فإننا بحاجة الى اتفاق يقبله الطرفان . وفى الدول العربية ، لأسباب مفهومة لى تماما، لا يهتمون باستثمار هذه الطاقة، وفى ذلك يكمن العائق الرئيسى لرؤية الشرق الاوسط الجديد . وأظن اننا يجب ان نقبل ذلك . وبالنسبة للفلسطينيين ، فنقطة الانطلاق مختلفة. فنحن نبدأ من وضع يتمتع باقتصاد مشترك واحد، وإن كان اضطراريا ، والسؤال هو كيف ننفصل أو الى أى مدى ننفصل لكى يتخلق الوضع السياسى المطلوب ، ولاشك عندى اننا نستطيع ان نتخلص من المسئولية عما يجرى فى الاقتصاد الفلسطينى ، وذلك لعدة اسباب : اولا ، حكمنا المناطق طوال ٣٠ سنة . ثانيا ، اتصور ، مثل كل المتحدثين هنا ، انه لن يكون هناك سلام بيننا وبين الفلسطينيين ، إلا بتقدم اقتصادى فى الجانب الفلسطينى . من ناحيتهم ، فإن انقطاعا اقتصاديا عن اسرائيل يعتبر اكثر تكلفة بكثير من استمرار علاقات اقتصادية متينة معنا ، غير ان انقطاع كهذا له قيمة كبيرة من ناحية إثبات استقلاليتهم . وهنا يتولد ، إذا كان الأمر كذلك، مأزق حقيقى مصدره التناقض بين المصلحة الاقتصادية والمصلحة السياسية .

***

المسار السورى

١

ملف العدد

حول ماذا ستتحاور إسرائيل وسوريا ؟

جريدة يديعوت احرونوت
١٠/١٢/١٩٩٩
بقلم/ رون بن يشاى

إن المباحثات سوف تدور حول الانسحاب من الجولان، الترتيبات الأمنية، الجدول الزمنى، وماهية السلام .. "أربعة أرجل" ترتكز عليها المفاوضات، حسبما حددها رابين من قبل .. والسؤال هو: كيف سيتم الاتفاق حول هذه الموضوعات؟

مع عودة باراك ووزير الخارجية السورى فاروق الشرع إلى مائدة المفاوضات فى واشنطن، فإن الأمر الأول الذى سيتم بحثه هو جدول أعمال المحادثات. فالموضوعات معروفة. ولقد صرحت مادلين أولبرايت بأن المفاوضات ستتركز حول الانسحاب من الجولان والترتيبات الأمنية والجدول الزمنى لتنفيذ الاتفاق وماهية السلام.

هذا الأمر له أهميته الكبيرة. فإن مبدأ المفاوضات الدولية هو "قد يكون هناك اتفاق على كل شىء، ولكن الواقع هو عدم الاتفاق على شىء".

وسيطالب فاروق الشرع بأن يتم الاتفاق أولاً حول الانسحاب وخطوط الحدود، وسيطالب باراك بأن يتم الاتفاق حول الترتيبات الأمنية أولاً، وبعد ذلك يتم الاتفاق على حجم الانسحاب.

لقد حددت إسرائيل من قبل مبدأ "عمق الانسحاب كعمق السلام". ولذلك يبدو أن الموضوع الثالث الذى سيتم بحثه هو الجدول الزمنى لاخلاء المستوطنات، وهو من أصعب الموضوعات سياسياً بالنسبة لإسرائيل. أما موضوع ماهية السلام فسوف يكون الموضوع الأخير الذى سيتم بحثه على ما يبدو.

ويمكننا أن نفترض أن التملص من جدول الأعمال ومن تحديد الموضوعات الاجرائية مثل مكان المحادثات ومشاركة الأمريكيين فى المفاوضات، سوف يحتل أكبر جزء من مباحثات باراك والشرع. ومن المحتمل أيضاً أن يتم الاتفاق على تقسيم المفاوضات على لجان ثانوية، وعندما يتم التوصل إلى الاتفاق، أو يحدث خلاف لا يمكن حله يتم عرض الأمر على الزعماء لحسم الموقف.

وطبقاً للتفسيرات السورية فإن المفاوضات سوف تبدأ من النقطة التى توقفت عندها عام ١٩٩٦، ولكن من المفترض ألا ينكر السوريون ما تم التوصل اليه مع بنيامين نتنياهو من خلال رجل الأعمال الأمريكى "رون لودر". ولذلك يمكننا أن نفترض أن تدور المفاوضات كالآتى:

* **الانسحاب وخط الحدود:** إن باراك يرى فى خط الحدود الدولى لعام ١٩٢٣ أساساً للمفاوضات، وطبقاً لذلك فإن سوريا ستتصل ببحيرة طبرية من الجزء الشمالى الشرقى، أما الحما وعيون بانياس فسوف تكونا داخل إسرائيل. أما سوريا فستطالب بأن تكون حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، وطبقاً لذلك ستكون سوريا على اتصال ببحيرة طبرية بالاضافة إلى وجود الحما وبانياس ومناطق أخرى ملتصقة بالجزء الأعلى من نهر الأردن داخل الأراضى السورية.

وإسرائيل لن توافق على تواجد سورى على شاطىء طبرية أو على نهر الأردن وستطالب بأن يمر خط الحدود بالقرب من منحدر الجولان. وفى المقابل ستكون إسرائيل مستعدة للاعتراف بالسيادة السورية على الحما وربما أيضاً على بانياس.

* **الترتيبات الأمنية:** ترتكز الترتيبات الأمنية على أمور رئيسية، وهى المناطق منزوعة السلاح والمناطق محدودة القوات ونقاط الانذار. أما الأمور الثانوية فهى الترتيبات بين

الدولتين باشتراك عناصر دولية لمنع حدوث هجوم مفاجىء من أى طرف من الأطراف ضد الطرف الآخر وترتيبات أخرى لمنع حدوث مواجهات بطريق الخطأ وكذلك منع العمليات الارهابية، وسوف تتضمن هذه الترتيبات لبنان أيضاً.

وفيما يتعلق بالمناطق منزوعة السلاح والمناطق محدودة القوات فهناك اتفاق مبدئى على أن تكون هذه الترتيبات متبادلة ومتساوية، ولكن على ألا تكون مساحات المناطق متساوية على كلا الجانبين. والموقف الإسرائيلى هو أن تكون المنطقة من خط الحدود إلى القنيطرة منزوعة السلاح تماماً على أن تتواجد فى هذه المنطقة فقط قوات شرطة سورية مزودة بأسلحة شخصية، أما المنطقة من شرق دمشق بما فى ذلك حوض دمشق تكون محدودة القوات، بحيث يتم تخفيض القوات فيها من ست فرق مدرعة إلى فرقة واحدة أو اثنتين ويكون تسليح هذه القوات دفاعياً فقط، وليس هجومياً. ومن شرق دمشق وإلى مدى يصل إلى مائة كيلومتر فى عمق سوريا تكون القوات دفاعية ومسلحة بتسليح دفاعى فقط، أى لا يتم نصب منصات صواريخ أرض/أرض فى هذه المنطقة. ونتيجة لذلك فإن مدى الصواريخ "اس/اس ٢١" والصواريخ "فردج" والصواريخ "سكاد بى" لن يصل إلى إسرائيل، ولكن الصواريخ "سكاد سى" الحديثة يمكنها أن تشكل تهديداً خطيراً لإسرائيل. أما المطلب السورى فهو وضع قوات ضخمة فى حوض دمشق وحول المدينة للحفاظ على نظام الحكم، كما أن سوريا تعارض أيضاً تحديد نوع وكميات السلاح غرب دمشق.

* **محطات الانذار:** تطالب إسرائيل بثلاث محطات انذار أرضية تعمل فيها أطقم من إسرائيل، وذلك فى جبل الشيخ وتل افيتال وتل فارس. ولكن يبدو أن سوريا ستوافق على محطة إنذار واحدة فى جبل الشيخ تعمل فيها أطقم أمريكية مع تواجد إسرائيلى، وذلك لفترة زمنية قوامها عدة سنوات. وتقترح سوريا أن تستخدم إسرائيل الأقمار الصناعية وطائرات التجسس، ولكن إسرائيل ترفض هذا الاقتراح السورى حتى الآن.

كما ستطالب إسرائيل أيضاً بخفض القوات السورية الموجودة فى البقاع اللبنانى بشكل كبير بالاضافة إلى التزام سوريا بمنع العمليات الارهابية من أراضيها إلى أراضى لبنان وعدم تأييد أو احتضان منظمات الرفض الفلسطينية بما فى ذلك حزب الله، ومن المعتقد أن تستجيب سوريا للمطالب الإسرائيلية.

* **الجدول الزمنى:** لقد أراد رابين أن يتم الانسحاب من الجولان على فترة تمتد إلى خمس سنوات ولكنه وافق على ثلاث سنوات. أما الرئيس الأسد فقد تحدث عن انسحاب فورى من الجولان ثم وافق فى حديث مع كلينتون عام ١٩٩٤ على أن يتم الانسحاب من الجولان خلال فترة تمتد إلى ١٨ شهراً. إن الخلاف فى المواقف بين سوريا وإسرائيل يتركز حاليا على فترة الـ ١٨ شهراً. وإسرائيل تدعى أنها تحتاج إلى فترة زمنية أطول لاجراء استفتاء ولاخلاء المستوطنات ولاعادة توزيع قوات جيش الدفاع الإسرائيلى.

* **ماهية السلام:** إسرائيل تطالب بسلام كامل وفعال بين كلتا الدولتين. أما سوريا فتوافق على ما يبدو على نموذج السلام المصرى "السلام البارد": علاقات دبلوماسية وعلاقات تجارية وسياحة وما شابه ذلك ولكن بشكل تقلصى. ومن المعتقد أن الرئيس الأسد سوف يبدى أكبر مرونة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

* **المياه:** لقد أعلنت سوريا أنها سوف تبدى اهتماماً فيما يتعلق باحتياجات إسرائيل من المياه، ومن المحتمل أيضاً أن تطلب سوريا من إسرائيل فى المقابل أن تؤثر على تركيا لكى تبدى مرونة فيما يتعلق بتوزيع مياه الفرات بينها وبين تركيا.

* **لبنان:** لقد أعلنت إسرائيل أنها لن تكون مستعدة للاستمرار فى المفاوضات طالما استمرت عملية إراقة الدماء فى لبنان، ومن مصلحة سوريا ألا تربك منظمة حزب الله أو إيران مفاوضاتها مع إسرائيل. ولذلك ومن المعتقد أن هذا الموضوع سوف يطرح فى المباحثات بين باراك والشرع وأن تلتزم سوريا بكبح جماح حزب الله والعناصر الارهابية الفلسطينية التى تعمل من لبنان. ولا يعرف أحد إذا كانت موافقة سوريا على هذا الأمر سوف تكون علنية أم هادئة. لقد أعلن السوريون أن المفاوضات سوف تسير بالتوازى بين سوريا وإسرائيل ولبنان وإسرائيل. ولذلك فمن المعتقد أن يتقرر خلال مباحثات باراك والشرع موعد للمباحثات بين الأطقم الإسرائيلية واللبنانية حول تسوية للانسحاب من لبنان، كما ستحدد أيضاً تسوية لحماية أفراد جيش جنوب لبنان، اضافة إلى انتشار الجيش اللبنانى فى المناطق التى ستنسحب منها إسرائيل.

* **المعونة الأمريكية:** سوف تطالب سوريا بمعونة أمريكية ضخمة مثل المعونة الأمريكية التى تحصل عليها مصر منذ توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل والتى تقدر بـ ٢,٢ مليار دولار سنويا، كما ستطالب سوريا أيضاً بمعونة خاصة لتحديث جيشها. واستجابة الولايات المتحدة بمثل هذه المطالب، سترتبط بمدى استجابة سوريا وإظهارها للمرونة خلال محادثاتها مع إسرائيل.

وإسرائيل أيضاً ستطالب بمعونة أمريكية بصفة خاصة لتعويض المستوطنين الذي سيتم اجلاؤهم من الجولان بالاضافة إلى إعادة توطينهم فى مناطق أخرى، كما ستطالب إسرائيل بمعونة أمريكية أيضاً لتمويل انشاء محطات الانذار ولإعادة انتشار قوات جيش الدفاع الإسرائيلى فى الجليل، وهذه المعونة تقدر بعدة مليارات من الدولارات.

وبالرغم من وجود تقارب فى مواقف كلا الطرفين، إلا أنه من المتوقع أن تدور مفاوضات صعبة وطويلة حول موضوع خط الحدود وحول الترتيبات الأمنية.

وسيشوب هذه المفاوضات صعوداً وهبوطاً، وربما ستصل إلى طريق مسدود، ولكن يبدو أن الرئيس الأسد قد اتخذ قراراً استراتيجياً بالسير على طريق الاتفاق.

عن أى شىء تحدث الإسرائيليون والسوريون فى شيبرد تاون؟

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٠/١/٣
بقلم/ ايتامار ايخنر

* **الترتيبات الأمنية هى:** نزع السلاح وتخفيض حجم القوات وإقامة محطات انذار. وتطلب سوريا أن يكون نزع السلاح وخفض القوات متبادلاً، ولكن بسبب الخلافات الطبوغرافية تطالب إسرائيل بألا يكون نزع السلاح متبادلاً.

* **تطبيع العلاقات:** تطالب إسرائيل بأن تؤدى إتفاقية السلام إلى إقامة سفارتين فى البلدين وفتح الحدود وإقامة علاقات تجارية، وأن تكون هناك سياحة وغير ذلك. وتجدر الاشارة إلى أنه تم التوصل إلى تفاهم حول معظم النقاط فى جولة المحادثات السابقة.

* **لبنان:** يحاول الطرفان التوصل إلى اتفاق يساعد على استئناف المفاوضات بين إسرائيل ولبنان.

* **المياه:** تصر إسرائيل على أن تكون لها السيطرة على مصادر المياه بما فى ذلك بحيرة طبرية وبانياس وعيون دان. وأما السوريون فإنهم يطالبون بأن تكون لهم السيطرة على مصادر المياه حسب حكم القانون الدولى.

* **الحدود:** يحاول باراك تأجيل مناقشة هذه القضية بقدر الامكان حتى يعرف مدى استعداد السوريين للاستجابة لمطالب إسرائيل بالنسبة للقضايا الأخرى وهى الترتيبات الأمنية وتطبيع العلاقات والمياه، ويطالب السوريون بأن تكون خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ هى الحدود الدائمة بين إسرائيل وسوريا. وأما إسرائيل فإنها تقترح أن تكون الحدود الدولية منذ عام ١٩٢٣ هى الحدود الدائمة بين الدولتين.

* **مكان المحادثات والجدول الزمنى:** سوف يكون لزاماً على الطرفين اتخاذ قرار بشأن موعد ومكان انعقاد باقى جولات المحادثات، والاعتقاد السائد هو أن تستمر المحادثات فى الولايات المتحدة الأمريكية.

أهم شىء هو الجولان

يديعوت احرونوت
٢٠٠٠/١/١٣
بقلم/ فيكى شيران

مرتفعات الجولان ليست هى القدس، ولم يستطع أحد أن يسبغ عليها القداسة. كما أنه لا يوجد من يستطيع أن يتفاخر بأنه يجد فيها تراثاً تاريخياً يهودياً قديماً. إذن، ما الذى يدفع عشرات الآلاف من الإسرائيليين إلى الاعتراض على التخلى عن هذه الأرض؟ يجب أن نعترف بأن المظاهرة الكبيرة التى قامت هذا الأسبوع كانت بمثابة رسالة واضحة تماماً، وغريبة فى نفس الوقت. هذه الآلاف من الإسرائيليين قالت أنها تتخلى عن فكرة السلام مع سوريا، إذا كان الأمر مرهوناً بالتخلى عن الجولان.

كنت طوال الشهور الأخيرة أحاول فهم المواقف السائدة بين الجماهير، وأجريت أحاديث مع الكثيرين، معظمهم علمانيون أو تقليديون. كان معظم الإسرائيليون يتحدثون عن الجولان بحب شديد، ويقولون أن الجولان هى مكان رائع وجميل إلى حد كبير.

كذلك يتحدثون عن الجليد فى جبل الشيخ. يهيأ لى أن معظم الإسرائيليين يؤلمهم فعلاً أن تكون هناك ضرورة للتخلى عن هذا المشهد السويسرى. تبريرات أخرى مشابهة تتردد على شفاه الأشخاص الذين ينسبون أنفسهم إلى معسكر اليسار. وكالعادة يضاف إلى الكلام بعض التعالى، وهو فى هذه المرة على السوريين. فيقال عن السوريين أنهم سيدمرون اللمسة الحضارية التى حققتها دولة إسرائيل فى الجولان، وأنهم سيفسدون الطبيعة وسيعيدون الجولان إلى سيرتها البدائية التى كانت عليها. كنت أعتقد أن هذا النوع من المبررات لم يعد له وجود فى العالم، ولكن اليسار لا يخيب الآمال مطلقاً.

كنت فى البداية أعتقد أنها مجرد مشاعر سيحل محلها - بسهولة - حب السلام والفرصة الرائعة لانهاء الصراع الدموى فى المنطقة. المستوطنون سيحصلون على تعويضات وسيكون فى مقدورنا جميعاً أن نتنزه فى الجولان السورية بحرية، مثلما نفعل فى سيناء. إلا أنه سرعان ما اتضح أننى لم أضع فى اعتبارى تأثير القوة على عالم الإسرائيليين النفسى.

لقد اعتدنا على أن نكون أقوياء فى المنطقة. اعتدنا على اشتهاء أراضى الغير، وعلى طردهم والعيش فوق ممتلكاتهم. اعتدنا على إغلاق قلوبنا فى وجه آلام الآخرين. لقد عاش ما يقرب من مائة ألف سورى فى الجولان قبل

ثلاث وثلاثين سنة، وقد طردوا من المنزل الذى نشأوا وتربوا فيه، ومن الحديقة التى نبتت فيها شجرة الليمون، وأصبحوا لاجئين. مائة ألف سورى، ونسلهم - يبلغون الآن حوالى نصف مليون نسمة - دفعوا ثمناً باهظاً جداً لعدوان بلادهم علينا. ألم يحن الوقت لكى يخفف دموعهم؟
أن الوفاق مع سوريا يبرر إخلاء كل المستوطنين اليهود الذين يبلغ عددهم ١٧ ألفاً، والذين تمتعوا بأراضى المهزومين وعاشوا عليها عيشة رغدة. لهذا السبب بالذات سيكون، فى مقدورنا أن نعمل على إعادة نصف مليون ارأة، رجل وطفل إلى أراضيهم. من الواجب أن نترك للعائدين السوريين المنازل، والبساتين والشوارع المرصوفة، كرسالة أمل وحسن جوار. وعندئذ عندما نفيق من سحر القوة، سنتفرغ للتظاهر ضد الفقر، والفجوات الاجتماعية والفساد.

المشروع الإسرائيلى: نجاح اللقاء فى انعقاده

هآرتس ١٥/١٢/١٩٩٩
بقلم/ آلوف بن

لقد سجلت إسرائيل لنفسها انجازها الرئيسى فى قمة واشنطن، وذلك فى شكل اللقاء الذى تم بين إيهود باراك وفاروق الشرع. إن مصافحة وزير الخارجية السورى - بافتراض أنها تمت - تعبر عن اعتراف سياسى سورى بإسرائيل بعد ٥١ عاماً من العداء. لا عودة عن الصورة الملتقطة، وتلك كانت الورقة الرئيسية لدى السوريين، والذين كانوا يرفضون إلى اليوم بشدة كل طلبات إسرائيل بعقد مفاوضات على مستوى سياسى عال. أوضح الإسرائيليون أنه بدون ظهور تليفزيونى جيد، ستجد الجماهير فى إسرائيل صعوبة فى أن تبتلع حقيقة الانسحاب.
وأحد السوريين قال أن الدبلوماسية العلنية يمكن أن تأتى فقط بعد أن نسترد الجولان. لقد حصل باراك على اللقطة المكبرة، حتى ولو على مستوى أقل مع وزير الخارجية السورى، نظراً لتفاهمه السرى مع السوريين ومع الأمريكيين، بدون أن يصرح علنا بالخط الذى سينسحب اليه. ولكن رغم التفاهمات السرية التى سبقت القمة، فإن قمة واشنطن هى أحد الأحداث الأقل صخباً فى عملية السلام. فقد جاء إعلان الأسد عن استئناف المحادثات ليفاجىء الرئيس بيل كلينتون وفريقه للسلام. طبقاً لمصادر أمريكية وإسرائيلية، فى الفترة القليلة المتبقية بين إعلان الأسد بعقد القمة، تمت استعدادات قليلة فقط، وظلت تساؤلات كثيرة مفتوحة أمام المفاوضات فى البيت الأبيض ويلير هاوس. بالنسبة لإسرائيل، ستنجح القمة لو مرت بدون تصريحات استعراضية من الجانب السورى، تؤكد الفجوة الطبيعية والسياسية بين الطرفين. يتذكر قدامى أطقم المفاوضات الجهد الكبير الذى بذله فريق السلام الأمريكى لعقد حديث تليفزيونى للقناة الإسرائيلية الأولى مع فاروق الشرع، منذ خمس سنوات. "الجولان مقابل إيهود يعرى" - هكذا أطلق على المبادرة التى لقيت فشلاً ذريعاً، عندما استغل الشرع هذه الفرصة العريضة كى يروج للمواقف السورية المتعنتة. خصص باراك الأيام السابقة على القمة لتقليل التوقعات (عندما قال لن تكون هناك مباحثات جوهرية)، وإثارة الرأى العام. أنه يسير على خط دقيق وهش. قبل المفاوضات، يحتاج رئيس الوزراء لمعارضة قوية، من أجل أن يثبت للسوريين والأمريكيين أن إسرائيل مطالبة باتخاذ قرارات مؤلمة.
لو سجلت استطلاعات الرأى ٩٠٪ تأييداً للانسحاب من الجولان، لفقد باراك الورقة الرئيسية التى لديه، أى الاحتياج "لبيع الاتفاق للرأى العام". ولكن بعد أن يحصل على محطات انذار وترتيبات أمنية، سيحتاج باراك لانقلاب سريع فى موقف الجماهير، حتى يستطيع أن يسلم السلعة للأسد وكلينتون فى استفتاء عام.
يريد باراك أن يعود حاملا هيكلاً متفقا عليه لمواصلة المفاوضات، والذى يحدد مستوى المفاوضين وجدول المباحثات فى القضايا الجوهرية. فى الأسابيع القادمة فقط، عندما تخف حدة الاهتمام الإعلامى، سوف يبدو أن الحديث الجوهرى عن خط الحدود. سيسعد باراك أكثر لو قبل السوريون اقتراحه ببلورة اعلان مبادىء كخطوة أولى على طريق الاتفاق إلى السلام. والسوابق تعمل لصالحه، فقد سبق جميع الاتفاقيات بين إسرائيل والعرب وإعلان مبادىء، تحت أى مسمى كان. الاعلان سوف يتيح لباراك أن يعرض على الجماهير ثمار السلام (أى انهاء حالة الحرب والخروج من لبنان) قبل الاستفتاء بوقت كبير، وأن يصل إلى خط النهاية وهو قوى.

مشروع ساجى

معاريف ٢٤/١٢/١٩٩٩
بقلم/ بن كسبيت

كيف سيبدو السلام بين إسرائيل وسوريا وما هى عناصره، ولماذا ستكون هناك علاقات ثقة بين حافظ الأسد وبين إيهود باراك بالذات .. وكيف سيتم تحديد خط الحدود بين الدولتين؟ هذه الأسئلة يجيب عليها البحث الذى اعده اللواء (احتياط) أورى ساجى رئيس طاقم المفاوضات الإسرائيلى فى المفاوضات مع سوريا لصالح "معهد بيكر" الأمريكى.

"الحوار بين إسرائيل وسوريا هو تذكرة المرور فى اتجاه واحد نحو السلام" هذا هو اسم العمل الأكاديمى الذى كان من المفروض أن ينشره فى هذه الأيام معهد بيكر التابع لجامعة "ريس" فى مدينة بوسطن فى ولاية تكساس فى الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن حدث شىء ما فى إسرائيل وسوريا.

وصاحب هذا البحث الذى عكف على كتابته شهوراً طويلة طلب من مدير المعهد السفير الأمريكى السابق ادوارد جرجيان أن يرجىء نشر البحث بصورة مؤقتة على الأقل.

والمؤلف له أسبابه بالطبع، حيث أن هذا البحث يحتوى على تحليل حذر ومفصل للوضع المعقد الذى آلت اليه سوريا وإسرائيل. وهو يحتوى على توصيات وأساليب عمل وتقدير موقف وتحليل بيانات ونتائج. ويعرب الباحث عن ثقته فى أن المفاوضات بين إسرائيل وسوريا سوف تستأنف عن قريب (تم الانتهاء من البحث فى أغسطس ٩٩، أى قبل شهرين من استئناف هذه المفاوضات). ويتضمن البحث تقريراً مفصلاً للنتائج المستقبلية لهذه المفاوضات (سلام بارد ولكن مضمون) بين إسرائيل وسوريا.

وكاتب هذا البحث هو اللواء احتياط أورى ساجى رئيس طاقم المفاوضات الإسرائيلى فى المحادثات مع سوريا والذى كان يشغل فى الماضى منصب رئيس المخابرات العسكرية ومن أوائل رجال المخابرات الإسرائيلية الذى أعرب عن اعتقاده بأن سوريا ترغب فى السلام مع إسرائيل.

وفكرة إعداد هذا البحث طرحت بواسطة ساجى وجرجيان خلال محادثات سرية جرت فى بوسطن بين ممثلين إسرائيليين وسوريين وأمريكيين خلال ولاية حكومة نتنياهو. وحضر من الجانب الإسرائيلى. البروفيسور ايتامار رافينوفيتش والبروفيسور موشيه ماعوز واللواء ساجى. وحضر من الجانب السورى وليد المعلم السفير السورى فى واشنطن الذى كان يرأس طاقم المفاوضات السورى فى مواجهة أورى سافير فى جولة المحادثات السابقة فى واى بلانتيشن.

وكان هناك ممثلون سوريون آخرون، وبالطبع حضر أيضاً كثير من الممثلين الأمريكيين. وفى أعقاب المحادثات والتى ناقش فيها الضابط الإسرائيلى والسفير السورى المفاوضات المستقبلية بين إسرائيل وسوريا واحتمالات استئنافها والديناميكية التى ستميزها، قرر ساجى أن يعد البحث. وتحمس جرجيان وبيكر وفى نفس الوقت كان هناك سفير متجول آخر بين دمشق والقدس وهو الملياردير رونالد لاودر فى محاولة جادة لاستئناف المفاوضات.

ونهاية هذه المحاولة معروفة تماماً مثل نهاية حكم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وتولى إيهود باراك السلطة وأصبح ساجى مرشحاً قوياً لدفع مفاوضات مستقبلية مبهمة. وانتهى ساجى من البحث قبل شهرين من الاعلان عن استئناف المفاوضات فى الوقت الذى سادت فيه مشاعر التشاؤم فيما يتصل باحتمالات استئنافها. وليس من الواضح هل ساجى كان يعرف أثناء إعداد هذا البحث أنه سيرأس هذه المفاوضات أم لا؟ ولكن الشىء المضمون هو أنه كان يعرف بكل تأكيد أن هذه المفاوضات سوف تستأنف. وتوقع التطورات كما حدثت تماماً.

ويقول: "لا أعتقد، على عكس الآخرين، أن ٨٠ بنداً من بنود الاتفاق قد أنجزت، ولكنى أتفق بكل تأكيد مع حقيقة أن كثيراً من العمل قد أنجز".

وقد حظيت هذا الاسبوع بقراءة البحث والذى توجد نسخ محدودة منه فى الخزائن. ويجب أن نحذر ونؤكد مرة أخرى أننا بصدد عمل أكاديمى، غير ملزم، وأنه عند إعداده لم يكن كاتبه يشغل أى منصب رسمى، ومن ناحية أخرى فإن الكاتب يجرى الآن المفاوضات وأن الآراء والتقديرات الواردة فى البحث هى جزء من نظريته الحرفية. وبعبارة أخرى، فإن خلق أى علاقة أو ارتباط بين الوضع الوارد بالتفصيل فى هذا العمل والمفاوضات المستقبلية التى يتحدث عنها، وبين الوضع الحالى فى أرض الواقع والمفاوضات الحقيقية التى تدور الآن، هى مسئولية القارىء وحده.

ويحتوى البحث على ٦٢ صفحة ويبرز فيه الأسلوب الواضح والذكى والرائع لأورى ساجى، ويحتوى البحث على خمسة فصول:

١- البيئة المحيطة وتأثيرها على الحوار بين إسرائيل وسوريا.

٢- استعراض الحوار بين إسرائيل وسوريا منذ مؤتمر مدريد.

٣- الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على الحوار بين إسرائيل وسوريا.

٤- إيهود باراك فى مواجهة حافظ الأسد - رجال فى مواجهة أحداث.
٥- الخلاصة والتوصيات.

* **الحدود**: ويعتبر ساجي رجل حذر، حيث أنه يتوخى الحذر فيما يتصل برسم الحدود المستقبلية بين إسرائيل وسوريا. وهو يدور طوال البحث حول نقطة خلاف واحدة، دون أن يتعرض ولو مرة واحدة لثمن السلام المتوقع. ومن ناحية، فإن هذا الثمن يمكن أن تجده بين السطور. وعندما يستعرض ساجي العلاقات بين إسرائيل وسوريا فى عهد رابين وبيريز فإنه يؤكد على أنه خلال المحادثات (فى واى بلانتيشن على سبيل المثال) كان هناك شبه اتفاق بين الحاضرين من السوريين والإسرائيليين على أن إسرائيل توافق على الانسحاب من هضبة الجولان.

ويوافق ساجي على الافتراض القائل بأنه لم يكن هناك وعد صريح من جانب رابين لوزير الخارجية كريستوفر فى هذا الصدد، ولكنه يصف الوضع والأسباب التى دفعت السوريون للاعتقاد بوجود هذا الوعد.

وعلى أى حال فإن رجال شيمون بيريز الذى خلف رابين قد أعربوا عن موافقتهم الصامتة على الوضع الذى نشأ، الأمر الذى عمق الاعتقاد السورى بشأن الانسحاب الكامل من هضبة الجولان.

وكل من يقرأ هذا البحث يفهم منه صورة السلام المتوقع بين إسرائيل وسوريا طبقاً لوجهة نظر أورى ساجي: الانسحاب الكامل من هضبة الجولان إلى الحدود التى سيتفق عليها الطرفان، والخط الوحيد الذى مازال قائماً هو خط الحدود الدولى منذ عام ١٩٢٣. ويقول ساجي: "إن حدود الرابع من يونيو لم يعد لها وجود وأنه من ناحية القانون الدولى فإن وضع السوريين فيما يتصل بخطوط الرابع من يونيو دقيق ومشكوك فيه. وهم يدركون هذه الحقيقة". ولذلك يمكن أن نفهم من ساجي أنه يجب على إسرائيل وسوريا أن يتعاونا من أجل خلق هذه الخطوط وبالطريقة التى تمكن الأسد من أن يضمن استجابة إسرائيلية لمطالبه وتمكن إسرائيل فى المقابل من أن تستمر فى السيطرة على مصادر المياه.

ويصف ساجي هذه السيطرة بأنها "سيطرة براجماتية" فى مقابل التوصل إلى حل إقليمى لمشكلة المياه، وبالمناسبة فقد ركز ساجي هذا الأسبوع بواسطة ناح كنرتى الذى عين رئيساً لمجموعة المفاوضات حول قضايا المياه.

وتجدر الاشارة إلى أن أورى ساجي يعتقد أن السوريين سوف يطالبون خلال المفاوضات، تماماً مثلما فعلت مصر، كشف وتقليص القوة النووية الإسرائيلية. وسوف يكون هذا المطلب لضرورات البروتوكول. وإذا حصل السوريون على كل ما يرضيهم فيما يتصل بهضبة الجولان فسوف يمكن إحراز تقدم بدون جهد كبير، وسوف يكون المطلب السورى فى هذا الشأن لضرورة المساومة فحسب.

* **المفاوضات**: وفى فصل التوصيات نجد أن أورى ساجي يقول أنه من أجل إنجاح المفاوضات يجب على الطاقم الحرفى الذى يدير هذه المفاوضات أن يكون مصغرا وسرياً بقدر الامكان. ويجب أن يشمل الطاقم شخصيات أمنية وأيضاً شخصيات اقتصادية حتى يتم انجاز جميع جوانب السلام المحتملة. ويجب أن تجرى المحادثات فى سرية. وفى المرحلة الأولى يجب أن يكون هناك تفاهم استراتيجى بين الزعماء أنفسهم. وبعد ذلك يجب أن ينشأ بينهم ثقة شخصية.

وليت الأسد يعمل (أو الشرع) وباراك على خلق علاقات الثقة قبل بدء المفاوضات وبعيداً عن أعين وسائل الإعلام.

ويؤكد ساجي على أن المفاوضات يجب أن تبدأ بتحديد أولوية الموضوعات وبعد ذلك تبدأ مناقشة القضية اللبنانية على الفور، حيث أن الهدوء فى لبنان سوف يساعد الطرفين على التحدث بهدوء وعلى إحراز تقدم. ويمكن أيضاً لإسرائيل أن تشعر بالهدوء من ناحية لبنان بواسطة الاعتراف الصريح بضرورة استمرار الوجود السورى فى هذه الدولة وذلك من أجل تحقيق الاستقرار. وبذلك سيكون من الممكن تهدئة الأسد من ناحية أحد مصادر الدخل الهامة لسوريا. وبعد ذلك تبدأ المفاوضات طبقاً لجدول زمنى، هذا فى الوقت الذى تجتمع فيه الأطقم القانونية من الجانبين، ثم تبدأ مرحلة الصياغة بعد ذلك.

ويتعرض ساجي لجميع القضايا المحتملة بما فى ذلك وضع وحدات عسكرية أمريكية فى هضبة الجولان كخطوة للردع من ناحية، وتهدئة للجماهير الإسرائيلية من ناحية أخرى، ويمكن لهذه الوحدات أن تشكل عنصراً هاماً فى القوات الدولية، أو العكس، أى يمكن أن تكون بمثابة قوة مستقلة ترابض فى هضبة الجولان لفترة زمنية تستغرق عدة سنوات بهدف مراقبة تنفيذ الاتفاق بدقة.

ويقول ساجي أن أحد الانجازات الهامة للغاية للاتصالات التى ستجرى بين إسرائيل وسوريا والتى جرت حتى الآن، هى موافقة رئيس الأركان السورى شهابى خلال محادثاته الثانية (مع نظيره أمنون ليفكين شحاك الذى يطلع على نتائج المباحثات الآن ويتابعها عن قرب ويحصل على معلومات من باراك بشأنها) على ألا يكون هناك تكافؤ فيما يتصل بالمناطق التى سينزع السلاح منها أو يتم تخفيض حجم القوات فيها والموافقة على أن تكون النسبة ١٠ - ٦ لصالح إسرائيل.

ويعتقد ساجي أنه يجب أن تكون هناك ثلاثة أنواع من المناطق: المنطقة المنزوعة السلاح بصورة مطلقة (هضبة الجولان ذاتها) والمنطقة التى تخفض فيها القوات (بين هضبة الجولان ودمشق) حيث تحتوى على قوات قليلة فحسب، ومنطقة أخرى يتم تحديد القوات الهجومية فيها. ومغزى ذلك هو ألا تكون هناك تشكيلات مدرعة هجومية. وحتى إذا تواجدت مثل هذه التشكيلات هناك فإنه يجب إبعادها عن مخازن الذخيرة والامداد والتموين وألا تكون لديها القدرة على التحرك السريع لشن هجوم.

* **الأسد**: إن السلام من وجهة نظر ساجي لن يكون متفقاً مع نبوءة شيمون بيريز الذى قدم للسوريين "صفقة سلام"

كبيرة، ولكن هذا السلام الذى يراه ساجى سيكون على غرار السلام مع مصر .. سلام بارد ولكن مستقر ومفيد .. وستقام سفارات فى دمشق وفى تل أبيب مع وجود سفراء وحدود مفتوحة وعلاقات تجارية معينة (ولكن غير مبالغ فيها) والتعاون فى جميع المجالات ومبادرات اقتصادية.
ولن تستطيع سوريا عقد تحالفات عسكرية مع أعداء إسرائيل، والعكس. وأما تحسن العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية فإنه يجب أن يستقبل فى سوريا بتفهم، بل وبحماس. وكلما شارك الأمريكيون بفاعلية فى عملية السلام كلما كان ذلك أفضل. ويؤمن ساجى بأنهم يجب أن يشاركوا فى حل المشاكل الكبيرة وفى التفاصيل الصغيرة على حد السواء. وهم بمثابة العنصر الأساسى المحرك لعملية السلام كلها ويجب استغلال قوة الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها والجدول الزمنى الخاص للزعامة الأمريكية الحالية من أجل دفع الأسد إلى استغلال نافذة الفرص التى فتحت على مصراعيها أمامه كى يطل على العالم الجديد.
إن ساجى، رئيس شعبة المخابرات السابق، يزودنا بتحليل مثير ومتفائل عن حافظ الأسد. ويقول أن الزعيم السورى يعانى من حالة صحية ليست على ما يرام ولكنه يحكم قبضته على سوريا بقوة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن قراره الاستراتيجى بالمضى نحو السلام الحقيقى مع إسرائيل هو قرار حقيقى وقوى. ويقول ساجى أن الأسد قد أعد العدة تماماً بالطريقة التى يريدها إيهود باراك. وتوصل إلى نتيجة مؤداها أن البديل للسلام مع إسرائيل يعتبر كارثة محققة. أى مواجهة عسكرية تدمر سوريا، وجمود فى الوضع الحالى وتدهور سوريا من الناحية الاقتصادية.
وذات مرة اعتقد الأسد - حسبما يقول ساجى - أنه لا فرق بين حكومة الليكود وحكومة العمل. والآن أدرك أنه أخطأ خطأ فاحشاً عندما أضاع فرصة تاريخية فى عهد رابين وبيريز.
وهو يقدر إيهود باراك نظراً لأنه جاء مثله تماماً من صفوف الجيش. وهذا هو السبب فى أن الأسد كان يقدر بيريز بدرجة أقل.
ويتحدث ساجى عن الحالة النفسية السورية وحقيقة أن السوريين يشعرون بالخوف من إسرائيل أكثر مما تشعر إسرائيل بالخوف من سوريا. وتعتبر إسرائيل فى نظر سوريا دولة قوية نووية وأن جيشها الحديث والقوى يعتبر بمثابة مدفع مصوب تجاه منطقة دمشق التى يتركز فيها معظم سكان سوريا ومعظم مرافقها ومؤسساتها الاقتصادية.
* **باراك:** وأما الفصل الذى يتعرض فيه ساجى بالتحليل لشخصية إيهود باراك، فإنه من الفصول المثيرة فى البحث. وهو لا يذكر الفصول التى خصصها ساجى لباراك فى كتابه "أضواء فى الغيوم". وباراك فى نظر ساجى الأكاديمى هو الرجل المناسب فى الوقت والمكان المناسبين.
فهو صادق ودقيق ومتمسك برأيه وقادر على اتخاذ القرارات وتنفيذها. وبالمناسبة، فإن ساجى لم يتمالك نفسه وأطلق على أحد فصول بحثه الذى يتناول احتمالات السلام إسم "أضواء تتلألأ فى الغيوم".
وفى نهاية الأمر وكما يقول ساجى، تجمعت مجموعة كبيرة من الأحداث والظروف والدوافع، والتى تشكل الآن فرصة نادرة وتاريخية، ومن الصعب تكرارها لتحقيق السلام الوطيد بين إسرائيل وسوريا. وهذا السلام غير مرهون بالتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين ويشمل أيضاً حل لمشكلة لبنان وتحسين العلاقات مع باقى الدول العربية المعتدلة. والآن كل ما يجب أن يفعله الزعيمان هو التوصل إلى هذا السلام. ويقول ساجى أن باراك والأسد قادرين على اتخاذ القرار وأن هذا هو الوقت المناسب.
* **الأطقم:** إلى هنا ينتهى البحث الأكاديمى. وبالمناسبة فقد حمله ساجى معه إلى الولايات المتحدة الأمريكية للقاء التاريخى مع الوفد السورى الذى عقد هناك فى الأسبوع الماضى ولا نعرف هل أعطى نسخة منها لفاروق الشرع أم لا؟
وبعد أقل من أسبوعين سوف يعود ساجى ورئيسه إيهود باراك إلى لقاء الشرع والطاقم الذى يرأسه مرة أخرى. وهذه المرة فى فندق "كلريون" فى شيفردز تاون فى فرجينيا. وهذ المرة وبالاضافة إلى البحث الأكاديمى، ستحتوى حقيبة ساجى على مقترحات إسرائيلية مفصلة حول جميع القضايا المطروحة بما فيها الترتيبات الأمنية والجدول الزمنى والحدود وتطبيع العلاقات وماهية السلام.
وكان باراك وساجى قد أجريا هذا الأسبوع استعدادات دقيقة، وعلى الرغم من مشاكل الميزانية والائتلاف فقد خصص باراك معظم وقته للقضية السورية. وتشاور باراك مع مستشاريه ورؤساء أجهزة الأمن والمسئولين فى المخابرات العسكرية والموساد وجهاز الشين بيت وقادة الجيش وأساتذة الجامعات والمتخصصين فى الشئون السورية. وطلب باراك الاستماع أيضاً إلى آراء الضباط الصغار وذوى الآراء المعارضة. وأراد أن يسمع كل شئ واستمع بالفعل.
وفى المقابل، انتهى ساجى من عملية تشكيل الأطقم، وسوف يرأس ناح كينرتى، المشهور وذو الخبرة، طاقم المحادثات حول قضية المياه، وأما المستشار السياسى العميد احتياط تسفى شتاوبر فسوف يرأس طاقم المحادثات حول قضية تطبيع العلاقات (والشئ الغريب هو ان تخصص شتاوبر مختلف تماماً ومعروف للجميع، وليكن الترتيبات الأمنية على سبيل المثال).
وقد خصصت لساجى بعض الغرف فى ديوان عام رئيس الوزراء فى تل أبيب وظلت أنوار هذه الغرف مضاءة حتى الساعات المتأخرة من الليل طوال الأسبوع، ومن ثم فإن الوفد الإسرائيلى سوف يتوجه إلى المحادثات وهو يعرف ما يريده بالضبط.
وبالمناسبة، فإن ساجى قد قام بعدة مهام سرية قبل أن

نسمع عن خبر استئناف المفاوضات، والآن عرفنا أن هذه المهام كانت تشكل لقاءات مع مبعوثين سوريين ومناقشات صريحة حول ماهية السلام والعقبات التى تعترضه. والتقديرات هى أن الأساس هو الانسحاب الكامل من هضبة الجولان إلى الحدود التى سيتم رسمها بالتعاون بين سوريا وإسرائيل ولا تشكل سيطرة سوريا على مصادر المياه أو على بحيرة طبرية (تنازل سورى) ولكن ليس هناك من يؤكد هذا الكلام.

وانتبهوا إلى ذلك، حيث أصدر رئيس الوزراء إيهود باراك مؤخراً تعليماته إلى رجل الأعمال اليهودى الفرنسى المقرب منه جان فريدمان أن يعد على وجه السرعة خطة إقليمية لحل مشكلة المياه فى المنطقة بأكملها.

ومن المفروض أن تحل هذه الخطة مشكلة المياه فى إسرائيل والسلطة الفلسطينية وفى الأردن ولبنان وسوريا. وطبقاً للخطة تقام ست محطات لتحلية المياه على طول الشاطىء تعمل بالغاز الطبيعى الذى يتدفق عبر "أنابيب السلام" من مصر والتى تقيمها شركة "مرحاف الإسرائيلية". وطبقاً لتوجيهات باراك، فإنه يجب تنفيذ الخطة خلال ثلاث سنوات منذ لحظة اتخاذ القرار وحل مشكلة المياه فى المنطقة لفترة تتراوح ما بين ٢٠ - ٣٠ عاما على الأقل.

* **ليفرمان:** ستكون المعركة حول هضبة الجولان طويلة وصعبة ويظهر إيهود باراك مدى ثقته بنفسه بعد انتصاره الجارف فى الاستفتاء، ولكنه يعرف أن الأمر لن يكون بسيطاً، ويعتبر رجال باراك أن افيجدور ليفرمان، البلدوزر الروسى، هو العقبة الأساسية. وليفرمان يفهم جيداً فى الحملات الانتخابية وهو يبذل كل طاقته فى مسألة الاستفتاء المستقبلى حيث يجمع الأموال ويشكل أطقم وأجهزة ويرسل آلاف المهاجرين إلى هضبة الجولان وينظم هناك جولات ومحاضرات، لأن مجال التنظيم هو مجال تخصص ليفرمان وهذا المجال هو الذى ضمن له أربعة مقاعد فى الكنيست. وهو متأكد من أنه سوف يهزم باراك فى الاستفتاء، حتى لو فشل الليكود فى نهاية الأمر فى رفع نسبة الأغلبية المطلوبة من ٥٠٪ إلى أكثر من ذلك. ومن ناحية، نجد أن ليفرمان كان الوحيد الذى تنبأ بانتصار نتنياهو فى عام ١٩٩٦، ومن ناحية أخرى فإن ليفرمان اعتقد أن نتنياهو سوف ينتصر فى انتخابات ١٩٩٩.

وسوف يكون باراك فى حاجة إلى كل مساعدة ممكنة. ويقول رجال باراك عن رئيس الدولة عيزر وايزمان أنه رئيس الطاقم، وقد ذهب باراك إلى وايزمان قبل سفره إلى واشنطن وسارع اليه بعد وصوله من واشنطن (يوم الأربعاء الماضى) وسوف يقضى معه كثير من الوقت فى الاسابيع القادمة. ومن المعتقد أن وايزمان سوف يؤجل انسحابه المتوقع من رئاسة الدولة حتى يتم التوصل إلى السلام مع سوريا. فهو يريد أن يكون هناك .. كى يحضر حفل التوقيع. وقد أعرب وايزمان مؤخراً عن رغبته فى أن يكون أول من يسافر إلى دمشق. ولكن فى نهاية الأمر، فإن وايزمان رئيس والأسد رئيس وكل منهما طيار قديم وهما يشعران بأن صحتهما ليست على ما يرام فى الفترة الأخيرة. ومن المعتقد أيضاً أن باراك سوف يتنازل لوايزمان عن الأولوية فى هذا الصدد.

* **عوفديا:** وهناك شخصية محورية أخرى، ألا وهو الحاخام عوفديا يوسف. والجميع يتذكرون فتواه الأخيرة التى قال فيها أنه يفضل تقديس الحياة على تقديس أرض هضبة الجولان، ولكن الوضع يختلف الآن، فلم يعد هناك آرييه درعى، الرجل المعتدل والمتطرف فى آن واحد .. وكان درعى، وبتأثير ودعم من حاييم رامون هو الرجل الذى دفع عوفديا نحو عملية السلام. والآن أصبحت هناك فجوة كبيرة بجوار عوفديا ولم يعد هناك من يشق الطريق للحاخام ويدعمه.

ويمكن القول أن الحاخام عوفديا يتخبط ويقولون عنه أنه يبكى فى الليل، وهو لا يثق فى الأسد وأنه يخشى التوقيع على اتفاق مشكوك فيه. ويحاول المقربون من الحاخام عوفديا من ناحية اليمين تقريبه من الحاخامات المتطرفين وربما أيضاً يذهبون بعيداً ويحاولون تقريبه من حاخامات حاباد، حتى يستطيع أن يستمع إلى رأى آخر. وليس من المؤكد أن تكون هذه مناورة ائتلافية بهدف الابتزاز. والآن نجد أن إيهود باراك سوف يضطر، ليس فقط إلى دفع المزيد من الأموال، بل سوف يضطر إلى بذل كثير من الجهد، إذا أراد أن يحصل على تصريح من الحاخام عوفديا يوسف لصالح اتفاق السلام مع سوريا.

* **بورج:** وهناك شخصية محورية أخرى، ألا وهى رئيس الكنيست ابراهام بورج .. ففى غداة الاعلان عن استئناف المفاوضات مع سوريا كان بورج فوق مرتفعات الجولان .. وقال خلال ساعات الليل لرجاله: "هذا هو المكان الذى يجب أن أذهب اليه الآن" وبعد ذلك خرج إلى الطريق.

ومن المعروف أن بورج يفهم جيداً فى مجال الاعلام. وعندما يتحدث عن ضرورة انجاز هذه الخطوة السياسية فإن الأمور يكون لها مغزى آخر. والجميع يعرفون العلاقات التى تربط بين بورج وبين رئيس الوزراء، فإذا كان يؤيده، فإن هذا يعتبر دليلاً واضحاً على أن ذلك حدث بعد تخبط شديد ومن خلال سبب وجيه.

وليس هناك شك فى أن بورج يؤيده. بل ويؤيده بحماس. وبصفة عامة فإن رئيس الكنيست أصبح أكثر هدوءاً فى الفترة الأخيرة حيث أن الظروف ساعدته على أن ينظر إلى رئيس الوزراء من موقف قوة استراتيجي، وهو يستطيع أن يحصن معسكره فى هدوء وأن يجمع أكبر قدر من القوة وأن ينعم بالحياة وأن ينتظر ما سوف تسفر عنه الأحداث.

وكان بورج يرغب فى أن تكون جولته فى هضبة الجولان حقيقية .. وجلس هناك لوقت طويل مع الطلبة فى كتسرين وكان حديثاً صعباً وحساساً تخللته بعض الدموع. واستمع بورج هناك لتصريحات عنيفة مثل: "لن أجند فى الجيش فى حالة إعادة الجولان إلى السوريين ولن تكون هذه دولتى" .. وفى نفس الوقت استمع بورج إلى تصريحات

مشجعة مثل: "نعم هذا وطننا ولكن سوف ننسحب من هنا إذا كان المقابل هو السلام".
ولم يشعر بورج بالخوف من الذهاب إلى نوف - أحد المستوطنات الأكثر تطرفاً فى الجولان - والاعتكاف فى المعبد مع ٨٠ من المستوطنين. وكان هناك الحاخام يجئيل اريئيل وهو من أكثر المعارضين للانسحاب من الجولان وميخائيل بن جورين وزوجة العميد ايفى بيان.
وطلب بورج لدى وصوله أن يصلى وأعرب الحاضرون عن تقديرهم واحترامهم له. وذاب الجليد وتدفق الحديث .. ولم يكن الحديث هذه المرة أقل عنفاً من سابقه. وذكر الحاضرون على مسامع بورج آيات من المقرأ وأقوال تشريعية ورد عليهم بنفس أسلوبهم. وقال لهم بورج الحقيقة التى يعرفها وردوا عليه بالحقيقة التى يعرفونها. ولم يكن الأمر سهلاً واشتعل الجو فى بعض الأحيان ولكن الهدوء النسبى والاحترام المتبادل لم يتأثرا.
وسوف يعود ابراهام بورج إلى هضبة الجولان ومن موقعه كرئيس للكنيست لن يستطيع أن يكون رئيساً لطاقم الرد ولكن صوته سيكون مسموعاً. وسوف يرغب إيهود باراك فى ذلك وربما ستكون هذه هى الوسيلة لتحسين العلاقة بين رئيس الوزراء ورئيس الكنيست.
* **القدس:** والفلسطينيون، ماذا بشأنهم؟ فقبل أكثر من أسبوعين تحدث السفير عوديد عيران مع بعض المعلقين وقال لهم بعض الأمور التى من شأنها أن تقيم الدنيا وتقعدها فى أى وضع باستثناء الوضع الذى كان سائداً فى تلك الأمسية .. انطلاق البشرى بشأن استئناف المفاوضات مع سوريا، حيث أن هذه البشرى قد جعلت ما قاله عيران على هامش الأحداث. فقد قال عيران، أن إسرائيل لا ترغب فى السيادة على بعض الأحياء العربية التى تثير المشاكل فى القدس مثل شوعفاط. أو كلنديا .. حيث توجد هناك مخيمات للاجئين يوجد بها عشرات الألوف من اللاجئين الذين يحصلون على تعليمهم فى السلطة الفلسطينية وعلاجهم. ويحصلون من إسرائيل على اعانات من التأمين القومى (حوالى ٢٠٠ مليون شيكل فى العام).
وبعبارة أخرى، فإنه فى الوقت الذى يتحدث فيه الجميع عن السوريين وعن سوء الأحوال الاقتصادية نجد أن باراك يقسم بهدوء القدس. وأما حاييم رامون الوزير المسئول عن شئون القدس فإنه لا يحاول فعل أى شىء ويقول: "نعم ليس لدينا شىء نفعله هناك، ونفس الشىء ينطبق على السيطرة هناك، فى جميع مجالات الحياة، حيث أن السيطرة هناك تتبع السلطة الفلسطينية. ولا يوجد إسرائيلى واحد يذهب إلى هناك ولا يوجد هناك أى وجود عسكرى .. نحن فقط نعطى وندفع .. وهناك قرية فلسطينية، ليست بعيدة عن بيت لحم، تنتمى بلدياً إلى القدس، والآن فقط، قبل عامين وبعد ٣٠ عاماً من السلطة اكتشفنا ذلك، حيث جاء جميع السكان فجأة، وبالآلاف وطلبوا الحصول على التأمين القومى".
إن خطة رامون لحل مشكلة القدس والتى نشرت هنا تتردد طوال الوقت ولكن فى الظلام، على الرغم من أن رامون ينفى بشدة أنه يجرى مفاوضات سرية مع الفلسطينيين، وهو يفضل أن يكون فى القدس حل بطيىء ومستمر، ولكن الحل واضح له تماماً.
وهذا الحل غير واضح بنفس الدرجة للفلسطينيين، وكان اللقاء بين باراك ودافيد ليفى وبين عرفات فى منتصف الأسبوع، محاولة لتخفيف مخاوف عرفات، ودافيد ليفى الذى يحظى بثقة الفلسطينيين، لعب هناك دوراً رئيسياً، وعلى الرغم من ذلك فإن عرفات يعرف أنه كلما تقدم باراك على الطريق مع الأسد فسوف يوقفه.

محطات إنذار فى الجو وعلى الأرض وجيش مستعد

هاتسوفيه
١٩٩٩/١٢/١٩
بقلم/ دانى شالوم

منذ أن أعلن الرئيس كلينتون عن اللقاء المتوقع بين باراك والشرع لمناقشة مسألة التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وسوريا بدأت وسائل الاعلام فى تناول هذا الموضوع وكأنه قد تم الاتفاق على الانسحاب. وكأن إسرائيل قد بدأت تعد العدة لمواجهة هذا الموقف.
وهذا الأمر يساعد على توتر الأعصاب من جانب وسائل الاعلام ومن جانب مؤيدى هذه الفكرة التى تجانب الحقيقة. وكل ما نعرفه هو أن إسرائيل لم توافق على أى انسحاب، أو على الأقل حتى وقتنا هذا، على الرغم من أن الأمر يبدو وكأنه يجب علينا أن نتنازل عن جميع الأراضى حسب مطلب فى صوره إنذار من سوريا.
وباستثناء الاعتبارات القومية والتاريخية والاجتماعية، يبدو أن الجانب الأمنى للانسحاب سيكون خطيراً للغاية. والأمر يختلف هنا عما حدث مع مصر والتى تفصل بينها وبين إسرائيل مساحة شاسعة تصل إلى حوالى ٤٠٠ كيلومتر، حيث أنه بالنسبة لسوريا فإن المسافة بين إسرائيل وبينها تتراوح ما بين ٢٠ حتى ٢٥ كيلومتراً، وبالاضافة إلى ذلك فإن إسرائيل سوف تفقد نقاط السيطرة و"الأسلاك" الشرقية العالية لهضبة الجولان.
ومع تسليم السيطرة على هضبة الجولان، ستفقد إسرائيل

أحد عناصر الردع الهامة تجاه سوريا وكل من ينظر من الحرمون شرقاً نحو دمشق يستطيع أن يرى المدينة الكبيرة والمسطحة ويرى أيضاً إقلاع وهبوط الطائرات فى مطار دمشق الدولى، ويوجد الآن ثلاثة مطارات سورية فى مرمى نيران المدفعية أو منظومات MLRS الإسرائيلية وهى مطارات دمشق المزه ومرج ريال وبومير. وجميع المعدات العسكرية المنصوبة حول دمشق مرصودة وتقع فى مرمى نيران القوات الإسرائيلية من اتجاه هضبة الجولان.

وهل تكفى حركة الإسرائيليين أو السائحين فى المنطقة من أجل تحذير جيش الدفاع من تحرك القوات السورية؟ وهل تستطيع إسرائيل أن تسمح بوجود قوات سورية بين دمشق وإسرائيل؟

وليس من الواضح ماذا سيكون وضع الموقع الإسرائيلى فى الحرمون والذى يعتبر الآن بمثابة "عين وأذن إسرائيل". وقبل عدة سنوات عندما جرى الحديث حول "اتفاق الورقة" الذى تم التوصل اليه بين إسرائيل وسوريا، طرحت فكرة نقل جميع أجهزة التنصت والاستماع إلى الأراضى الإسرائيلية. ومن بين الوسائل الحربية التى تم الحديث عنها طائرات الانذار من طراز J-STAR وأجهزة تنصت متطورة. ومن المعروف أن طائرات J-STAR تعتبر طائرات كبيرة من طراز بوينج ٧٠٧ ركبت عليها معدات الكترونية قادرة على أن تتابع من ارتفاع عال وضع القوات البرية وتحديد التغيرات التى طرأت على هذه القوات وعلى المعدات العسكرية وحركة القوات. ويصل ثمن كل طائرة إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار.

وتجدر الاشارة إلى أن منطقة الجولان تعتبر الآن منطقة تدريب هامة للغاية لقوات جيش الدفاع .. والسؤال الآن هو: هل ستتواجد المناطق البديلة لتدريب جيش الدفاع؟ وهل ستكون هناك ضرورة لارسال الدبابات وحاملات الجنود المدرعة للتدريب فى تركيا على سبيل المثال؟

إن الاتفاق بين إسرائيل وسوريا سوف يشمل نزع السلاح أو إبعاد القوات عن خط الحدود ولكن هل سنعود إلى الوضع الذى يستطيع من خلاله السوريون، خلال دقائق معدودات، تحريك قوات مع استغلال أى تطور دولى وتهديد المجور وشئريشوف وبيت يوسف؟

إن الانسحاب من الجولان سيكون ذا تأثير مدمر للغاية على الوضع الأمنى لإسرائيل فى الشمال.

إن إسرائيل بدون هضبة الجولان، مثل إسرائيل بدون سيناء، سوف تعود لتصبح دولة صغيرة مرة أخرى وبدون أى مؤخرة تضمن أمنها وبدون أى قدرة على تحمل صدمات أو مفاجآت على غرار ما حدث فى حرب عيد الغفران.

وسوف يعود جيش الدفاع إلى حالة التوتر وسيكون لزاماً عليه أن يطور من جديد قدرته على الردع والردع السريع.

وسوف تضطر إسرائيل إلى تغيير نظريتها الأمنية بحيث تنقل الحرب إلى أرض العدو من اللحظة الأولى، وسوف يكون الثمن كبيراً ويصعب تحمله.

سوريا : السلاح

يديعوت أحرونوت
١٩٩٩/١٢/١٣
مقال افتتاحى

فى كامب ديفيد، قبل عشرين عاماً، أثناء المفاوضات السلمية مع مصر، حدد مناحم بيجين هذه المبادىء: الانسحاب حتى آخر شبر والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. ومنذ ذلك الحين فإن حكومات إسرائيل هى التى تدفع الحساب سلباً وإيجاباً.

ومن خلال النشوة التى سيطرت فى تلك الأيام على القدس والقاهرة وواشنطن، وافقت دولة إسرائيل ووافق زعماؤها وقادة جيشها على بادرة أخرى هى تسليح الجيش المصرى بالمعدات العسكرية الأمريكية وتحول الجيش المصرى إلى جيش غربى من ناحية التسليح.

ومنذ ذلك الحين غير الجيش المصرى شكله بصورة كبيرة جداً، حيث كانت أسلحته سوفيتية متواضعة نسبياً لم تستطع خوض الاختبار أمام الأسلحة الأمريكية التى يملكها جيش الدفاع الإسرائيلى الذى يتفوق على الجيش المصرى بعدة درجات من ناحية الجودة، تحول هذا الجيش إلى جيش حديث ومتطور ومزود بأحدث الأسلحة التى تنتجها المصانع الأمريكية. وبذلك قفز درجة كبيرة وقلص فجوة نوعية كانت بينه وبين جيش الدفاع الإسرائيلى.

وتجدر الاشارة إلى أن الأسلحة التى نقلت إلى مصر تهدف إلى خدمة أغراض السلام وغير موجهة ضد الدول التى تناصر السلام مثل إسرائيل.

ويفعل المتوجهون إلى واشنطن فى مهمة سلمية مع سوريا، خيراً، إذا حاولوا تقليل حجم القلق الذى نشعر به وألا يتسببوا فى أن نقضى ليالٍ طويلة دون أن نعرف طعم النوم. ويكفى أن نضطر إلى التنازل عن المواقع الاستراتيجية فى الجولان، وليست هناك ضرورة لاضافة المزيد من القلق بواسطة الموافقة على تزويد الجيش السورى بالأسلحة الغربية. ولو سألونى، لقلت أن هذا شرط لا يمكن التنازل عنه للتوقيع على معاهدة سلام مع سوريا. وإذا رفض السوريون وإذا رفض الأمريكيون هذا الشرط، فسوف يكون هناك سبب لا بأس به من جانبنا للاعتقاد بأنهم لم يأتوا إلى مائدة المفاوضات بأيدى نظيفة وبرغبة حقيقية فى السلام.

علاقات القوى تسمح بالمخاطرة المحسوبة فى مواجهة سوريا

هآرتس
٢٢/١٢/١٩٩٩

بقلم/ آمنون برزيلى

يخلق الوضع الاستراتيجى لإسرائيل طاقة من الفرص، وتتيح علاقات القوى بين إسرائيل وسوريا تحمل مخاطرة محسوبة. جاء ذلك فى بيانات الميزان العسكرى فى الشرق الأوسط ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، التى اصدرها أمس مركز يافيه للأبحاث الاستراتيجية بجامعة تل أبيب.

وفقاً لهذا الميزان، بدأت المفاوضات مع سوريا عندما أصبحت علاقات القوى العامة فى المنطقة تميل لصالح إسرائيل، وهكذا توافرت الفرص لتسوية النزاع بين إسرائيل والدول العربية. وقد قام الباحثان العميد (احتياط) شلومو بروم ويفتح شابير بوضع بيانات هذا الميزان العسكرى.

يتكهن رئيس المركز البروفيسور فلدمان أن المفاوضات بين إسرائيل وسوريا سوف تؤدى إلى اتفاق سلام. قال العميد بروم أن النظام السورى يدرك تدنى قوته العسكرية، وباستثناء جيش الدفاع، لا يوجد جيش فى الشرق الأوسط قادر على مواجهة المطالب الجديدة التى يتطلبها وجود أسلحة دقيقة فى ساحة القتال. تشير بيانات الميزان إلى انه ليس لدى سوريا خيار عسكرى حقيقى، وتعانى قواتها من ضعف ملحوظ فى السلاح الجوى والبحرى والبرى.

لم تشتر سوريا طائرات جديدة منذ منتصف الثمانينات، ويعانى سلاح الدفاع الجوى من ضعف مماثل. لم يتم تجديد السلاح البحرى، والغواصات السورية غير صالحة للاستخدام، وسفنه تتقادم وتتهالك. الصورة مماثلة فى القوات البرية، باستثناء شراء صواريخ مضادة للدبابات وعدة دبابات ومدفعية متحركة فى بداية هذا العقد.

وقد قال رئيس المركز فلدمان فى مؤتمر صحفى بمناسبة نشر ميزان القوى، بأن فرص السلام مكونة من ستة عناصر:

- لم تجد سوريا بديلاً للاتحاد السوفيتى كمورد رئيسى للسلاح.
- أسعار البترول منخفضة، وقريبة فعليا للأسعار التى كانت قبل أزمة الطاقة فى بداية السبعينات.

ليس لدى الدول العربية فائض لسباق تسلح جديد، وباستثناء مصر، لم تقم أى من الجيوش العربية بأى تحديث منذ الثمانينات.

- لم يتم رفع نظام العقوبات على العراق.
- توقف الثورة الإيرانية - لقد فشلت إيران فى تصدير الثورة وتجتاز عملية اعتدال، وفى مصر والأردن تغلبت الأنظمة على التطرف الإسلامى.
- تمت عملية انتقال السلطة فى الأردن وفى المغرب بدون اضطرابات.
- حققت الدول العربية وإيران نجاحا محدوداً فى محاولة تطوير رد على التفوق الإسرائيلى التقليدى.

وقد أكد الدكتور فيلدمان أن برنامج تطوير صواريخ أرض/أرض فى إيران يعانى من عوائق، ولم تتم تجارب على الصواريخ من طراز شهاب ٣ منذ صيف ١٩٩٨. وذكر البروفيسور فيلدمان أن "طاقة الفرص" لا تقاس بالشهور، بل عملية تمتد سنوات قبل أن يتغير الوضع الاستراتيجى. فى ختام ذلك الفصل ذكر البروفيسور فيلدمان أنه ليس هناك خطر على وجود دولة إسرائيل.

وحول محادثات السلام بين إسرائيل وسوريا قال البروفيسور فيلدمان، أن أهم شيء كان مجرد موافقة السوريين على استئناف المحادثات وعلى مستوى عال، وذلك على النقيض من موقف سوريا حتى الآن، بأن يتم الاجتماع على مستوى عال فى نهاية العملية وليس فى بدايتها. أن الموافقة على اشراك المستوى الرفيع على طول الطريق يعطى الاحساس بأنه يمكن التغلب على الفجوات الكبيرة. قال البروفيسور فيلدمان مختتما حديثه: "اعتقد أنه سيتم الاتفاق لأن مجموعة الاعتبارات السورية جعلتهم يستنتجون أنه لا يوجد حل أفضل بل تسوية سياسية لاعادة الجولان".

تحفظ العميد بروم على هذا الكلام وذكر أنه قلق من أسلوب المفاوضات للسوريون، الذين لم يغيروا موقفهم الأساسى تجاه إسرائيل. فى اعتقاده أن "طاقة الفرص" صغيرة، ومشروطة بنتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية فى العام القادم والحالة الصحية للرئيس حافظ الأسد.

تكهن العقيد (احتياط) د. شموئيل جوردون، وهو باحث كبير فى مركز يافيه، على أساس تزايد قوة جيش الدفاع، أن إسرائيل تستطيع التغلب أيضاً على تحالف غير محتمل لجيوش مصر وسوريا والأردن بدعم عراقى. وقد قدر التفوق العسكرى لإسرائيل فى الهجوم بنسبة ٥ : ٣ وفى الدفاع بنسبة ٣ : ١.

ذكر جوردون أنه فى العقد الأخير تبلورت الصورة، بأن دول معتدلة فى الشرق الأوسط والتى تتمتع بتأييد الولايات المتحدة قوية ومستقرة عن الدول التى فى مواجهة معها، فهذا هو موقف تركيا أمام سوريا، ومصر أمام ليبيا والسعودية أمام العراق.

*** الدول العربية تواصل التسلح بالصواريخ :**

اتسع فى العام الأخير انتشار الصواريخ فى الشرق الأوسط، ولكن الظاهرة ليست جديدة، وتزايد عدد منصات

الاطلاق التي قد تهدد إسرائيل، ليس مهماً. هكذا أكد الباحث يفتح شابير، أحد محرري الميزان العسكرى فى الشرق الأوسط الذى أصدره أمس مركز يافيه للأبحاث الاستراتيجية بجامعة تل أبيب.

التطور الذى تكشف هذا العام هو التسلح الكبير المصرى بالصواريخ وتزايد عدد المنصات. فى أعقاب ذلك قام المركز بتغيير تقديره. فى السنوات السابقة تكهنوا بأن لدى مصر ١٠ - ١٢ منصة صواريخ، وهذا العام أصبح لديها ٢٤ منصة (فى كل منصة حوالى عشرة صواريخ). يؤكد الباحث شابير أن انتشار الصواريخ فى الشرق الأوسط قد مر بعدة تقلبات. بعد ١٩٩١ طرأ تراجع حاد فى عدد المنصات التى تهدد إسرائيل بسبب الرقابة على العراق. يقول التقدير أنه فى السنوات القادمة سيزداد عدد منصات الاطلاق التى لدى العراق بسبب عدم الرقابة، كذلك سوف تحصل إيران على المزيد من الصواريخ والمنصات.

لدى سوريا مائة صاروخ (يمثلون حوالى ثلث منظومة صواريخها) يمكن تزويدها برؤوس كيماوية. هذا ليس بالوضع الجديد، ولكن فى السنوات الثلاث الأخيرة تزود السوريون بمواد حرب كيماوية متقدمة للغاية. مثل فياكس، وهو غاز أعصاب يخترق الجسم عن طريق الجلد. والأقنعة الواقية لا توفر الحماية منه، ولكن الغرف أو المخابىء محكمة الغلق يمكن أن توقفه.

يتكهن مركز يافيه أنه من ناحية سوريا، تعتبر الرؤوس الكيماوية ردعاً فى مواجهة الأسلحة النووية ومهاجمة العمق الإسرائيلى. لدى سوريا ٢٦ منصة إطلاق. وهناك اعتقاد بأن سوريا تبنى أنفاقاً فى الصخور الجبلية وتبذل كل الجهد لاخفاء الصواريخ، وكذلك منشآت انتاج الأسلحة الكيماوية.

وأكد شابير أنه لا توجد أى معلومات عن أسلحة بيولوجية بل كلها أقاويل فقط، وقال (أنا لا أرى هنا أى عائد استراتيجى. هنا توجد أخطار استراتيجية أكبر من أن تستخدم دولة هذه القدرة، لأن الغموض كبير، وبخاصة فى اطلاق جرثومة حية داخل صاروخ).

يدل تزايد القدرة الصاروخية لدى مصر على أنها لم تتخل عن الخيار الباليستى والردع وتزيد من قوة نفسها، رغم أنه بالنسبة لمصر فإن القدرة الصاروخية أقل أهمية، لأنها على النقيض من سوريا تتمتع بقوة عسكرية تقليدية. قال شابير أنه منذ بداية الثمانينات تبنى مصر قدرة انتاج وتعديل صواريخ من طراز "سكاد ب" وسلسلته. يبلغ مدى الصاروخ سكاد ب ٣٠٠كم، ويمكن للطرازات المعدلة أن تبلغ مدى ٤٥٠ - ٥٠٠كم، وهو المدى الذى يغطى أغلب مساحة دولة إسرائيل. فى تقدير مركز يافيه، أنه على النقيض من سوريا، فإن مصر التى تعتمد على المساعدات الأمريكية لا تستطيع أن تعمل بحرية أو تستطيع الاستعانة بكوريا الشمالية، ولذلك فإن تطوير الصواريخ يتم بحذر من أجل عدم إغضاب الولايات المتحدة.

ميزان القوى فى الشرق الأوسط

	إسرائيل	سوريا	مصر	الأردن	الفلسطينيين
قوات نظامية	١٨٦,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠	٤٥٥,٠٠٠	٩٤,٠٠٠	٣٤,٠٠٠
دبابات	٣٨٩٥	٣٧٠٠	٢٧٨٥	٨٧٢	–
دبابات متطورة	١٢١٠	١٦٠٠	٢٥٠	–	–
طائرات مقاتلة	٦٢٤	٣٦٥	٤٩٨	١٠١	–
طائرات متطورة	٣٤٠	٢٢	١٧٨	١٢	–
هليوكبتر	٢٨٩	٢٩٥	٢٢٤	٦٨	٢
سفن حربية	٢١	٢٤	٦٦	–	–

* مصدر البيانات: معهد يافيه للأبحاث الاستراتيجية - جامعة تل أبيب.

التكنولوجيا المتطورة ستحل محل مرتفعات الجولان

يديعوت أحرونوت (ملحق السبت) ١٧/١٢/١٩٩٩
بقلم/ رون بن يشاى

من حقنا أن نتساءل الآن: هل التخلى عن مرتفعات الجولان مغامرة خطرة، وهل التخلى عنها يعيد عجلة التاريخ إلى الوراء من وجهة النظر الأمنية؟
الإجابة عن هذا السؤال مرهونة بماهية ونوعية ترتيبات الأمن التى ستتحدد من خلال الاتفاقية، إذا وفرت هذه الترتيبات الحد الأدنى من متطلبات جيش الدفاع الإسرائيلى، سيكون فى إمكاننا القول بأن إسرائيل تستطيع الآن أن تسمح لنفسها بتقديم تنازلات كبيرة فى الجولان.
وهذا لأن جيش الدفاع الإسرائيلى لديه الآن قوة عسكرية شاملة، قدرات تكنولوجية ونظرية تشغيل، لم تكن متوافرة له فى الماضى، وبدأت تتبلور منذ سنوات. ومن ضمن أسباب ذلك هو أن يتوافر له الرد المناسب عندما تضطره الظروف للانسحاب من الجولان. هذه القدرات الجديدة تتيح لإسرائيل إمكانية الرد بسرعة على أى انتهاك محتمل لترتيبات الأمن التى ستوضع، وصد كل أنواع الهجمات أو الاعتداءات السورية قبل أن تشكل خطراً على مستوطنات الجليل. وما لا يقل أهمية عن ذلك هو أن يكون جيش الدفاع الإسرائيلى قادراً على تنفيذ هذه المهمة بنسبة ضئيلة من الخسائر فى الأفراد والعتاد. الشىء الذى يوفر لجيش الدفاع الإسرائيلى القوة والقدرات الجديدة هو الثورة التكنولوجية الهادئة التى حدثت به فى السنوات الأخيرة.
ومن الأنباء التى وردت مؤخراً فى وسائل الإعلام عن صفقات الأسلحة التى تعقدها الصناعات الحربية فى إسرائيل، يمكننا أن نعرف شيئاً عن اتجاه هذه الثورة.
فقد نشر - على سبيل المثال - أنه تم تزويد سلاح الطيران بصواريخ جو/أرض من طراز "بوباى". وهذه الصواريخ - التى بيعت أيضاً لسلاح الطيران الأمريكى - قادرة على إصابة أهداف حصينة من مسافة عشرات الكيلومترات بدقة كبيرة. وهناك مثال آخر، وهو الصواريخ المضادة للدبابات الموجهة وبعيدة المدى التى عرضتها الصناعة الحربية الإسرائيلية على الجيش البولندى لتسليح طائراته الهليكوبتر المقاتلة بها. وجاء فى مختلف الإصدارات المتخصصة وفى الصحافة البولندية أن القوات البرية الإسرائيلية وسلاح الطيران الإسرائيلى تستخدم صواريخ مشابهة، كما أعلنت وزارة الدفاع مؤخراً أنها تستعد لتحديث بعض طائرات الهليكوبتر من طراز "أباتشى" التى يستخدمها سلاح الطيران إلى الطراز المتطور "لونجباو". هذه الهليكوبتر تحمل راداراً متطوراً ونظام رؤية حرارى، وهو ما يتيح لها إمكانية العمل ليلاً وفى الظروف الجوية السيئة، وتدمير دبابات بواسطة صواريخ "هلفاير" الموجهة بالليزر، والتى مداها ستة كيلومترات. وقد كتبت مجلة "جينس" فى أحد أعدادها الصادرة مؤخراً أن سلاح الطيران الإسرائيلى حصل من الولايات المتحدة الأمريكية على قنابل إنزلاقية مزودة بجهاز توجيه بالقمر الصناعى (GPS)، يمكنها من ضرب أهداف صغيرة من مسافة كبيرة، حتى فى الظروف الجوية السيئة، دون أن تكون للطيار علاقة بصرية بالهدف. وقد أثبتت هذه القنابل فاعليتها فى كوسوفو.
كما أضيفت للقوات البرية الإسرائيلية مؤخراً قدرة جديدة، وهى إطلاق كتل نيرانية دقيقة لمسافة تبلغ عشرات الكيلومترات. ففى مقدور أنظمة صواريخ المدفعية من طراز MLRS التى تم الحصول عليها منذ عدة سنوات من الولايات المتحدة الأمريكية، أن تسبب خسائر فادحة لطوابير المدرعات المتطورة، عن طريق رؤوس تحتوى على قنابل صغيرة مدمرة للدبابات.
الأمر لا يتعلق فقط بالقنابل والصواريخ "الذكية"، بل أيضاً بوسائل جمع المعلومات وتحديد مواقع الأهداف، فقد طورت إسرائيل كما هو معروف مجموعة متنوعة كبيرة من الطائرات الصغيرة بدون طيار والطائرات بدون طيار، وتخطط لتطوير طائرات بدون طيار هجومية لتدمير منصات إطلاق الصواريخ. وهذه الوسائل - إذا تجمعت معاً - توفر لجيش الدفاع الإسرائيلى القدرة على تمييز وتدمير عدد كبير من الأهداف خلال فترات زمنية قصيرة، سواء من مسافة بعيدة، أو ليلاً أو فى الظروف الجوية السيئة. ويمكن استخدام القوات الجوية أو القوات المحمولة جواً المزودة بأسلحة "ذكية" بمرونة وبسرعة كبير فى أى اتجاه يطل منه الخطر.
آخر ما يمكن أن يقال فى هذا الشأن هو أن العديد من مهام القتال ضد المدرعات - التى كانت تنفذ من قبل بواسطة الدبابات فقط - يمكن الآن تنفيذها بواسطة طائرات هليكوبتر وطائرات مقاتلة وبواسطة أنواع مختلفة من الصواريخ والمدفعية. ومع ذلك، لا يجب الاعتقاد بأن هذه القدرات ذات مناعة ضد الأخطاء، أو أنها توفر الأمان التام. أن الانسحاب من الجولان يقتضى إضافات كمية ونفقات كبيرة فى تحسين مختلف قدرات جيش الدفاع الإسرائيلى. فسلاح الطيران مثلاً سيكون فى حاجة إلى عدد إضافى يبلغ عشرات الطائرات والطائرات الهليكوبتر ذات القدرات الهجومية الفائقة حتى يكون فى استطاعته العمل بكفاءة فى حالة ما إذا اضطرت دولة إسرائيل للدخول فى مواجهة على أكثر من جبهة، بالاضافة إلى خطر الصواريخ الباليستية

وأسلحة الدمار الشامل من جانب عدو بعيد.
ولكن إذا لم يؤثر الخفض في ميزانية الدفاع على خطة التسلح المستقبلية لجيش الدفاع الإسرائيلي، وإذا التزم الأمريكيون مستقبلاً بوعدهم بالحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل، سيكون في مقدور جيش الدفاع الإسرائيلي أن ينفذ خططاً دفاعية في أكثر من جبهة، وأيضاً في الظروف التي تؤدي فيها حرب عصابات فلسطينية إلى عرقلة تعبئة الاحتياط وعرقلة تحركه إلى الجبهة.
تحتاج الجبهة الداخلية المدنية في إسرائيل لجهود مكثفة، سواء كانت مرتفعات الجولان كلها في أيدينا أو أصبحت في أيدي السوريين. ومع ذلك، فمن الوجهة الاستراتيجية - السياسية من المحتمل جداً أن تؤدي إعادة الجولان للسوريين والتوقيع على اتفاقية سلام معهم إلى الإقلال من الدافع والشرعية لديهم لاستخدام قوة الصواريخ التي يمتلكونها، ولذلك فإن التخلي عن الجولان لا يزيد على المدى القريب من خطر الصواريخ أرض/أرض على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، بل يقلل منه.
هناك أربع فرضيات مهمة يجب على دولة إسرائيل أن تضعها في الاعتبار وهي تحدد متطلباتها الأمنية بعد التخلي عن الجولان:
› يجب على حكومة إسرائيل أن تعمل على توفير مستوى من الأمن الخاص والعام لمستوطنات الشمال لا يقل عن المستوى المتوافر لها في الوقت الحالي. كما يجب عليها أن تضمن ألا تتأثر أو تقل مصادر الدولة من المياه وكذلك مصادر مياه مستوطنات الشمال بسبب أعمال يقوم بها السوريون.
› يجب أن يوضع في الاعتبار أن النظام في سوريا غير مستقر، وأن نظاماً مستقبلياً في سوريا قد يتنصل من السلام مع إسرائيل ويعلن من جديد عن حالة حرب.
› قد يحصل الجيش السوري - الذي يمتلك الآن معدات قديمة ومقيدة لقدراته - على معدات حديثة ويتحول إلى جيش حديث. وما نقصده بالذات هو أنظمة التسليح والحرب الالكترونية، التي ستؤثر بالسلب على التفوق الجوي شبه المطلق لجيش الدفاع الإسرائيلي في الجبهة الشمالية، التي تنبع منها أجناب الأمن الواسعة جداً لدولة إسرائيل في هذه الجبهة، من المحتمل أيضاً أن تحصل سوريا على دبابات حديثة ومدفعية، قادرة على العمل أسرع ومن مسافات أطول بالمقارنة بالمعدات التي تمتلكها الآن.
› من المفترض أن حكومة إسرائيل - بعد أن توقع على اتفاقية سلام - ستتردد في إنزال ضربة عسكرية وقائية ضد سوريا حتى في حالة علمها بوجود نية سورية للاعتداء عليها. لذلك يجب توافر ترتيبات الأمن والقوة العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي حلاً لاحتمال أن يبدأ السوريون هجوماً في التحرك.
إذا وضعنا في الاعتبار هذه الفرضيات - على حد تقدير جهاز الدفاع - فإن ترتيبات الأمن في الجولان يجب أن تشمل عدة عناصر مهمة:

أ- في كل مرتفعات الجولان، حتى شرقي حوض دمشق، يحظر وجود وحدات مدرعات، مدفعية، قوات مشاه ميكانيكي، صواريخ مضادة للطائرات من أي نوع، مدفعية ثقيلة مضادة للطائرات وصواريخ أرض/أرض تابعة للجيش السوري. كما يحظر على السوريين الاحتفاظ في هذه المنطقة بمعدات كبار ووحدات هندسية هجومية.
والمقصود هو المنطقة الواقعة بين الحدود التي سيتم ترسيمها مع سوريا حتى عمق يبلغ ما بين ثمانية إلى مائة كيلومتر شرقي هذه الحدود، والتي ستكون منزوعة السلاح تماماً وخالية من المعدات القتالية الهجومية والثقيلة.
ويسمح للسوريين بالاحتفاظ في هذه المنطقة بقوة حراسة يصل حجمها إلى لواء، وتكون مسلحة بأسلحة خفيفة، ومزودة بعدد محدود من حاملات الجنود المدرعة والآليات، وبشرط ألا يكون مركباً عليها صواريخ مضادة للدبابات أو صواريخ مضادة للطائرات. وتكون وحدات قوة الحراسة - التي تقوم بدوريات على طول الحدود أو بالقرب منها - مزودة بسيارات مدنية، ولا تحمل إلا التسليح الشخصي فقط (لا يشمل مثلاً رشاشات ثقيلة ومدافع عيار ٢٠مم).
ومع ذلك، يجب على إسرائيل أن تبدي تفهماً لمخاوف السوريين المشروعة، ولذلك يسمح لهم بالاحتفاظ حول مدينة دمشق وعلى مسافة لا تزيد على ٢ - ٣ كيلومترات منها بقوة دفاعية بحجم فرقة ميكانيكية أو اثنتين، مزودة بصواريخ مضادة للدبابات، وبتشكيل دفاع جوي محدود في حجمه وقصير المدى، يكون الهدف منه حماية النظام والدفاع الفوري عن مدينة دمشق.
ب- تطالب إسرائيل بعدم تدمير أو إزالة العائق المضاد للدبابات الذي أقامته بطول كل مرتفعات الجولان، لفترة لا تقل عن عشر سنوات، والهدف هو أن يعمل هذا العائق - الذي توضع على امتداده نقاط مراقبة للقوة الدولية - على إبطاء تقدم أي قوات سورية إذا حاولت شن هجوم على إسرائيل. ومع ذلك، يسمح للسوريين بفتح عدد محدود من المنافذ في هذا العائق، للسماح بالحركة المدنية على المحاور الرئيسية في مرتفعات الجولان.
جـ- تقوم سوريا بإبعاد الصواريخ أرض/أرض السورية من طراز "مزوج" ومن طراز 21 55، وصواريخ الكاتيوشا الثقيلة (٢٤٠مم)، إلى مسافة تتراوح ما بين ١٥٠ كيلومتراً إلى ٢٠٠ كيلومتر من الحدود. في هذا المجال لا تكون هناك أيضاً مواقع إطلاق مجهزة سلفاً وحصينة. وتطالب إسرائيل بإبعاد الصواريخ "سكاد" بمختلف أنواعها إلى مسافات أطول، في العمق السوري.
د- في كل الأراضي التي تجلو عنها إسرائيل لا يسمح بإقامة تحصينات من أي نوع.
هـ- في المرحلة الأولى - على مدى عدة سنوات بعد الانسحاب الإسرائيلي - تستمر ثلاث محطات إنذار أرضية في العمل بالجولان واحدة في الشمال (جبل الشيخ)، وثانية في الوسط (تل افيطال) وثالثة في الجنوب (تل فارس). ويتواجد في هذه المحطات مشغلو ومحللو معلومات

إسرائيليين، ولا تكون هناك قيود عليهم في الاطلاع على المعلومات التي تفرزها منشآت الإنذار، وفي المراحل التالية يتم خفض عدد محطات الإنذار تدريجياً، إلى أن تصبح هناك محطة واحدة فقط، وهي الموجودة في جبل الشيخ.

و- وتقوم قوة المراقبة الدولية - التي ترسل تقاريرها مباشرة إلى الدول الموقعة على الاتفاقية، إلى الدول الكبرى الضامنة للاتفاقية، وإلى مركز الأمم المتحدة التي تقوم بمراقبة تنفيذ ترتيبات الأمن واحترامها. ويتم تشكيل جهاز مشترك بين سوريا وإسرائيل للمساعدة على حفظ الأمن في منطقة الحدود وعلى معالجة الحوادث التي تقع على طول الحدود. ومن البديهي أن تتعهد سوريا في إطار اتفاق السلام بمنع عمليات من أي نوع من أراضيها ضد إسرائيل.

ز- يتم انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي إلى خط الحدود الجديد على مراحل ولا يتم الانتهاء منه إلا بعد إخلاء كل المستوطنات، بعد إعادة انتشار الجيش السوري وفقاً لترتيبات الأمن، وبعد أن تنتهي عملية الانتشار العسكري الجديد لجيش الدفاع الإسرائيلي في الجليل.

ح- تكون هناك تسويات مشابهة - ولكن مختلفة في التفاصيل - مع لبنان أيضاً، وكذلك بالنسبة لتواجد القوات السورية في لبنان.

ط- تتوصل إسرائيل إلى تفاهم مسبق مع الولايات المتحدة الأمريكية بأن تحول دون تحسين قدرات وعتاد الجيش السوري بالشكل الذي يعرض للخطر التفوق العسكري الإسرائيلي في الجبهة الشمالية.

إذا وافق السوريون والأمريكيون على مثل هذه التسويات، نعتقد أن حكومة إسرائيل سيكون في مقدورها التعهد أمام مواطنيها بأن اتفاقية السلام مع سوريا والتخلي عن الجولان لن يمسا أمن مستوطنات الشمال، بل سيؤديان إلى تحسينه بشكل ملحوظ.

جيش الدفاع في أزمة

يديعوت أحرونوت
١٣/١٢/١٩٩٩
بقلم/ عامير ربورت

إلى أين ينقل معسكرات ومناطق التدريب في الجولان؟

حالة من القلق والاضطراب تسيطر على المسئولين في جهاز الدفاع .. إلى أين يتم نقل قوات الجيش الكبيرة التي تنتشر في هضبة الجولان في حالة التوقيع على اتفاق مع سوريا يشمل الانسحاب من هضبة الجولان.

وكانت قيادة الجيش قد أجرت في الأسبوع الماضي مناقشات مكثفة لبلورة خطط بمناسبة قمة واشنطن بين باراك والشرع. وفي المقابل بدأ المسئولون في جهاز الدفاع في دراسة البدائل لمناطق التدريب والعشرات من معسكرات التدريب في الجولان والتي تشمل قواعد للألوية والتشكيلات. ونظراً لأننا بصدد قوات من المفروض أن تدافع عن شمال الدولة في المستقبل أيضاً فإنه ليس من الممكن نقلها إلى النقب ويجب أن يتم إيجاد أماكن بديلة لها في الجليل. ولكن منطقة الجليل مكتظة الآن بالسكان والمناطق القليلة غير المأهولة بالسكان عبارة عن محميات طبيعية. ويرى المسئولون في جهاز الدفاع أنه لن يكون هناك مفر من مصادرة أراضي زراعية من عرب الجليل بصفة خاصة، الأمر الذي من شأنه أن يثير حالة من الغليان. وسيكون من الضروري بناء قاعدة لجيش الدفاع على مقربة من أم الفحم، طبقاً للخطة التي أعدت في الماضي وأعيد النظر فيها في أعقاب مظاهرات السكان الصاخبة في العام الماضي.

وفي محاولة لمواجهة مشكلة نقص الأراضي طرح المسئولون في جهاز الدفاع عدة حلول، ولكن الأفكار مازالت في مرحلة البلورة ولم تصل إلى مراحل التخطيط والتنفيذ.

وعرض المسئولون في الجيش تركيز قوات بحجم كبير في معسكر واحد يبنى على شكل دائرة. وهذا النموذج تم التخطيط له في الماضي، وذلك كحل للقواعد التي ستخلى في مناطق يهودا والسامرا بعد بلورة الاتفاق الدائم مع الفلسطينيين.

ويرى هؤلاء المسئولون أنه بسبب حالة الزحام الشديد المتوقعة في القاعدة، لن يكون من الممكن استخدام المعدات العسكرية الكبيرة بصورة ثابتة، مثل الدبابات والمدافع، وسيكون من الضروري تخزينها في مخازن الطوارئ. وفي مثل هذه الحالة سيبقى عدد قليل من الدبابات في الخارج ليستخدمها جنود الكتائب المختلفة بالتبادل.

وهناك اقتراح آخر طرح وهو إجراء تدريبات واسعة النطاق بطريقة المحاكاة فقط على غرار طريقة المحاكاة التي يجريها الطيارون للتدريب على حالات القتال. ويوجد الآن في جيش الدفاع مركز تدريب بنظام المحاكاة وهو يمكن عدد كبير من القادة من المشاركة في وقت واحد في معركة بالنيران بواسطة الليزر وأجهزة الكمبيوتر المتطورة.

ويرى المسئولون في جهاز الدفاع أنه بسبب الأضرار والخسائر التي ستسببها الدبابات لعملية التنمية في الجليل فلن يكون من الممكن استخدام مركبات ثقيلة حتى في التدريبات الحقيقية في المنطقة. وفي مثل هذه الحالة سيمكن استخدام عربات جيب تشبه الدبابات وهي عربات جيب من طراز هامر مركب عليها ماسورة تشبه ماسورة الدبابة.

الوجة الاقتصادى للأسد

هآرتس ١٧/١٢/١٩٩٩
بقلم/ نحميا شطرسلر

بعد الإعلان عن استئناف المفاوضات مع سوريا، قال "إيهود يعرى" فى برنامجه بالقناة الأولى، إن الصفة البارزة للرئيس الأسد هى الصبر، لذلك ليس غريباً أن يوافق فقط الآن على الدخول فى مسار سلام مع إسرائيل. ولكن يبدو أن الصفة البارزة للرئيس الأسد ليست الصبر، وإنما الخوف. فهو يخشى من حدوث أى تغيير. ويخشى من التعرض لأية مخاطر، وهو يختلف تماماً عن الرئيس أنور السادات.

لقد كان بإمكان الرئيس الأسد أن ينضم للمفاوضات عام ٧٧، حيث استطاع السادات بشجاعته أن يهبط فى مطار تل أبيب وأن يلقى خطابه فى الكنيست، ولكن الأسد قطع علاقاته مع مصر، وجعل سوريا تقف على قائمة جبهة الرفض. لقد كان بإمكان الرئيس الأسد أن يبلور اتفاقا مع اسحاق رابين عام ١٩٩٣، ولكنه خشى فى ذلك الوقت أن يتنازل عن شىء ما. أما الآن، بعد أن أصبحت صحته معتلة، فيبدو أنه أدرك الأضرار التى سببها للشعب السورى بتشدده ومخاوفه طوال هذه السنوات.

ويبدو أنه يفهم الآن أن تركيز حكمه فى الموضوعات المتعلقة بالجيش والأمن مع اهماله للاقتصاد والموضوعات الاجتماعية، قد تسبب فى الأزمة الاقتصادية الخانقة التى تجتاح سوريا الآن.

إن الاقتصاد السورى هو اقتصاد متخلف، يعتمد على الزراعة وصناعة البترول. ولكن البترول على وشك أن ينضب خلال عشر سنوات، والجفاف يضرب الزراعة بشدة. وعموماً فإن أى اقتصاد يعتمد على الزراعة معناه مستوى معيشة منخفض وفقر. وأوضاع الصناعة فى سوريا هى الأسوأ، ومع حلول المساء يتم وقف ضخ المياه إلى السكان فى دمشق، على أن يتم ضخ المياه مرة أخرى فى الصباح. كما تعانى سوريا من أزمة فى الكهرباء، بالاضافة إلى أن شبكة الاتصالات مكتظة ومتخلفة فى نفس الوقت.

إن نظام الحكم فى سوريا يحاول إدارة الاقتصاد على غرار الأسلوب السوفيتى (الذى اثبت فشله) والنتيجة هى بيروقراطية معقدة تحبط كل مبادرة فردية. وسوريا منغلقة أمام الاقتصاد العالمى وتضع أسوار عالية من الجمارك المرتفعة والقيود على الاستيراد، خشية أن يضر الاستيراد بالانتاج المحلى. ولا توجد بورصة فى سوريا وبالتالى لا يستطيع رجال الأعمال تشغيل أموال المواطنين فى مشروعات تنموية. كما لا توجد أيضاً بنوك خاصة، حيث توجد فقط بنوك كبيرة تعمل تحت سيطرة الحكومة. و٩٨٪ من الاعتمادات مخصصة للقطاع الحكومى و٢٪ فقط للقطاع الخاص. وأغلبية الأنشطة الاقتصادية تتم من خلال التعامل النقدى، فاستخدام الشيكات هى ظاهرة نادرة، والحصول على قرض من أحد البنوك يعتبر مغامرة.

كما لا يوجد أيضاً بنك مركزى مستقل فى سوريا، ولكن نوع من اللجان الاقتصادية تحت سيطرة الحكومة، وهى التى تحدد نسبة الفائدة فى الاقتصاد. فما هى احتمالات النجاح الاقتصادى فى مثل هذه الدولة؟

وخلال السنوات الأخيرة عانت سوريا من حالة ركود اقتصادى، ومعدلات التنمية اشارت إلى نتائج سلبية بالاضافة إلى أن ٣٠٪ من قوة العمل هم من العاطلين. ويصل أقل مستوى للأجور فى سوريا إلى ٥٠ دولار، أما متوسط الاجور فيصل إلى مائة دولار شهرياً، ولذلك فليس غريباً أن نجد أن حوالى مليون سورى يرتزقون حالياً فى لبنان.

وبسبب هذه الأوضاع السيئة فإن مستوى المعيشة فى سوريا منخفض للغاية، ومتوسط دخل الفرد السنوى فى سوريا يصل إلى ٩٠٠ دولار (بالمقارنة إلى متوسط دخل سنوى للفرد فى إسرائيل يصل الـ ١٦,٥٠٠ دولار) كما أن الديون الخارجية على سوريا هى ٢٢ مليار دولار، بما يساوى مرة ونصف المرة من اجمالى الانتاج القومى لسوريا.

ويبدو أن هذه الأزمة قد اضطرت الأسد لتغيير موقفه، فقد رأى بعينه كيف سقطت دولة عظمى مثل الاتحاد السوفيتى، وكيف يتم الاطاحة ببعض الزعماء فى دول شرق أوروبا (وأحيانا يتم اعدامهم) بسبب الفقر الواسع والفشل الاقتصادى.

ويعتقد الأسد على ما يبدو أن التوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل سوف يمكنه من القيام بالاصلاح الضرورى للاقتصاد السورى، وسوف يساعده الأمريكيون بضخ الأموال وأيضاً باعطائه المشورة وإخراج سوريا من قائمة الدول الراعية للارهاب. وهى أمور يمكنها ان تخرج سوريا من العزلة التى تعانى منها.

وماذا ستكسب إسرائيل من السلام مع سوريا؟ من الواضح أن المكسب المباشر لن يكون كبيراً، فسوريا ليست السوق المناسب للمنتجات الإسرائيلية، كما أن الاستيراد من سوريا لن يكون له حجمه، ولكن إسرائيل ستجنى كثيراً من وراء التغير السياسى والأمنى فى المنطقة، فاذا كان هناك شىء يؤثر على التنمية فى إسرائيل، فهو المخاطر التى تعانى منها إسرائيل، وهى المخاطر التى طالما ما ترد فى التقارير الاقتصادية الدولية عن إسرائيل.

والمخاطر التى تعانى منها إسرائيل أو "مخاطر إسرائيل"

هى مخاطر الاستثمار فى اقتصاد دولة يمكن أن تتعرض إلى حرب مفاجئة. وهذه المخاطر تزيد من التكلفة فى إسرائيل، وتقلل من الاستثمارات الأجنبية التى يمكن أن تتدفق على الاقتصاد الإسرائيلى.
ففى شهر سبتمبر ١٩٩٣ تفاءلت "مخاطر إسرائيل" بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين. وكان اتفاق أوسلو هو أحد الأسباب الرئيسية للزيادة الملحوظة فى الاستثمارات الأجنبية وأثر ذلك على معدلات التنمية التى سجلت نسبة ٧٪ خلال ٩٤ - ١٩٩٥ وانخفاض معدلات البطالة. وأيضاً بعد أن يتم التوقيع على اتفاقية سلام مع سوريا ولبنان وتقل "المخاطر الإسرائيلية" بشكل كبير، ستتزايد الاستثمارات الأجنبية التى ستتدفق على الاقتصاد الإسرائيلى، بما يصاحب ذلك من أجواء متفائلة وعودة التنمية للاقتصاد الإسرائيلى.

اتفاق مع جميع العرب

هاتسوفيه ١٩/١٢/١٩٩٩
بقلم/ يوسف فريدلندر

يحاول أنصار السلام مع سوريا إقناع المعارضين بأن السلام مع سوريا سوف يؤدى إلى السلام مع العالم العربى قاطبة. وكأن العالم العربى أو العالم الإسلامى أصبح مضموناً من وجهة نظرهم وأنهم إذا وجهوا الأوامر إلى العرب والمسلمين بصنع السلام مع إسرائيل فسوف تسود على الفور روح جديدة من السلام والحب وحسن الجوار وتخرج من قلوب العرب مشاعر الكراهية تجاه إسرائيل وتحولهم إلى ملائكة سلام.
وحسب هذا الوهم فسوف تصدر سوريا أوامرها إلى لبنان والعراق وإيران والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى والدول الإسلامية الكبرى فى آسيا كى يصنعوا سلاماً معنا. وبذلك ستصبح الدول العربية والإسلامية التى يصل عددها إلى ١٢٧ دولة تلاميذ مطيعين لسوريا. يتعلمون منها ويسيرون على طريق السلام مع إسرائيل.
وعلى هذا الأساس فإن الداعين إلى السلام مع سوريا يستغرقون فى احلامهم لدرجة أنهم يبتعدون عن الواقع ويحولون وهمهم إلى نظرية على الرغم من أنه ليس هناك أى سند أو أساس لها.
والسؤال الآن هو: ولماذا لا تتعلم هذه الدول من جارتنا مصر التى صنعنا السلام معها؟ وذلك على أساس أن مصر تعتبر أكبر دولة وهى زعيمة العالم العربى. ولكن عندما توصل السادات إلى اتفاق مع بيجين فرضوا عليه المقاطعة والعزلة. وجاء اغتياله على أيدى أحد المتطرفين المصريين ليمنعه من العيش فى ظل السلام الذى صنعه ولكن السلام فى ظل خليفته نعرفه جيداً ونعيشه. والجميع يعترفون بأن هذا الوضع ليس سلام وليس حرب وليس أكثر من ذلك. وبين الحين والآخر نجد أن جنرالاً يكسر حاجز الأسرار العسكرية المصرية ويتحدث صراحة عن الحرب مع إسرائيل فى صورة "المساعدة" للأخوة السوريين.
وكل عاقل يعرف أن العالم العربى مقسم ومتنازع وأن الكراهية بينهم وبين بعض أكثر من كراهيتهم لليهود. وهناك من يعتقد أن كراهية الأسد لعرفات أكثر من كراهيته لإسرائيل والعكس .. ولا نذيع سراً عندما نقول أن الخصومات العربية تعتبر عنصراً أمنياً يساعد إسرائيل على البقاء.
وعلى ذلك فإن أى اتفاق مع سوريا، إذا تم التوصل اليه، سيكون اتفاقاً بين إسرائيل وسوريا ولا شىء غير ذلك، بمعنى أنه لن يكون اتفاقاً بين إسرائيل والعالم العربى والإسلامى قاطبة. وهذا الاتفاق لا يلزم أى دولة عربية باستثناء لبنان حيث أن سوريا تسيطر عليها بالفعل وتفعل بها ما تشاء.
ولذلك يجب أن تستبعد من الجدل الذى يدور بيننا فكرة أن اتفاق السلام مع سوريا سيكون بمثابة اتفاق سلام مع العالم العربى وأن كراهية العراق وإيران لإسرائيل لن تقل ولو بملليجرام واحد.
سادتى، لا تبالغوا ولا تعيشوا فى الوهم الذى ليس له أساس وعلى الرغم من الآمال التى تراودكم بشأن التوصل إلى اتفاق سلام بين الدولتين، يجب عليكم أن تحافظوا على الاتزان وعلى الفكر الصائب إلا إذا كان هذا تكتيك من جانبكم كى تسقطوا فى شبكتكم بعض الناس السذج. ويجب أن نعرف جيداً أنه ليس هناك عالم عربى موحد ومتحد. ولكن اليهود هم الذين أوجدوه فى ساعة ليست بالليل وليست بالنهار ولكن الآن يتم الحديث عنه على اعتبار أنه ماض كان ولم يعد له أى وجود. وهناك تبريرات جادة فى الجدل حول هضبة الجولان وليس من الصواب أن نضيف اليها هراء وأوهام.

مصير لبنان

هآرتس ٢٤/١٢/١٩٩٩
بقلم/ زئيف شيف

تقول جميع الأطراف - إسرائيل وسوريا والولايات المتحدة - أنه لم تصدر أى تعهدات كشرط لاستئناف المفاوضات بين دمشق والقدس. هذا ليس معقولا. من الصعب الاعتقاد أن المفاوضات التى توقفت عدة مرات، وكانت مرتبطة بسوء فهم أساسى بين الأطراف، سوف تستأنف بدون أن تصدر وتتحدد مسبقا تعهدات معينة. لن ننغمس هنا فى التضاربات المحتملة. وإنما فى موضوع واحد والذى لابد وأن تتم مناقشته بين دمشق وواشنطن - الموضوع اللبنانى. لبنان هى (الضفة الغربية) لسوريا ومنطقة حيوية جداً بالنسبة لها. جيش سورى منتشر فى لبنان، والمخابرات السورية تتصرف هناك كما يحلو لها. لن تجرؤ حكومة لبنان على القيام بخطوة هامة بدون التنسيق المسبق مع دمشق. لو حصل الأسد على الجولان وفقد السيطرة على لبنان، سيجد صعوبة فى أن يعتبر الاتفاق مع إسرائيل على أنه نجاح. ولهذا، من الصعب الاعتقاد أنه لم يهتم بأن يوضح للأمريكيين، أن هدفه هو الابقاء على الوضع الراهن الحالى فى لبنان، أى مواصلة السيطرة السورية على هذا البلد.

فى الماضى وافق الأمريكيون على سيطرة السوريين على لبنان حيث رأوا فيهم عنصراً للاستقرار. بدأ هذا عام ١٩٧٦، عندما قام السوريون بغزو لبنان من أجل وقف المصادمات بين الفلسطينيين واللبنانيين.

(شكليا بناءً على دعوة الرئيس سركيس) قام الأمريكيون بعرض المطلب السورى على إسرائيل وساعدوا فى تحديد خطوط حمراء للوجود السورى فى لبنان. تجاهلت واشنطن اتفاق الطائف العربى، والذى يلزم السوريين بالانسحاب فى مرحلة معينة من لبنان. والسؤال الآن هو: هل وافقت واشنطن أن يستمر الاحتلال السورى للبنان، وبأى شروط؟

هناك من سيقول، أن هذا لا يجب أن يشغل إسرائيل، وليبتلع اللبنانيون ما طبخوه. وآخرون سيضيفون بالطبع، أنه من الأفضل أن تبقى سوريا فى لبنان لأنها هى الوحيدة القادرة على كبح حزب الله ومنع هجماته ضد إسرائيل، وهى فقط القادرة على منع التغلغل الإيرانى المتزايد فى لبنان ونشاطها المستفز ضد عملية السلام وضد إسرائيل. أنها حسابات صائبة لحظيا، ولكنها ذات مدى قصير. فى العملية التاريخية التى تهدف إلى إنهاء أنظمة الاحتلال والتحكم فى الشعوب الأخرى، سيكون من الخطأ من جانب إسرائيل أن تكف عن الاحتلال السورى للبنان من جانب آخر. كذلك، من الجانب الاستراتيجى حذار المساعدة فى تزايد قوة سوريا. تكفيها أراضيها فى حدودها الحالية، ولا داع لأن تستولى على بلد آخر يحتضن حدودنا من الشمال. من الأفضل أن ينفذ اتفاق الطائف بعد فترة وتنسحب سوريا من لبنان.

فى المفاوضات مع السوريين يجب تسوية ليس فقط مسألة حزب الله وتزويد إيران هذه المنظمة الشيعية بالسلاح عن طريق دمشق. إن الوجود العسكرى السورى فى لبنان هو موضوع هام جداً، وهذا الأمر سيأخذ مغزى كبير جداً عندما تنسحب إسرائيل من الجولان. إنه اختبار هام للوفد الإسرائيلى المفاوض. سيتم الانسحاب السورى على مراحل أيضاً، ومسبقاً، عليها أن تسحب من لبنان قوات المدرعات.

لإسرائيل موضوعات ثنائية مع لبنان فى المجال العسكرى والمدنى. سترغب لبنان بالطبع فى طرح موضوعات من جانبها، مثل اللاجئين الفلسطينيين الذين عندها. تهتم إسرائيل بمستقبل جنود جيش جنوب لبنان. يهمها أن الميليشيات المختلفة، وعلى الأخص حزب الله وأمل، تنزع سلاحها أو ألا تمارس على الأقل نشاطا فى جنوب لبنان خلال ذلك ستطرح قضية مستقبل قوات حفظ السلام. يجب بالطبع ضمان عدم تغيير مسار مصادر المياه فى لبنان، التى تغذى إسرائيل، مثلما حاولوا ذلك قبل حرب الأيام الستة. كل هذه الأمور يجب تسويتها مع لبنان رغم أنها ليست مستقلة تماما.

لبنان أولاً بصيغة الأسد

ملحق معاريف السياسى
١٣/١٢/١٩٩٩
بقلم/ موشيه جاك

رغبة دمشق فى الاعتراف الدولى بسلطتها فى لبنان، ليست أقل من تشوقها لهضبة الجولان

ليست هذه هى المرة الأولى التى يدير فيها رئيس حكومة إسرائيل حواراً مع وزير الخارجية السورى، بحماية رئيس أمريكا. فنفس فاروق الشرع واجه رئيس الحكومة إسحاق شامير تحت حماية الرئيس الأمريكى بوش، وبحضور ميخائيل جورباتشوف فى مدريد.

وإذا كانت المقابلة فى واشنطن عقدت مع حافظ الأسد، لكان ذلك استئناف تاريخى. ولكن الأمر ليس كذلك حيث يأتى من الطرف السورى وزير الخارجية والذى يعتبر أقل فى التدريج القائم بالسلطة فى دمشق من الجنرال حكمت شهاب رئيس هيئة الأركان السورى، والذى تقابل معه باراك قبل عدة

سنوات.
إن الاستئناف التاريخى ليس فى مستوى اللقاء الإسرائيلى – السورى تحت إشراف الرئيس كلينتون، بل فى تحقيق التطلع التاريخى لدمشق للاعتراف الدولى بسلطة سوريا فى لبنان.
إن هذا الشوق كان دائماً نصب عينى الأسد حين أرسل وزير خارجيته إلى واشنطن. إن هذا الهدف هام جداً فى نظره، ليس أقل بل ربما أكثر من إعادة هضبة الجولان لسوريا. إن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية طالبا على مدى سنوات عديدة بإخراج الجيش السورى من لبنان، وفى اللقاء بواشنطن يرغب الأسد فى الحصول على موافقتهم، ليس فقط على تواجد الجيش السورى فى لبنان، بل أيضاً على الوضع الخاص لسوريا فى لبنان.
إن أسد يعلم أن الجمهور فى إسرائيل يريد إنفصالاً سريعاً لقوات جيش الدفاع لإسرائيل من لبنان. وهو يرى فى رأى الجمهور بإسرائيل وسيلة لكى يبتز من إسرائيل إعترافاً بحكمه فى لبنان. إن أسد يتذكر جيداً تاريخين فى محاولاته للحصول على تفاهم مع إسرائيل حول مسألة لبنان: أبريل ١٩٧٦ ويونيو ١٩٨٢ ففى ربيع ١٩٧٦ طالب الحاكم السورى من الأمريكان الحصول على إتفاق إسرائيلى لنشر القوات السورية حتى خط النبطية. وقد أقنع الأمريكان إسرائيل بالتسليم بذلك الانتشار العسكرى السورى، والذى يطيل حدودها مع إسرائيل، وذلك بمبرر أن الأسد قام بتصفية رجال منظمة التحرير الفلسطينية فى شهر واحد أكثر مما فعله جيش الدفاع لإسرائيل فى كل الأعوام.
وفى ١١ يونيو ١٩٨٢ أعلن مناحم بيجين عن وقف إطلاق النار مع الجيش السورى فى لبنان. وتوقع الأسد أن هذا الإعلان من طرف واحد هو بمثابة إشارة لنية إسرائيل لتسوية سياسية إسرائيلية/سورية فى لبنان. ولكن التوجه من إسرائيل لم يأت حسب التوقع. فقد رفض بيجين الاستماع للمقترحات التى طرحت عليه حول تقسيم لبنان، بين منطقة تأثير وسيطرة سورية ومنطقة تأثير وسيطرة إسرائيلية، وذلك حتى لا يخلق الإنطباع الخادع بأن حرب سلام الجليل (حرب غزو لبنان) استهدفت تقسيم لبنان. وأيضاً لأن الرئيس رونالد ريجان كان الأول الذى طرح – فى قمة المعارك الدائرة – المطالبة بإبعاد الجيش السورى من لبنان.
إن صبر الأسد جاء بنتيجة. فبعد مرور ١٧ عاماً يقف قريباً من إنجاز هدفه، وهو موافقة أمريكا وإسرائيل على حكم عسكرى سورى فى لبنان، وعلى كل الآمال الاقتصادية والسياسية النابعة من ذلك. وكهدية سوف يحصل الأسد على الجولان ويحقق حلماً إضافياً لسوريا: وهو المشاركة الجزئية فى مياه طبرية.
قبل ٥٠ عاماً رفض دفيد بن جوريون عرضاً أمريكياً بترتيب لقائه مع رئيس سوريا الجنرال حسنى زعيم، والذى كان قد أعرب عن استعداده للسلام مع إسرائيل مقابل المشاركة فى مياه طبرية. والأسد، مقابل ذلك، يستطيع أن يتنفس الصعداء من حقيقة أنه معفى من أن يلتقى شخصياً برئيس حكومة إسرائيل، ومع ذلك يمكنه الحصول على موافقة، ولو غير مباشرة، بالإقتراب من بحيرة طبرية، تحت عباءة خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، وكل ذلك بفضل الرغبة الشديدة لدى الإسرائيليين بالانفصال عن لبنان.
فى القدس هللوا فرحاً على المناورة الناجحة لإيهود باراك، أنه بمساعدة تهديده للجلاء من طرف واحد من لبنان أقنع الأسد باستئناف المباحثات مع إسرائيل. ولكن فى دشمق أبدوا سعادتهم على مناورة الأسد والتى أدت بأمريكا وإسرائيل للاعتراف بحقوق سوريا فى لبنان، فى حين يترك فى يديه صلاحية الاعتراض – الفيتو – على وعود فاروق الشرع فى واشنطن إذا لم تصل سوريا لدرجة القناعة فى مسألة المساعدة الاقتصادية التى تتوقعها من الولايات المتحدة الأمريكية.
إن فى استطاعة إسرائيل أن تقامر بأنها ستحظى بتغطية مالية للمبالغ الكبيرة من أجل تمويل الجلاء عن الجولان. أما الأسد فهو لا يحب المقامرة.

باراك : وقف مسيرة السلام سيؤدى لمزيد من المقابر

الملحق الاسبوعى لمعاريف
١٩٩٩/١٢/٣
بقلم/ حامى شاليف

على أرفف المكتبة الموجودة بديوان رئيس الحكومة، إيهود باراك، توجد ساعة مكتبية فاخرة والتى حصل عليها باراك كهدية من الرئيس بيل كلينتون قبل عدة شهور. إن باراك فخور جداً بتلك الساعة التى لديه، ويحرص أن يلتف بكرسيه من وقت لآخر لكى ينظر إليها بحب. ويقول مساعدوه إذا كنتم تريدون إلهاب حماس باراك بالفعل، يجب أن تتحدثوا معه عن الساعة. وعندئذ، ترون البريق فى عينيه.
لقد بدأت قصة باراك مع الساعة بداية غير محظوظة، حيث كان رئيس الحكومة الذى يعتبر نفسه خبيراً ليس صغيراً فى كل ما يتعلق بالساعات، تفكيكها وتركيبها، كان مقتنعاً بأن الساعة لا تعمل، أو بمعنى أدق أن جهاز الأمن العام "الشاباك" قام بتعطيبها. حيث أن الساعة لا تعمل مثل الساعات العادية فهى تطلق أجراسها مرة كل نصف ساعة وبدورة كل أربعة ساعات. وقال باراك لمساعديه أنه لا يعتقد بأية حال أن كلينتون أعطاه ساعة

معطلة، وفى الزيارة الأولى بالذات.
فى البداية، على ما يبدو، شك باراك فى الشاباك. فقد كان على قناعة بأن حرسه الخاص قاموا بفحص الساعة من الناحية الأمنية ولكن بشكل هاو وغير متخصص مما أدى لاصابة أنظمتها الداخلية الدقيقة.
ولكن بعد أن أكدوا له عدم صحة إتهاماته وبعد أن أصابه الاحباط وحاول استشارة العديد من خبراء الساعات، ظهر حينذاك نائب مدير مكتب رئيس الحكومة. شمعون بطاط وحل ذلك اللغز. فقد قرأ بطاط الأحرف الصغيرة المنقوشة على الساعة واجتهد قليلاً فى معرفة المعانى ووجد أن تعريف الساعة، "جرس السفينة"، أو بالانجليزية Ship's "Bell" هو الذى يفسر رناته غير التقليدية.
وباراك ربما يعرف ساعات على الأرض ولكن إتضح أنه خبير صغير جداً فى الساعات البحرية. حيث فوجىء بمعرفة أن الساعة الهدية هى ساعة بحرية فى تصميمها تماماً. فالساعة مصممة لكى تشير لرجال السفينة متى تبدأ وتنتهى دوريات عملهم. و"جرس السفينة" الذى تلقاه باراك من كلينتون هدية، صنع بواسطة شركة "تشيلر" على إسم إبنة الرئيس. وعلى الإنترنت يمكن شراء ساعة كهذه بمبلغ ١٥٠٠ دولار.
لقد هدأ باراك وبدأ فى التمتع بساعته، وانقشعت السحابة التى هددت بتعكير العلاقات بين إسرائيل وأمريكا. والآن يحرص باراك على ملء الساعة كل ثمانية أيام، حسب التعليمات، ويضحك قائلاً أنه بسبب ذلك فإن سفرياته للخارج لن تزيد أبداً عن سبعة أيام. ويتعامل موظفو مكتب رئيس الحكومة مع الساعة بعظمة القدسية، كما ارتفعت أسهم بطاط إلى عنان السماء، بعد أن كلف كيلون القائم بأعمال باراك فى ملء الساعة إذا لم يتح لباراك القيام بهذا العمل.
إن كل واحد يستطيع أن يفهم من تلك القصة ما يرغبه. فهناك من سيرى فى حب باراك للساعة خاصية إنسانية والتى تجعله يفضلها على المخلوقات، وآخرون أقل كرماً سيزعمون بأننا بصدد تسلط فكرة واحدة على التفكير بحيث تلازمه ولا تكف عنه. وعلى أية حال من غير الممكن تجاهل القيمة الرمزية للساعة التى معجب بها باراك، وها نحن نجد أن أكثر الأفعال تميزاً والتى قام بها باراك حتى الآن هى تحديد باراك للبرامج الزمنية فى كل المجالات. وقد تم تناول القيمة الاستراتيجية التى يوليها باراك للخطوط الحمراء، وللمسيرات ولإعطاء الفرصة للوقت للقيام بدوره. إن باراك ينظر للساعة ويقول لنفسه: إن الوقت يمضى، حبيبى، والأجراس ترن (تدوى) نحوك.
وفى لقاء مع وزراء حزب العمل هذا الأسبوع تحدث باراك عن الساعة الموقوتة (على وزن القنبلة الموقوتة) إزاء تغيير (إبدال) ياسر عرفات وحافظ الأسد والذين سيطالب ورثتهم بالضرورة أن يكونوا أكثر تصلباً وتشدداً من سابقيهم، على الأقل فى البداية، وبذلك سيوقفون مسيرة السلام.
لقد ذكر أيضاً الساعة السياسية للرئيس كلينتون، والذى بسبب الانتخابات المقتربة من مرحلة معينة لا يستطيع أن يقدم العون. وتحدث عن ساعة المجتمع الدولى، والأصولية الإسلامية وساعة التسلح النووى فى المنطقة.
لقد مضى ٣٥ عاماً منذ تأسيس منظمة "فتح"، و١٢ عاماً منذ الانتقاضة و٦ أعوام منذ توقيع معاهدات أوسلو. هكذا قام باراك بتفصيل الوقت الذى مضى (وحسب طلب شيمون بيريز ألغى ذكر مرور ثمانية أعوام منذ مؤتمر مدريد). والآن يقول باراك، لقد وصلنا إلى نهاية الممر، نحو رنين الجرس. وأضاف: "لن نذهب لاتفاقية بأى ثمن، ولكن يجب أن نتفهم ما هو البديل: أن نكون مثل بلفاست أو البوسنة، أن ننحدر إلى خطوات من طرف واحد أو للعنف". ويقول باراك فى وضع كهذا، فإن عامل الوقت هو أيضاً مسألة حياة أو موت: فعندما سنعود إلى مائدة المفاوضات، سنضطر أن نتخذ القرارات بالضبط حول نفس التفاصيل التى نناقشها الآن، ولكن حينذاك ستكون هناك مقابر عديدة جديدة وسنكون قد فقدنا العديد من الأحياء غير الممكن إستعادتهم".

لم يبق غير ٢١٨ يوماً على الخروج من لبنان
(والذين يمثلون ١٣٠٨ رنات من "جرس السفينة" لباراك)

لقد قال الفيلسوف الرومانى سانكا .. الساعة دائماً تسير ببطء، أكثر تأخيراً مما تتوقع، أو كما صاغوا تلك المعانى فى وقت لاحق: "إن الوقت لا ينتظر الإنسان". والوقت فى الساعة الرملية الإسطورية لباراك آخذ فى الزوال، والمراقبون من الخارج يصعب عليهم أكثر وأكثر رؤية كيف سيحقق أهدافه فى الوقت الذى خصصه لذلك. أما هو فمن جانبه مستمر فى التفاؤل، وفى الحديث عن "تقدم ذى مغزى"، وفى تقدير أنه "خلال أسابيع" ستتضح الرؤية والأمور.
سوريا: لم يتوقف باراك عن تكرار الالتزام غير القابل للنقاش بالوفاء بوعده بإخراج جيش الدفاع لإسرائيل من لبنان قبل ٧ يوليو عام ٢٠٠٠. وقال لوزراء حزب العمل أن الدعوة للانسحاب من طرف واحد تضر بإسرائيل وسيتم تفسيرها كتهديد عند حافظ الأسد، ولذلك فهو نفسه غير مستعد للتعامل مع مسألة "ماذا سيحدث" إذا لم ينجح فى تحقيق طلبه: وهو إنسحاب جيش الدفاع لإسرائيل فى إطار إتفاقية.
ويقول باراك أن إسرائيل وسوريا تقفان الآن عند مرحلة "تقدير للموقف"، ويجب الافتراض بأننا بصدد صيغ أمريكية أخيرة ومعدلة لإستئناف المباحثات. وأضاف لوزرائه: لقد تم نقل كل الرسائل بالفعل وكل من يستطيع الوساطة قد توسط بالفعل. وذكر باراك أمام لجنة الخارجية والأمن: أن الفجوة بين الأطراف ليست كبيرة للغاية للدرجة التى تمنع إستئناف المباحثات. وأضاف فى

سلسلة تصريحاته العلنية فى مسألة حجم الانسحاب أن الاتفاق مع سوريا سوف يلزم: "حل وسط مؤلم للغاية".
ويجب القول أن باراك لا ينكر الاجابات الافتراضية التى أعطاها رئيس الحكومة إسحاق رابين، للأمريكان "كوديعة"، حيث أن وضعها القانونى مطروح الآن للنقاش بين إسرائيل وسوريا. ففى المباحثات المغلقة يزعم باراك أنه لا يوجد فارق كبير بين الوضع القائم اليوم وبين ما تم عندما كان رابين ومن بعده بيريز ومن بعدهم نتنياهو حين أداروا المفاوضات مع السوريين. فكلهم تفاوضوا فى حين كان الافتراض السائد فى الخلفية لوجهة النظر السورية أنه إذا تم كل شىء بنجاح، تشير إسرائيل للانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧، أو على الأقل ترى فى هذه الحدود أساساً متفقاً عليه للتفاوض. ومن المعلومات التى وصلت لرئيس الحكومة يتضح أنه على الرغم من تكذيبات نتنياهو ومساعديه، فإن ذلك الافتراض أيضاً كان يسير مع الوساطات غير المباشرة "لرون لاودر".
ويقول باراك: إذا لم يستأنف الأسد المفاوضات فإنه بذلك سوف يضيع مرة أخرى فرصة ذهبية. لقد تحدث باراك مع الوزراء عن "جيرة جذابة" وعن تعاون اقتصادى وعن تغييرات سياسية وأمنية بعيدة المدى والتى يمكن أن تأتى نتيجة للسلام مع سوريا. لقد بدا، هذا الاسبوع أيضاً كمن يدرك عن قناعة بأن الانطلاقة موجودة بالفعل على المشارف.
السلطة الفلسطينية: بقى ٧٣ يوماً على اتفاق إطار مع الفلسطينيين، إن ذلك هدفاً يبدو مثالياً حتى بالمقارنة لاتفاق مفاجىء مع سوريا. فالطرفان لم ينجحا فى تخطى الفجوات بينهما إزاء الجزء الثانى من مرحلة الانسحاب الثانية، ولكن باراك مازال يتحدث بمصطلحات "تقدم جوهرى" والذى يتم التعبير عنه حالياً أساساً بما يطلق عليه "العمل الريادى" للوفد الإسرائيلى فى المفاوضات برئاسة عوديد عران. ويقول باراك أنه للمرة الأولى تتبلور صورة شاملة ولكن مفصلة للموقف الإسرائيلى من المفاوضات حول الوضع النهائى.
وعلى الرغم من أنه حالياً لا يبدو عرفات كمن ينوى الارتباط بالجدول الزمنى المتطلع لاتفاق شرم الشيخ، إلا أن باراك يتمنى أن "يرن الجرس" قريباً نحوه. إن رئيس الحكومة يتطلع للوصول إلى اتفاق إطار يضع "نهاية للنزاع" الإسرائيلى - الفلسطينى ولتسوية كل الطلبات المتبادلة بين الطرفين، وهو على وجه الخصوص يعتبر تسوية مشكلة اللاجئين رمزاً ودليلاً على نهاية النزاع.
إن باراك ليس على استعداد لترجمة الطلبات الإسرائيلية إلى نسب مئوية وإلى كيلومترات، ويقول أن تلك الأمور سوف يتم تحديدها أثناء التفاوض العام. ويضيف إن الجدال سيدور بشكل ما بين الـ ٤٠٪ التى ستكون فى حوزتهم بعد المرحلة الثانية وبين الـ ٩٢٪ التى يطالبون بها. فإذا ما تم التوصل إلى اتفاق حول نهاية النزاع، فإن إسرائيل تستطيع أن تكون أكثر كرماً وأن تتعامل مع مصلحة الفلسطينيين كما تتعامل مع مصلحتها. وفى مقابل ذلك، إذا ما كنا سنتعامل مع اتفاقية مرحلية على مدى طويل، وبالطبع إذا وصلنا إلى مرحلة خطوات من طرف واحد، فإن إسرائيل ستكون بخيلة فى استعدادها للتنازل عن أراض، وسوف تسيطر المسألة التقليدية للعبة قيمة الصفر مرة أخرى على الأوضاع.
ويقول باراك أنه كلما أصبح الهيكل الشامل للاتفاقية أكثر ايجابية، فإن ذلك سيتيح لإسرائيل أن تكون أكثر كرماً فى الكيفية وفى ارتباط الأراضى التى تنقلها وفى الصلاحيات التى تمنحها لما سماه للمرة الأولى باراك هذا الاسبوع: "الكيان السياسى الخاص بالدولة" والذى سيكون للفلسطينيين. أى اتفاق سلام تكون قيمته أكبر من تحليل كل مركباته على حدة.
ويزعم باراك أنه مؤمن بـ "Fallback Positions" فى تحديد مسبق لمواقع انسحاب فى حالة عدم قبول الطرف الثانى لمواقع الافتتاح. وفى الوقت نفسه هو أيضاً غير ملتزم بالارتباط الكامل بالمواقف الابتدائية التى سيتم صياغتها. وبمصطلحات عملية، نتحدث هنا بصدد مصير المستوطنات: إن مساحة المناورة المتاحة لباراك فى موضوعات مثل القدس واللاجئين محدودة من البداية. فكلما سيبتعد الفلسطينيون عن اتفاق الاطار العام، فهكذا سيحارب باراك بقوة على كل مستوطنة ومستوطنة. وكلما أشار الفلسطينيون بأنهم مستعدون برغم كل ذلك للتعاون مع رؤية باراك التنبؤية، فسوف يزداد إستعداد باراك لضم أكثر وأكثر لمستوطنات فى المناطق "الحساسة والمتواصلة" والتى سيتم نقلها للفلسطينيين. وإن إجلاء منتجع ماعون فى وضع كهذا، سوف يذكر وكأنه لونا بارك (مدينة ملاهى) مسلية فى مقابل أعمال الشغب التى ستندلع.
النمو فى الاقتصاد: بقى ٢٧٠ يوماً حتى حدوث النمو الكبير، هذا على الأقل ما يزعمه باراك الآن. فبعد تسعة أشهر من الآن - يضيف باراك - سوف يشعر المواطنون بالتغيير وسوف يرون توجها جديداً وسوف يبدأون فى التذوق من النمو الواعد وسيتفهمون أن باراك صدق وأن منتقديه قد أخطأوا. وفى الطريق سوف ينتهى الجدال والنقاش التقليديين حول الميزانية وسوف يقف الائتلاف على قدميه المتعارضتين لشاس وميرتيس. أما الليكود فعلى الأقل الآن، لا يبدو فى الصورة ولكن من ناحية أخرى، كما هو معروف، فإن كل شىء هو مسألة وقت.
وحالياً، وفى الطريق لتحقيق أهداف رئيس الحكومة، فإن هناك استمراراً فى انخفاض شعبيته. ففى استطلاع الرأى "معاريف جلوب" المصغر والذى أجريناه هذا الأسبوع، اتضح أن الدرجات التى يتلقاها باراك من الجمهور آخذة فى الانخفاض. ففى أكتوبر حصل باراك على درجة شاملة وصلت ٦,٥ وقبل إسبوعين حصل على

٦,٢ أما هذا الأسبوع فقد انخفضت الدرجة إلى ٥,٧. إن وضع باراك آخذ فى الاقتراب من ذلك الذى كان لبنيامين نتنياهو حيث حصل فى الاستطلاع الذى أجريناه فى وقت مماثل بعد مرور ستة أشهر على إنتخابه على درجة ٥,٥. إن المجال الاقتصادى الاجتماعى مازال هو الفيصل فى الحكم على باراك مع درجه وصلت لـ ٤,٨، وهو انخفاض اضافى فى الدرجات المنخفضة التى حصل عليها بصفة عامة فى هذا المجال أيضاً فى استطلاعات سابقة.

وفى السباقات النظرية مقابل خصوم من حزب الليكود مازال باراك محافظاً على أغلبية مقنعة ولكن أصغر مما كان عليه قبل عدة أشهر. ففى التنافس مع نتنياهو يحصل باراك الآن على أغلبية ٤٨ - ٣١ وذلك مقابل أغلبية ٥٠ - ٣٣ قبل اسبوعين، و٥٦ - ٢٦ قبل ستة أسابيع. أما أمام شارون فالنتيجة هى ٤٨ - ٢٨ فى مقابل ٥٠ - ٣١ فى الشهر الماضى. ومع ذلك، ومن ناحية أخرى، فمن الاستطلاع يمكننا دراسة أن غالبية أولئك الذين ليسوا على استعداد للاعلان عن تأييدهم لباراك اليوم، فإنهم مع ذلك ليسوا معنيين بتغييره، على الأقل الآن. إن الجمهور غيرمتحمس على الاطلاق لاحتمال عقد انتخابات جديدة فى القريب.

الفارق كبير

هاتسوفيه ١٩/١٢/١٩٩٩
بقلم/ شالوم تسوريال

إن جميع المؤيدين لاتفاق السلام مع سوريا مقابل الانسحاب من هضبة الجولان يراودهم اتفاق السلام مع مصر .. ويقولون أنه إذا كان مناحم بيجين على أستعداد للتنازل عن سيناء بالكامل، فليس هناك سبب يمنع إيهود باراك من أن يكون على أستعداد للتنازل عن هضبة الجولان بالكامل. هذا ما يدعيه جميع المؤيدين لسياسة رئيس الوزراء باراك.

ولكن ماذا نفعل والفارق بين صحراء سيناء وبين هضبة الجولان كبير للغاية لدرجة أنه من الصعب المقارنة بين التنازلات التى طالبوا بيجين بتقديمها وبين التنازلات التى يطلبون من باراك تقديمها. وأريد أن أركز على فارق واحد فقط والذى يعتبر فى نظرى فارقاً جوهرياً وهاما.

وتجدر الأشارة إلى أن جميع الأستطلاعات التى نشرت فى الأيام الأخيرة تشير إلى أن جميع المؤيدين لاتفاق السلام مع سوريا فى مقابل الانسحاب من هضبة الجولان حائرين بشأن موقفهم الحقيقى، فهم غير مقتنعين بالموقف الذى عبروا عنه فى استطلاع الرأى وهم فعلوا ذلك وكأن قد مسهم الشيطان أو كانوا فى غير وعيهم.

والأمر كان مختلف تماماً فى اتفاق السلام مع مصر الذى توصل اليه مناحم بيجين. وعلى الرغم من أنه كان هناك ألم شديد انعكس فى تدمير المستوطنات فى مدخل رفح، إلا أن الأغلبية العظمى من أبناء الشعب كانت تؤمن بعملية السلام وأيدته بقلب سليم على الرغم من الثمن الكبير الذى يكمن فى التنازل عن كل سيناء. ولكن فيما يتصل بالمفاوضات السلمية مع سوريا، فليست هناك ثقة أو موافقة أو فرحة بمستقبل السلام. وكان رئيس الوزراء قد صرح قبيل سفره إلى واشنطن قائلاً أنه يسافر بإسم كل أبناء الشعب للبدء فى مفاوضات سلمية مع سوريا.

ولكن ماذا نفعل، وبعد يومين من سفره تشير نتائج استطلاع الرأى إلى أن الأغلبية العظمى من الجماهير ٦٥٪ لا يصدقون ما قاله باراك من أنه لم يعد السوريين بشىء مقابل استئناف المفاوضات السياسية و١٩٪ فقط من الذين شملهم الاستطلاع يصدقون باراك. وهذه البيانات غير مشجعة لرئيس الوزراء. فهو لا يستطيع بأى حال من الأحوال أن يتحدث باسم الشعب أو حتى باسم الأغلبية.

وعندما سافر مناحم بيجين لكامب ديفيد من أجل إجراء مفاوضات سلمية مع مصر كان يحمل معه موافقة الأغلبية العظمى. ولا أذكر أنه تباهى بأن كل الشعب مضمون فى جيبه وأن كل أبناء الشعب يتحدثون من حلقه. ولكن ليس هناك شك فى أن الأغلبية العظمى من أبناء الشعب كانت تقف وراءه.

ومن الصعب معرفة كيف سيقترع الكنيست على اتفاق السلام عندما يعرض عليه للتصديق عليه، ولكن إذا حكمنا وفقاً للانقسامات الحزبية فى الكنيست وطبقاً للمواقف التى تعبر عن الأحزاب الآن، فمن الصعب الزعم بأن هذا الاتفاق سوف يحظى بأغلبية جارفة. هذا بالمقارنة إلى اتفاق السلام مع مصر الذى حظى بتأييد كبير من جانب معظم أعضاء الكنيست من اليمين ومن اليسار على حد السواء. وهذا عنصر لا يجب تجاهله عندما نعقد مقارنة بين اتفاقية السلام مع مصر وبين اتفاقية السلام مع سوريا.

إن اتفاق السلام مع مصر جاء مثل الوليد الذى ولد يتمتع بتنفس طبيعى ومنتظم بدون الحاجة إلى أجهزة تنفس صناعى. ومجيء الرئيس المصرى أنور السادات إلى الكنيست قد بعث الحياة فى الاتفاق وزرع فى نفوس

الشعب الثقة فى أنه يميل إلى السلام الحقيقى، والأمر يختلف بالنسبة لسوريا، حيث أن الأسد يرفض المجيء إلى الكنيست بل ويمتنع عن لقاء رئيس الوزراء وأرسل بدلاً منه وزير خارجيته ذا الأسارير المتجهمة .. وهو يرفض أيضاً أن يمد يده بالسلام أو للمصافحة أمام كاميرات التليفزيون. وهذا فارق كبير يوضح طبيعة السلام التى يسعى اليه الحاكم السورى.

والخلاصة هى أنه من حق كل أولئك الذين يؤيدون السلام مع سورياباالشروط التى تضعها، أن يعبروا عن هذا التأييد بالوسيلة التى يرغبون فيها، ولكن ليس من حقهم ذر الرماد فى العيون بواسطة المقارنة باتفاقية السلام مع مصر، لأنه ليس هناك أى أساس لمثل هذه المقارنة، سواء سياسة أو أمنية أو تاريخية.

وعندما سيطلب من الشعب أن يقول كلمته، فى حالة التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا سيكون لزاماً عليه أن يعرف الفارق بين هضبة الجولان وبين صحراء سيناء، وبين أنور السادات وحافظ الأسد، وبين عناصر الأمن هناك وهنا وبين القيم الصهيونية التى اضطررنا إلى التنازل عنها هناك، وبين القيم الصهيونية التى يطلب منا التنازل عنها هنا وبين قيم الاستيطان التى اضطررنا إلى التضحية بها هناك، وبين تلك التى سنتنازل عنها ونضحى بها هنا. أن الفارق كبير حقاً.

الحسم الحقيقى

ملحق معاريف السياسى
١٣/١٢/١٩٩٩

بقلم/ ياعيل باز - ملاميد

فى الاستفتاء سنكون مطالبين أن نختار بين الإستمرار فى إرسال أبنائنا للحروب، أو أن نتيح لهم أن يعيشوا فى دولة مثل كل الدول

إن الموقف الحالى هو أصعب المواقف الآتية. فمن الصعب تصديق ذلك ولكن الاستفتاء الشعبى تحول للعقبة الرئيسية التى تقف بين إيهود باراك وبين تحقيق خطته للسلام الشامل مع سوريا وربما أيضاً مع لبنان. إن نتائج الاستفتاء الشعبى سوف تقوم أو تسقط ليس فقط إذا ما تمت عملية الربط السليمة والمطلوبة، بين إتفاقية مع سوريا وتسوية فى لبنان، بل أيضاً بناءً على الجهد الذى سيبذل لتحويل مركز الثقل للفكر الصهيونى.

إن المستوطنين فى هضبة الجولان سيرغبون بأى ثمن، ويصدق من ناحيتهم، أن يبقوا على العملية الاستيطانية فى مركز الفكر الصهيونى. إنها رسالة من السهل الارتباط بها وهى تمس قلوب العديدين، بما فى ذلك أولئك المؤيدين لباراك ولحركة العمل.

إن تلك الرسالة تخفى فى طياتها الأفكار المثالية لما يسمى "إسرائيل الجميلة" وفى مركزها يقف الانسان الذى يساهم من أجل العامة وليس من أجل نفسه. ومن منا ليس متشوقاً لتلك الأيام الجميلة عندما كانت العملية الاستيطانية إسماً مرادفاً للأمن سواء للتضحية الشخصية أو للإسرائيلية الجديدة والمنتعشة لحركات الشباب والتطلع. نحو تلك المثاليات سوف يحاول مستوطنو الجولان أن يعيدونا بأى ثمن على أمل أن الحنين الشخص اليهم سيؤدى كذلك إلى وضع البطاقة السليمة من ناحيتهم فى صناديق الاقتراع.

ولكن ما كان صحيحاً قبل ٢٠ - ٣٠ عاماً، لا يسرى مرة أخرى على فترة أيامنا الحالية. فالاستيطان فى الجولان، مثله أيضاً فى مناطق يهودا والسامرة ليس فقط أنه ليس إسما مرادفاً للأمن، بل إنه فى حالات عديدة يمثل عقبة أمام الأمن. فضد صواريخ السكاد من المستحيل وضع مستوطنات. بل يجب نصب محطات إنذار أمامهم ومناطق منزوعة السلاح. إن أنواع الأسلحة إختلفت، وكذلك إختلفت معها قواعد اللعبة والأمن. إن التحصن الوحيد من صواريخ سكاد طويلة المدى هو فى تسوية سلمية، والتى تؤدى إلى وضع لا ترسل فيه تلك الصواريخ.

إن تلك الأمور، وأموراً أخرى فى هذا الاتجاه، تستوجب من الأناس المحيطين بباراك، وجميعهم رجال أمن ذوى ماضى عسكرى مجيد، أن يشرحوها للجمهور. فإذا كان الشرح والتوضيح مفصلاً ومنطقياً، فسوف يتم إستيعابه. ربما حتى فى أوساط مهاجرى روسيا والذين بالنسبة لهم الربط بين هضبة الجولان وبين الصهيونية هو أمر تلقائى تقريباً.

إن الاتفاق الذى سيتوصل إليه باراك والذى سيتضمن على ما يبدو اتفاق سلام واسع النطاق، هو عبارة عن تحقيق تحذيرى للصهيونية والذى تناول موضوعاً واحداً لاغير: إقامة دولة يهودية ولكن ليس بالمفهوم الحريدى (المتشدد دينياً) للكلمة. فحتى اليوم واجهت هذه الدولة خطر التدمير، على الأقل على مستوى التصريحات. إن اتفاق سلام شامل معناه أن شعوب المنطقة تتقبل فى النهاية إسرائيل كدولة للشعب اليهودى، وأن تكون على استعداد للعيش معها وإلى جوارها.

إن الاستفتاء الشعبى سيكون حول تسوية سلام مع سوريا والتى سترتبط بخروج جيش الدفاع الإسرائيلى من لبنان. إن ذلك ليس إحتكاراً ميكافيلياً لإيهود باراك، بل واقع ضرورى. فإلى مدى بعيد كان التعجل بإنجاز اتفاق مع سوريا مصدره يرجع للضرورة فى إخراج جيش الدفاع لإسرائيل من لبنان بتسوية مع السوريين. وعندما يقف كل

واحد منا وراء الستار أمام صناديق الاقتراع ويضطر أن يقرر هل هو مع أو ضد تسوية مع سوريا، فإنه سيكون مطالباً أيضاً بالحسم فى مسألة هل تستمر مستوطنات الشمال وجنود جيش الدفاع لإسرائيل فى إراقة دمائهم على الحدود اللبنانية. إن جيش الدفاع لإسرائيل سوف يخرج من لبنان على أى حال من الأحوال. وثمن هذا الخروج سوف يتم تحديده فى الاستفتاء الشعبى.

إن الحسم الذى سيجلبه الاستفتاء الشعبى هو الأصعب والأكثر عمقاً بالنسبة لكل مواطن من مواطنى دولة إسرائيل، يهود وعرب. يجب الافصاح عن الأمور بوضوح وبكامل قسوتها. ففى هذا الاستفتاء الشعبى سوف يكون الآباء مطالبين بالاقرار حول ما إذا كانوا يرغبون فى الاستمرار لإرسال أبنائهم للحروب، أم يمنحونهم حق الحياة فى دولة ككل الدول، والتى تؤكد على التعليم والمساواة والحياة الكريمة والعمل والنمو. إننا لسنا بصدد ديماجوجية، إننا بصدد حسم حقيقى.

عندما نضع كل ذلك أمام الألم الحقيقى والصادق أياً كان لمستوطنى هضبة الجولان، فإن الصورة ستكون واضحة وحادة. إن الخسارة فى الاستفتاء الشعبى تعنى إختياراً لإستمرار وضع الحرب بيننا وبين العرب وبدفع العديد والعديد من الضحايا، والفرق هو أنه بعد الاستفتاء سوف ندرك أن أولئك الضحايا لم يكونوا مضطرين لدفع حياتهم، وأن الحروب القادمة ستكون كلها حروب خيارية. وبذلك لن تستطيع دولة إسرائيل أن تقوم.

استطلاع رأى حول السلام مقابل الجولان

يديعوت أحرونوت "الملحق الأسبوعى" ١٧/١٢/١٩٩٩
بقلم/ سيفر بلوتسكر

استطلاع رأى أجراه معهد "داحاف" حول السلام مقابل الجولان

لإيهود باراك الآن أغلبية واضحة بين الجماهير الإسرائيلية - وأيضاً "أغلبية يهودية" واضحة - لاتفاقية سلام مع سوريا ولبنان، تتضمن انسحاباً من كل مرتفعات الجولان "تقريباً" وإعادتها للسوريين. ولكن ليس لإيهود باراك أغلبية بالنسبة لاتفاقية تقوم على أساس الانسحاب من "كل" مرتفعات الجولان. ولم يبلور ثلث الإسرائيليين تقريباً مواقفهم النهائية بشأن تأييد أو معارضة الاتفاقية. وهم على استعداد للاستماع والاقتناع. ومن وجهة نظرهم كل شيء جائز.

هذه هى صورة مواقف الجماهير بالنسبة للاستفتاء على "السلام مقابل الجولان" كما تظهر من خلال استطلاع الرأى الذى أجراه هذا الأسبوع معهد "داحاف" الذى تديره الدكتورة مينا تسيمح.

والفارق كبير جداً بين معارضة الانسحاب من "كل مرتفعات الجولان" وبين الانسحاب من "كل مرتفعات الجولان تقريباً": يعارض ٥١٪ من الإسرائيليين الاتفاقية التى تقضى بالجلاء عن الجولان كلها، فى حين يعارض ٣٥٪ فقط الاتفاقية التى تقضى بالجلاء عن كل الجولان تقريباً. ولم وضع تعريف فى الاستطلاع للمصطلحين "الكل" و"الكل تقريباً"؛ كما أننا لم نرسم خرائط ولم نعرضها على الجمهور. إلا أن الفجوة بين "الكل" و"الكل تقريباً"، هى أيضاً فجوة عملية، جغرافية، فالمطلب السورى بالعودة إلى خطوط الهدنة التى كانت قبل حرب الأيام الستة وأستعادة السيطرة (الجزئية) على بحيرة طبرية تصيب بالذهول ما لا يقل عن ١٥٪ من الإسرائيليين؛ فهذا من وجهة نظرهم هو الفارق بين أتفاقية معقولة تتفوق فرصها على مخاطرها بشكل كبير وبين أتفاقية هى عكس ذلك تماماً. الفارق بين سلام محترم وخنوع مهين.

ووفقاً للمواقف التى تمثلت فى الأستطلاع، فإن الأسد إذا تمسك بمبدأ "إما الحصول على كل شيء، أو لا شيء"، فإنه لن يحصل على شيء.

كما تم فى الاستطلاع التعرف على العلاقة بين الانتماء الحزبى وبين اتجاهات التصويت فى الاستفتاء. خمس أنصار الليكود (١٩٪) كانوا سيصوتون اليوم فى صالح السلام مع سوريا ولبنان مقابل الانسحاب الكامل، وحوالى ٣٠٪ كانوا سيصوتون لصالح السلام مقابل الانسحاب شبه الكامل.

وقد جاءت الزيادة فى تأييد اتفاقية سلام فى التحول من الانسحاب من "كل الجولان" إلى الانسحاب من "كل الجولان تقريباً"، جاءت فى معظمها من التغير فى موقف مصوتى الليكود بالذات. وهذه نتيجة ستنعكس فى الحملات الدعائية لباراك وشارون عندما تحين ساعة الأستفتاء. سيضطر شارون للحفاظ على المعارضة داخل معسكره السياسى فى درجة سخونة عالية، ولإظهار مغزى "كل الجولان تقريباً" على أنه "كل الجولان". وسيضطر باراك للتغلغل داخل حصون الليكود وإظهار مغزى "كل الجولان" على أنه "كل الجولان تقريباً" و"القليل من الجولان". وهناك نواة صلبة بين مصوتى حركة "إسرائيل واحدة" تتمثل فى معارض الانسحاب من كل الجولان (١٩٪) وهذه النسبة لا تنخفض بقدر كبير حتى بالنسبة للانسحاب من "كل الجولان تقريباً".

أين توجد أشد درجات المعارضة للانسحاب من الجولان أياً كان شكله؟ لدى المهاجرين من الاتحاد السوفيتى سابقاً (مصوتو حزب "إسرائيل بيتنا" وحزب "يسرائيل بعلياه")، ولدى مصوتى حزب شاس. فأنصار حزب شاس - مئات الآلاف الذين صوتوا لصالح هذا الحزب فى الانتخاب الأخيرة

- أكثر تشدداً من زعامتهم. وقد رأينا ذلك بوضوح من خلال استطلاعات الرأى التى أجراها الملحق الاسبوعى لصحيفة "يديعوت أحرونوت" قبل الانتخابات وبعدها. هل تستطيع زعامة شاس تجاهل مشاعر الشارع؟ هل سيستطيع وزراء شاس فى الحكومة - وخاصة أعضاء الكنيست من حزب شاس - أن يصوتوا بشكل يتعارض مع الصوت القادم من دوائرهم الانتخابية، من المعابد، من المعاهد الدينية ومن الاجتماعات العائلية التى تعقد يوم الجمعة؟

سيحاول باراك الحصول على تأييد من الحاخام عوفديا يوسف، وهو بالفعل يبذل جهوداً من أجل التودد إليه. ونعتقد أنه سيتم التوصل إلى حل بشأن الأزمة المالية فى شبكة التعليم بحزب شاس، فكم تساوى ٢٠ مليون دولار إذا ما قورنت بقرار مصيرى عن الحدود والسلام والانسحاب؟ ولكن لا يبدو أن فى هذا الكفاية. لأن نسبة معارضة الانسحاب من الجولان - كامل أو شبه كامل - بين مصوتى شاس عالية جداً (٨٣٪).

وهناك أيضاً معارضة شديدة للانسحاب من الجولان بين مهاجرى الاتحاد السوفيتى سابقاً، وسوف تؤثر على تصويت الوزراء وأعضاء الكنيست من حزب "يسرائيل بعلياه". وعلى النقيض من أنصار شاس، فإن "الروس" فى إسرائيل ليس لهم ما يمكن أن يعتبروه سلطة روحية، ولا توجد بينهم وبينها قنوات اتصال غير تقليدية، مثل الدروس الدينية فى المعابد. كان المهاجرون من الاتحاد السوفيتى - ومازالوا - متشددين فى مواقفهم، حتى عندما صوتوا لصالح إيهود باراك. بناء على ذلك، سيكون أعلى عائق يواجه رئيس الوزراء باراك، إذا تم التوصل إلى اتفاق مع سوريا، هو الكنيست. فبدون تأييد حزب "يسرائيل بعلياه" وحزب شاس ، ليس فقط أنه لن تتحقق الأغلبية للموافقة على الاتفاقية (٦١ عضو كنيست)، بل إنه أيضاً لن تكون هناك حكومة وسنضطر لاجراء انتخابات جديدة. إلا أن التصويت فى الكنيست لن يكون منفصلاً عن مواقف الجماهير وسيتأثر بها. وسيكون تحديد المواقف متبادلاً بين المصوتين ونواب الشعب.

ومن جهة مستوطنى الجولان كان أستطلاع الرأى يمثل مشكلة. فمعظم الإسرائيليين (واليهود) يؤيدون الآن السلام مقابل الانسحاب الذى يقضى بإخلاء المستوطنات، كلها أو كلها تقريباً. وإذا وضعنا فى الاعتبار الكفاءات القيادية لإيهود باراك، وماضيه العسكرى وقدرته على تعبئة الرأى العام، فلن يكون من السهل لمعارضى الانسحاب أن يحولوا هذا الموقف إلى النقيض.

إلا أن هذا غير مستحيل. فثلث عدد الإسرائيليين - سواء من مؤيدى الانسحاب أو من المعارضين له - لا يعتبرون أن موقفهم مقدس أو غير قابل للتغيير. وهم يقولون صراحة: نريد أن نرى الاتفاقية الكاملة، بكل تفاصيلها، وقد نعدل عن موقفنا.

أمامنا درس مهم فى النضج السياسى: النساء أكثر جدية ومرونة من الرجال. فقد أجاب ٤٠٪ منهن فى الاستطلاع بأنهن على استعداد لإعادة دراسة موقفهن. لديهن رغبة فى الاقتناع، أما الرجال فهم - كالعادة - يرفضون الاعتراف بتخبطهم.

ويتزايد الاستعداد للاقتناع ومواجهة التخبطات والتردد، كلما أرتفع المستوى الثقافى وزادت النزعة العلمانية. يجب على إيهود باراك أن يضع فى اعتباره أن أى اتفاق مع سوريا لا يحقق الطموحات القومية - على الأقل فى نظر طبقة المثقفين فى إسرائيل - من المؤكد أنه لن يحظى بالموافقة فى الاستفتاء. ولا تختلف صورة المترددين سواء بين المؤيدين أو بين المعارضين، والتقسيم هنا ليس طائفياً، طبقياً أو إقليمياً. ولكنه تقسيم موضوعى جداً.

والجماهير تهتم بقدر ضئيل - أو لا تهتم مطلقاً - بالأيماءات، بالأحضان، بالقبلات، بالمصافحات وكل ما يطلق عليه "لغة الجسد". الإسرائيليون يرغبون فى شيء ملموس: ترتيبات أمن، نزع سلاح، خطوط حدود، مساعدة اقتصادية، مستقبل المستوطنات، مستقبل المياه.

هل أنت واثق من أنك ستصوت هكذا، أم أنك قد تغير رأيك عندما تعرف تفاصيل أكثر عن الاتفاقية؟

	العينة كلها	مؤيدو الانسحاب	غير مؤيدين	مصوتو إسرائيل واحدة	مصوتو الليكود
واثق من التصويت هكذا	٦٢	٦٣	٦٢	٦١	٦٤
قد أغير رأيى	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٤
لم يجيبوا	٣	٢	٣	٤	٢

هل أنت واثق أنك ستصوت هكذا، أم أنك قد تغير رأيك عندما تعرف تفاصيل أكثر عن الاتفاقية؟					
	العينة كلها	مؤيدو الانسحاب	غير مؤيدين	مصوتو إسرائيل واحدة	مصوتو الليكود
واثق من التصويت هكذا	٦١	٦٢	٦٠	٦٢	٦٧
قد أغير رأيي	٣٣	٣١	٣٦	٣٠	٣١
لم يجيبوا	٦	٧	٤	٨	٢

إذا أجري استفتاء الآن وكان السؤال هو: "هل تؤيد أم تعارض الانسحاب من كل مرتفعات الجولان مقابل اتفاقية سلام كامل تسمح بالانسحاب من لبنان وترتيبات أمنية مناسبة" - بما ستجيب؟			
	العينة كلها	مصوتو إسرائيل واحدة	مصوتو الليكود
معارض	٥١	١٩	٧٧
مؤيد	٤٥	٧٦	١٩
لم يجيبوا	٤	٥	٤

وإذا كان الانسحاب من كل مرتفعات الجولان "تقريباً"، بما ستجيب؟			
	العينة كلها	مصوتو إسرائيل واحدة	مصوتو الليكود
معارض	٥٩	٧٥	٣١
مؤيد	٣٥	١٦	٦٦
لم يجيبوا	٦	٩	٣

مقياس شهر نوفمبر للسلام

هآرتس
٨/١٢/١٩٩٩
افرايم يعر وتمر هيرمان

كان للغموض الذي أحاط بالمحادثات الاسرائيلية الفلسطينية المتعلقة بسبل التوصل إلى اتفاقيات نهائية للسلام ، وما رافقه من إحساس بوجود خلافات جوهرية بين الطرفين مما قد يحول دون التوصل إلى حل للخلافات في المستقبل القريب أكبر الأثر في اهتمام من أعدوا مقياس السلام الخاص بشهر نوفمبر بالتعرف على موقف الشارع الاسرائيلي تجاه المحادثات والصعاب التي تكتنفها والتي تحول دون التوصل إلى حل .وحرصنا في هذه الدراسة على المقارنة أيضا بين مواقف المواطنين اليهود وبين مواقف عرب إسرائيل .

وقد تبين لنا أن غالبية المنتمين إلى الشريحتين اليهودية والعربية في إسرائيل ترى أن المفاوضات الحالية ستسفر عن التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين وأنه من الوارد أن يشكل مبدأ " دولتان للشعبين " أساسا لأي اتفاق نهائي يتم التوصل إليه بين الجانبين .ومع هذا فلا يرى غالبية اليهود والعرب أن التوقيع على اتفاق على مثل هذا الاساس سيؤدي إلى تحقيق الوفاق بين الشعبين في المستقبل القريب .وعلاوة على هذا فلا يتوقع غالبية الشارع اليهودي وحوالي نصف الشارع العربي أن التوقيع على مثل هذا الاتفاق سيؤدي إلى إسدال الستار على النزاع التاريخي بين إسرائيل والفلسطينيين .

وإذا كنا قد تلمسنا أن العرب واليهود يتفقون فيما بينهم بشأن المواضيع سالفة الذكر فإن هناك تباينا فيما بينهم بشأن فحوى الحل الخاص بإقامة دولتين للشعبين ، ويكمن هذا التباين في أنه بينما يرى غالبية اليهود أن هذا الحل يعد وسيلة جيدة للانفصال عن الفلسطينيين فإن رؤية عرب إسرائيل المؤيدة لاقامة دولة فلسطينية لا تنطوي على مايشير إلى رغبتهم في الانفصال إن لم تكن تنطوي على رغبة في السماح لهم بالتنقل بين الدولتين .

ويعبر كل ماتقدم عن نتائج مقياس شهر نوفمبر للسلام الذي أجرى خلال أيام ١٦ ،و١٧ و٣٠ من شهر نوفمبر الماضي.

وقد أوضح المقياس أن ٥٤ %من اليهود و٥٨ %من عرب إسرائيل يعتقدون أن مفاوضات السلام الحالية التي تجريها حكومة باراك مع السلطة الفلسطينية ستسفر عن التوصل إلى اتفاق في نهاية الأمر ، ومع هذا فليس من الممكن أن نستخف بنسبة من لايشاركونهم هذا التصور إذ تقدر ب٤٤ % في أوساط اليهود و ٣٩ % في أوساط العرب .ولم يكن للبقية رأى محدد .وعند تقسيم من شاركوا في مقياس السلام من اليهود على ضوء النهج الذي اتبعوه في انتخابات الكنيست السابقة نجد أنه توجد فروق شاسعة بين من صوتوا لباراك وبين من صوتوا لبنيامين نتنياهو ، فيعتقد ثلاثة أرباع من صوتوا لباراك أن المفاوضات ستسفر عن تحقق الأمل المنشود في حين أنه لا يشاركهم هذا الرأى سوى ربع من صوتوا لنتانياهو .كماتوجد وعلى ذات الصعيد فجوة شاسعة بين المتدينين والعلمانيين فبينما يرى ٦٠ % من العلمانيين أن المفاوضات ستحقق الأمل المنشود فلايشاركهم هذا الرأى سوى ٤٢ % من التقليديين والمتدينين و٢١ % فقط من الحريديم .وعند تحليل مواقف اليهود الاسرائيليين على ضوء انتماءاتهم العقية نجد أن ٦٠ %ممن ترجع أصولهم إلى البلدان الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية يؤمنون بإمكانية التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين في حين أنها تقدر في أوساط من ينتمون إلى أصول شرقية بـ ٤٥ %ويجب أن نشير في هذا المقام إلى أن نسبة من يتبنون هذا التصور تعد متدنية للغاية في أوساط من تعود أصولهم إلى دول الكومنولث الاتحاد السوفيتي سابقا .

وقد وجدنا تشابها ملحوظا بين اليهود والعرب في كل ما يتعلق بإجاباتهم على مسألة إلى أي مدى يمكن أن تشكل صيغة "إقامة دولتين للشعبين "أساسا للتوصل إلى اتفاق بين الاسرائيليين والفلسطينيين فيرى ٥٧ % من اليهود و٦٠% من عرب إسرائيل أنه من الوارد أن تشكل هذه الصيغة أساسا ملائما للتوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين . ويتضح من هذه المعطيات إذن أن غالبية الاسرائيليين يعترفون حاليا بمدى واقعية الحل الداعي إلى إقامة دولتين للشعبين ، ذلك الحل الذي لم يكن يسلم به منذ بضعة سنوات سوى من كانوا يصوتون لصالح الاحزاب اليسارية .

وحينما طلبنا من العينة التي شملها مقياس السلام تحديد العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق هذا الحل فقد أوضح كل من اليهود والعرب أن القدس تعد بمثابة المعضلة الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى حل ، ومع هذا فبينما يتبنى ٦٣ % من عرب إسرائيل هذا التصور فإن نسبة من يرون هذا التصور في أوساط اليهود تقدر بـ٤٨% أما المعضلة الثانية التي تحول دون التوصل إلى اتفاق فتتمثل في إشكالية الحدود حيث يرى ٢٠% من اليهود أن هذه الاشكالية تشكل عائقا دون التوصل إلى اتفاق للسلام في حين لا يتبنى هذا التصور في أوساط العرب سوى ١١ % منهم .ولم ير سوى عدد محدود من الجانبين العربي واليهودي أن إشكاليات المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ، واللاجئين والمياه تعد عائقا دون التوصل إلى سلام .

وعند تقسيم الاجابات المطروحة على الاشكاليات سالفة الذكر على ضوء الميول الانتخابية لمن شملهم مقياس السلام وجدنا أن رؤية مصوتي باراك ونتنياهو للعقبات الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى سلام متطابقة غير أنه بينما يرى ٨٦%

ممن صوتوا لباراك أن قضيتي القدس والمستوطنات تعد قضيتين رئيسيتين فلم يشاركهم هذه الرؤية ممن يصوتون لنتنياهو سوى ٦١ % وعند تقسيم الاجابات سالفة الذكر على ضوء مدى تدين من شملتهم العينة فقد وجدنا نتائج أثارت قدرا كبيرا من الدهشة إذ إنه بينما يرى ٦١% من العلمانيين أن قضية القدس تشغل المرتبة الاولى في سلم العقبات التي تحول دون التوصل إلى حل، فقد كانت النسبة تقدر بـ ٤٨٪ لدى المتدينين و ٣٤% لدى المتمسكين بالتقاليد و ٣٢% لدى الحريديم .ويكمن سبب هذا التفاوت في أن كل الشرائح التي شملتها عينة مقياس السلام باستثناء شريحة العلمانيين رأت أن العقبات الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى اتفاق تكمن في المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية مستقلة .

وقد حرصنا في ظل هذه الفترة التي يعم فيها الاعتقاد بأن الحل الداعي إلى إقامة دولتين يعد أساساً ملائماً للتوصل إلى اتفاق وعلى التعرف على رؤية الشارع لدى عدالة هذا الحل مقارنة بالحلول الاخرى .وقد اتضح من خلال المقياس أن غالبية اليهود والعرب يرون أن هذا الحل يعد من أكثر الحلول تحليا بالعدالة غير أن نسبة اليهود الذين يتبنون هذه الرؤية أقل من نظيرتها لدى العرب إذ تقدر نسبة اليهود المؤمنين بهذا الحل بـ ٥٦ % في حين أنها تقدر في أوساط عرب إسرائيل بـ ٨٢ % وفيما يتعلق بالحل الداعي إلى إقامة دولة يهودية في كل فلسطين فإنه لا يحظى بقبول سوى ٢٨% من يهود إسرائيل ، وفي المقابل فلا يقبله سوى ١٠% من عرب إسرائيل .أما الحل الداعي إلى إقامة دولة ثنائية القومية في فلسطين فإنه لايحظى بقبول سوى ٦% من اليهود . وبخصوص الحل الداعي إلى إقامة دولة كونفيدرالية فيحظى بقبول ٣ % من العرب .

وقد لاحظنا وجود فروق ضخمة بين مصوتي نتنياهو ومصوتي باراك على صعيد رؤية كل طرف للحل فيرى ٧٠ % ممن يصوتون لبارك أن الحل الداعي إلى إقامة دولتين يعد من أكثر الحلول تحليا بالعدالة في حين أن هذا الحل يحظى بقبول ٤٠ % ممن صوتوا لنتنياهو في الانتخابات .وفي المقابل فيرى ٤٦ % ممن صوتوا لنتنياهو أن الحل المتمثل في إقامة دولة يهودية في كل فلسطين يعد حلا عادلا غير أن ١٢% فقط ممن صوتوا لباراك يتبنون هذا الطرح .

وعند تحليل إجابات من شملتهم العينة من اليهود على ضوء مدى تدينهم فقد تبين أن ٦٠% من المتدينين و ٥٠ % من الحريديم يرون أن الحل الداعي إلى إقامة دولة يهودية في كل فلسطين يعد حلا عادلا ، وفي المقابل فقد قدرت نسبة مؤيدي هذا الحل في أوساط من يتمسكون بالتقاليد اليهودية بـ ٣٦ % ، كما قدرت في أوساط العلمانيين بـ ٢٠% .

وبالرغم من اقتناع غالبية يهود وعرب إسرائيل بأن المفاوضات ستسفر عن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين ، وبالرغم من تأييدهم للحل الداعي إلى إقامة دولتين للشعبين إلا أن ٢٣,٥٪ من اليهود فقط أي أقل من ربعهم يعتقدون أن الفلسطينيين سيتعاملون مع هذا الاتفاق من منظور أنه نهاية للصراع .وفي المقابل فتتباين الآراء في أوساط عرب إسرائيل تجاه هذه القضية إذ يرى ٤٥ % منهم أن مثل هذا الاتفاق سيسدل الستار على الصراع في حين أن ٤٨ % من عرب إسرائيل يرون أن مثل هذا الاتفاق لن يسهم في إسدال الستار على هذا الصراع التاريخي.

وعند سؤال العينة اليهودية التي شملها المقياس عما إذا كان الحل الداعي إلى إقامة دولتين للشعبين يعني بالنسبة لهم انتهاء إسرائيل من الصراع، فقد تبين أن من يتبنون هذا الطرح تقدر نسبتهم بـ ٥١ % في حين أن من لا يشاكونهم هذا التصو تقدر نسبتهم بـ ٤٦ % وفي المقابل فيرى ٤١ % من عرب إسرائيل أن هذا الحل سيعني بالنسبة لاسرائيل انتهاء الصراع غير أن من لا يشاركونهم هذا الرأى تقدر نسبتهم بـ ٥١% .

وكان من بين الاسئلة التي تم توجيهها إلى العينة التي شملها مقياس السلام : هل تعتقد أن التوقيع يعني تحقيق السلام بين الشعبين .وقد اتضح من الاجابات المقدمة على هذا السؤال أن ٧١ % من اليهود و٧٤ % من العرب يؤيدون موقف باراك الذي مفاده أنه ليس من الممكن توقع تحقيق السلام قبل مرور حوالي ثلاثة أو أربعة أجيال .

وقد لاحظنا وجود فرق شاسع للغاية بين المواقف اليهودية والعربية في كل ما يتعلق بمسألة الفصل بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية. فبينما يفضل ربع اليهود فقط فتح الحدود بين الدولتين فإن ٦٥ % من اليهود يفضلون إغلاق الحدود . وفي المقابل فإن ٨٠ % من عرب إسرائيل يفضلون فتح الحدود بين الدولتين في حين ان ١٨ % منهم يفضلون إغلاق الحدود .وتوضح هذه النسب أن هناك تباينا في مواقف اليهود والعرب تجاه مسألة مستقبل العلاقات فبينما يهتم اليهود بأن تكون إسرائيل منفصلة سياسيا ووظيفيا عن الطرف الفلسطيني فإن الفلسطينيين معنيون فقط بالفصل السياسي .ونتصور في هذا المقام أن هذا التباين في الآمال سيتسبب في تزايد حدة التوتر في المستقبل بين اليهود وعرب إسرائيل .

ولا يتبقى أمامنا سوى أن نشير إلى أن مقياس شهر نوفمبر للسلام شبيه بالمقاييس السابقة إذ بلغت نقاط مقياس السلام لهذا الشهر بـ ٦٢,٤ نقطة في حين أنها قدت خلال شهر أكتوبر بـ ٦١,٢ نقطة . وبلغت نقاط مقياس أوسلو خلال هذا الشهر بـ ٥١,٧ نقطة في حين أنها قدرت خلال الشهر الماضي بـ ٥٠,٤ نقطة .أما مقياس سوريا فقد انخفض بعض الشيء إذ بلغت نقاطه هذا الشهر بـ ٤٠,٧ نقطة في حين أنها قدرت خلال الشهر الماضي بـ٤٣,٢ نقطة .

***

يقوم مركز تامي شتاينماتس لبحوث السلام بجامعة تل أبيب والذي يرأسه البروفيسور افرايم يعر ، ود. تمر هيرمان بإجراء مشروع مقياس السلام .وقد وفرت هيئة "كونراد ادناوار "الدعم اللازم لاجراء مقياس شهر نوفمبر للسلام . وتولى معهد "محشوف" مهمة إجراء اللقاءات على الهاتف . وقد شملت العينتان اليهودية والعربية التي تضمنها مقياس السلام خمسمائة فرد كانوا جميعهم من السكان البالغين سواء من العرب واليهود .

مقياس شهر ديسمبر عام ١٩٩٩ للسلام

هآرتس
٦/١/٢٠٠٠
افرايم يعر وتمر هيرمان

يعتقد غالبية الشارع الاسرائيلي حاليا أنه من الواجب الاسراع في إجراء استفتاء شعبي على اتفاق السلام مع سوريا ، ومستقبل الجولان ، وأنه من الضروري إجراء هذا الاستفتاء قبل التوقيع على أية وثيقة ملزمة لاسرائيل .ومع هذا فقد أظهرت نتائج مقياس السلام أن مواقف الشارع الاسرائيلي تجاه مستقبل هضبة الجولان ترتبط إلى حد كبير بالاطار الذي تعرض من خلاله قضية الجولان ، فحينما يتم التحدث عن السلام على نحو مستفيض قبل طرح قضية مدى تأييد فكرة التوصل إلى سلام مع سوريا في مقابل الانسحاب من الجولان فإن نسبة معارضي الانسحاب تكون أقل بكثير من نسبة المعارضين عند طرح هذا السؤال عليهم دون التحدث تفصيليا عن فحوى السلام مع سوريا .

وعلى أي الاحوال فإن مؤيدي الانسحاب الشامل من الجولان في مقابل التوصل إلى سلام مع سوريا لا يمثلون غالبية الشارع الاسرائيلي .ومن الملاحظ أن غالبية المعارضين يتبنون رؤية مفادها أن الوضع السائد حاليا سيظل قائما حتى لو تم التوصل إلى سلام مع سوريا ، وفي المقابل فترى الاقلية أنه إذا تم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق فإنه سيسدل الستار على الصراع التاريخي بين إسرائيل والعالم العربي .وعلاوة على هذا فلا يمكننا تجاهل انعدام ثقة غالبية الاسرائيليين في رغبة السوريين في تحقيق سلام شامل ودافيء مع الاسرائيليين .وتفسر هذه الحالة من الاحساس بانعدام الثقة عدم استعداد غالبية الاسرائيليين لتغيير مواقفهم أو استعدادهم لتأييد الانسحاب في حالة إذا ما أعلن الاسد رغبته في تحقيق السلام الشامل مع الاسرائيليين .

وعلى ضوء الجدل القائم حاليا في أوساط الدوائر الاكاديمية بشأن ضرورة إجراء استفتاء شعبي وإمكانية التخلي عنه من الناحية النظرية فقد حرصنا على بحث قضية مدى إحساس الشارع الاسرائيلي بضرورة إجراء استفتاء .وقد اتضح من خلال الاستطلاع أن ٥٢ %ممن شملتهم عينة البحث أن الغالبية يرون أنه من الضروري الاسراع في إجراء هذا الاستطلاع قبل التوقيع على أية وثيقة ملزمة لاسرائيل .وفي المقابل فقد رأى ١٩ %ممن شملهم الاستطلاع أنه من الضروري إجراء الاستفتاء بعد التوقيع على اتفاق للتفاهم مع السوريين وقبل التصويت في الكنيست، غير أن ١٧ % يرون أنه من الواجب إجراء الاستفتاء بعد التصويت على الاتفاق في الكنيست .ويرى ٣ % أنه ليست هناك أية ضرورة لاجراء استفتاء .ولم يكن لـ ٩ % رأى محدد بشأن هذا الموضوع .

وكما كان متوقعا فإن نسبة المعنيين بإجراء استفتاء شعبي في أسرع وقت ممكن تقدر بـ ٦٢ % في أوساط مؤيدي نتانياهو غير أن نسبة من يتبنون هذه الرؤية في أوساط مؤيدي باراك تعد مرتفعة نسبيا إذ تقدر بـ ٤٤% . وعند بحث موقف الجمهور الاسرائيلي تجاه قضية الاستفتاء على ضوء اعتبارات الثقافة الدينية والسن أو الاصل فلم تظهر أية فروق مما يشير إلى أن الايمان بأهمية إجراء استفتاء شعبي يعد سمة مشتركة لكل الفئات والجماعات بغض النظر عن انتماءاتها الاجتماعية - الديموغرافية .

وحتى نتبين مدى تأثير الشكل الذي يطرح به السؤال وعما إذا كان متضمنا تفاصيل السلام مع سوريا أم لا على موقف الجمهور تجاه إمكانية الانسحاب من الجولان في مقابل التوقيع على اتفاق سلام مع سوريا فقد تبين أنه يوجد للشكل تأثير ضخم على موقف الجمهور .وقد يعد خير دليل على هذا الامر أنه حينما وجهنا للجمهور السؤال التالي "هل تؤيد التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع سوريا في مقابل الانسحاب من الجولان؟ "فقد أعرب ٢١ % من الجمهور عن تأييده في حين أن ١٤ % من الجمهور أوضح أنه ليس لديه موقف محدد ، ولم يكن لـ ٣ % موقف محدد غير أن ٦٢ % من الجمهور أعرب عن معارضته لفكرة التوصل إلى اتفاق مع سوريا .وفي المقابل فحينما وجهنا إلى الجمهور السؤال على النحو التالي "إذا تضمن اتفاق السلام مع سوريا اعترافا بإسرائيل وحقها في الوجود ، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة ، وإخلاء هضبة الجولان من الاسلحة ، والسماح للافراد بالتمتع بحرية التنقل وضمانات دولية لأمن إسرائيل فهل تؤيد أم تعارض فكرة التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا في مقابل الانسحاب من الجولان؟. وعند طرح هذا السؤال فقد أعرب ٣٦ %ممن شملتهم العينة عن تأييدهم للانسحاب ، وفي المقابل فقد بلغت نسبة المترددين ١٥ %، كما أن نسبة المعارضين بلغت ٤٧ %فقط .أما نسبة من لم يكن لهم رأى محدد فقدرت بـ ٢%.

وتوضح هذه المعطيات أن توضيح مكونات السلام مع سوريا يسهم في ارتفاع نسب مؤيدي الانسحاب من الجولان وانخفاض نسب المعارضين ، غير أن هذه المعطيات يجب ألا تصرف أنظارنا عن حقيقة أن نسب المعارضين أضخم من نسب مؤيدي الانسحاب الشامل في مقابل التوقيع على اتفاق سلام .

وقد تبين لنا أيضا أن للشكل الذي يطرح به السؤال تأثيرا

ضخما على الاجابات التي قدمت على السؤال التالي الذي كان نصه "إذا تبين لنا أن إسرائيل تواجه خيارين وأن الخيار الاول يتمثل في الانسحاب الشامل في مقابل التوقيع على اتفاق سلام شامل وأن الخيار الثاني يتمثل في استمرار الوضع الراهن مما يعني استمرار إسرائيل في فرض سيطرتها على الجولان دون التوصل إلى اتفاق سلام فأي الخيارين يتعين على إسرائيل قبوله"؟ وقد تبين من خلال الاجابات أنه حينما طرح هذا السؤال على نحو مقتضب فقد أعرب ٣٠ % ممن شملتهم عينة الاستطلاع عن تأييدهم للانسحاب من الجولان ، وفي المقابل فقد أعرب ٥٥ % عن تفضيلهم لاستمرار إسرائيل في فرض سيطرتها على الجولان .ولم يستطع ١٥ %تحديد موقفهم .وفي المقابل فحينما طرحنا هذا السؤال على نحو تضمن تفاصيل الاتفاق الذي سيتم التوقيع عليه فقد أعرب ٣٩% عن تأييدهم للانسحاب ، و٥٠ %عن تفضيلهم لاستمرار الوضع على ماهوعليه .ولم يستطع ١١ %من هذه العينة تحديد موقفهم .وتعني هذه المعطيات أيضا أن تحديد شكل السؤال يؤثر إلى حد كبير على ارتفاع نسب مؤيدي الانسحاب ، غيرأنه مازال من الواضح أن نسب معارضي الانسحاب تفوق نسب مؤيدي الانسحاب من الجولان .

وعند تحليل مواقف من شملهم الاستطلاع تجاه قضية الانسحاب من الجولان في مقابل التوقيع على اتفاق سلام وعلى ضوء مواقفهم الحزبية التي تبنوها في انتخابات ١٩٩٩ فقد تبين أن ٥٤ % ممن صوتوا لباراك يؤيدون فكرة التوصل إلى اتفاق مع سوريا ، وأن ٣٥,٥٪ منهم يفضلون استمرار الوضع على ماهو عليه ، غير أنه لم يكن لـ ١٠,٥٪ موقف محدد .وفيما يتعلق بمن صوتوا لنتانياهو في الانتخابات السابقة فقد أظهرت النتائج أن ٩ %من مؤيديه يؤيدون التوصل إلى اتفاق مع سوريا في حين أن ٧٥ %يفضلون بقاء الوضع على ماهو عليه .ولم يكن لـ ١٦ %من مؤيديه موقف محدد إزاء هذه القضية .وتوحي المقارنة بين هذه النتائج أن معسكر مصوتي نتانياهو يتسم بقدر أكبر من الاتساق والتناغم مقارنة بمعسكر مصوتي باراك .

وقد بحث مقياس السلام أيضا موقف عرب إسرائيل إزاء قضية التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا في مقابل الانسحاب من الجولان .وكما هو متوقع فإن غالبية عرب إسرائيل تؤيد الانسحاب الشامل من الجولان في مقابل التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا .وبلغت نسبة مؤيدي الانسحاب في أوساطهم ٨٥ %، ونسبة المترددين ٧ % ، ونسبة المعارضين ٦,٥٪ أما نسبة الذين لم يكن لهم رأى بخصوص هذا الشأن فقد بلغت ١,٥٪ ومن الواضح أنه سيكون لارتفاع نسبة مؤيدي الانسحاب في أوساط عرب إسرائيل تأثير ضخم على نتائج الاستفتاء الشعبي .

وعند التساؤل عن أسباب معارضة الانسحاب الشامل من الجولان فقد تكمن أحد هذه الاسباب في إحساس قطاعات عريضة في إسرائيل بأن طبيعة الوضع الراهن لا تنطوي على أي تهديد لاسرائيل ، ومن هنا فليس هناك مايدعو لتسديد ثمن باهظ في مقابل اتفاق السلام .ومما يثبت صحة هذا التصور أنه حينما وجهنا إلى العينة التي شملها الاستطلاع السؤال التالي "ماذا سيحدث إذا لم تتوصل سوريا وإسرائيل إلى اتفاق سلام ؟ "فقد ذكر ٥٥ %من الجمهور أن الوضع السائد حاليا سيدوم لسنوات طوال ، في حين أعرب ٣٤ %من الجمهور عن تخوفه من أن يؤدي استمرار هذا الوضع إن آجلا أو عاجلا إلى نشوب الحرب .ولم يكن لـ ١١ %موقف محدد .وجدير بالذكر أن ٢٧% ممن يعتقدون أن الوضع سيظل على ماهوعليه يؤيدون الانسحاب في حين أن ٦٠ %منهم يفضلون استمرار السيطرة على الجولان دون التوصل إلى اتفاق ، ولم يكن لـ ١٢ %موقف محدد .وفي المقابل، فإن ٤٦ %ممن يتخوفون من خطر نشوب الحرب يؤيدون الانسحاب وفي المقابل فإن ٤١ %ممن ينتمون إلى هذه الشريحة يفضلون البقاء في الجولان .ولم يكن لـ ١٣ %رأى محدد .وتعني هذه المعطيات أن نسبة مؤيدي الانسحاب من الجولان في مقابل التوصل إلى اتفاق سلام تعد مرتفعة للغاية .ومع هذا فيجب ألا نتجاهل حقيقة أن نسبتهم لاتفوق كثيرا نسبة من يفضلون البقاء في الهضبة رغم مخاطر الحرب .

وعلاوة على هذا فإن نسبة المؤمنين بأن التوقيع على اتفاق سلام مع سوريا ستؤدي إلى إنهاء الصراع التاريخي مع العالم العربي تبلغ حاليا ٣٧ % في حين أن ٢٤ % لا يثقون أو لا يعرفون مدى إمكانية حدوث هذا الامر ،كما أن ٣٩ % ممن شملتهم العينة يرون أن التوقيع على اتفاق سلام لن يؤدي إلى إنهاء الصراع .

وعند سؤال من شملهم الاستطلاع هل تعتقد أنه إذا أعلن الاسد صراحة عن رغبته في تحقيق سلام مع إسرائيل فإن مثل هذا الاعلان سيؤثر صراحة على استعداد الشعب للانسحاب من الهضبة؟ فقد ذكر ٣٥ %أن مثل هذا الاعلان سيسهم في تزايد عدد مؤيدي الانسحاب من الجولان في حين أن ٦٠ % ممن شملهم الاستطلاع ذكروا أنه لن يكون لمثل هذا الاعلان أي تأثير .ولم يكن لـ ٥ % رأي واضح .وفيما يتعلق برؤية الاسرائيليين لمدى صدق رغبة السوريين في تحقيق السلام فيرى ١٠ %من الجمهور أن سوريا تعتزم تحقيق سلام دافىء مع إسرائيل ، غير أن ٥٧ %من الجمهور يرى أن السوريين معنيون بالتوصل إلى سلام بارد ، بل وقد رأى ٢٤ %ممن شملتهم العينة أن السوريين غير معنيين كلية بالسلام .ولم يكن لـ ٩ %رأى محدد . وتؤثر هذه الرؤى بطبيعة الحال وبالتبعية على مدى استعداد الجمهور للانسحاب الشامل .وكما كان متوقعا فإن من يرون أن سوريا تعتزم تحقيق سلام دافىء مع إسرائيل يعدون أكثر استعدادا للانسحاب .وتقدر نسبتهم بـ ٦١ %، في حين أن نسبة مؤيدي الانسحاب في أوساط من يرون أن سوريا تعتزم تحقيق سلام بارد تقدر بـ ٣٩٪. وتصل هذه النسبة إلى أدنى معدلاتها في أوساط من يرون أن سوريا لاتعتزم تحقيق السلام كلية إذ تقدر بـ

١٢٪. وتعني هذه النسب أن سيناريو "السلام البارد" والذي يبدو أكثر معقولية من غيره ليس بمقدوة إقناع الاسرائيليين بأهمية الانسحاب الشامل من الجولان .
وعند التعرف على الاعتبارات التي يرى الجمهور أنها تعد بالغة الاهمية في تحديد موقفه إزاء قضية الانسحاب من الجولان فقد وجدنا أن قضية المياه حظيت باهتمام ٧٩% من الجمهور ، وأن أهمية الجولان الاستراتيجية حظيت باهتمام ٧٢ %، وأن قضية إخلاء المستوطنات حظيت باهتمام ٦٤٪. وفيما يتعلق باعتبار أن الجولان تعد جزءا من أرض الآباء والاجداد فقد قدرت نسبته بـ ٤٩٪. كما أن الاعتبارين الخاصين بأهمية مراعاة مشاعر العائلات المقيمة في الجولان وأهمية الجولان من ناحية البيئة فقد حظى كل منهما باهتمام ٤٨٪. أما الاعتباران الخاصان بأهمية الجولان الاقتصادية ، واستكمال مسيرة السلام مع العرب فقد حظى كل منهما باهتمام ٤١ %من الجمهور .ويتضح من هذه المعطيات أن القضايا بالغة الاهمية تنتمي إلى تلك الشريحة من القضايا القابلة للحل في المفاوضات ، وفي المقابل فإن القضايا المستعصية على الحل تنتمي إلى شريحة القضايا الوجدانية .

***

*شهد كل من مقياس السلام العام ومقياس أوسلو خلال هذا الشهر انخفاضا غير ذي دلالة مقارنة بالشهر السابق .فبينما بلغت نقاط مقياس السلام العام خلال شهر نوفمبر ٦٢,٤ نقطة فقد بلغت خلال شهر ديسمبر٥١,٥ نقطة . وفيما يتعلق بمقياس أوسلو فقد بلغت نقاطه خلال شهر نوفمبر٥١,٥ نقطة في حين أنها بلغت في شهر ديسمبر ٤٨,٣ نقطة .أما مقياس سوريا فقد شهد خلال شهر ديسمبر قدرا من الارتفاع إذ بلغت نقاطه٤٢,٤ نقطة في حين أنها بلغت في شهر نوفمبر ٤٠,٧نقطة .

النص الكامل لمسودة اتفاق السلام بين إسرائيل وسورية

هآرتس ٢٠٠٠/١/١٣

مدخل

إن حكومة دولة إسرائيل وحكومة الجمهورية العربية السورية :

وبغرض التوصل إلى سلام عادل ، دائم ، وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، و٣٣٨ وفي إطار مسيرة السلام التي بدأت في مدريد في الحادي والثلاثين من شهر أكتوبر عام ١٩٩١ :

ومن خلال التصديق من جديد على إيمانهما بأهداف وأسس ميثاق الأمم المتحدة ، والاعتراف بحقهما وواجبهما في العيش في سلام مع بعضهما البعض ومع كل الدول في إطار حدود آمنة ومعترف بها : .

ومن خلال الرغبة في خلق احترام متبادل ، وإقامة علاقات جوار مناسبة تتسم بالصداقة والجودة :

مصرون على إقامة سلام مستقر بينهما وفقا لهذا الاتفاق:

ووافقا على ما يلي :

البند الأول - تأسيس السلام والأمن في إطار الحدود المعترف بها :

١- يتم وقف حالة الحرب بين سوريا وإسرائيل. سيتم استخدام مسمى الطرفين فيما بعد وسيتم إقرار السلام بينهما .وسيقيم الطرفان علاقات سلام طبيعية وفقا لتعريفات البند الثالث الذي سيرد فيما بعد .

٢- إن الحدود الدولية المستقرة والآمنة والمعترف بها بين إسرائيل التي سيرمز إليها فيما بعد بالحرف "ي "وسوريا التي سيرمز إليها فيما بعد بالحرف "س "هى الحدود التي تم تعريفها في البند الثاني الوارد فيما يلي .واتفق الطرفان على موضع الحدود .ووفقا للطرف "س "فإن الحدود هى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ ووفقا للطرف "ي "سيتم إقرار الحدود بما يتماشى مع ضرورة الاعتبارات الأمنية واعتبارات أخرى حيوية للأطراف ، واعتبارات قانونية خاصة بالطرفين . .إن دولة إسرائيل وفقا للطرف "س " ستنسحب ووفقا للطرف "ي "ستعيد تنظيم قواتها العسكرية ووفقا للطرف "س "ومواطنيها فيما وراء هذا الحد بما يتماشى مع الملحق -- الذي يتضمنه الاتفاق . ووفقا للطرف "س "فإن كل طرف سيقوم بدءا من هذه النقطة بفرض كامل سيادته على الجزء الذي يخصه من الحدود الدولية والمتفق عليها في هذا الاتفاق .

٣- حتى يتم تدعيم أمن الطرفين فسيتم استخدام الوسائل الأمنية المتفق عليها بما يتماشى مع البند الرابع الذي سيرد ذكره .

٤- إن الإطار الزمني الوارد في ملحق ---- يرسم جدول أعمال متفق عليه الغرض منه أن يتم تنفيذ هذا البند وسائر بنود هذا الاتفاق على نحو يتم تنسيقه زمنيا .

البند الثاني - الحدود الدولية :

١- إن الحدود الدولية بين إسرائيل وسوريا هى تلك الحدود المقدمة في الخرائط والمواثيق المفصلة الواردة في ملحق ---- .وهذه الحدود هى الحدود الدولية الدائمة ، والآمنة ، والمعترف بها بين إسرائيل وسوريا وستخلف هذه الحدود كل حد أو خط فاصل بينهما .

٢- ستحترم الأطراف هذه الحدود، وكمال الأرض ، والمياه الإقليمية، والمساحة الجوية لكل طرف .

٣- ستشكل لهذا لجنة حدود مشتركة .ويتضمن ملحق —— تعريفات مهمتها ونشاطها .

البند الثالث - علاقات سلام طبيعية:

١-ستنفذ الأطراف فيما بينها شروط ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الخاصة بعلاقات الدول في فترة السلام وعلى نحو مفصل :

أ- سيحترم وسيعترف كل طرف بالسيادة ، والكمال الإقليمي ، والاستقلال السياسي لكل طرف ، وبحقه في العيش في سلام في داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ب- ستقيم الأطراف وستفتح علاقات جوار ودية وطيبة ، وسيمتنعوا عن التهديد أو استخدام القوة سواء على نحو مباشر أو غير مباشر ضد بعضهم البعض .وسيتعاونوا في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في مناطقهم ، وسيقوموا أي خلاف فيما بينهم بالطرق السلمية .

٢- ستقيم الأطراف علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وستشمل تبادل السفراء المقيمين .

٣- ستعترف الأطراف بالمساواة في علاقات الجوار الجيدة القائمة على الاعتراف المتبادل ، ولهذه الضرورة :

أ- ستتم إقامة علاقات تجارية واقتصادية متبادلة مفيدة ، وستتاح على هذا النحو إمكانية الانتقال الحر والدائم للأفراد والبضائع ، والخدمات بين الدولتين .

ب- إزالة كل العقبات التي تعترض إقامة علاقات اقتصادية طبيعية ، وسيقوم كل طرف بإلغاء المقاطعة الاقتصادية المفروضة على الطرف الآخر ، وسيتم إلغاء كل التشريعات المميزة ، وسيتعاون الطرفان لإنهاء المقاطعة الاقتصادية التي يفرضها أي طرف ثالث على أي من الطرفين .

ج- ستتم إقامة علاقات بين الدولتين في مجال الاتصال . وسيقيم وسيدعم الطرفان في هذا المجال طرق وممرات حدود دولية بين الدولتين ، وسيتعاونان في إقامة سكك حديدية .وسيعملان على توفير فرصة التعامل على نحو طبيعي مع الموانئ ، ووسائل الملاحة ، والطرود التي ترسل من كل طرف إلى الآخر .وسيبدأ الطرفان في توفير علاقات طبيعية في مجال الطيران المدني .

د- سيقيم الطرفان اتصالات طبيعية في مجالات البريد ، والهاتف ، والتلكس ، وأجهزة الفاكسيملي ، وأجهزة اللاسلكي ، والكابلات وأجهزة التلفزيون والإذاعة ، والأقمار الصناعية .وسيتم التعاون على أساس يتماشى مع المسلمات والأعراف الدولية السائدة.

هـ - تعاون الجانبين في مجال السياحة ، والعمل على تشجيع حركة السياحة بين البلدين ، واستقدام السياح من الدول الأجنبية .

ويعرف ملحق —— الإجراءات المتفق عليها لإقامة هذه العلاقات وتشمل هذه الإجراءات وفقا لإسرائيل وضع جدول أعمال هادف لتحقيق الاتفاقيات المناسبة والتسويات الخاصة بالسكان والمستوطنات الإسرائيلية الواقعة في المناطق التي سترحل عنها القوات الإسرائيلية ، بما يتماشى مع البند الأول .

٤- يلتزم كل طرف بمسئولية تمتع مواطني الطرف الآخر بالإجراءات القانونية المناسبة في الهيئة القضائية .

ملاحظات

١) تستحق بعض مكونات علاقات السلام الطبيعية مزيدا من البحث بشأن العلاقات الثقافية ، ونوعية البيئة ، وتوحيد شبكات الكهرباء ، والطاقة ، والصحة ، والعلاج ، والزراعة .

٢) من الممكن بحث بعض المجالات الأخرى مثل مكافحة الجريمة ، والمخدرات ، والتعاون في مجالات حقوق الإنسان ، وفي البحث والتنقيب عن الآثار ذات الأهمية التاريخية والدينية ، والتعاون في المجال القانوني ، وفي البحث عن المفقودين .

البند الرابع - الأمن :

أ - التسويات الأمنية :

انطلاقا من الاعتراف بأهمية الأمن للجانبين باعتباره أساس مهم للسلام الدائم والاستقرار فسيتم اتخاذ التسويات الأمنية التالية بغرض بناء الثقة المتبادلة عند تنفيذ هذا الاتفاق وللإيفاء باحتياجات الطرفين الأمنية :

١- إقامة مناطق محدودة القوات والقدرات ، والحد من الاستعدادات والأنشطة ، ومدى التسليح ، والحد من منظومات الأسلحة والبنية العسكرية ، كما هو وارد في الملحق .

٢- ستتم إقامة منطقة منزوعة السلاح في المناطق التي سيتم بها الحد من القوات والقدرات ووفقا للطرف "ي "فإن هذه المنطقة ستشمل المنطقة التي سترحل عنها القوات الإسرائيلية والمنطقة الفاصلة الحالية التي أقيمت في إطار اتفاقيات الهدنة التي تم التوقيع عليها في الحادي والثلاثين من شهر مايو عام ١٩٤٧ . ووفقا للطرف السوري فإن مساحة هذه المنطقة ستكون متساوية على جانبي الحدود . ووفقا لما هو وارد في الملحق —— فلن يضع أي من الطرفين قوات مسلحة أو منظومات أو قدرات أو بنى عسكرية في المنطقة منزوعة السلاح غير أنه سيكون بها وجود محدود للشرطة المدنية .ووفقا لموقف الطرف "ي "فإن الطرفين يوافقان على ألا يحلق الطيران فوق المنطقة منزوعة السلاح بدون تسويات خاصة .

٣- توفير قدرة الإنذار المبكر التي ستشمل إقامة محطة إنذار مبكر على جبل الشيخ .ووفقا لموقف الطرف "ي" يجب أن يكون لإسرائيل وجود فعال في هذه المحطة. ووفقا لموقف الطرف السوري فيجب أن تخضع هذه المحطة لمسئولية الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فقط . وسيتم تشغيل هذه المحطة على نحو مستمر وذي جدوى بما يتماشى مع التسويات المتضمنة في الملحق ——

٤- إقامة منظومة للمتابعة والرصد والتأكد .ووفقا للطرف "ي "فإن هذه المنظومة تضم الطرفين ، ومكونا دوليا ، ووسائل ميكانيكية في الموقع . ووفقا للطرف السوري فإنه من الضروري أن تخضع هذه المنظومة لوجود دولي . وتهدف هذه المنظومة إلى متابعة تنفيذ التسويات الامنية .

إن كل تفاصيل التسويات الامنية بما فيها تلك المتعلقة

بوضعها وطبيعتها متضمنة في الملحق — .

ب-وسائل أمنية أخرى :

سيتم اتخاذ إجراءات أخرى للتأكد من وقف أعمال العداء أيا كان نوعها بين الاطراف أو من أرض أي طرف ضد الطرف الآخر :

١- سيتجنب كل طرف الدخول مع أي طرف ثالث في حلف عسكري معاد ، والتأكد من أن المنطقة الخاضعة لسيطرته لن تكون مقرا للقوات العسكرية أو لعتاد أى طرف ثالث في ظروف قد تؤثر بالسلب على أمن الطرف الآخر .

٢- يتعهد كل طرف بتجنب تنظيم أو تشجيع أو مساعدة أو المشاركة في أعمال عنف أو التلويح باستخدامه ضد الطرف الآخر أو مواطنيه وممتلكاته أينما كانت ويجب اتخاذ إجراءات فعالة للتأكد من عدم قيام أي طرف بالقيام بمثل هذه الانشطة في أراضيه أو في الاراضي الخاضعة لسيطرته .وسيقوم كل طرف من هذه الناحية ودون المساس بحقوق حرية التعبير أو التنظيم باتخاذ الوسائل اللازمة والفعالة لمنع دخول أو تواجد أية منظمة معادية للطرف الآخر على أراضيه .

٣- يعترف الطرفان بأن الارهاب بشتى أنواعه يهدد أمن كل الامم ، ومن هنا فيجد الطرفان أن مصلحتهما المشتركة تقتضي دعم الجهود الدولية المشتركة الرامية لمواجهة هذه القضية .

ج - التعاون والاتصال في الأمور الأمنية :

سيقيم الطرفان منظومة اتصال وتنسيق مباشر فيما بينهما كما هو وارد في الملحق — لتسهيل عملية تنفيذ التسويات الامنية الملحقة بهذا الاتفاق .وستتمثل مهام هذه المنظومة في تحقيق مهام الاتصال المباشر في كل الأمور الأمنية في أوقات الازمات ، والتقليل من مخاطر حدوث أي حتكاك على الحدود الدولية ، ومعالجة المشكلات التي قد تنشأ خلال فترة التنفيذ ، وتقديم المساعدة اللازمة للحيلولة دون حدوث أي تفسير خاطىء وإجراء اتصالات مباشرة ودائمة مع منظومة المتابعة والرصد والتأكد .

البند الخامس - المياه :

يعترف الطرفان أن الحل الشامل لكل إشكاليات المياه فيما بينهما يمثل ركيزة التوصل إلى سلام مستقر ودائم .ووفقا للطرف "س "فإنه من الممكن التوصل إلى حل على ضوء المبادىء والاعراف الدولية المناسبة . ووفقا للطرف "ي "فإن التسويات ستضمن استمرار إسرائيل في استخدام نفس الكمية والنوعية من المياه . ووفقا للطرف "س "سيتم التوصل إلى تسويات متبادلة متفق عليها بشأن كمية ونوعية المياه من خلال مستودعات المياه ، والمياه الجوفية في المناطق التي ستنتقل وفقا للطرف "ي "وستنسحب وفقا للطرف "س "منها القوات الاسرائيلية بما يتماشى مع البند الاول ، كما هو مفصل في الملحق — .ووفقا للطرف "ي "فمن الضروري أن تتضمن الاتفاقيات كل الوسائل اللازمة لمنع حدوث أي تلوث بيولوجي أو كيميائي أو تجفيف طبرية وأعالي نهر الاردن ومصادرهما .

٢- ولتنفيذ هذا البند والملحق — سيقيم الطرفان وفقا لرؤية الطرف "ي "لجنة مشتركة للمياه وإدارة متابعة . ووفقا للطرف "س "مجلس إداري مشترك . وستكون التركيبة والصلاحيات وشكل العمل وفقا للطرف "ي "لجنة مياه مشتركة ، وجهاز للرقابة والاشراف . ووفقا للطرف "س "المجلس الاداري المشترك وهذا وفقا لما هو مفصل في الملحق .

٣- وافق الطرفان على التعاون في الامور المتعلقة بالمياه كما هو مفصل في الملحق — .وفقا للطرف "ي "فإنه سيتم تأمين كمية ونوعية المياه المخصصة لاسرائيل في إطار الاتفاقيات الاخرى الخاصة بالمياه النابعة من سوريا .

البند السادس - الحقوق والواجبات:

١- لايغير هذا الاتفاق - ويجب ألا يتم تأويله على نحو يعني أنه يغير - حقوق وواجبات الاطراف في إطار ميثاق الامم المتحدة .

٢- يلتزم الطرفان بأن ينفذا على نحو أمين واجباتهما وفقا لهذا الاتفاق دون النظر لنشاط أو غياب نشاط أي طرف ثالث وعلى نحو منفصل عن أية جهة لاشأن لها بإطار الاتفاق .

٣- ستتخذ الاطراف كل الوسائل اللازمة لتنفيذ أسس المواثيق متعددة الاطراف الموقعة عليها في إطار العلاقات القائمة بينها بما فيها تقديم البيان المناسب لسكرتير عام الامم المتحدة وأتباع المواثيق الأخرى التي من هذا النوع . وستتجنب الاطراف أيضا أية أنشطة تنطوي على مساس بحقوق أي طرف من الاطراف في المشاركة في المنظمات الدولية التي ينتمون إليها بما يتماشى مع أسس إدارة هذه المنظمات .

٤- تلتزم الاطراف بعدم تقديم أي تعهد مناف لهذا الاتفاق .

٥- بما يتماشى مع البند ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة فإنه إذا حدث أي تناقض بين واجبات الاطراف وفقا لهذا الاتفاق الحالي وبين واجباتهم الاخرى فستكون الواجبات المتضمنة في هذا الاتفاق ملزمة وسيتم تنفيذها .

البند السابع - التشريع :

تلتزم الاطراف بتنفيذ أي تشريع من الواجب اتخاذه لضرورة تنفيذ الاتفاق وإلغاء أي تشريع لا يتماشى مع الاتفاق .

البند الثامن - تسوية الخلافات :

سيتم حل أية خلافات بين الاطراف بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاق الحالي من خلال المفاوضات .

البند التاسع - بنود أخيرة :

١- سيصدق الطرفان على هذا الاتفاق من خلال الاجراءات التشريعية التي سيتخذها كل طرف .وسيدخل إلى حيز التنفيذ مع تبادل وثائق التصديق ، ويحل أي اتفاق ثنائي سابق بين الطرفين .

٢- ستكون الملاحق والاضافات التي ستلحق بها جزءاً لاينفصل عن الاتفاق .

٣- سيعرض الاتفاق على سكرتير عام الامم المتحدة لضرورة التسجيل بما يتماشى مع قرار ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

٢ جدل التسوية والتطبيع

اتصالات لاقامة علاقات تجارية مع شركات في بيروت

معاريف
١٢/١٢/١٩٩٩
بقلم/ دافيد ليفكين

بدأ بعض رجال الأعمال والصناعة فى إسرائيل مؤخراً إجراء اتصالات مع رجال أعمال لبنانيين فى بيروت. ففى أعقاب الاتصالات السياسية الأخيرة بين إسرائيل وسوريا أعاد رجال الأعمال والمستثمرون الإسرائيليون الاتصالات من جديد مع نظرائهم اللبنانيين. وحتى هذه اللحظة يفترض الطرفان أنه سيتم التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل ولبنان. وكانت الصفقات بين إسرائيل ولبنان تنفذ فى السنوات الأخيرة بصورة غير مباشرة وبواسطة دول وسيطة. وكانت هناك بعض الصفقات التى توسط فيها تجار عرب من الشمال تربطهم صلة قرابة، أو كانت لهم صفقات فى الماضى مع اللبنانيين الأمر الذى سهل مسألة ضمان دفع الحساب. وكان رد اللبنانيين، هو أنه من الأفضل الانتظار لما ستسفر عنه المفاوضات مع سوريا قبل عقد صفقات علنية ورسمية بين الطرفين. وتجدر الاشارة إلى أن اهتمام رجال الأعمال الإسرائيليين بالسوق اللبنانية يعتمد على أعمال الترميم وإعادة البناء الواسعة النطاق التى تجرى فى بيروت باستثمارات تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات.

وفى الماضى كانت بعض الجهات الإسرائيلية توفر مواد البناء لشركات البناء فى لبنان. ولكن هذه الصفقات كانت تتم عن طريق قبرص واليونان والأردن فى الوقت الذى حرص فيه اللبنانيون على عدم إقامة أى نوع من العلاقات المباشرة مع الشركات الإسرائيلية.

وحركة النشاط الاقتصادى فى لبنان خلقت طلباً كبيراً فى السوق المحلية على المنتجات الالكترونية ومعدات الاتصالات ومواد البناء الجديدة.

وكان رجال أعمال إسرائيليون قد التقوا مع نظرائهم من لبنان فى السنوات الأخيرة فى المؤتمرات الدولية. وفى هذه اللقاءات أعرب اللبنانيون عن رغبتهم فى شراء الخبرة الإسرائيلية فى مجالات الالكترونيات وكذلك الاتصالات.

السعودية وقطار السلام

ملحق معاريف الاسبوعى
١٠/١٢/١٩٩٩
بقلم/ سارا يزراعيلى

إن القصة الأساسية من وراء سفر وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت هذا الاسبوع إلى السعودية عشية جولة مباحثاتها فى سوريا وإسرائيل، ترتبط على ما يبدو بالمحاولة الأمريكية لتعبئة السعوديين للمشاركة فى صفقة التمويل والتى يطالب بها السوريون مقابل إستعدادهم للتسوية. إن المطلب السورى هو الحصول على مساعدة بحجم مماثل لما حصلت عليه مصر فى أعقاب إتفاقية السلام التى وقعتها مع إسرائيل. والسؤال هو: هل ستنجح أولبرايت فى إقناع السعوديين بالمساهمة مالياً لتقدم ودفع التسوية مع السوريين.

إن الجهد الأمريكى لدمج السعوديين فى دفع مسيرة التسويات بالمنطقة ليس جديداً. ففى الماضى أيضاً دمج

السعوديين، دون أن يغيروا من سياستهم تجاه إسرائيل. وحقاً منذ مؤتمر مدريد تبدو دلائل هذا الانفتاح، والذى يتجلى فى السماح بعقد لقاءات، أغلبها بدون ترتيب، بين سعوديين وإسرائيليين.

إن كاتبة، المقال على سبيل المثال، دعيت فى عام ١٩٩٨ لحوار على أساس أكاديمى مع أمير سعودى والقائم بعمل رسمى فى الولايات المتحدة الأمريكية، حين جاءت الدعوة للحوار من ذلك الأمير والذى كان قد وصل لواشنطن، تقابل مع عدد من الإسرائيليين فى إطارات بدون ترتيب وكذلك فعل عدد من مساعديه. ولكن الأهم من ذلك هو التصديق الرسمى الواضح والذى يعطيه السعوديون لتوسيع العلاقات التجارية والصفقات مع عناصر إسرائيلية. إن هذا التصديق يتضمن زيارات متبادلة لمستثمرين سعوديين وإسرائيليين فى الدولتين، والذى يصلون لصفقات مختلفة بل وحتى تصدير غير مباشر لمنتجات من إسرائيل تصل للسعودية. وفى جميع الاتصالات التجارية تلك، فوجىء الإسرائيليون من الانفتاح السعودى، ولكن هذا التغيير لم يعبر بعد نقطة اللاعودة وهو معرض للمزاج العام فى الرياض، والذى يمكن أن يتغير بسهولة عقب ضغوط داخلية، وصراعات وراثة، أو تغيرات فى السياسة الاقتصادية للسعودية.

على مدى سنوات حاولت حكومة إسرائيل أن تتقدم بالاتصالات السياسية مع البيت الملكى السعودى. تقريباً كل رؤساء الحكومات فى إسرائيل حاولوا القفز إلى تلك المياه، وأحياناً حاولوا إشراك عناصر أجنبية فى فتح قناة مخاطبة مباشرة مع السعوديين، ولكن محاولاتهم لم تنجح.

فى بداية الثمانينات، على سبيل المثال، حاول رئيس الحكومة إسحاق شامير دفع إتصالات رسمية مع السعوديين. بل إنه أعطى موافقته المبدئية بأن السعوديين يستطيعون أثناء المباحثات طرح أى موضوع يرغبون فيه (بما يعنى قضية القدس)، ولكن أجيب بالسلب. وبعد ذلك بعشر سنوات وبعد حرب إضافية فى الخليج، أشير للسعودية بالاشتراك فى مؤتمر مدريد، وذلك فى أعقاب ضغط أمريكى شديد.

إن انتخاب إيهود باراك لرئاسة حكومة إسرائيل جدد فى أوساط زمرة الحكم السعودية الآمال لتطورات إيجابية فى مسيرة السلام. فقد أعرب ممثلو حكومة السعودية عن تفاؤلهم على مسامع كاتبة المقال، فور علمهم بنتائج الانتخابات فى إسرائيل وقبل أن تتضح الخطوط الرئيسية للحكومة الجديدة. وبعد ذلك بشهرين أرسلت القيادة السعودية برسالة للولايات المتحدة الأمريكية وبها تشجيع وتأييد لجهود أمريكا فى المساعدة لأى جهد بناء لتعضيد السلام والاستقرار فى المنطقة.

إن تلك الرسالة حقاً لا تعبر عن استعداد سعودى واضح لتدخل مباشر فى جهود السلام فى المنطقة، ولكن بشكل غير مباشر من الممكن أن تعكس إستعداداً كهذا. إن هذا التفسير يتلقى تعضيداً من رسائل غير مباشرة والتى نقلتها منذ ذلك الحين عناصر سعودية وأعربوا فيها عن تأييدهم لمسيرة السلام كما وعدوا بالمساعدة فى الضغط على سوريا حتى تلين من موقفها وتجعله أكثر مرونة. وإن رحلة أولبرايت الحالية إذا ما حققت النتيجة المرجوة منها، من الممكن أن تربط تلك الأطراف بالموضوع. والسعودية التى لم تبذل أبداً جهوداً من قبل لجعل موقف سوريا أكثر مرونة بواسطة تدفق النقود السائلة لخزانة دمشق، من المحتمل أن تعود وتقوم بتنفيذ دور مشابه.

إن التحول المركزى فى موقف السعودية إزاء إسرائيل تم بواسطة ولى العهد حينذاك والملك اليوم الأمير فهد. فبالتدريج غير فهل من السياسة المتصلبة للملك فيصل إزاء إسرائيل وقاد السعودية لإتخاذ سياسة أقل تصلباً وأكثر موضوعية فى النزاع العربى/ الإسرائيلى وإزاء إسرائيل.

وفى مباحثات غير رسمية مع عناصر غربية طرحت فى تلك الفترة إمكانية أن يقوم السعوديون بتمويل ما يشابه "خطة مارشال" اقليمية من أجل دفع وتقوية التسوية التى سيتم إنجازها. حقاً أن فهد استمر فى رفض محاولات إسرائيلية لعقد إتصالات سرية بين الدولتين، ولكن لولا التغير الذى قام به فى السياسة السعودية، لكان هناك شك فى إمكانية عقد لقاءات غير رسمية وتجارب تجارية.

ومع ذلك فإن سياسة فهد التى كانت شجاعة بمصطلحات بداية الثمانينات فإنها بمصطلحات السنوات الأخيرة – بعد إتفاقية أوسلو والمفاوضات مع الفلسطينيين والاتفاقية مع الأردن – تعتبر سياسة متحفظة. فالمملكة اليوم فى وضع – بعد فترة عشرين عاماً تقريباً – هبطت فيه أسعار البترول وأدت إلى عجز متواصل فى الميزانية. بالاضافة إلى أن السعودية ساهمت فى تمويل حربين فى الخليج بتكلفة تقرب من مائة مليار دولار.

وعلى ضوء ذلك، فطالما الملك فهد حى وطالما سوريا لا تنضم لدائرة التسويات مع إسرائيل، فهناك شك فى أن تطرأ تغييرات على الموقف الرسمى السعودى تجاه إسرائيل. وحالياً ستستمر السعودية فى عرض خدمات الوساطة لها، خصوصاً أمام سوريا وبشكل أقل أمام الفلسطينيين، وستوسع قليلاً من قناة التخاطب غير الرسمى مع إسرائيل، وستزيد من الضوء الأخضر الممنوح لرجال الأعمال لتوسيع صفقاتهم مع شركات وعناصر إسرائيلية، طالما أن تلك تستطيع الظهور تحت غطاء أجنبى.

انتهى حلم السلام

جريدة هآرتس
٢٢/١٢/١٩٩٩
بقلم/ تسيفي برئيل

فى الأردن يدركون الآن أنهم لم يكسبوا كثيراً من السلام مع إسرائيل، وباستثناء مشروعات تتسم بالبهرجة، مع كثير من الوعود، فإنهم يشعرون أنهم قد باعوا السلام للولايات المتحدة بثمن بخس وخاصة عندما يسمعون عن مليارات الدولارات التى ستتدفق على سوريا وإسرائيل.

"مع كل الاحترام لمسار السلام، ونحن نؤيده بشدة، ولكن لدينا دولة لابد من إدارتها، ولكى ندير هذه الدولة فنحن فى حاجة إلى أمرين: أموال ومشروعات اقتصادية. وهى ليست متوافرة. أو هى ليست موجودة" .. هذا ما صرحت به أمامى شخصية أردنية تحتل منصب رسمى، وهذه الشخصية الأردنية تحدثت أمامى عن المصاعب الضخمة التى تواجهها المملكة الأردنية التى تشعر بخيبة الأمل. وتقول هذه الشخصية الأردنية "لقد تم قبولنا الآن فقط فى منظمة التجارة العالمية، وفى اليابان يستقبلون الملك باحترام كبير ويقدمون له القروض حتى يتمكن من إعادة جدولة ديون الأردن، وألمانيا تعطينا حوالى ثلاثة ملايين دولار لتمويل مشروعات اجتماعية تهدف إلى المساواة بين الرجل والمرأة، وفى جميع زياراته الملكية ينجح الملك فى جذب الثقة حول نوايا الأردن الجادة لبناء منظومة اقتصادية جديدة. والانطباع السائد فى الأردن اليوم هو أنه منذ التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل فقد توالت الوعود الكثيرة التى لم ينفذ منها شيئاً، على عكس ما تنوى الولايات المتحدة القيام به بالفعل تجاه الفلسطينيين والسوريين، ولذلك فيجب علينا أن نشق طريقنا بمفردنا".

وفى الأسبوع الماضى قام "شيمون بيريز" وزير التنمية الاقليمى بزيارة الأردن، ترافقه مجموعة من المستثمرين من الولايات المتحدة وكندا، حيث أحضر معه خطة لمشروع يتسم بالبهرجة ويتكلف مليار دولار فى مجال السياحة. وهذا المشروع يتضمن انشاء عدة فنادق ومركز اجتماعات ومناطق جذب للسياحة. وقد تم عرض هذا المشروع على "عبدالرءوف الروابدة" رئيس الوزراء و"ريما خلف" وزيرة التنمية واللذان وعدا بإنشاء لجنة فنية لبحث هذا المشروع وتحديد المطالب الأردنية.

وتقول الشخصية الأردنية: "لو أننا حصلنا على عشرة دينارات عن كل مشروع تعرضه إسرائيل علينا لما احتاجت الأردن لاستثمارات خارجية، فمع توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل كنا فى حاجة إلى شاحنات لننقل من إسرائيل الخطط الخمسية والاقتراحات الاقتصادية والأوراق الملونة المليئة بخطط التنمية والوعود. فالفنادق على البحر الميت تستفيد من المطار المشترك فى العقبة، وكذلك التجارة الحرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بما فى ذلك انتقال العاملين من الأردن إلى إسرائيل، وأصداء السلام تدوى".

وفى الواقع فقد تم تنفيذ جزء ضئيل من هذه المشروعات. فقد أقام بعض المستثمرين الإسرائيليين بعض المشروعات فى "اربد"، كما تم التوصل إلى حلول بشأن تقسيم مياه بحيرة "طبرية"، اضافة إلى أن الأردن سيستفيد من إلغاء بعض الديون الأمريكية بالاضافة إلى بعض المنح التى ستصل بالفعل إلى الأردن. ولكن الوعود الكبيرة التى كانت ستخرج الأردن من أزمتها الاقتصادية التى بدأت مع حرب الخليج، لم تتحقق.

والأردنيون دائما ما يسألون الإسرائيليين الذين يزورون الأردن عن كيفية الحصول على تصريح للعمل فى إسرائيل فطابور العاملين يمتد لمسافات بعيدة، وذلك لأن العمال الأردنيين يدركون أن القنصلية الإسرائيلية تعطى تصريحات عمل محدودة ولابد من الانتظار. فالصناعة الإسرائيلية لم توفر بعد أماكن عمل بديلة لتلك التى فقدوها فى دول الخليج. ويتعجب أحد الأردنيين قائلاً: لماذا لا تسمحوا لنا بالمنافسة فى سوق العمل الإسرائيلى مثل المصريين والفلسطينيين والتايلنديين.

بين البترا والقدس: إن معدلات البطالة الرسمية فى الأردن تصل إلى ١٤,٤٪ ولكن النسبة الحقيقية تصل إلى حوالى ٢٧٪، أما الديون الخارجية على الأردن فتصل إلى حوالى ٧,٥ مليار دولار. ولمثل هذا الوضع الاقتصادى الصعب آثار سياسية. ويحذر أحد رجال البنوك الأردنيين قائلاً: "لابد أن نوفر المزيد من أماكن العمل فى الأردن، وإلا سنواجه ضغوطاً اجتماعية يمكنها أن تؤثر على استقرار نظام الحكم، فالأردن ليست السعودية أو قطر وهى الدول التى يمكنها أن تتحكم فى انتاجها من البترول .. فلدينا صناعة صغيرة ليست متطورة وفوسفات، وسياحة فقدت الكثير من مواردها بعد أن انتقلت الأماكن المقدسة إلى الفلسطينيين و"البترا" لا يمكنها أن تكون بديلاً للقدس أو بيت لحم كأماكن للسياحة. نحن فى حاجة إلى سوق مفتوح، فالأردن لديها فائض للتصدير. ومنذ التوقيع على اتفاقية السلام طلبنا تسهيلات للتسويق فى المناطق (المناطق الفلسطينية)، ولقد قمتم مؤخراً بتوسيع قائمة المنتجات التى يمكن تصديرها، ولكن هذا ليس كافياً. وأنا الآن لا أتحدث عن تحقيق احلام السلام، ولكن أتحدث عن ضرورة تتعلق بكيان الأردن.

وهذه المطالب التى تتعلق بكيان الأردن يدركها الملك عبدالله جيداً. وخلال العشرة شهور الأخيرة منذ تسلمه مهام الحكم لم يترك تقريبا دولة واحدة فى العالم لم يقم بزيارتها، حيث هدفه الأساسى هو الحصول على معونة والتعاون الاقتصادى.

ولكن حجم الاستثمارات الأجنبية لازال غير كاف بما يمكنه من دفع عجلة الاقتصاد.
وهكذا تضطر الأردن إلى اتخاذ بعض الاجراءات والتى تكون فى أغلبها اجراءات استعراضية غير مؤثرة، مثل صدور تعليمات بعودة الحجاج من منطقة الحدود مع السعودية لأنهم استخدموا حافلات ليست أردنية. فلقد قامت كبرى شركات الحافلات الأردنية بالضغط على المسئولين لعدم السماح للحجاج بالسفر على حافلات سعودية أو سورية. ولكن هذه الخطوة الإدارية قد تساعد أصحاب شركات الحافلات الأردنية ولكنها سببت ضرراً فى نفس الوقت لوكالات السفر التى قامت باستئجار هذه الحافلات غير الأردنية.
وفى خطوة لارضاء الرأى العام، وليس أساساً لزيادة موارد خزانة الدولة أصدر الملك عبدالله أوامره بتحصيل جمارك كاملة على السيارات المستخدمة فى البلاط الملكى. ويدور الحديث عن حوالى ٢٧٠٠ سيارة حكومية، وهناك من يدعون أن العدد الحقيقى يزيد ثلاثة أضعاف، وهو عدد السيارات التى يستخدمها كبار المسئولين فى الدولة بصفة خاصة فى أداء شئون شخصية. وسيتم تحصيل جمارك تقدر ما بين ١٠,٠٠٠ إلى ١٤,٠٠٠ دولار على كل سيارة جديدة، أما فيما يتعلق بالسيارات المستعملة فسوف تخفض قيمة الجمارك، وبالرغم من أن هذه الخطوة لن تزيد موارد الخزانة، إلا أنها حازت باهتمام جماهيرى.
وفى المقابل فان الأردن يواجه حاليا مشكلة جديدة خاصة بدخول الأردن منظمة التجارة العالمية مما يوفر له وضع هام بين ١٣٥ دولة مشاركة فى هذه المنظمة، ولكن هذا الأمر سوف يزيد من الضغوط على شركات السجائر ومزارعى التباك فى الأردن، والذين يعانون أساساً من ديون تقدر بملايين الدينارات للبنوك. فلقد أعلنت حكومة الأردن عن تخفيض الجمارك على السجائر المستوردة بنسبة ٦٪، ويتوقع المنتجون للسجائر فى الأردن انخفاضاً فى المبيعات وفصل واسع للعمال وضربة قاسية لمزارعى التباك.
ويحاول الأردن بالقليل من الأموال تحديث الهيكل الاقتصادى، والخطوة الأولى فى هذا الاتجاه هى إعلان الملك عبدالله عن تكوين مجلس للشئون الاقتصادية، يتشكل من بعض الوزراء ورجال البنوك وبعض الممثلين عن القطاع الخاص. وسيعمل هذا المجلس تحت إشراف الملك عبدالله لبلورة خطة للاصلاح الاقتصادى وأساليب للتعاون بين القطاع العام بما فى ذلك خصخصة بعض الشركات الحكومية.
ضد البيروقراطية: يقول أحد الصحفيين "أن الفكرة جيدة والاتجاه سليم، بصفة خاصة أن وجود الملك عبدالله فى المجلس الاقتصادى، سيعطيه صلاحيات أوسع، بعد أن إتضح له أن البيروقراطية هى أحياناً أقوى من أى أمر ملكى، وأن توجيهات الملك لا تتفق تماماً مع مفهوم الوزراء وكبار المسئولين".
ويضيف الصحفى الأردنى قائلاً: "ولكن هذا المجلس الاقتصادى لا يمكنه أن يحل مكان القوى النزيهة فى الاقتصاد. فهذا المجلس لن يكون بإمكانه توفير موارد طبيعية أو بناء مصانع جديدة. كما أن اتساع هذا المجلس ليشتمل على حوالى عشرين عضواً لهو دليل على أن المصالح المتعارضة ستؤثر سلباً على عمل هذا المجلس، وفى نهاية الأمر، إذا لم يتم الاشراف على هذا المجلس جيداً، سيتم إصدار ورقة عمل وعدة أبحاث، وهكذا ينتهى عمل هذا المجلس.
إن الاجراءات التى يتخذها الملك عبدالله جاءت لتقوية ثقة الجماهير فى النوايا الخاصة بإصلاح الاقتصاد الأردنى. ولكنها تشير أيضاً إلى الثقة غير الكاملة فى حكومة "الراوبدة". ولكن الملك عبدالله أمين على ما يصرح به، فهو لن يقوم بتغيير الحكومة كل عام مثلما كان يفعل والده، فالملك عبدالله يفضل فى ذلك الوقت تغيير السياسات وليس الأفراد.
ويعتقد أحد كبار المسئولين الأردنيين: أنه فى النهاية سيتضح للملك عبدالله أن تغيير السياسات يتطلب أيضاً تغيير الأفراد، وإلا ستتعرض هذه السياسات إلى فضح الوزراء والمسئولين غير المؤهلين لاستيعاب هذا الخط الجديد".
لقد بدأ الأردن يدرك تدريجيا حقيقة أن السلام مع إسرائيل لن يكون من ورائه مكسباً كبيراً، وبالتالى يبحث الأردن عن اتجاهات جديدة. ولكن عندما تتحدث إسرائيل وسوريا عن مليارات الدولارات التى ستتدفق عليهم فقد بدأ الأردنيون يفكرون فى الثمن البخس الذى باعوا به السلام مع إسرائيل للولايات المتحدة. ويقول الأردنيون: عموماً، فلولا السلام مع الأردن لما جاءت سوريا إلى إسرائيل.

ثمار السلام: ٣٤ مشروعاً إسرائيلياً فى مصر والأردن

عساكيم (معاريف)
٢٠/١٢/١٩٩٩
بقلم/ رونيت مورجنشتيرن

قبل توقيع إتفاقية السلام مع سوريا، فإن اتفاقيات السلام مع مصر والأردن قد أثمرت عن ٣٠ مشروعاً فى الأردن وأربعة مشروعات فى مصر فى العامين الأخيرين. ويعمل فى هذه المشروعات ٩,٠٠٠ عامل. وجزء من هذه المشروعات أقيمت بالمشاركة بين رجال أعمال محليين.
وتجدر الاشارة إلى أن معظم الاستثمارات الإسرائيلية فى مصر والأردن تتركز فى صناعة النسيج، حيث أن رجال الصناعة الإسرائيليين يستغلون القوى العاملة الرخيصة فى هذه الدول من أجل خفض تكلفة الانتاج.
وأكبر شركة مستثمرة فى الأردن ومصر هى شركة دلتا جاليل والتى يديرها ارنون تيبرج. وتقوم الشركة بتشغيل ٢,٠٠٠ عامل فى مشروعين فى مصر و١,٦٠٠ عامل فى

مشروع فى الأردن.
والتكلفة الاستثمارية للشركة الإسرائيلية التى ترغب فى إقامة مشروع فى الأردن أو مصر تصل إلى حوالى مليون دولار فى المتوسط. ومن ثم تصل الاستثمارات التى انفقتها الشركات الإسرائيلية فى مصر والأردن إلى حوالى ٣٥ مليون دولار.
ومن بين المشروعات الإسرائيلية الأربعة فى مصر، إثنان تابعان لشركة دلتا ومشروع تابع لشركة تيفرون ومشروع آخر ينفذ فى هذه الأيام بواسطة شركة باجير التى يديرها موشيه لانجليف الذى أعلن مؤخراً عن اعتزاله منصبه عن قريب، وينفذ هذا المشروع بالتعاون مع شركة محلية ويبدأ فى العمل فى أبريل عام ٢٠٠٠. ويعمل حوالى ٣,٠٠٠ عامل مصرى فى المشروعات الإسرائيلية. ومن بين الشركات الإسرائيلية التى أقامت مشروعات فى الأردن شركات المنسوجات دلتا وبولجيت وأرجمان وبيتان ولودجيا وستاندر تكستيل وسيرجى اكشتيان وطانجو وكاسترو وجرين هولدس وشركة المجوهرات بازحين وشركة كنيئل المنتجة للعلب الصفيح. ويصل عدد العاملين الأردنيين فى الشركات الإسرائيلية حوالى ٦٠٠٠ عامل أردنى.
وتجرى فى هذه الأيام مفاوضات لاقامة مشروعات إسرائيلية أخرى فى الدولتين.
وتجدر الاشارة إلى أنه مع استئناف عملية السلام مع سوريا طرحت فى إسرائيل ادعاءات بشأن السلام البارد بين إسرائيل وبين كل من مصر والأردن وعدم وجود أى تعاون، بين الشركات الإسرائيلية وبين الشركات المحلية فى هاتين الدولتين. وعلى الرغم من هذه الادعاءات إلا أنه يمكن القول أن الصناعة الإسرائيلية قد دقت وتداً فى الدول المجاورة.
إن السلام فى صالح الصناعة الإسرائيلية وخاصة صناعة النسيج والتى كانت تواجه أزمة عنيفة قبل عام مضى. وكانت الشركات الإسرائيلية قد رأت أنه لا يجب الابتعاد حتى عن أوروبا الشرقية أو هونج كونج من أجل خفض تكلفة الانتاج واستغلت اتفاقيات السلام من أجل إقامة علاقات مع رجال الأعمال فى الدول العربية والاستثمار فى هذه الدول وتشغيل آلاف العاملين فى سوق العمل الأردنى والمصرى.
ونقلت شركات النسيج الإسرائيلية بهدوء كثيراً من خطوط إنتاجها إلى الدول المجاورة وفى هاتين الدولتين يتقاضى العامل فى مجال النسيج مرتباً يتراوح ما بين ٨٠ - ١٠٠ دولار فى الشهر مقابل ٨٠٠ دولار كحد أدنى للعامل الإسرائيلى.
هذا وتتعاون حكومتى الأردن ومصر على اعتبار أن الشركات الإسرائيلية تحل جزءاً من مشكلة البطالة التى يعانى منها آلاف من سكان الأردن ومصر. وترى أن الاستثمارات الإسرائيلية عبارة عن نواة وستأتى فى أعقابها المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
وعلى الرغم من معدل البطالة الكبير فى إسرائيل إلا أن شركات النسيج الكبرى فى إسرائيل مثل دلتا وفولجيت قد أكدت على أن نقل خطوط الانتاج إلى الدول العربية قد أنقذ صناعة النسيج المحلية. وذلك على اعتبار أن معدل إنتاج هذه الشركات قد تضاعف عدة مرات، ومن ثم يمكن تشغيل المزيد من العاملين الإسرائيليين. وعلى سبيل المثال ذكرت شركة دلتا أنها قامت بتشغيل ٦٠٠ عامل إسرائيلى جديد فى عام ١٩٩٩. ودلتا هى أكبر شركة إسرائيلية مستثمرة فى مصر والأردن حيث يصل عدد العاملين فيها هناك إلى ٣,٦٠٠ عامل ويصل العدد الاجمالى للعاملين فى الشركة إلى ٨,٥٠٠ عامل.
وتأمل إسرائيل فى رؤية مستثمرين عرب فى إسرائيل فى المرحلة القادمة. ويعتقد رجال الصناعة الإسرائيليين أن اتفاق السلام مع سوريا سوف يقربها من تحقيق هذا الهدف.
وعلى الرغم من الصعوبات، فإن حلم شيمون بيريز على وشك التحقق وأقصد حلم الشرق الأوسط الجديد واقتصاد شرق أوسطى مشترك يكون للفلسطينيين فيه نصيب كبير.

مشروعات التعاون الإسرائيلية - الفلسطينية

المصدر: منظمة البحث عن أرضية مشتركة فى الشرق الأوسط
التاريخ: فبراير ١٩٩٩

بالتوازى مع عملية التسوية السلمية والمفاوضات الحكومية، شهدت السنوات القليلة الماضية دفعة هامة للتعاون الإسرائيلى - الفلسطينى المشترك على مستوى المنظمات المدنية وغير الحكومية، وقد بلغ إجمالى المشروعات المشتركة ٩٨ مشروعاً توزعت على العديد من المجالات وفقاً للتالى: التعليم ١٨ مشروعاً، البيئة ٨ مشروعات، الشباب ١٧ مشروعاً، الإعلام ٦ مشروعات، الحوار وحل الصراعات ١٦ مشروعاً، المرأة ٥ مشروعات، الثقافة ٦ مشروعات، الصحة ٩ مشروعات، البحث العلمى ٦ مشروعات، الاقتصاد ٤ مشروعات، حقوق الانسان ٣ مشروعات، وفيما يلى استعراض لعدد من هذه النماذج.

**** مشروعات التعليم:**

*** مآخاة المدارس الإسرائيلية والفلسطينية:**

المنظمة المنسقة: منظمة الشعب للشعب، وهى مؤسسة غير حكومية تتلقى الدعم من مملكة النرويج، والطرفان المشاركان فى هذا البرنامج يعملان سوياً من خلال مجموعة تخطيط مشتركة، وتقوم النرويج بإمداد المجموعة بسكرتارية من خلال معهد "Fafo" للعلوم الإجتماعية التطبيقية.
المنظمات المشاركة: مدرسة إحسان سامرا الثانوية/

مدرسة تيخون حداش
العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩.
يضم المشروع مدرستين من المرحلة الثانوية وطلبة في المرحلة العمرية من ١٦ - ١٨ عاماً، إضافة إلى ٤٠ فرداً من أعضاء هيئة التدريس، وكافة المشاركين يعملون تحت إشراف لجان متخصصة مشتركة، والمشروع يشمل أنشطة متنوعة تتراوح ما بين كتابة السيرة، وبرامج معلومات، وأنشطة رياضية وغيرها.

*** التدريب على التعليم الديمقراطي لصغار السن**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب
المنظمات المشاركة: المعهد العربي للديمقراطية - معهد السلام/الرعاية
العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩.
يقوم المشروع بتنظيم سيمنار مشترك يضم ٣٠ من مدرسي رياض الأطفال، وتستمر الدورة التأهيلية لمدة ٣ أيام يتعلم خلالها المدرسون كيفية تلقين وتدريب الأطفال في المرحلة العمرية ما بين ٥ - ٨ سنوات على مفاهيم الديمقراطية.

*** مشروع المدرسة الأخت**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب
المنظمات المشاركة: مدرسة أدم/ مدرسة الفرير
العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩
يأمل المشروع في تطوير أنماط ومفاهيم التعايش لإستخدامها في خلق علاقة مآخاة بين فصول المدارس الأولية، تشمل فعاليات المشروع عقد لقاءات منتظمة، مساهمة الأطفال في الأنشطة الجماعية مثال، البستنة - الرسم - التمثيل. صنع الأدوات الموسيقية.

*** المنتدى الفلسطيني - الإسرائيلي لمناقشة قيم الديمقراطية والسلام "مدرسة السلام"**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب
العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩
يهدف المشروع إلى انشاء مدرسة للسلام من خلال عقد دورات تعليمية شهرية عن السلام والديمقراطية وإقامة برلمان مشترك.

*** تعليم السلام باستخدام الموروثات الثقافية**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب
المنظمات المشاركة: مدرسة الفرير/ المدرسة الدانماركية الشاملة.
العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩
يسعى المشروع لتقديم مفهوم تعليم السلام في ورش العمل وفي تجمعات المدرسين، والأخصائيين الاجتماعيين والآباء على كلا جانبي الحدود، وفي النهاية سوف يقوم الجميع بمناقشة النتائج ومشاهدة سلسلة من القصص التي يتم عرضها بشكل درامي، قصص حكائية وغناء شعبي يقدمه طلبة المدارس الفلسطينية والإسرائيلية.

*** مشروع حضانات الأسرة للأطفال حديثي الولادة وحتى ٣ سنوات**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب
المنظمات المشاركة: المؤسسة الفلسطينية للأطفال/هيئة عدن الإسرائيلية.
العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩
يسعى المشروع لدعم نظام التعليم في غزة لاقامة حضانات للأطفال حديثي الولادة وحتى ٣ سنوات وذلك عبر تدريب المشرفات على العمل في هذه الحضانات.

*** مشروع تعليم السلام**

المنظمة المنسقة: المركز الإسرائيلي - الفلسطيني للبحث والمعلومات IPCRI.
العام ١٩٩٩
في يناير ١٩٩٩ قام قرابة ٧٠ مدرساً إسرائيلياً وفلسطينياً بقضاء يوم مشترك في رام الله، الفلسطينيون كانوا جزءاً من مشروع تعلم السلام التابع لمركز IPCRI، الطلاب الإسرائيليون والفلسطينيون الذين بلغ عددهم الألفين والمساهمون في المشروع شاركوا في مناقصات ومسابقات متعددة خلال العام الدراسي، كذلك شارك المدرسون في ورش عمل - دورات تأهيلية. لقاءات تجريبية، مثال، يوم الزيارة إلى رام الله، وقد إلتقى المدرسون الإسرائيليون مع عضو المجلس التشريعي الفلسطيني فارس قدوره، وعضو السلطة الفلسطينية أبوزيده سفيان، وكلاهما كان قد قضى أكثر من عشر سنوات في السجون الإسرائيلية بسبب مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي، وقد طالب كلا منهما المسئولين بتشجيع الجهود الرامية لنشر السلام.

*** منتدى تعليم السلام**

المنظمة المنسقة: المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية.
العام ١٩٩٩
مشروع لتطوير التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في مجال التعليم، وتهيئة الظروف لمشروعات التعليم المشتركة التي يمكن تطبيقها في المدارس الفلسطينية والإسرائيلية، تضم الأنشطة كافة العناصر المتعلقة ببناء الدولة/ المجتمع المدني، والهدف منها حفز المعلمين على الجانبين على ابتكار مفهوم عن السلام ودوره في بناء الدولة حتى يتم إدماجه في المدارس الإسرائيلية مع التأكيد على حق الفلسطينيين في المواطنة، تضم الأنشطة كذلك مظاهرات إسرائيلية فلسطينية مشتركة تتعلق بالأراضي المصادرة من قبل الإسرائيليين لأغراض الاستيطان، وإعادة غرس الأشجار في المناطق التي اقتلع الإسرائيليون منها أشجار الزيتون، وخطة تتعلق بالرابع من مايو، حيث سيتم تنظيم مظاهرة، عبارة عن سلسلة بشرية للاحتفاء بمرور خمس سنوات على المعاهدة والتذكير بضرورة الانتهاء من الموضوعات المتعلقة بالوضع النهائي للكيان الفلسطيني.

*** أفريقيون جنوبيون في عملية بناء السلام.**

المنظمات المشاركة: مؤسسة التعاون الاقتصادي (ECF).
العام ١٩٩٩
مجموعة من الشخصيات من جنوب أفريقيا كان لها دور في عملية بناء السلام في وطنها، تقوم بعقد ندوات

ونقاشات مع أعضاء من كل من السلطة الوطنية الفلسطينية، والإسرائيليين من المنخرطين فى عملية التسوية السلمية لنقل الخبرات والاستفادة من تجارب بناء السلام.

*** دورات لتعليم اللغات العربية، والعبرية والانجليزية.**

المنظمة المنسقة: مركز إبراهام الفلسطيني للغات.

العام ١٩٩٩

تنظيم دورات لتعليم اللغات الثلاث، وهناك مشروع مشترك بين المركز الفلسطيني ومعهد فان لير يتعلق موضوعه بالمرأة، حيث يقوم بتنظيم نقاشات للإسرائيليين والفلسطينيين بخصوص العنف الموجه للمرأة والتقاليد والقوانين الحديثة وكيفية تطبيقها، وذلك بحضور مختصين من كلا الجانبين يقومون بإلقاء محاضرات، والمنظمة تخطط لانشاء مدرسة جديدة للغات فى قطاع غزة سيتم فيها تسكين الطلبة معاً.

*** مشروع التأهيل الجامعي:**

المنظمة المنسقة: البحث عن أرضية مشتركة.

العام ١٩٩٩

مشروع يهدف لحفز التبادل العلمي ما بين الكليات، وزيادة التعاون فى مجال البحث العلمي ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

**** مشروعات بيئية:**

*** الفن والايكولوجيا من أجل السلام وبيئة أفضل**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب.

المنظمات المشاركة: مركز الفن البالستيكى/ هيئة السلام الأخضر

العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩

مشروع لتطوير برنامج عن الفن والبيئة للأطفال عبر تنظيم لقاءات مع قيادات بيئية صغيرة من كلا الجانبين، ويتضمن المشروع العديد من الأنشطة المشتركة مثال تخصيص أيام للنظافة، زراعة الأشجار، رسم الحوائط، أندية البيئة المدرسية، فضلاً عن إصدار وثائق مشتركة عن المشروع.

*** التعاون الزراعي بين الفلاحين الإسرائيليين والفلسطينيين.**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب.

المنظمات المشاركة: المركز الفلسطيني لدعم الزراعة/ حيفات حفيفا

العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩

يهدف المشروع لتطوير أنماط الرى المساعد فى مناطق الزراعة المطرية فى الجزء الشمالي من مناطق السلطة الفلسطينية وجنوبى إسرائيل، وذلك عبر التدريب على تقنيات الرى وتشجيع التعاون بين الفلاحين.

*** البرنامج البيئي للمركز الإسرائيلي - الفلسطيني للبحث والمعلومات.**

المنظمة المنسقة: المركز الإسرائيلي - الفلسطيني للبحث والمعلومات IPCR.

العام ١٩٩٢ - حتى الآن

ركزت الفعاليات الأولية للمركز على التعامل مع التحديات طويلة المدى، خاصة تلك المتعلقة بضرورة اقتسام مصادر مائية محدودة ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعلى الرغم من حقيقة أن الانتفاضة كانت ومازال مشتعلة آنذاك، إلا أنه نجح فى عقد منتدى مشترك عن المياه بين خبراء ومتخصصين فى المياه والبيئة من كلا الطرفين، وقد تم إصدار كتاب أولى عن المركز فى عام ١٩٩١ يحتوى على دراسات مشتركة بخصوص الحلول الممكنة لمسألة المياه.

يتمثل الهدف الأساسي للبرنامج فى توعية المتخصصين الإسرائيليين والفلسطينيين باعتمادهم المتبادل فيما يتعلق بمسائل المياه والبيئة، وتطوير العلاقات المهنية والشخصية التى يمكن أن تساعد المسئولين والأكاديميين وممثلى المنظمات غير الحكومية على العمل معاً، وبالاضافة إلى سلسلة اللقاءات التى تم عقدها بين الطرفين، فقد نجح المركز فى تنظيم ثلاثة مؤتمرات دولية فى أعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦، شارك فيها ١٥٠ عضواً من الإسرائيليين والفلسطينيين، إضافة إلى متخصصين من الخارج وممثلين للهيئات المانحة، وقد غطت المؤتمرات مجموعة متنوعة من الموضوعات وأرست بذور التعاون المستقبلى بين أطرافها.

فى عام ١٩٩٧ ركز برنامج (IPCRI) على موضوعين أساسيين، أولهما هو أثر التغير والتدهور البيئى على الصحة العامة، أما الثانى فقد عنى بتحديد أثر البحوث وبرامج التدريب وبقية أشكال التعاون المشترك الإسرائيلى الفلسطينى على مجال البيئة.

*** برنامج المركز الإسرائيلي - الفلسطيني للبحث والمعلومات IPCRI للصحة والبيئة**

المنظمة المنسقة: IPCRI.

العام ١٩٩٧ - حتى الآن

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البرنامج منذ تدشينه فى عام ١٩٩٧ فى اكتشاف آثار التغير فى البيئة على الوضع الصحى الحالى والمستقبلى للسكان الإسرائيليين والفلسطينيين، ونشر ما يتم التوصل إليه كآلية للمساهمة فى صياغة وتوجيه السياسة القومية، ويقوم المركز حالياً بتسهيل سبل التعاون المشترك بين كل من وزارة البيئة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بهدف تحسين استجابة الأخيرة للحوادث الكيمائية، وفى هذا النطاق يقوم المركز بعقد دورات تدريبية وتبادل المعلومات، وقد قام المركز خلال الفترة من ١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٩٩ بتنظيم مؤتمر حول البيئة والصحة العامة فى إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، كان قد سبق للمركز أن قام فى فبراير ١٩٩٨ - مدعوماً من وزارة البيئة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية - بتنظيم سيمنار لمدة ثلاثة أيام موضوعه التعاون البيئى طويل المدى حضره ٥٥ شخصاً، وقد تمخض السيمنار عن قائمة بنحو ٢٠ مشروعاً، رأى المساهمون ضرورة تنفيذها بشكل مشترك بين الطرفين، ويسعى المركز حالياً لوضع عدد من هذه المشروعات موضع التنفيذ بمساعدة الهيئات

المختصة على الجانبين.

*** حل الصراعات البيئية:**

المنظمة المنسقة: المركز الإسرائيلي الفلسطيني للبحث والمعلومات (IPCRI).

العام ١٩٩٩

سيقوم المركز بتنظيم ورشة عمل أولية مخصصة لتعريف الإسرائيليين والفلسطينيين بالإسهامات المتوافرة في مجال حل الصراعات البيئية، إضافة إلى تدريب مجموعة من الأفراد يمكن أن يساهموا مستقبلاً في حل الأزمات، كذلك يهدف المشروع للتدريب على آليات حل الصراعات البيئية ويأمل أن ينجح في النهاية في خلق إطار مؤسسي للتوسط والتنسيق في الموضوعات الصراعية ذات الصلة بالبيئة.

*** برنامج بيئي إقليمي**

المنظمة المنسقة: ECOPEACE/ أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط

العام ١٩٩٩

يتضمن البرنامج التنمية الدائمة لخليج العقبة، وحفز الأطراف الإقليمية على وضع خطة لتطوير حوض البحر الميت، ومراجعة العواقب البيئية لمنطقة التجارة الحرة المتوسطية، والمشاركة العامة في إدارة المياه، ومؤتمرات عن الإعلام البيئي، ودورات تدريبية للمتخصصين في البيئة في منطقة الشرق الأوسط، وبرنامج لشرح مزايا مصادر الطاقة المتجددة.

**** مشاريع الشباب**

*** الحوار: مشروع إسرائيلي - فلسطيني**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب

المنظمات المشاركة: مدرسة أيروني. دني/ مدارس تاليقا كومي

العام: ١٩٩٨ - ١٩٩٩

يضم المشروع ٨٠ طالباً في سن السابعة عشر، مع مجموعة قيادية مكونة من ١٦ طالباً تم تدريبهم لإرشاد أقرانهم عن كيفية التعامل مع التصورات النمطية والمفاهيم التمييزية وكيفية تسوية الصراعات.

*** برنامج تدريب القادة للإسرائيليين (اليهود - العرب) والفلسطينيين**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب

المنظمات المشاركة: حركة الشباب العرب/Hashomer Hatzain - إتحاد الشباب المستقل.

يقوم المشروع بتنظيم لقاءات شهرية بين قيادات من المنظمات الشبابية الثلاث، فضلاً عن تنظيم لقاءات بين التجمعات الشبابية.

*** شباب من أجل السلام: وجهاً لوجه**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب

المنظمات المشاركة: مركز السلام والصداقة الفلسطيني/ مركز الحوار التقاربي

العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩

مشروع لدمج دورات وندوات الحوار مع الأنشطة التي تحظى باهتمام المشاركين من الشباب، وتتضمن تبادل الزيارات، واكتشاف ماهية السلام لدى كل مجموعة، ومناقشة العديد من الموضوعات مثال مفهوم السلام الشعبي، إمكانية أن يكون للشباب تأثير ايجابي على العملية السلمية، الترفيه كمؤشر على نوعية الحياة، البيئة كمصدر مشترك للحياه، وسوف يساهم الشباب في معسكرات لتنظيف الشواطيء وزراعة ورعاية أشجار الزيتون.

*** قرية السلام العالمية:**

المنظمة المنسقة: المجتمع الفلسطيني للرواد من الرجال والنساء - مشروع مستقبلي

تزمع جماعة رواد القدس إنشاء قرية عالمية للسلام في منطقة Al - Ezzariah، وتبلغ تكلفة المشروع قرابة أربعة ملايين دولار، ومن المقرر أن تضم القرية مسرحاً، ملعباً، حمام سباحة، بيت للضيافة، وقد قامت السلطة الفلسطينية بمنح الأرض المخصصة للمشروع.

**** المشاريع الإعلامية:**

*** لقاءات مشتركة عبر انتاج فيلم فيديو للشباب**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب

المنظمات المشاركة: مركز كاجان للاتصالات المحلية/ مركز الهدف للسلام

العام: ١٩٩٨ - ١٩٩٩

مشروع لتنظيم لقاءات مشتركة بين الشباب من الجانبين، سوف يتعلم الشباب خلالها كيفية القيام بتصوير وكتابه وانتاج فيلم فيديو عن موضوعات متعددة مثل الاختلافات الثقافية، علاقات الآباء بالأبناء، وسوف يقوم الشباب بإنتاج ثلاثة أفلام فيديو.

*** فيلم فيديو عن تعلم السلام**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب

المنظمات المشاركة: منتدى مجتمع الشباب العربي للدراسات (Hasharvin Kalnoa - Lahav) معهد فان لير القدس

العام: ١٩٩٨ - ١٩٩٩

مشروع يقوم بعقد لقاءات مشتركة بين مجموعتين من الشباب الإسرائيلي والفلسطيني بهدف اكتشاف كل منهما للآخر، وإنتاج فيلم فيديو مشترك، ولاحقاً سيتم استخدام الفيلم في المدارس لخلق إمكانية أفضل للتعايش وفهم ديناميات عملية التسوية السلمية.

*** نسخة عبرية من فيلم عن محمود درويش**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب

المنظمات المشاركة: سيمون بيتسون

العام: ١٩٩٨ - ١٩٩٩

مشروع لترجمة فيلم عن محمود درويش، وعقد ندوات ومجموعات نقاشية حول الفيلم.

**** مشاريع تسوية الصراعات والحوار:**

*** الحوار مع الفلسطينيين**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب

المنظمات المشاركة: Neviat Shalom/ الحركة من أجل السلام والتفاهم/ الشباب الفلسطيني المتحد

العام: ١٩٩٨ - ١٩٩٩

مشروع يهدف إلى إقامة حوار بين المتدينين من اليهود والفلسطينيين، وذلك عبر تنظيم ٨ لقاءات في الضفة الغربية - غزة - إسرائيل، تغطى اللقاءات موضوعات عديدة مثل مفهوم السلام في الانجيل والقرآن، وتسوية الخلافات بين المتطرفين على الجانبين.

*** مؤتمر هوج من أجل السلام**

المنظمة المنسقة: دعو هوج من أجل السلام (HAP)

العام ١٩٩٩

حملة عالمية لتدشين قرن جديد يسوده السلام، وهي حملة تقودها الشعوب وليست الحكومات، وتسعى HAP إلى عقد مؤتمر عالمي تتبادل فيه الشعوب أفكارها وتصوراتها حول كيفية صياغة ثقافة للسلام والعدل في القرن الحادي والعشرين، تتكون المجموعة من أكثر من ٦٠ منظمة غير حكومية، فضلا عن نحو ٨٠٠ منظمة أخرى صدَّقت على موضوع الحملة، وتتمثل الأهداف الأربعة للحملة في التالي:

- تقوية الاعتبارات والقوانين والمؤسسات المتعلقة بدعم حقوق الانسان.
- تطوير وسائل الوقاية والحل السلمي للمنازعات.
- إلغاء الأسلحة النووية وتطوير حملات نزع التسلح.
- تحديد الأسباب الجذرية للحروب وتطوير ثقافة السلام.

*** الحوار بين المؤسسات الفلسطينية والإسرائيلية:**

المنظمة المنسقة: معهد فان لير القدس

العام ١٩٩٨

كان هناك حوار مكثف وشامل في عام ١٩٩٨ بين المؤسسات الأكاديمية والثقافية والمدنية الإسرائيلية والفلسطينية، وقد أوضح الحوار ضرورة تدعيم النشاطات القاعدية وتحسين مهارات بناء المجتمع في الكيان الفلسطيني، وقد حفزت هذه الحوارات مشروعات البحث المشترك - تم عقد بعضها مع جامعة القدس - والمنتديات والمؤتمرات بمشاركة المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين، وقد ضمت مجالات البحث المشترك موضوعات تتعلق بالهوية المجتمعية الإسرائيلية/ الفلسطينية، وأسئلة بخصوص العنف السياسي والديني، واللاجئين، وشملت المنتديات مسائل التعليم، والمدن المقسمة، والنساء والقانون والصراع بين التقاليد والقانون الحديث.

**** مشاريع القيادات النسائية:**

*** النساء والاتحادات النقابية**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب

المنظمات المشاركة: مركز الديمقراطية وحقوق العمال

العام: ١٩٩٨ - ١٩٩٩

يهدف المشروع إلى زيادة تمثيل النساء في الاتحادات النقابية عبر انشاء منتدى نسائي للنقابات وذلك خلال سيمنار يستمر لمدة يومين، ويركز المشروع على تنمية المهارات القيادية، وزيادة الوعي بالمصالح العامة.

*** النساء في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية**

المنظمة المنسقة: معهد فان لير القدس

العام ١٩٩٨

خلال عملية الانتقال للمجتمع الحديث غالباً ما تتعرض النساء للتأثيرات المرجعية للحركات الأصولية التي تسعى إلى مصادرة الحداثة، وحتى في المجتمعات الديمقراطية التي تتسم فيها الحركات القومية ببعد تحديثي تظل النساء يواجهن العديد من التمييزات الاجتماعية والقانونية، وهن بالتالي يصبحن عرضة للايذاء والقمع.

انطلاقا من ذلك يسعى البرنامج لخلق آليات للتواصل وتعديل الرؤى والمفاهيم الثقافية السائدة عبر التفاعل المتبادل ما بين صانعي السياسة وقيادات المنظمات النسائية من جانب، والرؤى العامة من الجانب الآخر، وقد نجحت المرحلة الأولى التي تم تدشينها في عام ١٩٩٨ في تأليف مجموعات عمل من المختصين من النساء اليهوديات والعرب، سواء من إسرائيل أو من مناطق السلطة الفلسطينية (إحدى المنظمات المشاركة هي مدرسة إبراهام في غزة) وتلك المجموعات تلتقي بشكل دوري لتحديد الاحتياجات وصياغة برامج وسياسات العمل وقد تم تنظيم مؤتمر دولي في عام ١٩٩٩ كان موضوعه التقاليد والقوانين الحديثة.

**** المشاريع الثقافية:**

*** السياحة الثقافية من أجل السلام**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب

المنظمات المشاركة: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي/ أبناء إبراهام.

العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩

يهدف المشروع إلى تنظيم ١٤ جولة سياحية ثقافية متبادلة، سبع منها في الضفة الغربية والباقي في إسرائيل، على أن يتم عقب ذلك تقييم وتحليل نتائج هذه الجولات.

*** ورشة عمل غرب - شرق ديفان للاوركسترا والموسيقى**

المنظمة المنسقة: أوركسترا شيكاغو السيمفوني

العام ١٩٩٩

مشروع يشرف عليه "داينيل باربنبويم" مدير أوركسترا شيكاغو السيمفوني ويهدف إلى استخدام الموسيقى في حفز التناغم والتفاعل بين الشعوب مختلفة الثقافات، يتضمن المشروع استقدام ٨٠ عازفاً في المرحلة السنية ما بين ١٤ - ٢٥ عاماً كممثلين لدول الشرق الأدنى والشرق الأوسط، وخلال الفترة من ١ - ١٧ أغسطس ١٩٩٩ يقومون بالدراسة والتدريب والاستعداد لتقديم عرض عام في ألمانيا. وقد تم إختيار العازفين من بين ٢٠٠ متقدم من

١٦ دولة من بينها ألمانيا - سوريا - الأردن - إسرائيل - فلسطين، وتضم المجموعة ٤٥ إسرائيليا، و٣٥ عربياً، إضافة لبعض الألمان.

*** مشاريع ثقافية مشتركة**

المنظمة المنسقة: مركز بيريز للسلام

يضم المشروع عدداً من الأنشطة كالتالي:

١- فيلم فيديو إسرائيلي - فلسطيني مشترك عن ضغوط الحياة في كلا المجتمعين.

٢- عرض مسرحي مشترك بين كل من الأردنيين - الفلسطينيين - الإسرائيليين بعنوان "العدو الأخير".

٣- عرض مسرحي آخر يتم الاعداد له.

**** مشاريع صحية**

*** التعاون لمساعدة الأشخاص الذين يتعرضون لأزمات: إقامة خط ساخن للمساعدة الإنسانية**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب

المنظمات المشاركة: المؤسسة الإسرائيلية للمساعدة الإنسانية الأولية/ الصليب الأحمر الفلسطيني.

العام: ١٩٩٨ - ١٩٩٩

يسعى المشروع إلى إنشاء مركز للمساعدة العاجلة في مواجهة الأزمات في الضفة الغربية، والتشجيع على طلب المساعدة المتبادلة بين كلا الشعبين، يتضمن المشروع كذلك برامج لتبادل المتطوعين بين المنظمتين، وورش عمل للمتطوعين الذين يتلقون مكالمات الاستغاثة.

*** التدريب الصحي للأطباء**

المنظمة المنسقة: الشعب للشعب

المنظمات المشاركة: مؤسسة التعاون الاقتصادي

العام ١٩٩٩

يتمثل المشروع في قضاء ١١ طبيباً من مناطق السلطة الفلسطينية فترة ستة أشهر في أحد مستشفيات تل أبيب للتعلم والتدرب على مختلف التقنيات الحديثة وذلك لتطوير أدائهم بعد عودتهم للعمل في عياداتهم ومستشفياتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

*** تدريب الأطباء النفسيين الفلسطينيين**

المنظمات المشاركة: مجتمع الصليب الأحمر الفلسطيني

العام ١٩٩٩

مشروع بالتعاون مع مركز تل أبيب للصحة العقلية لتدريب الأطباء الفلسطينيين.

*** عيادة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة في الضفة الغربية**

المنظمة المنسقة: أطباء من أجل حقوق الانسان.

العام ١٩٩٩

هناك خطط لافتتاح عيادة مشتركة في الضفة الغربية بالتعاون مع منظمة "مجتمع أصدقاء المرضى، فضلاً عن ذلك تقوم منظمة أطباء من أجل حقوق الانسان بإدارة برنامج للعلاج ومتابعة السجناء المرضى، والمساعدة العلاجية في أوقات الإغلاق، في المناطق الريفية النائية، كما تسهم في تذليل العقبات أمام الحصول على تصاريح مرور خلال فترات الإغلاق، وهي تعمل بشكل عام بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

**** مشاريع بحثية**

*** باتجاه الوضع النهائي: تقييم موضوع اللاجئين**

المنظمة المنسقة: المركز الإسرائيلي - الفلسطيني للبحث والمعلومات (IPCRI)

العام ١٩٩٧

خلال عام ١٩٩٧ قام (IPCRI) بإعداد دراسة أولية لتقييم أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. الرؤى والخيارات السياسية المحتملة لدى كل من النخبتين السياسية الإسرائيلية والفلسطينية لحل معضلة اللاجئين في اطار مفاوضات الوضع النهائي.

برنامج البحث

الجزء الأول: Conducting in depth (focus group) - ويتضمن لقاءات شخصية مع قيادات اللاجئين الفلسطينيين في المعسكرات (اجتماعية - اقتصادية - سياسية - دينية)، حيث قام باحثو المركز بإجراء حوارات مع ١٦٣ من هذه القيادات غطت كل معسكرات اللاجئين في الضفة والقطاع، وقد تضمنت الحوارات المجالات التالية:

- الخلفية الديموغرافية: من هم، من أين أتوا، ماذا يعرفون عن وضع ملكياتهم حالياً، أين كانوا يقيمون، لأية فترة، الحالة الصحية وغيرها.
- علاقاتهم العامة بالاتفاقات السياسية سواء التي نفذت أو تلك الجاري تنفيذها.
- تقييم الاحتمالات المستقبلية مثال العودة - التعويض - إعادة التوطين - البقاء في المعسكرات - إعادة التسكين في الضفة والقطاع - إعادة التسكين في مكان آخر.

الجزء الثاني: لقاءات مع عدد من أعضاء المجلس الفلسطيني، وعدد آخر من القيادات السياسية والمحللين بخصوص مسألة اللاجئين، وقد تم اجراء ٢٥ لقاءً بهذا الصدد.

الجزء الثالث: لقاءات مع عدد من أعضاء الكنيست الإسرائيلي وقيادات سياسية ومحللين آخرين، وقد تم إجراء ٢٥ لقاءً بهذا الصدد.

الجزء الرابع: مسوح لقياس الرأي العام في أوساط اللاجئين الفلسطينيين داخل المعسكرات في الضفة والقطاع وكذلك وسط الجماهير الفلسطينية والإسرائيلية.

الجزء الخامس: إعداد تقييم شامل لتحليلات الرأي وإصدار تقرير تفصيلي عن الخيارات السياسية لمسألة اللاجئين وقد تم إعداد نتائج البحث للنشر في كتاب بعنوان "مستقبل موضوع اللاجئين الفلسطينيين في مفاوضات الوضع النهائي: اللاجئين الفلسطينيين: ماضيهم - حاضرهم ومستقبلهم.

*** الرأي العام الإسرائيلي والفلسطيني حول مستقبل القدس**

المنظمة المنسقة: المركز الإسرائيلي - الفلسطيني للبحث والمعلومات (IPCRI)
العام ١٩٩٦
تم خلال الفترة من ٢٢ - ٢٨ مايو ١٩٩٦ إجراء استطلاعين متوازيين للرأى العام بخصوص مستقبل القدس، وذلك نيابة عن (IPCRI)، وقد أجرى معهد جالوب إسرائيل استطلاعات الرأى فى إسرائيل، أما الاستطلاعات فى الضفة الغربية - غزة - شرق القدس فقد تم إجراؤها بواسطة مركز معلومات البحث فى بيت لحم، وقد أوضحت الاستطلاعات أن أقل من ثلثى الرأى العام الإسرائيلى يؤيد الوضع الحالى، وأن ٨٪ منهم فقط يعتقد أن الفلسطينيين سوف يوافقون على إبقاء الوضع كما هو عليه، وعلى الرغم من أن الرأى العام الإسرائيلى لم يتم تعريضه بعد لاحتمال وجود خيارات أخرى، إلا أنه من المدهش أن قطاعاً كبيراً من الجمهور الإسرائيلى مستعد أن يضع فى اعتباره وجود خيارات يمكن أن تتضمن اقتسام أو مشاركة السيادة بشكل ما، كما أن الجمهور الإسرائيلى كذلك يعرف جيداً نوعية الخيارات التى يمكن أن تلقى تأييد الجمهور الفلسطينى، وهى تلك التى تتضمن إعطاء الفلسطينيين شكل من أشكال السيادة. من ناحية أخرى، فإن الجمهور الفلسطينى منقسم تماماً فيما يتعلق بالخيارات التى تحظى بتأييده، فهناك مشاعر أقوى بكثير فيما يخص الخيارات التى يرفضها، وهو ما يعنى بالتالى وجود الكثير من الامكانات لاختبار خيارات جديدة ومبتكرة تضم شكلاً ما من أشكال مشاركة أو اقتسام السيادة، وفى التحليل الأخير فإن تدويل القدس هو الاقتراح الوحيد المرفوض قطعياً من كلا الجانبين.

*** استطلاع رأى إسرائيلى - فلسطينى مشترك**

المنظمات المنسقة: مركز تامى شتانيمتس للسلام التابع لجامعة تل أبيب TSCP/ مركز القدس للإعلام والاتصالات OMCC
العام ١٩٩٩
أوضح استطلاع مشترك عقد فى مارس ١٩٩٨ أن غالبية الإسرائيليين يعتقدون أن القيادة الفلسطينية صادقة فيما يتعلق بصنع السلام مع إسرائيل، وعلى الجانب الآخر فإن نسبة ضئيلة من الفلسطينيين تعطى مصداقية كبيرة للحكومة الإسرائيلية، كذلك وطبقاً للاستطلاع، فإن الشعبين يتبنون رؤى متباينة فيما يتعلق بمستقبل القدس، وقد قام المركز أثناء الاستطلاع بسؤال ٥٠٠ إسرائيلى، و٥٠٠ فلسطينى بالتتابع.

**** مشاريع اقتصادية**

*** التعاون الاقتصادى**

المنظمة المنسقة: مركز بيريز للسلام يضم البرنامج العديد من المشروعات مثال:
١- مشروعات مشتركة يتم توفير التمويل الأولى لها بالاتفاق مع البنك الدولى.
٢- التدريب والمشاركة فى مجال تكنولوجيا المعلومات.
٣- السياحة، والتى تضم العديد من المشروعات مثال:
أ- دورات تدريبية لوكالات السفر الإسرائيلية والفلسطينية حول كيفية الاستعداد لاحتفالات الألفية.
ب- "الطواف بالبحر الميت" دورة تدريبية للترويج السياحى لكل من إسرائيل - فلسطين - الأردن.
جـ- دورة عن كيفية الترويج السياحى لمدينة نابلس
٤- التدريب وتقديم الاستشارات وإقامة بنك دم فى رام الله.

*** مؤتمر إقليمى يضم فلسطين، الأردن، مصر، إسرائيل: موضوعات إقليمية تتعلق بالاقتصاد، والتجارة والاستثمارات**

المنظمة المنسقة: اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية
العام ١٩٩٩
مشروع بادرت به غرفة التجارة الفلسطينية ويهدف إلى تنظيم مؤتمر إقليمى لمناقشة الموضوعات الاقتصادية المشتركة.

*** الاقتصادات والتنمية**

المنظمة المنسقة: المركز الإسرائيلى الفلسطينى للبحث والمعلومات (IPCRI)
العام ١٩٩٦
فى يوليو ١٩٩٦ وعقب الانتخابات الإسرائيلية مباشرة عقد IPCRI سلسلة من اللقاءات لمناقشة النتائج المحتملة للانتخابات على عملية السلام، كان الاعتقاد السائد أن القليل يمكن إحرازه على الصعيد السياسى، ومع ذلك فقد كانت هناك إمكانات كبيرة للتنمية، خاصة فيما يتعلق بتطبيق سياسات أكثر ليبرالية لتنمية الاقتصاد الفلسطينى، وارتكازاً على ذلك أعد IPCRI تصوراً سياسياً أولياً تم توزيعه على نطاق واسع وسط مسئولى الحكومة من الإسرائيليين.

**** مشاريع حقوق الانسان**

*** دورات قانونية**

المنظمة المنسقة: مركز السارتاوى
العام ١٩٩٩
يهدف المشروع إلى تنظيم دورات تدريبية وتعليمية مشتركة فى مجال حقوق الانسان وذلك فى كلية الحقوق جامعة تل أبيب/القدس

*** التعاون لإنهاء انتهاكات حقوق الانسان فى جنوب لبنان**

المنظمة المنسقة: البحث عن أرضية مشتركة فى الشرق الأوسط
العام ١٩٩٤ - ١٩٩٦
شمل المشروع التعاون المشترك بين كل من منظمات حقوق الانسان الإسرائيلية والفلسطينية فى جمع وتوثيق المعلومات عن المساجين اللبنانيين المحتجزين فى إسرائيل، والتنسيق مع الصليب الأحمر لاستخراج تصاريح زيارة لسجن الخيام، وذلك فضلاً عن مشاركة المعلومات والتعاون مع المؤسسات اللبنانية المناظرة.

٣ إسـرائيل/ اقـتـصـاد

الميزانية الإسرائيلية للسنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢

كتاب الميزانية - إعداد: وزارة الميزانية، ديوان رئيس الوزراء وبنك إسرائيل - أكتوبر ١٩٩٩

أولاً: التطورات الاقتصادية في سنة ١٩٩٩

يعتمد تقييم التطورات الاقتصادية في سنة ١٩٩٩ على بيانات جزئية وعلى تقديرات مؤقتة صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، وعن وزارة المالية وبنك إسرائيل. وهي آخر بيانات صادرة حتى منتصف شهر أكتوبر على أكثر تقدير. ويمكن أن تتغير البيانات النهائية بشكل كبير.

١- الخطوط الرئيسية للتطور:

ظل معدل ارتفاع الناتج في سنة ١٩٩٩ منخفضاً - مع انخفاض في الناتج للفرد وفي إجمالي الانتاجية - واستمر الارتفاع في نسبة البطالة، كما تراجع ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ. ومع ذلك تدل مؤشرات كثيرة (من بينها استطلاع الشركات، بيانات التجارة الخارجية والبيانات الخاصة بعائدات قطاعات التجارة والخدمات) على زيادة معدل النشاط خلال السنة. كما كان هناك ارتفاع ملحوظ في زيادة الطلبات المحلية وذلك بالمقارنة بالسنتين السابقتين. ولكن لأن الارتفاع تركز على الاستثمار في مخزون الماس وفي السفن والطائرات (بعد انخفاض حاد في العام الماضي) وتمثل في زيادة حادة في الاستيراد مع تراجع التوسع في التصدير (بدون الماس) بسبب تراجع التوسع في التجارة العالمية - فإنه لم يسجل ارتفاعاً مناظراً في الناتج. وقد تمثلت التطورات في الاستيراد والتصدير في بعض الزيادة في العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات على الرغم من استمرار التحسن في ظروف التجارة. ومع ذلك يبدو أن زيادة الاستثمارات المباشرة للأجانب وزيادة التحويلات من جانب واحد على حساب رأس المال، ستتيح إمكانية تمويل الزيادة في العجز دون أن تكون هناك زيادة في الدين الخارجي للاقتصاد، بل ربما سيكون من الممكن خفضه. ووفقاً للتقديرات الحالية نتوقع أن يكون معدل ارتفاع الأسعار خلال السنة أقل من غاية الأربعة في المائة التي وضعتها الحكومة، ويكون مشابها للمعدل الذي ساد الاقتصاد في السنة التي سبقت الخفض الكبير للشيكل في نهاية سنة ١٩٩٨. وكانت أسعار الواردات والصادرات هذا العام أعلى من أسعار الناتج.

يبدو أن التطورات الاقتصادية هذا العام تعكس توقعات معينة في قطاع الأعمال بحدوث ارتفاع في زيادة الطلبات في الاقتصاد في السنوات القادمة، وتعكس أيضاً آثار الأزمات المالية التي نشبت في العالم في السنتين الأخيرتين واستمرار مسيرة التراجع في ارتفاع مستوى الطلبات في الاقتصاد بعد الارتفاع السريع الذي اتسم به النصف الأول من العقد. وقد تأثرت التطورات هذا العام أيضاً بالسياسة النقدية التي كانت تهدف إلى تحقيق غاية التضخم للسنة الحالية والتقدم نحو الغاية طويلة المدى الرامية إلى استقرار الأسعار كما هو مألوف في الدول الصناعية، وتأثرت أيضاً بالسياسة المالية التي تحددت غاياتها في قانون خفض العجز. ويمكننا العثور على ما يثبت صدق التوقعات بحدوث انتعاش في الطلبات، من خلال الزيادة التي طرأت على الاستثمارات في الآلات والمعدات، وفي وسائل المواصلات البرية وفي الثروات غير الملموسة. في مقابل ذلك استمر الانخفاض في مخزون السلع والمواد الخام (باستثناء الماس)، والذي يحتمل أن يكون قد تأثر بارتفاع الفائدة الحقيقية قصيرة الأجل. وقد ساهم تباطؤ التوسع في التجارة العالمية في السنتين الأخيرتين، بسبب الأزمات المالية التي اجتاحت عدة دول، ساهم في تراجع شديد في زيادة الصادرات (بدون الماس) وفي زيادة الواردات، بسبب انخفاض أسعارها في العالم، على الرغم من الخفض الحقيقي للشيكل هذا العام. كما ساهم انخفاض أسعار الواردات (بالنقد الأجنبي) في اعتدال الارتفاع المحلي

للأسعار. وقد استمرت الزيادة المعتدلة فى الاستهلاك الخاص الجارى للفرد، فى حين ارتفع معدل زيادة الاستهلاك العام (بدون الواردات العسكرية) فى هذه السنة وكان أسرع من معدل زيادة السكان والناتج. وقد زاد عجز القطاع العام فى هذه السنة بنسبة ملحوظة، ومن المتوقع أن يكون عجز الحكومة أعلى من الغاية التى تحددت لهذه السنة.

ارتفع الناتج المحلى الاجمالى هذا العام بنسبة ٢٪ ارتفاعاً حقيقياً، وهى نسبة أقل بعض الشيء من معدل زيادة السكان. وبناء على ذلك سجل للسنة الثانية على التوالى انخفاضاً فى الناتج للفرد، بنسبة ٠,٣٪ - فى حدود المدى الذى تكهنوا به فى الميزانية القومية لسنة ١٩٩٩. وقد حدث تباطؤ فى زيادة ناتج قطاع الأعمال - من ٢,٢٪ فى العام الماضى إلى ١,٦٪ هذا العام - وهى نسبة تقل كثيراً عن معدل النمو الاقتصادى المحتمل النابع من زيادة احتياطى رأس المال وزيادة قوة العمل. ونتيجة لهذا التباطؤ استمرت الزيادة البطيئة فى قوة العمل بالاقتصاد، وارتفعت نسبة البطالة إلى ٨,٩٪. وارتفع معدل زيادة عدد العاملين الإسرائيليين فى قطاع الأعمال فى هذه السنة، إلا أن معدل الزيادة ظل بطيئاً - حوالى ١٪. وارتفع الأجر الحقيقى فى هذا القطاع بنسبة ١,٧٪ فى الشهور السبعة الأولى من السنة بالمقارنة مع الفترة المناظرة من العام الماضى. وزادت الطلبات المحلية بنسبة ٣,٨٪، وهو معدل كبير مقارنة بزيادة بنسبة ٠,٩٪ فى ١٩٩٨، ومعدل أكبر بكثير من معدل زيادة الناتج. ومع ذلك ساهم الاستثمار فى المخزون (وخاصة مخزون الماس) مساهمة مهمة فى زيادة الطلبات المحلية، ومع التغاضى عن هذا العامل تكون الطلبات قد زادت بنسبة ٢,١٪ فقط، مقابل ١,٨٪ فى العام الماضى. ولأن زيادة الطلبات المحلية كانت أسرع من زيادة الناتج، فقد زاد فائض الواردات (بدون الواردات العسكرية) بنسبة ٢,٦٪ من الناتج. وفى مقابل ذلك كان استمرار التحسن فى ظروف التجارة الإسرائيلية (بأكثر من ٢٪) من بين العوامل التى أدت إلى الحد من زيادة العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات بالأسعار الجارية، ولم يتسع إلا بنسبة ٠,٧٪ فقط من الناتج.

عملت السياسة النقدية هذا العام على استقرار تضخم منخفض، خلال محاولة للحيلولة دون تسرب الأزمات المالية التى سادت عدة دول (وخاصة روسيا فى أواخر سنة ١٩٩٨ والبرازيل فى سنة ١٩٩٩) إلى الاقتصاد الإسرائيلى. بناء على ذلك رفع بنك إسرائيل فى نوفمبر ١٩٩٨ فائدته بنسبة ٤٪ بهدف الحيلولة دون تطور ارتفاع الأسعار الناجم عن خفض الشيكل إلى حد التضخم. لذلك تم تعويم الشيكل فى بداية السنة، وسجل انخفاض فى مؤشر الأسعار للمستهلك أدى إلى تعويض جزء من ارتفاع الأسعار الذى حدث فى نهاية سنة ١٩٩٨. بناء على ذلك تم خفض فائدة بنك إسرائيل من نهاية فبراير إلى أغسطس بشكل تدريجى بنسبة نقطتين فى المائة. وقد ظلت التوقعات التضخمية طوال السنة كلها أعلى من غاية الأربعة فى المائة التى وضعتها الحكومة، بل وزادت فى الربع الثالث من السنة إلى جانب زيادة معدل خفض الشيكل. وقد بلغ متوسط الفائدة الحقيقية المؤثرة المتوقعة فى الشهور التسعة الأولى من السنة نسبة ٧,١٪، وهى نسبة أعلى بنصف فى المائة من نسبتها فى نفس الفترة من سنة ١٩٩٨. كما كانت الفائدة الحقيقية (المربوطة) متوسطة وطويلة الأجل أعلى مما كانت فى السنة الماضية. وفى سوق الأسهم سجلت ارتفاعات تزيد على ٣٠٪ من بداية السنة حتى نهاية سبتمبر. وكان سعر صرف الشيكل (مقابل سلة العملات) فى أوائل أكتوبر شبيهاً بالسعر فى نهاية سنة ١٩٩٨، إلا أن هذا الاستقرار كان يعكس تعويماً للشيكل فى النصف الأول من السنة، وخفضاً للشيكل فى باقى السنة. كما كانت الاستثمارات المباشرة للأجانب فى الاقتصاد فى الشهور التسعة الأولى من السنة أعلى من إجمالى الاستثمارات فى سنة ١٩٩٨ كلها.

٢- الاستهلاك الخاص :

تراجع معدل زيادة الاستهلاك الخاص فى سنة ١٩٩٩، ووصل إلى ٢,٧٪ (٠,٤٪ للفرد). وكان التراجع أكثر حدة فى شراء السلع المعمرة، حيث لم تطرأ عليه أى زيادة تذكر فى هذه السنة، إلا أنه حدث أيضاً تراجع فى استهلاك سلع أخرى. ومن ضمن العوامل المحتملة لاستمرار التراجع فى زيادة الاستهلاك الخاص:

أ- استمرار تضاؤل تأثير مشتروات المهاجرين الذين وصلوا إسرائيل فى أوائل التسعينيات، وهى الظاهرة التى تمثلت فى السنتين الأخيرتين فى هبوط نشاط بناء المساكن.

ب- ارتفاع نسبة البطالة واستمرار هذه النسبة المرتفعة، وهو الأمر الذى زاد من الغموض لدى المواطنين فيما يتعلق بالدخل المستقبلى للأسرة، وربما يكون قد أدى أيضاً إلى النقص الحاد فى السيولة المالية للأسرة الإسرائيلية.

جـ- الفائدة الحقيقية المرتفعة التى سادت الاقتصاد هذا العام، والتى ربما كانت هى السبب فى الغاء بنود استهلاكية لبعض الأسر.

د- تأجيل تنفيذ اتفاقيات الأجر فى القطاع العام، وهو ما سبب نقصاً فى السيولة المالية للعاملين فى هذا القطاع، خاصة مع الفائدة الحقيقية المرتفعة فى الاقتصاد.

٣- الاستثمار المحلى الاجمالى :

زاد الاستثمار فى الثروات الثابتة هذا العام بنسبة ٢,٦٪، بعد انخفاض بنسبة ٣,٩٪ فى العام الماضى. وتعكس هذه الزيادة ارتفاعاً ملحوظاً فى الاستثمارات فى قطاعات الاقتصاد، بينما كان الانخفاض حاداً فى الاستثمارات فى السكن. وقد زاد الاستثمار فى قطاع الاقتصاد هذا العام بنسبة ٧,٦٪ بعد أن انخفض بنسبة ٢,٧٪ فى سنة ١٩٩٨. وبناء على ذلك سيكون مجمل فائض رأس المال التجارى لبداية سنة ٢٠٠٠ أعلى مما كان عليه فى بداية سنة ١٩٩٩ بنسبة ٦,٨٪ - وهى نسبة أعلى من نظيرتها فى العام الماضى (٦,٤٪) ومن نسبة زيادة ناتج قطاع الأعمال ومن نسبة زيادة فائض رأس المال فى الماضى. لم يكن تطور بنود

الاستثمار فى قطاعات الاقتصاد متماثلاً وموحداً وتأثر ببنود الاستثمار ذات طابع المرة الواحدة، والتى كانت قد اتخذت بشأنها قرارات منذ عدة سنوات. وفى الوقت الذى زاد فيه الاستثمار فى الآلات والمعدات، وفى وسائل المواصلات وفى الثروات غير الملموسة (مخصصات البحث والتطوير)، انخفضت بشكل حاد الاستثمارات فى المبانى وأعمال الإنشاءات. وعلى ضوء ارتفاع الفائدة الحقيقية فى الاقتصاد واستمرار بطء حركة رأس المال هذا العام، وعلى ضوء الفائض غير المستغل فى المبانى التجارية والصناعية، يحتمل أن يعكس تطور الاستثمارات توقعات بحدوث انتعاش فى الطلبات فى الاقتصاد فى السنوات القادمة. وقد انخفضت الاستثمارات فى السكن هذا العام بنسبة ٩٪ (بعد انخفاض بنسبة ٧,٦٪ فى سنة ١٩٩٨) وهذا الانخفاض يعكس تواؤماً بين النشاط فى مجال البناء السكنى وبين انخفاض الطلب بعد زوال أثر موجة هجرة أوائل التسعينيات، وتمثل ذلك فى تشابه نسبة امتلاك المساكن بين مهاجرى أوائل التسعينيات مع نسبة امتلاك المساكن بين السكان القدامى. كما كان لارتفاع الفائدة على القروض السكنية تأثير على اعتدال الطلب.

٤- سوق العمل :

كان لاستمرار الزيادة البطيئة فى الناتج تأثير على سوق العمل، فقد ارتفع عدد المشتغلين فى الاقتصاد بنسبة ١,٧٪ فقط، مثل العام الماضى، وارتفعت نسبة البطالة إلى متوسط سنوى قدرة ٨,٩٪، مقابل ٨,٥٪ فى العام الماضى، و٧,٧٪ فى سنة ١٩٩٧. وقد تباطأ معدل زيادة البطالة هذا العام بسبب خفض عدد العمال الأجانب (بما فى ذلك الفلسطينيون) فى الاقتصاد، وتبعاً لذلك ارتفاع عدد العاملين الإسرائيليين بنسبة ٢,١٪، وكذلك بسبب تراجع الزيادة فى قوة العمل من ٢,٧٪ فى سنة ١٩٩٨ إلى ٢,٥٪ هذا العام. وعلاوة على ارتفاع نسبة البطالة، فقد سجل هذا العام أيضاً ارتفاع حاد فى نسبة البطالة؛ وتمثل ذلك فى ارتفاع عدد العاطلين الذين كانوا يبحثون عن عمل طوال أكثر من نصف سنة من ٢٤٪ من إجمالى العاطلين إلى ٢٩٪ فى النصف الأول من سنة ١٩٩٩.

وقد استمرت فى هذا العام زيادة نصيب القطاع العام فى التشغيل وفى توفير عمل، إلا أن الفجوة ضاقت بين التطورات فى التشغيل فى الخدمات العامة وفى التشغيل فى قطاع الأعمال. وارتفع عدد المشتغلين فى الخدمات العامة بنسبة ٣,٦٪، مقابل ارتفاع تبلغ نسبته ٥,٧٪ فى العام الماضى، فى حين ارتفع عدد المشتغلين فى قطاع الأعمال بنسبة تبلغ حوالى ١٪، مقابل ٠,٢٪ فى العام الماضى، وذلك نتيجة لارتفاع عدد المشتغلين فى الصناعات المتطورة وفى قطاعات الخدمات. فى مقابل ذلك طرأ انخفاض حاد على عدد المشتغلين فى قطاع البناء، وانخفض التشغيل فى الصناعات التقليدية. وقد انخفض عدد العمال الأجانب فى الاقتصاد هذا العام - ويبدو أن ذلك بسبب الهبوط فى نشاط قطاع البناء الذى يعمل به الكثير من العمال الأجانب، وأيضاً فى أعقاب جهود الحكومة لخفض عدد هؤلاء العمال. إلا أن انخفاض عددهم كان طفيفاً، وهذا يدل على صعوبة إحلال عمال آخرين محلهم. وقد انخفض أيضاً عدد الفلسطينيين الذين تم تشغيلهم، ونتج عن ذلك انخفاض نصيب العمال غير الإسرائيليين فى قطاع الأعمال من ١١,٤٪ فى العام الماضى إلى ١١,١٪ هذا العام.

وقد ارتفع متوسط الأجر الحقيقى لوظيفة أجير فى الشهور السبعة الأولى من السنة بنسبة ٠,٧٪ مقارنة بالفترة المناظرة من العام الماضى. ويعكس هذا الارتفاع زيادة بنسبة ١,٧٪ فى الأجر الحقيقى بقطاع الأعمال وانخفاضاً بنسبة ١,٨٪ فى الأجر بالخدمات العامة (لا يشمل ذلك زيادات الأجور بأثر رجعى عن هذه الفترة بنسبة ٤,٨٪ والتى اتفقت عليها الحكومة والهستدروت فى اتفاقيات الأجر لسنة ١٩٩٨، ولم تنفذ حتى الآن). وقد شمل الارتفاع فى الأجر الحقيقى بقطاع الأعمال - الذى كان استمراراً لارتفاع بنسبة ٣٪ فى سنة ١٩٩٨ - معظم قطاعاته، وكان مطرداً خلال السنة. فعلى سبيل المثال كان الأجر الحقيقى فى الشهور من مايو إلى يوليو أعلى بنسبة ٣,٥٪ من الأجر الحقيقى فى الفترة المناظرة من العام الماضى. وهناك تفسير جزئى لارتفاع الأجر، ألا وهو زيادة انتاجية العمل بنسبة حوالى ١,٥٪ بسبب تغير الهيكل القطاعى وإقالة عاملين من فئات الأجور المنخفضة، وزيادة الطلب على عاملين فى قطاعات التكنولوجيا المتطورة وفى قطاعات أخرى. وفى أبريل تم تعديل الحد الأدنى للأجر بنسبة ٤,٦٪.

فى النصف الأول من السنة ارتفع عدد المهاجرين لإسرائيل بنسبة ١٥,٨٪ مقارنة بالفترة المناظرة من العام الماضى، وهذا على الرغم من تقلص حجم المهاجرين المحتملين فى السنوات الأخيرة.

تقل نسبة البطالة بين المهاجرين فى النصف الأول من سنة ١٩٩٩ عن مثيلتها فى الفترة المناظرة من العام الماضى، فى حين ظلت نسبة البطالة بين مجموع السكان مستقرة، وبالتالى تقلصت الفجوة بين المهاجرين وبين السكان القدامى. بالاضافة إلى ذلك كانت نسبة البطالة بين المهاجرين الذين وصلوا إسرائيل فى السنتين ١٩٩٠ و١٩٩١، مشابهة لنسبة البطالة بين مجموع السكان.

٥- التطورات المالية :

فى هذه السنة زاد الاستهلاك العام (بدون الواردات العسكرية)، وزادت أيضاً أقساط تحويلات التأمين الوطنى، بمعدل أسرع من معدل زيادة الناتج، وقد تمثل هذا الأمر فى زيادة الانفاق العام من ٥٤,٦٪ من الناتج فى ١٩٩٨ إلى ٥٥٪ هذا العام. ونتيجة لذلك - وبسبب انخفاض ما فى موارد القطاع العام من مصادر غير الضرائب - ارتفع العجز الاجمالى للقطاع العام فى هذه السنة (باستثناء بنك إسرائيل) إلى ٤,٥٪ من الناتج، مقابل ٤٪ فى العام الماضى. وفى هذه السنة أدى تزايد نشاط المؤسسات العامة التى لا تبغى الربح، إلى الإسهام فى ارتفاع معدل زيادة الاستهلاك العام، وذلك لأن هذه المؤسسات تنتمى إلى القطاعات التى تحصل على أغلب مواردها من الحكومة. وعلى الرغم من أن

مدفوعات التأمين الوطني زادت هي الأخرى هذا العام بشكل أسرع من زيادة الناتج، فإن معدل زيادتها كان بطيئاً بقدر ملحوظ بالمقارنة مع السنوات الأخيرة. وثلث هذا التراجع نابع من موقف الزيادة في مدفوعات إعانة البطالة وفي مدفوعات ضمان الدخل، أما الباقي فيعكس تراجعاً في زيادة المخصصات المالية في كل المجالات تقريباً. بالاضافة إلى ذلك كان نصيب استثمارات القطاع العام في الناتج منخفضاً قليلاً في هذه السنة. ووصل العجز الاجمالي للحكومة (بدون القرض الائتماني) في نهاية سبتمبر إلى ٦ , ١٠ مليار شيكل، ووصل العجز المحلي إلى ٦ , ٧ مليار شيكل. ووفقاً لتطور الميزانية حتى نهاية شهر سبتمبر، يحتمل أن يكون العجز الاجمالي هذا العام - إذا حسبناه بناء على ما ورد في قانون خفض العجز - أعلى من غاية العجز التي وضعتها الحكومة، أي ٢٪ من الناتج. ومن المتوقع أن يكون العجز المحلي أعلى بكثير مما جاء في التقديرات بميزانية ١٩٩٩، وذلك لأن الموارد الحقيقية (عن الضرائب أو من مصادر أخرى) أقل من التقديرات الأصلية. أما فائض الموارد من الخارج، فمن المتوقع أن يكون مشابها لما جاء في تقديرات الميزانية.

في اتفاقيات الأجور بالقطاع العام لسنة ١٩٩٨ (وحتى نهاية سنة ١٩٩٧) الموقعة بين الهستدروت والحكومة، تم الاتفاق على زيادة بنسبة ٨ , ٤٪ في أجر العاملين. كما تم الاتفاق على سداد هذه الزيادة للعاملين بأثر رجعي عن الفترة من يناير ١٩٩٩. ومع ذلك مازالت تجرى مفاوضات مع معظم النقابات المهنية في القطاع العام بشأن تنفيذ هذا الإطار، ومع ذلك لم يتم حتى الآن تنفيذ الاتفاقية (باستثناء الاتفاقيات مع المرضين والمرضات والموظفين الاجتماعيين).

وبالنسبة للمفاوضات بشأن اتفاقيات الأجور لسنة ١٩٩٩، فلم تكن هناك إلا عمليات جس نبض أولية فقط.

٦- الأسعار :

منذ بداية السنة وحتى سبتمبر ارتفع مؤشر الأسعار للمستهلك بنسبة ٢ , ١٪ بالحساب السنوي؛ وتعكس هذه النسبة المنخفضة بعض التعويض للارتفاعات الحادة في الأسعار في نهاية سنة ١٩٩٨، هذا التعويض الذي تمثل في انخفاض الأسعار في بداية السنة. في الشهور الاثنى عشر حتى سبتمبر ارتفع المؤشر بنسبة ٣ , ٥٪، وبرؤية أقصر سنجد أن معدل ارتفاع الأسعار هبط في السنتين الأخيرتين (من نهاية ١٩٩٧) إلى مستوى أقل من المستوى الذي كان عليه في بداية العقد. وبهذا المعدل المنخفض لارتفاع الأسعار، تقترب إسرائيل خطوة أخرى من نسب التضخم المألوفة في الدول المتقدمة.

وقد شمل الهبوط الحاد في معدل ارتفاع الأسعار منذ بداية السنة، كل عناصر وبنود مؤشر الأسعار للمستهلك، وأيضاً المؤشرات التي لا ترد بها بنود تتسم بالتذبذب الشديد على المدى القصير: ارتفع مؤشر الأسعار للمستهلك غير المدرج به السكن، والفواكة والخضروات، والملابس والأحذية، بنسبة ٤ , ٢٪ (بمفاهيم سنوية)، كما ارتفع أيضاً المؤشر الذي لا ترد فيه السلع التي تحدد الحكومة أسعارها، وذلك بنسبة ٩ , ٢٪ منذ بداية السنة. وقد ارتفعت معظم هذه المؤشرات في الشهور الاثنى عشر حتى سبتمبر بنسبة تتراوح ما بين ٦٪ إلى ٧٪، إلا أن المؤشر الذي لا ترد فيه أسعار السلع التي تراقبها الحكومة ارتفع بنسبة ٥ , ٧٪. كما ارتفع مؤشر أسعار الجملة بنسبة ضئيلة - ٦ , ٢٪ فقط منذ بداية السنة. وقد ارتفع معدل زيادة الأسعار بين الربع الأول والثاني من السنة، إلا أنه استقر بعد ذلك بنسبة من حوالي ٤٪ إلى ٥٪. ومع ذلك فإن توقعات التضخم للشهور الاثنى عشر القادمة - عن سوق المال (على أساس الفجوة في العائد الاجمالي بين سندات الدين المربوطة وغير المربوطة) - لم تتضاءل خلال السنة، ووصلت على امتداد الفترة كلها إلى نسبة تراوحت ما بين ٥٪ إلى ٦٪. وقد أثرت السياسة النقدية في هذه السنة ونشاط هذه السياسة، على انخفاض معدل ارتفاع الأسعار، بعد أن كان قد ارتفع بشكل حاد في نهاية ١٩٩٨. وقد ساهمت هذه السياسة - إلى جانب عوامل أخرى ذات وزن وثقل كبيرين - في استمرار الاعتدال في زيادة الطلب المحلي إلى معدل أقل من الزيادة المحتملة في الناتج، وهذا الاعتدال سيكون أحد عوامل انخفاض معدل ارتفاع الأسعار. وقد كان انخفاض التضخم نابعاً من عوامل خارجية، ومن بينها الانخفاض المستمر منذ بداية ١٩٩٦ في أسعار الواردات الإسرائيلية، سواء كانت سلعاً استهلاكية جاهزة أو مواد خام.

ويعتبر هذا الانخفاض جزء من عملية اعتدال في نسب التضخم في العالم في العقد الأخير، وهو يعبر أيضاً عن تأثير الأزمات التي اجتاحت شرق آسيا وروسيا وأمريكا الجنوبية في الآونة الأخيرة، وأدت إلى اعتدال الطلبات العالمية. ومع ذلك ارتفعت أسعار الوقود ارتفاعاً حاداً هذا العام. وقد أسهمت الاصلاحات الهيكلية هي الأخرى في انخفاض معدل ارتفاع الأسعار.

كان لخفض سعر صرف الشيكل في نهاية سنة ١٩٩٨، ولتوقف ارتفاع الأسعار الذي تلاه، دور في زيادة معدل ارتفاع أسعار الواردات والصادرات بالنسبة لأسعار الناتج في قطاع الأعمال، وذلك على الرغم من الانخفاض في الأسعار الدولارية للواردات والصادرات. وبمفاهيم أسعار التصدير فإن نسبة الخفض الحقيقي للشيكل هذا العام كانت ٦ , ٣٪، وبمفاهيم الاستيراد كانت ٤ , ٠٪. وقد سجل أيضاً خفض حقيقي بالنسبة للمؤشرات التي لا تندرج بها الصادرات والواردات.

٧- ميزان المدفوعات :

ارتفع العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات هذا العام إلى ٣ , ١ مليار دولار (٤ , ١٪ من الناتج). وبالتالي تغير اتجاه الانخفاض في العجز في السنتين السابقتين من أقصى مستوى قدره ٣ , ٥ مليار دولار (٥ , ٥٪ من الناتج) كان قد بلغه في سنة ١٩٩٦. ويعكس ارتفاع العجز زيادة حادة في الواردات (٩ , ١٢٪ بمفاهيم الكم، مع استبعاد الواردات

العسكرية)، فى حين لم يرتفع معدل زيادة الصادرات إلا قليلاً. وباستبعاد قطاع الماس نجد أنه قد سجل تباطؤاً شديداً فى اتساع حجم الصادرات من ٩,٩٪ فى سنة ١٩٩٨ إلى ٦,٦٪ هذا العام، بينما ارتفع معدل الاستيراد من ٧,٣٪ فى العام الماضى إلى ٩,٢٪ هذا العام وفى مقابل ذلك استمر التحسن هذا العام فى ظروف التجارة، وساهم ذلك فى توقف ارتفاع العجز. ويبدو أن اتساع العجز هذا العام مرتبط بالزيادة الملحوظة فى الطلبات المحلية فى بعض المجالات التى لا يوجد بها انتاج محلى، مثل طائرات الركاب، الماس الخام، وسائل النقل البرية والآلات والمعدات فى بعض الصناعات. وساهم استمرار التوسع البطىء فى التجارة العالمية - الذى كان ٦,٣٪ سنوياً فى السنتين الأخيرتين مقابل ٨,٤ فى المتوسط فى السنتين السابقتين - فى تباطؤ اتساع الصادرات (بدون الماس). ويحتمل أيضاً أن يكون انخفاض أسعار الواردات (بالدولارات) - بسبب تباطؤ اتساع التجارة العالمية - قد ساهم فى زيادة معدل الواردات. وقد شمل التباطؤ فى اتساع الصادرات كل بنودها، حيث انخفض معدل زيادة الصادرات الصناعية وتصدير الخدمات (بدون السياحة) من ٤,١٠٪ و١٨,١٪ على الترتيب فى العام الماضى إلى ٦,٥٪ و٨,٥٪ هذا العام. كما كان هناك أيضاً انخفاض فى الصادرات الزراعية. وزاد فى هذا العام تصدير الخدمات السياحية بنسبة ١١,١٪ وهو تحول حاد فى مؤشر الانخفاض فى هذا المجال فى السنوات الثلاث السابقة. ويعتبر هذا التطور مهماً جداً إزاء الآمال فى أن يكون لقطاع السياحة تأثير كبير على انتعاش الاقتصاد فى سنة ٢٠٠٠. وقد زادت فى هذا العام صادرات الماس بنسبة ٩,٣٪، وبالتالى اعتدل الميزان الذى هبطت كفته بصفة خاصة بسبب الأزمة فى شرق آسيا: السوق الرئيسية لتجارة الماس الإسرائيلية.

وفى هذا العام زاد استيراد البضائع بالمفاهيم الدولارية بنسبة ١١,٥٪. وهذه الزيادة تعبر عن زيادة حادة فى استيراد ثروات الاستثمار والماس، كما تعبر عن زيادة معتدلة فى استيراد السلع الاستهلاكية. كما انخفض استيراد مستلزمات الانتاج وهو ما يعبر عنه التوسع البطيىء فى الانتاج المحلى. وقد زاد استيراد الخدمات (بدون خدمات المال والعمل) بنسبة ٩,٨٪، وفى إطار ذلك استمرت الزيادة فى الانفاق على السياحة (٩,١٠٪، أو ٢,١٠٪ بمفاهيم الكم).

وفى حساب رأس المال لم تسجل هذا العام تطورات غير عادية، بعد الانخفاض الحاد الذى سجل فى العام الماضى فى أعقاب توقف التوسع السريع فى القرض الائتمانى المحلى قصير الأجل بالنقد الأجنبى. وقد قللت الحكومة هذا العام من عمليات جمع الأموال فى الخارج، مع انتهاء استغلال إمكانية الاقتراض بضمان حكومة الولايات المتحدة. وفى مقابل ذلك تبدو هذا العام زيادة فى عمليات جمع أموال لأجل طويل من جانب قطاع الأعمال. أما الاستثمارات المباشرة للأجانب فقد زادت هذا العام بقدر كبير، وكان مبلغ الاستثمار فى الشهور التسعة الأولى من السنة - البالغ ١,٢ مليار دولار - أعلى من مبلغ الاستثمار فى سنة ١٩٩٨ (١,٨ مليار دولار). ولزيادة الاستثمارات المباشرة فى إسرائيل قيمة كبيرة فى ضوء الانخفاض الحاد فى الاستثمارات المباشرة لمستثمرى الخارج فى "الأسواق الناهضة"، التى تنتمى إليها إسرائيل. وقد تكون هذه الزيادة انعكاساً للتقدير الايجابى من جانب المستثمرين الدوليين لأداء الاقتصاد الإسرائيلى فى فترة الأزمات فى شرق آسيا، فى روسيا وفى دول أخرى.

وقد وصل احتياطى النقد الأجنبى فى بنك إسرائيل فى سبتمبر من هذا العام إلى حوالى ٢١,٨ مليار دولار، وهو مستوى مشابه للمستوى الذى كان فى سبتمبر ١٩٩٨. وفى نهاية ديسمبر ١٩٩٨ - بعد الحصول على منحة المعونة المدنية من الولايات المتحدة - وصل الاحتياطى إلى ٢٢,٧ مليار دولار.

٨- التطورات النقدية:

كان الهدف الرئيسى الذى وضعته السياسة النقدية لنفسها فى سنة ١٩٩٩، هو تحقيق غاية التضخم لهذه السنة والتقدم نحو الغاية طويلة الأجل المتمثلة فى استقرار الأسعار، كما هو مألوف فى الدول الصناعية. وقد عملت هذه السياسة من خلال الاهتمام بضرورة الحفاظ بقدر الامكان على الاستقرار فى الأسواق المالية، فى ضوء الأزمات المالية والاقتصادية التى حدثت مؤخراً فى عدد من دول العالم، وتقدم مسيرة التحرر الاقتصادى الذى أدى إلى التوسع فى كشف الاقتصاد الإسرائيلى أمام الحركات الدولية لرأس المال. وبناء على التقديرات المالية، من المحتمل أن يرتفع مؤشر الأسعار للمستهلك هذا العام بنسبة تقل عن غاية الأربعة فى المائة التى وضعتها الحكومة. وكانت الحكومة قد قررت فى أوائل أغسطس ١٩٩٩ أن تكون غاية التضخم للسنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ بين ٣٪ إلى ٤٪.

كان بنك إسرائيل قد رفع فائدته فى نوفمبر ١٩٩٨ - التى تعتبر هى الأداة الرئيسية للسياسة النقدية - مرتين بنسبة تراكمية تبلغ ٤٪، وذلك رداً على الارتفاع غير العادى فى سعر الصرف والذى عبر عنه الارتفاع السريع للأسعار وتزايد التوقعات بحدوث تضخم، وكان هذا بغرض الحد من ترجمة خفض الشيكل إلى أسعار، وللحيلولة دون تسارع التضخم. وقد ساعدت هذه الاجراءات وساعد الهدوء النسبى فى الأسواق العالمية على إعادة الهدوء إلى سوق النقد الأجنبى وعلى اقتراب التضخم من حدوده التى كان عليها فى النصف الأول من سنة ١٩٩٨. وقد أتاح هذا التطور لبنك إسرائيل إمكانية خفض الفائدة بنسبة نصف فى المائة فى كل شهر من شهور فبراير، أبريل، مايو وأغسطس ١٩٩٩ إلى مستوى إسمى تبلغ نسبته ١٢,٣٪. وقد قلت التوقعات بحدوث تضخم للاثنى عشر شهراً القادمة، بعد أن زادت بشكل كبير فى أكتوبر ١٩٩٨، ووصلت فى نهاية ١٩٩٨ إلى حوالى ٧٪، وتراوحت بين حوالى ٥٪ إلى أكثر من ٦٪ خلال معظم فترات سنة ١٩٩٩ (حتى سبتمبر). وهذا المستوى أعلى من غاية التضخم التى تحددت للسنوات القادمة. ووفقاً لتطور التوقعات تراوحت الفائدة الحقيقية لبنك إسرائيل بين أكثر من

٧٪ فى بداية السنة وحوالى ٥,٥٪ قرب نهايتها - وهو مستوى أعلى من المستوى الذى كانت عليه السياسة النقدية فى السنوات الأربع الأخيرة. وقد ظل منحنى عائدات القرض قصير الأجل (لمدة تصل إلى سنة) معتدلاً طوال معظم فترات السنة - وهو الأمر الذى يدل على أن الجماهير لا تتوقع تغيراً كبيراً فى الفائدة الاسمية خلال العام القادم. وظلت الوسيلة الرئيسية التى يحدد بها بنك إسرائيل الفائدة، هى الاعلانات التى يصدرها عن الودائع التى تودعها البنوك لديه لفترة محددة ومن خلالها يعلن عن الفائدة. ومنذ نهاية سنة ١٩٩٨ زاد مخزون هذه الودائع من حوالى ٣٦ مليار شيكل إلى ٤٥ مليار شيكل (فى سبتمبر).

وقد اتسم سوق النقد الأجنبى خلال معظم شهور السنة بالهدوء النسبى، وتحرك سعر صرف الشيكل أمام سلة العملات خلال السنة فى النصف السفلى من شريط سعر الصرف الذى يبلغ عرضه حوالى ٣٥٪. وواصل بنك إسرائيل فى هذه السنة استراتيجية عدم التدخل المباشر فى هذه السوق، وذلك لتمكين قوى السوق من تحديد سعر الصرف. وفى الربع الأول من سنة ١٩٩٩ سجل تعويماً إسمياً للشيكل أمام سلة العملات بنسبة ١٠٪ مقارنة بسعره فى نهاية سنة ١٩٩٨، وذلك من خلال الحد من التذبذبات فيه. وفى شهر أبريل تم خفض الشيكل، ولكن فى الشهرين التاليين تم تعويمه مرة أخرى. وفى الربع الثالث من السنة - فى ضوء الغموض حول القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية للسنة القادمة وضيق الفجوة فى الفائدة بين الشيكل وعملات السلة - تم خفض سعر الشيكل أمام سلة العملات بنسبة حوالى ٥٪، وفى نهاية سبتمبر كان سعر الشيكل أمام سلة العملات وأمام الدولار على مستوى مشابه لسعره فى نهاية ١٩٩٨.

وفى هذا العام اتسع جلب رؤوس أموال الأجانب، وكان الهدف الأساسى من ذلك هو الاستثمار المباشر فى الاقتصاد الإسرائيلى، وتقلص جلب رؤوس أموال سكان إسرائيل، الأمر الذى يعكس استمرار التوسع فى القرض الائتمانى بالنقد الأجنبى، إلى جانب زيادة الودائع بالنقد الأجنبى.

ومن بداية السنة زادت الودائع بالنقد الأجنبى بنسبة معتدلة. ولكن كلما حدثت تطورات فى سوق النقد، كلما طرأت تذبذبات فى التغيرات فى هذه الودائع.

وطوال سنة ١٩٩٩ سجل ارتفاع بنسبة حوالى ٣٠٪ (حتى سبتمبر) فى أسعار الأسهم المتداولة فى البورصة، مع زيادة التداول مقارنة بالسنة السابقة. وقد تركز هذا الارتفاع فى الشهور الخمسة الأولى من السنة.

ثانياً: السياسة الاقتصادية

١- الأسس الرئيسية :

وضعت السياسة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٠ بحيث تتيح إمكانية التوسع فى نشاط الأعمال بقطاعات الاقتصاد للوصول إلى مستوى نمو أعلى ودائم.

والسياسة المالية تحقق هذا الهدف بوسيلتين رئيسيتين: التغيرات الهيكلية فى مختلف قطاعات الاقتصاد، وميزانية الدولة. ويدخل فى كل بند من هذين البندين الرئيسيين عدد كبير جداً من القرارات، ينبع كل قرار منها من عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية. والقاسم المشترك لكل هذه القرارات هو الرغبة فى تضييق إطار القطاع العام وزيادة مساحة التنافس. ولا تقود زيادة مساحة التنافس إلى خفض سعر المنتج للمستهلك فقط، بل تؤدى أيضاً إلى خفض تكلفة الانتاج، وإلى تحسين ربحية قطاع الأعمال، وإلى تقوية الدافع للاستثمار والظهور على الساحة الدولية التنافسية التى نعمل فيها.

ومن ضمن القرارات التى بمقتضاها تم اتخاذ القرار الخاص بحجم الميزانية هو التأكيد على الالتزام بالاستمرار فى خفض ميزانية الحكومة كنسبة مئوية من الناتج، وأيضاً خفض العجز الحكومى. ولحجم هذين البندين هذا العام وكذلك للقرار الخاص بحجمها فى المستقبل تأثير كبير جداً على قيمة الأموال التى ستسدد عن قروض القطاع العام وقطاع الأعمال فى إسرائيل. كما كان الاعتبار الذى بمقتضاه تم اتخاذ القرارات بشأن هيكل الميزانية، هو خفض حجم بنود الانفاق الجارى، مع الترشيد ومنع الازدواجية، وفى مقابل ذلك زيادة الميزانيات المخصصة للاستثمارات فى البنية الأساسية الطبيعية، والميزانيات المخصصة للتعليم. ورغبة فى تحقيق أقصى فائدة فى مجال الضرائب المباشرة، مع مواءمة منظومة الضرائب مع الواقع الاقتصادى المحلى والدولى المتغير، تتجه النية إلى إجراء إصلاح فى هذا المجال خلال السنة.

٢- سياسة الميزانية :

يقدر الانفاق (باستثناء حركة رأس المال ومنح القروض الائتمانية) فى مشروع الميزانية لسنة ٢٠٠٠، بمبلغ ١٨٨,٩ مليار شيكل جديد، ويقدر اجمالى الدخل (باستثناء استرداد القروض الائتمانية) بمبلغ ١٧٨ مليار شيكل جديد. ونتيجة لذلك من المتوقع أن يصل العجز الاجمالى المخطط (باستثناء منح القروض الائتمانية) إلى ١٠,٩ مليار شيكل جديد - ٢,٥٪ من الناتج الاسمى المقدر لسنة ٢٠٠٠. ومن أجل تحقيق أقصى طاقة نمو للاقتصاد الإسرائيلى (٤٪ - ٤,٥٪) - والذى يعتمد أولاً على انجازات قطاع الأعمال - يقتضى الأمر الإقلال من تدخل الحكومة فى الاقتصاد. لهذا ستعتمد سياسة الحكومة - بالشكل الذى تتمثل به فى إطار ميزانية الدولة لسنة ١٩٩٩ - على دعامتين رئيسيتين:

أ- خفض تدريجى لنسبة العجز فى الناتج مقارنة مع العجز المتوقع فى سنة ١٩٩٩. وسيساهم العجز الحكومى المنخفض فى الاستقرار فى محيط الأعمال، وسيسهل على قطاع الأعمال جمع الأموال لاستثماراته. ومن المتوقع فى سنة ١٩٩٩ أن يصل العجز الحكومى الاجمالى (بدون منح القروض الائتمانية) إلى حوالى ٣٪ من الناتج. ويعتبر هذا تجاوزاً للغاية التى تحددت فى قانون خفض العجز بنسبة تبلغ حوالى ١٪ من الناتج، لأن الموارد (من الضرائب ومن مصادر أخرى) أقل مما كان متوقعاً لهذه السنة، كما يدخل ضمن أسباب ذلك

تباطؤ النشاط فى الاقتصاد.
بناء على ذلك، قررت الحكومة تعديل قانون خفض العجز ووضع مخطط جديد بمقتضاه لا يزيد العجز الحكومى الاجمالى (بما فى ذلك القروض الائتمانية) لسنة ٢٠٠٠ على ٢,٥٪ من الناتج (وهو أقل من مقدار العجز المتوقع هذا العام)، ولا يزيد العجز فى سنة ٢٠٠٣ على ١,٥٪ من الناتج، فى حين أنه كان ينخفض فى كل من سنة ٢٠٠١ وسنة ٢٠٠٢ عن السنة السابقة بنسبة لا تقل عن ٠,٢٥٪. وهكذا تريد الحكومة أن تقول لنا أنها تقوم بعمل متدرج لخفض العجز الحكومى.
ب- استمرار الخفض التدريجى لنفقات الحكومة بالنسبة للناتج، وذلك بهدف توفير موارد لقطاع الأعمال. ويعتبر الانفاق الحكومى بالنسبة للناتج فى إسرائيل أعلى مما هو عليه فى دول غربية، ومن هنا كانت أهمية الاستمرار فى خفض هذا الانفاق. ومن المتوقع فى مشروع الميزانية لسنة ٢٠٠٠ أن ينخفض الانفاق الحكومى بالنسبة للناتج المتوقع من مستوى ٤٦,٣٪ فى سنة ١٩٩٩ إلى ٤٥,٥٪ فى سنة ٢٠٠٠. ومن أجل تحقيق هذه الغايات كان لزاماً على الحكومة أن توافق على مواءمات فى الميزانية فى عدد كبير من الموضوعات بحجم حوالى خمسة مليارات شيكل جديد. وسيتم تحصيل حوالى ٣٥٠ مليون شيكل (صافى) من هذا المبلغ عن طريق زيادة رسم استهلاك السولار المخصص للمواصلات، مع تقريب نسبة الضريبة على السولار المستخدم فى المواصلات إلى نسبة الضريبة على البنزين، وخفض نسبة الضريبة على السولار المخصص للاستخدامات الأخرى إلى النسبة السارية على أنواع الوقود الأخرى المستخدمة فى انتاج الطاقة. كما سيتم تحصيل ٤٥٠ مليون شيكل عن طريق رفع سقف مخصصات العامل للتأمين الوطنى ولتمويل قانون التأمين الصحى الرسمى من أربعة أمثال متوسط الأجر فى الاقتصاد إلى خمسة أمثال. ومن المتوقع فى سنة ١٩٩٩ أن تصل جباية الضرائب الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلى إلى مستوى مشابه للمستوى المسجل فى سنة ١٩٩٨ - ٣١,٣٪ - وإلى مستوى أقل من المستوى المسجل فى سنة ١٩٩٤ والذى وصل إلى ٣٢,٩٪. منذ فترة طويلة كانت السياسة الضريبية تتأرجح بين ضرورة تجميع موارد إضافية لتمويل الانفاق العام وبين الرغبة فى خفض نسب الضريبة وبالتالى المساعدة فى نمو الاقتصاد. وفى السنوات من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ - بسبب حجم العجز فى الميزانية - زادت الحاجة إلى اضافة موارد وفى نفس الوقت لم يكن هناك إهمال للهدف الثانى الرامى إلى خفض نسبة الضريبة، وبالفعل بدأت وزارة المالية فى وضع مخطط لاصلاح شامل فى الضريبة المباشرة. وأعلن وزير المالية أنه سيشكل لجنة عامة لدراسة ووضع تفاصيل الاصلاح خلال سنة ٢٠٠٠.

٣- بنية الميزانية والتغيرات الهيكلية :
تندرج ضمن مشروع الميزانية لسنة ٢٠٠٠ مقترحات لخفض الانفاق الجارى للوزارات المدنية بالحكومة، وخفض نفقات جهاز الدفاع وكذلك خفض مدفوعات التحويل. وفى الاتجاه الآخر يزيد مشروع الميزانية حجم الاستثمارات فى البنية الأساسية للمواصلات. وهكذا زاد حجم الاستثمارات فى المواصلات فى ميزانية الدولة من ٣,١ مليار شيكل إلى ٣,٦ مليار. وهذه الزيادة مخصصة لدعم وزيادة الاستثمارات فى الطرق، وفى القطارات، وفى المواصلات العامة.
بالاضافة إلى ذلك، من المتوقع فى سنة ٢٠٠٠ أن يقوم قطاع الأعمال بنشاط يبلغ حجمه ٨٥٠ مليون شيكل فى الطريق الذى يمر بطول إسرائيل، وبالتالى من المتوقع أن ترتفع نسبة زيادة الاستثمارات فى المواصلات فى سنة ٢٠٠٠ بأكثر من ٤٠٪ مقارنة بحجمها فى ميزانية سنة ١٩٩٩. ويساعد التوسع فى الاستثمارات فى البنية الأساسية على زيادة النمو، ليس فقط بزيادة نشاط المرافق المرتبط بتنفيذ هذه الأعمال، ولكن أيضاً بتوسيع بنية أساسية طبيعية متطورة تعتبر شرطاً لزيادة معدل تطور قطاع الأعمال. بالاضافة إلى هذا تنوى الحكومة إجراء تعديلات هيكلية فى قطاعات كثيرة من بينها:
* فى مجال الاتصالات - تنوى الحكومة فتح باب المنافسة أمام مجال الاتصالات المحلية، وطرح مزادات - خلال سنة ٢٠٠٠ - لمنح تصاريح فى مجال الاتصالات الشخصية المتحركة.
* فى مجال الطاقة - تم وضع جدول زمنى محدد لاشراك منتجين من القطاع الخاص فى مجال الانتاج بمرفق الكهرباء وفى قطاع توزيع الكهرباء. أما فى مجال الوقود فقد تم طرح اقتراح بتقسيم معامل التكرير إلى مصنعين متنافسين، وكذلك انشاء محطات وقود صغيرة.
فى مجال المواصلات - هناك اقتراح بتغيير هيكل الموانىء البحرية، من خلال تنظيم الموانىء فى ثلاثة مراكز ربح. وستطرح هيئة الموانىء مناقصة لانشاء "ميناء اليوبيل" فى اشدود، كما ستقام أيضاً مشروعات فى مجال المواصلات العامة والنقل الجماعى.
* فى مجال المياه - سيفتح باب المنافسة فى مجال الحفر لانتاج المياه، كما سيتم سن قانون اتحادات المياه والصرف. ويهدف هذا القانون إلى تكوين هيكل مغلق لمرفق المياه والصرف يعمل على أساس تجارى، ويتيح أيضاً إمكانية جمع أموال لتطوير البنية الأساسية.

٤- سياسة الأجور والأيدى العاملة بالحكومة :
أجريت خلال سنة ١٩٩٩ مفاوضات بشأن تجدد اتفاقيات الأجر فى القطاع العام، مع الحرص على سياسة الحكومة الرامية إلى توزيع الحفاظ على الأجر الحقيقى ومنح زيادات أجر معتدلة فقط. وبالفعل تم الحفاظ على هذا المبدأ فى اتفاقيات الأجر التى وقعت خلال عامى ١٩٩٨ و١٩٩٩ مع الهستدروت العامة الجديدة، ومع موظفى التعليم، ومع رجال التعليم الأكاديمى، ومع هيئات مختلفة فى القطاع العام.
وفى الاتفاقية الموقعة مع الهستدروت تم منح زيادة أجر بنسبة ٤,٨٪ عن سنة ١٩٩٨ والربع الأخير من سنة ١٩٩٧، ومن

أجل منحها سيتم التوقيع على اتفاقيات مع كل مستوى مهنى على حدة. وسوف تجرى مفاوضات فى الفترة القادمة حول اتفاقية الأجر للسنتين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

وقد ظل مستوى الأجر الحقيقى فى القطاع العام كما هو تقريباً (زيادة حقيقية بنسبة ٠,٣٪) فى سنة ١٩٩٨، وعلى حد تقديرنا فإنه سيرتفع خلال سنة ١٩٩٩ نتيجة لتطبيق اتفاقية الأجر لسنة ١٩٩٨. كما نعتقد أن استمرار سياسة الحكومة الرامية إلى الحفاظ على الأجر الحقيقى سيظهر خلال اتفاقيات الأجر للسنوات القادمة، وأن اتفاقيات الأجر ستتم مواءمتها مع خط تضخم هابط، من خلال الحد من العناصر التى تعمل أوتوماتيكياً على رفع الأجر الاسمى (زحف الأجر).

فى أعقاب قرار حكومى تم اتخاذه فى سنة ١٩٩٧ بشأن تشكيل جهاز لفرض المادة ٢٩ من قانون أسس الميزانية (المادة التى تنص على أن الهيئات ذات الميزانيات المحددة لا تستطيع تغيير ظروف الأجر أو الخروج من الخدمة للعاملين بها، بشكل يتناقض مع ما هو معمول به بالنسبة لموظفى الدولة عموماً)، تشكلت فى وحدة الأجور بوزارة المالية وحدة فرض، مهمتها هى تولى مسئولية كل الأعمال المطلوبة من أجل فرض قانون أسس الميزانية، ومن ضمن ذلك تقديم دعوى باسم الدولة فى كل ما يتعلق بإلغاء اتفاقيات، أو التسويات، أو تجاوز الأجر، وتقديم المسئولين للمحاكمة. وتعمل وحدة الفرض – التى تشترك معها النيابة العامة للدولة – على تشديد الرقابة على الهيئات ذات الميزانيات المحددة، وخاصة السلطات المحلية، ومنع حدوث تجاوزات للأجر.

٥- تمويل العجز والسياسة فى سوق المال :

سيعتمد تمويل العجز فى ميزانية الدولة فى هذه السنة أيضاً على التمويل المحلى وعلى الموارد الناتجة عن الخصخصة. كما سيستمر الاتجاه نحو زيادة السيولة والتداول فى سوق سندات الدين الحكومية. وفى إطار هذه السياسة تمت فى السنة الأخيرة زيادة المجموعات التى تصدر للجمهور، وتم البدء فى إصدار سندات دين غير مربوطة بفائدة متغيرة لمدى عشر سنوات. وفى سنة ٢٠٠٠ تنوى وزارة المالية تعبئة حوالى ٥,٧ مليار شيكل صافى فى السوق المحلية.

ونتوقع أن تصل تعبئة الأموال فى الخارج إلى حوالى ٢,٢٥ مليار دولار، وفقاً للتقسيم التالى: حوالى ٨٥٠ مليون دولار عن طريق منظمة البوندز، حوالى ٦٠٠ مليون دولار فى أسواق المال، بسندات دين متداولة لدولة إسرائيل و/ أو بقروض بنكية، أما الباقى – حوالى مليار دولار – فسيكون من باقى الوديعة بضمان حكومة الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يصل اجمالى المدفوعات للخارج إلى حوالى ١,٩٥ مليار دولار. من هناك فإن اجمالى تمويل الخارج المتوقع سيصل إلى حوالى ٥٠٠ مليون دولار، أى حوالى ٢,٢ مليار شيكل. وتدل سياسة تنويع مصادر جمع الأموال على استمرار استعداد وزارة المالية لاقامة قاعدة فى الأسواق الدولية، قرب موعد انتهاء استخدام باقى وديعة القروض بضمان حكومة الولايات المتحدة. وستؤدى الخصخصة المخطط لها باجمالى حوالى ٣,٥ مليار شيكل إلى تكملة مجموعة مصادر تمويل العجز.

٦- السياسة النقدية :

يعتبر حد التضخم السائد فى الاقتصاد الإسرائيلى حالياً أقل بكثير مما كان فى الماضى. وهذا التطور هو بمثابة دعامة رئيسية فى عملية اندماج الاقتصاد الإسرائيلى فى الاقتصاد العالمى، وفى مسيرة التقدم نحو تحقيق نمو مستمر. وقد جاء فى قرارات الحكومة أن غاية التضخم للسنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ستصل إلى ٣٪ – ٤٪.

ووفقاً للتقدير السائد حالياً، فإن نسبة ارتفاع الأسعار قد تكون فى سنة ١٩٩٩ أقل من ٤٪. وهذا نابع بصفة خاصة من انخفاض الأسعار الذى تحقق فى بداية السنة بفضل سياسة بنك إسرائيل؛ وقد عوض هذا الانخفاض جزءاً من الارتفاع الكبير فى الأسعار الذى حدث فى أواخر سنة ١٩٩٨، والذى صاحبه الخفض الحاد فى سعر الشيكل نتيجة للاضطرابات المالية العالمية. وعلى الرغم من ذلك مازال حدود التضخم المتوقع لفترة سنة أو أكثر أعلى بعض الشيء من النسبة المتماشية مع غايات الحكومة – وهو وضع ينطوى على مخاطر فى مجال التضخم.

سيعمل بنك إسرائيل فى عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠١ على تحقيق غاية التضخم التى وضعتها الحكومة (من ٣٪ إلى ٤٪)، وسيؤدى تحقيقها إلى دفع الاقتصاد نحو استقرار الأسعار كما هو الحال فى دول الغرب. أما السياسة النقدية التى تعمل على تحقيق غايات التضخم، فهى تساهم على المدى الطويل فى التقدم أيضاً نحو تحقيق أقصى طاقة نمو للاقتصاد وذلك بهدف الوصول إلى النمو الدائم. ويأتى ذلك بصفة خاصة إزاء الأزمات المالية والاقتصادية التى اجتاحت أسواقاً ناهضة كثيرة فى العالم فى السنوات الأخيرة، وهو ما يؤكد أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادى.

ثالثاً: التطورات المتوقعة فى السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢

١- تمهيد :

من المتوقع فى السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ أن يكون هناك تزايد تدريجى فى معدل النمو. وسوف يكون التصدير والاستثمارات هى العوامل الحاسمة فى النمو فى السنوات القادمة، ويشمل ذلك الصادرات الصناعية والسياحة. كما سيكون لحجم التجارة الخارجية الإسرائيلية – الذى يزداد باطراد – دور فى كشف الاقتصاد الإسرائيلى للتطورات الدولية. ونعتقد أن البيئة الدولية ستتميز بتطورات تؤدى الى دعم ومساندة النمو، كما نعتقد أن اتساع التجارة سيستمر. ومع ذلك فإن البيئة العالمية الاقتصادية غير المستقرة من شأنها أن تزيد من الغموض وسيكون لهذا تأثير سلبى على التطورات الاقتصادية المحلية. ولأن الاقتصاد يمر بنقطة تحول نحو زيادة معدل النمو، فإنه من الصعب فى هذه المرحلة الخروج بتقدير إجمالى للآثار الايجابية لمسيرة النمو على المستويات المختلفة، ومن ضمن ذلك تأثيرها الكبير على الاستهلاك الشخصى وعلى الانتاجية.

يعتمد التوقع الخاص بالميزانية الوطنية لسنة ٢٠٠٠ على فرضية ان السياسة ستنفذ وتطبق بالكامل. والسيناريو الرئيسي - "سيناريو الغايات" - للسنتين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ مشروط بإصلاحات اقتصادية وبسياسة مالية تزيد من الاسراع في معدل النمو. وتقتضي هذه السياسة - ضمن ما تقتضي - تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد مع خفض العبء الضريبي والخفض السريع للعجز الحكومي وفقاً لقانون خفض العجز، وكذلك زيادة دور الاستثمارات في البنية الأساسية الخاصة بالناتج، وأيضاً تفعيل منظومة الضرائب. واستمرارية هذه السياسة شرط أساسي لتحقيق النمو. ومقابل هذا السيناريو نقدم سيناريو آخر - "السيناريو البديل" - الذي يعكس استمرارية جزئية للسياسة، أي الالتزام بقانون خفض العجز دون خفض نسب الضريبة ومع الحفاظ على دور الاستثمارات في البنية الأساسية للناتج.

٢- أهم التطورات المتوقعة لسنة ٢٠٠٠ :

من المتوقع في سنة ٢٠٠٠ أن تكون هناك زيادة ما في معدل النمو، الذي سيصل إلى ٣٪ - وهي نسبة أعلى بحوالي نقطة مئوية عن النسبة التي سجلت في سنة ١٩٩٩. أما ناتج قطاع الأعمال فسوف يرتفع بنسبة ٣,٣٪، إلا أن هذا المعدل من النمو مازال أقل من النمو المفترض النابع من زيادة عناصر الانتاج ومن زيادة الانتاجية. وسوف يرتفع عدد المشتغلين الإسرائيليين بنسبة ٢,٥٪، وهذا بافتراض حدوث انخفاض ما في عدد العمال الأجانب. ومع الأخذ في الاعتبار إمكانية رفع الانتاجية والزيادة التدريجية في معدل النمو، نتوقع انخفاضاً طفيفاً فقط في نسبة البطالة. ومن المتوقع أن يزداد تصدير البضائع والخدمات في سنة ٢٠٠٠ بنسبة كبيرة - ٩,٥٪. وسوف يتصدر هذه الزيادة عنصران رئيسيان - الصادرات الصناعية وتصدير الخدمات السياحية. وسيؤدي اتساع التجارة العالمية، وارتفاع الانتاجية وتأثير تأخر الخفض الحقيقي للشيكل الذي حدث هذا العام، سيؤدي إلى ارتفاع معدل زيادة الصادرات. وسترتفع نسبة زيادة الاستهلاك الخاص مقارنة بسنة ١٩٩٩، إلا أنها ستظل معتدلة بالمقارنة مع معدل ارتفاعها في النصف الأول من التسعينيات. وسوف يرتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ٣,٦٪ إلا أن الاستهلاك للفرد لن يرتفع إلا بنسبة ١,٣٪ فقط. وهذا ناتج عن زيادة فائض الدخل بنسبة معتدلة نسبياً، وناتج أيضاً عن نسبة البطالة المرتفعة. أما في الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد، فنتوقع انخفاضاً في بعض الاستثمارات التي تتم لمرة واحدة والاستثمارات الاستثنائية، والتي كانت قد ساهمت في زيادة الاستثمارات في سنة ١٩٩٩. وفي مقابل هذا ستتوافر عدة عوامل سيكون لها تأثير ايجابي على الاستثمارات:

› زيادة إطار الانفتاح الاقتصادي والتغير الهيكلي الذي سيزيد استخدام مخزون الأموال من ناحية، ويستلزم استثمارات في قطاعات متوافرة في مجالات نشاط جديدة، من ناحية أخرى.

› إضافة استثمارات مكملة للاستثمارات في البنية الأساسية.

ونتوقع أن يستمر تقلص الاستثمارات في السكن، إلا أن معدل انخفاضها سيكون معتدلاً بقدر كبير.

ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك العام المحلي بنسبة ١,٩٪ مقارنة بمستواه في سنة ١٩٩٩. وهذا الارتفاع معناه انخفاض الاستهلاك للفرد وانخفاض دور الاستهلاك في الناتج.

ونتيجة للانفتاح الاقتصادي المتزايد فإن التوسع في الصادرات سيقابله توسع في الواردات واستمرار تفوق بند الاستيراد في النشاط الاقتصادي. وفي سنة ٢٠٠٠ ستصل نسبة استيراد البضائع والخدمات - بدون الواردات العسكرية - إلى ٨,٤٪. وستتمثل هذه التطورات في انخفاض يبلغ حوالي مليار دولار في العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، الذي سيبلغ ٣,٠ مليار دولار؛ وذلك بعد أن ارتفع هذا العجز في سنة ١٩٩٩ بمقدار ٠,٦ مليار دولار، ووصل إلى ٣,١ مليار دولار.

٣- التوقعات للسنتين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ :

يفترض سيناريو الغايات أن السياسة الاقتصادية ستطبق بالكامل. وبناء على هذا السيناريو سيرتفع معدل النمو، إلى حد الوصول إلى أعلى طاقة نمو. كما سيرتفع ناتج قطاع الأعمال في السنتين من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢ بنسبة تبلغ حوالي ٨,٤٪ في المتوسط سنوياً ونتيجة لارتفاع معدل النمو ستنخفض نسبة البطالة من ٨,٧٪ في المتوسط في سنة ٢٠٠٠ إلى ٧,٢٪ في المتوسط في السنتين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ (٦,٨٪ في نهاية سنة ٢٠٠٢). وسوف يزداد الاستثمار في الثروات الدائمة والذي كان يتقلص باستمرار في السنوات الأخيرة. كما سيرتفع مستوى المعيشة؛ وسيتضاعف معدل الارتفاع في الاستهلاك الخاص للفرد، مقارنة مع سنة ٢٠٠٠، وسيصل إلى ٢,٦٪؛ مقابل ذلك سينخفض الاستهلاك العام المحلي للفرد بنسبة طفيفة فقط.

وسيكون معدل زيادة الصادرات بطيئاً مقارنة بسنة ٢٠٠٠، إلا أن نسبة زيادة الصادرات ستظل مرتفعة - حوالي ٧,٧٪ في المتوسط سنوياً. وستعتمد زيادة الصادرات على اتساع التجارة العالمية، واستمرار عمليات الترشيد وارتفاع الانتاجية. وسوف يكون هناك بعض الانخفاض في السياحة بالمقارنة مع سنة الألفية، إلا أن مستواها سيظل أعلى من مستواها في السنوات الأخيرة. وستزداد الواردات المدنية بنسبة ٦٪ ونتيجة لهذه المؤشرات سيتوازن الحساب الجاري.

والسيناريو البديل يفترض هو الآخر الالتزام بغاية العجز، ولكنه لا يتضمن اجراءات لتحفيز بند العرض. وبمقتضى هذا السيناريو نتوقع أيضاً زيادة في الناتج للفرد، ومع أنها ستكون بنسبة معتدلة.

امكانيـــة تحــول ديمقـــراطى فى فلسطين

١

رؤيـة

بيسان عـدوان

تشـهد الأرضى الفلسطينية فى الضـفة الغربية وقطاع غزة منذ توقيع اتفاق اوسلو ، ايلول / سبتمبر ١٩٩٣ ، تفاعلات واسعة فى العملية الديمقراطية . فهل يتجه المجتمع والنظام السياسى الفلسطينيان نحو الديمقراطية ، أم أن الوضع الفلسطينى فى حالة مغايرة للتوجه السائد نحو الديمقراطية فى مناطق مختلفة من العالم، وهل يشكل التطور الاجتماعى والاقتصادى، ومؤسسات المجتمع المدنى ، وطبيعة النخبة الحاكمة ومصالحها ، والعملية الانتخابية، والتعددية السياسية ، عناصر ديمقراطية لحياة تتجه الى ديمقراطية المجتمع أم أن العملية الديمقراطية وما تواجهه من متطلبات العملية السلمية تفرض عليها التراجع؟

قبل الاجابة على ذلك ، تواجـهنا كمـجتمع فلسطينى فى محيط عربى، مشكلة التعامل مع "الديمقراطية" ، التى تتحرك وفق شروط غير محسومة من ناحية، وفى مجتمع يتطور بدوره ويتشكل فى ظروف تتنازع فيـها عوامل بناء وهدم وتكوين غير واضح الملامح من ناحية أخرى. ويطرح باحث فلسطينى(١) إشكالية مؤداها ، أى نظام سياسى نتحدث عنه ، لأية فلسطين ، ووفق أية ديمقراطية ، ثم أية آليات للتحول الديمقراطى .

إننا نجد أنفسنا أمام نظامين سياسيين (م.ت.ف) والسلطة (الحكم الذاتى المحدود) كلاهما يتسمان بعدم الديمقراطية ناهيك عن أزمة شرعيتهما ، فكلا التجربتين لديهما قوى سياسية وحزبية وأطر شبه دستورية وقطاعات تشريعية وتنفيذية وقضائية ووحدات عسكرية وشبه نظامية ومحاكم وبنى مدنية متعددة الهيئات ، كل ذلك يطرح تساؤلات كثيرة ، أهمها ، كيف تدار العملية السياسية بين كل هذه الأطر، وبين وداخل كل إطار على حدة، وكيفية اتخاذ القرارات على مستوى النظام ككل، وعلى مستوى كل دائرة فرعية (فصيل عسكرى أو سياسى أو مؤسسة مدنية) ، وهل هناك علاقة بوجود صلات بين الممارسة السياسية فى (م.ت.ف) أو السلطة الفلسطينية والديمقراطية فى هذين النظامين وداخلهما .

إن البحث عن امكانية قيام نظام ديمقراطى أو شبه ديمقراطى ليس بالمسألة البسيطة ، فلا العملية التنموية والاقتصادية متوافراة لمعرفة مدى امكانية البناء الديمقراطية المجتمع الفلسطينى ، ولا تجربة المجتمع المدنى بمؤسساته وأطره تسمح بمعرفة قدرتها بالحد الأدنى للتصدى للسلطات الأمنية وتعزيز أية آلية من شأنها أن تمثل بعدا ديمقراطيا مثل تعزيز السلطة التشريعية (المجلس المنتخب لإدارة الحكم الذاتى) ، وتكريس مبدأ سيادة القانون ، وتشكيل دستور البلاد .. الخ) ولا تجربة التعددية السياسية تعنى وجود إحدى وجوه الديمقراطية حيث عجزت عن إنجاز برنامج حقيقى يتعلق بترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية ، أى إرساؤها لأسس الديمقراطية الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية - الثقافية - التعليمية .

فالبرغم من مرور ست سنوات على قيام الحكم الذاتى المحدود، السلطة الفلسطينية ، فإنها تعمل كغيرها من نظم الدول الرأسمالية الطرفية - الريعية (*) على إنتاج اللا مساواة فى المجتمع، إذ لم تتصد قوى سياسية ونقابية وقطاعية جماهيرية للحد من ذلك عبر تنشيط التفاعل المتبادل بين العامل الموضوعى والذاتى للفئات الاجتماعية المختلفة. فهل تسمح التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية فى الضفة الغربية والقطاع بذلك ، وما مدى قدرتهم على إحلال أنماط ديمقراطية بدلا من الأنماط السلطوية والشمولية التى تتسم بها السلطة الفلسطينية.

يذكر باحث فلسطينى (٢) أن هناك ضرورة لديمقراطية

(*) التى تعتمد على أرباح ريعية قبل دول الخليج فى اعتمادها على ريع البترول وليس على انتاج حقيقى.

الحياة الداخلية للتشكيلات السياسية على الساحة الفلسطينية ، بل وضرورة ديمقراطية العلاقة مع المجتمع والتفاعل الدائم بما يعزز قدرات التشكيلات السياسية فى ممارسة أدوارها خصوصا بعد ما تشهده الساحة من إنسحاب الأحزاب بل وصورية تواجدها.
لذلك جاء البحث متضمنا بعض المداخل التى يمكن البحث فيها عن امكانية قيام ديمقراطية أو شبه ديمقراطية للنظام الفلسطيني الآني، السلطة الفلسطينية ، مثل تطور البناء الاجتماعي والاقتصادى والتنمية، كذلك ماهية المجتمع المدنى وقوته ، والتعددية السياسية وإمكانية نمو ديمقراطية داخل كل حزب سياسي وبين الأحزاب بعضها البعض، وقد اخترنا الانتخابات التشريعية التى أجرتها السلطة الفلسطينية نموذجا نتتبع فيه آثار وجود ديمقراطية لهذا النظام أو حتى مؤشرات لقيامها فى القريب من عدمه ، دون تجاهل منا لأهمية الثقافة السياسية التى تشكل نواة حقيقية لنمو أطر ديمقراطية ، بغيابها يتم تكريس أوسع للاديمقراطية.
التنمية والبناء الاجتماعي والاقتصادى والديمقراطية :
بدخول مفردات على الساحة الفلسطينية مثل التنمية الاقتصادية وإصلاح البنية الأساسية، التصدى للبطالة ، سنغافورة الشرق الأوسط، التطوير السياحى ، زيادة فرص الاستثمار الداخلي والخارجي .. الخ باتت العلاقة بين ثنائية التنمية - الديمقراطية مطروحة على المائدة السياسية الفلسطينية .
فى بعض بلدان العالم الثالث اختزلت الديمقراطية الى مجرد بعض الحقوق الاجتماعية الاقتصادية ، كما صعدت بعض الحركات السياسية طبيعة العلاقة بين الاجتماعي والاقتصادى من جانب، وبين السياسى والمدنى من جانب آخر، الى مستوى التناقض ، وبات ذلك الفهم مسوغا لتكميم المعارضة والسيطرة على الحركة السياسية من جانب السلطة (٣) .
ليست الحالة الفلسطينية بعيدة عن ذلك حيث تعزز هذا القول فى ضوء الحديث من جانب بعض القيادات القائمة على تأسيس كيان اقتصادى يوازى تجربة سنغافورة فى الشرق الاوسط وترديدهم أن ممارسات المعارضة الفلسطينية تؤدى الى تعطيل أشغال العمال فى اسرائيل ، بل ويعرقل جذب الاستثمارات إلى فلسطين (٤) . فى حالة الهشاشة الاقتصادية الذاتية الفلسطينية والاعتماد على المؤسسات الدولية أو القوى الخارجية والمستثمرين من الخارج ، بجانب روابط التبعية للاقتصاد الاسرائيلى المحكمة بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية بين الطرفين، ناهيك عن التبعية المركبة للدول المانحة ، واتخاذ الانماط الريعية - الطرفية ، فى هذه الحالة ينشأ نمط من العلاقات تصبح فيه القوى الاجتماعية القطاعات الأفقر فى المجتمع الفلسطينى أكثر خضوعا للعمل فى إطار ما تحدده السلطة، وبهذا تصبح السلطة أكبر صاحب عمل، وهذا يحاكى أنماط رأسمالية الدولة، وعلى الرغم من الهشاشة الاقتصادية التى تتسم بها الحالة الفلسطينية فإن الأخذ بهذا النمط يكرس جوانب التبعية للخارج. والريعية التى تعنى إعادة انتاج الحالة السابقة التى اعتمدت عليها (م.ت.ف) والاعتماد على أموال الدعم النفطى الذى انتج هيمنة القيادة وعلاقة الموالى - والمحاسيب، يتجلى كل ذلك فى سياسة التعيينات وما يبدو من مظاهر فئوية ومحسوبية فى مؤسسات السلطة وأجهزتها ، كذلك ظهور مايسمى بالنمط "الفهلوى" بين بعض شرائح بيروقراطية فى (م.ت.ف) وبالتالى فى أجهزة السلطة، ناهيك عن تضخم القطاع البيروقراطى مما لا يمكن معه أن يفرز نظاما ديمقراطيا.
أفرز المجتمع الفلسطينى ما قبل الحكم الذاتي المحدود ، فترة الانتفاضة، عناصر من الداخل الفلسطينى مما يسمون بأغنياء الانتفاضة ، كذلك أفرز (الشتات) لبعض قوى أصحاب رؤوس الأموال ، تلك القوى التى يهمها فى المرحلة الآنية تسهيل مصالحهم الاقتصادية الاستثمارية البحتة وفى الوقت نفسه تجنح السلطة الى تمرير كافة الأعمال من خلالهم (٥) .
وخلقت تلك الترتيبات ، مناخا شبه اقتصادى يركز على الأعمال الخدمية (السياحة - التجارة - أعمال الترانزيت) بالرغم من عدم توافر مقوماتها ، لكن قويت فى كنف تلك الأعمال شرائح رأسمالية كمبرادورية (*)
وبيروقراطية وشبه برجوازية ريعية لا تتقاطع مصالحها مع تنمية أو نظام ديمقراطى ، يختلط ذلك كله مع التكنوقراط والمهنيين ، وذلك يشكل مجتمعا له ملامح شبه طبقية هائمة ، لا ينتج ثقافة ديمقراطية أو تعددية سياسية حقيقية ذات برامج تتفاعل مع العناصر المجتمعية غير الواضحة، أوتساعد على خلق تنمية حقيقية، لاقرار الديمقراطية كمنهج سياسى فى المستقبل القريب أو البعيد.
تولت النخبة التكنوقراطية - الأمنية فى السلطة التحالف مع شرائح تشبه البرجوازية المحلية (اصحاب العقارات والتجار - المستثمرون الصغار - الوكالات للأعمال الخدمية) واستبعاد ممثلى الفئات العمالية والمهنية والنسوية من المشاركة فى النظام السياسى لمصلحة زيادة الاعتماد على تلك الشرائح متذرعين برفع كفاءة الاقتصادى الوطنى وفاعليته وتأييد الاستقرار السياسى والأمنى للاستثمارات الرأسمالية .
ترافق ذلك كله مع الاعتماد على الاجهزة الأمنية وبقرطة العلاقة بين السلطة والمجتمع مما أثمر تنشيط مختلف الادارات والروابط المختلفة التى تكرس تفتيت القوى المجتمعية والحد من حرية الممارسة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تدفع باتجاه مدنية المجتمع وتطوره وزحزحة سيطرة السلطة الفلسطينية (٦) .

(*) ممثلى مصالح الرأسمالية الاجنبية ، ووكلاء للشركات الاحتكارية .

بعد المحدد الاقتصادي سالف الذكر الذي لا يسمح بوجود هامش من الديمقراطية ، يأتي المحدد المدني بظاهرة المؤسسات المدنية ومراكز حقوق الانسان ، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل في الظاهر وجود آليات للنظام الديمقراطي ، لكنها في الحقيقة ناتجة عن أزمة عاشتها بعض الفئات والأنماط السياسية التي لم تستطع الاندماج في الخليط السلطوي وبحثت عن متنفس لها يجعلها في البوتقة السياسية ، فهل تشكل المؤسسات غير الحكومية نواة لثقافة سياسية ديمقراطية أو نواه لنظم ديمقراطية في المستقبل ، وهل تتبع المنهج الديمقراطي داخل كل مؤسسة أو بين المؤسسات بعضها البعض ومدى قدرتها على الفكاك من التبعية للدول المانحة واستقلالية قراراتها أم أنها صورة مصغرة من السلطة الفلسطينية ، وبالتالي من (م.ت.ف) سابقا ، بل وعلاقتها مع السلطة ذات الطبيعة اللاديمقراطية .

المجتمع المدني (*) والديمقراطية :

خلال أعوام الاحتلال الاسرائيلي الأخير ، بلور المجتمع الفلسطيني مؤسسات مدنية اجتماعية وسياسية وشعبية ومهنية ، أدت وظائف كان من بينها وظائف تؤديها الدولة في الاوضاع العادية ، لذا تلقت تلك المؤسسات تأييدا من (م.ت.ف) حيث مثلت البنية الاولى نحو بناء الدولة، وما أن جاءت السلطة الفلسطينية الى الضفة والقطاع حتى فقدت تلك المؤسسات أسباب وجودها ، وضمت السلطة بعض هذه المؤسسات والعاملين الرئيسيين فيها الى مؤسساتها الرسمية مما أدى الى تقليصها ، ناهيك عن فقدها الى جزء من أموال بعض المؤسسات الخارجية بعد تحويلها لدعم السلطة الفلسطينية خصوصا بعد الصعوبات الاقتصادية والاغلاقات الاسرائيلية المتكررة للضفة والقطاع وحرمان الكثير من العمال الفلسطينيين من العمل في السوق الاسرائيلية ، فما كان من الدول المانحة والمؤسسات الأجنبية إلا وقف المساعدات المادية وتحويلها الى مؤسسات حكومية. ولكن الغريب أنها خصصتها التقوية الاجهزة الأمنية والبيروقراطية .

لم تكن تلك الأمور فحسب هي التي ساعدت على خنق المؤسسات غير الحكومية وتقليص فاعليتها في المجتمع وتفاعلهما بين بعضها البعض وعدم قدرتها على مساندة السلطات التشريعية ومبدأ سيادة القانون ولكن أسباب ضعفها نابع من بنيتها الداخلية ، حيث تبعيتها الى مؤسسات أجنبية وأحزاب سياسية تعمل وفق أولوياتها ، لا وفق احتياجات المجتمع في هذه المرحلة، حيث أدت تلك التبعية للقوى السياسية المختلفة الى استخدام كل أساليب العمل السياسي والعيوب المؤسساتية لها ، مما مكن القوى السياسية المتمثلة في (م.ت.ف) من البنى المدنية طوعا أو كرها، بل إنه تم توسيع ما تبقى من تلك البنى لدعم قواعد القوى السياسية ، والقضاء على أي تفاعل يمكن أن ينتج من الشريحة العريضة من المثقفين والمتعلمين للتخلص من التهميش والتجاوز السياسي ، وحاولت تلك المؤسسات أن تعمل باتجاه الشفافية والانفتاح النسبي والتسامح مع مختلف التيارات الفكرية والمتحالفة مع اتجاهاتهم بخلاف بعض التنظيمات السياسية .

ونتفق مع بعض الباحثين (٧) ، أن هناك شروطا غابت عن هذه التجربة أثرت على أدائها وسهولة تقليص فاعليتها ، كعدم تحولها الى خنادق للانتماءات الجهوية والقبلية، الذي يشيع البعض استقلاليتها المالية والادارية الكفيلة باستمرارية الأداء بمعزل عن الضغوط الخارجية (من خلال التمويل ذي الطبيعة السياسية في الداخل أو التمويل الخارجي) . ونضيف أن فشل ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني نابع من قدرة السلطة الفلسطينية على تحييدها سياسيا .

وقد برزت في ظلال السلطة الفلسطينية ظواهر كان من شأنها زيادة متاعب القوى المدنية مثل نمو النزعة الى العسكرة ، وتجريد المؤسسات المدنية من صلاحياتها ، وزيادة اغتراب الجمهور عن كل من الجانبين السياسي والمدني، بسبب تفشي ظواهر السلبية في علاقات التعامل معه على نحو لا يبشر أو يشجع على تطور ديمقراطي في المؤسسات المدنية المختلفة ، وليس بالغريب أن تثار حملة ضد مؤسسات المجتمع المدني في صيف ١٩٩٩ ، تتزامن مع إصرار احدى فروع سلطة الحكم الذاتي المحدود (المجلس التشريعي المنتخب لإدارة الحكم الذاتي) اثناء ممارسته إحدى مهامه في تنفيذ قانون الجمعيات الأهلية الذي تعرقله السلطة التنفيذية بل تقوض ، منذ بداية تأسيسها ، منجزات تلك المؤسسات غير الحكومية البسيطة في المجتمع وذلك لإحكام قبضتها على ذلك القطاع أيضا ، ولإضعاف قدرة بعض المؤسسات على التصدي للمجلس التنفيذي وإخضاعه للرقابة والمساءلة والمحاسبة وعمله تحت مظلة القانون ، فقد عرقلت السلطة التنفيذية قانون الجمعيات الأهلية والذي شاركت تلك المؤسسات مع المجلس التشريعي في إقراره بعد التعديلات عليه والتي تمت بموافقة اعضاء المجلس حين نص على تبعية تلك المؤسسات للسلطة القضائية ووزارة العدل وليس لوزارة الداخلية الذي يؤدي بالضرورة الى تكريس هيمنة الادارات الأمنية وعدم التصدي لها ، والهدف من ذلك حشر تلك المؤسسات المدنية في زاوية الدفاع عن الذات وصرف نظرها عن الصراع الدائر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية المؤدي بالضرورة لسيطرة الأخيرة وعدم قيام السلطة التشريعية بدورها، ناهيك عن عدم وجود أي مسوغ قانوني أمام السلطة التنفيذية ، فجاء ضرب المؤسسات المدنية لتقويض أي قوى مجتمعية متبقية لصالح بعض عناصر القوى السياسية الأمنية الجديدة ولتكريس مبدأ اللا ديمقراطية ، بل سيعرقل

(*) أطلق مصطلح المجتمع المدني على المؤسسات غير الحكومية في الوطن العربي بالرغم من عدم اكتمال الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي انتجت تلك المؤسسات .

أى مشروع لامكانية وجود مناخ شبه ديمقراطى فى فلسطين فى هذه المرحلة خصوصا أن السلطة الفلسطينية ضعيفة فى علاقتها مع اسرائيل والوطن العربى، وتحتاج الى السيطرة على الشؤون الداخلية على الأقل ، لأن هذا هو المظهر الوحيد المتوافر للسيادة التى تتعطش لها، لذا فكان لابد أن تجرى محاولات للتغلب على استقلالية ذلك القطاع الذى يقوم بالعمل للمجتمع والمواطن، والخارج عن نطاق عملية إتخاذ القرار السياسى المكبل بالاتفاقات مع اسرائيل ، ذلك لأسباب تتجاوز التقاليد السياسية المعتادة على احتكار التمويل والأدوار، ثم توزيعها وما تلاها. وهذا لا يعنى بتاتا أن الاحزاب والاتحادات النقابية والمهنية وغيرها لا تشكل جزءا من عملية المجتمع المدنى وبخاصة فى حالة السعى نحو الديمقراطية ، فلا تزال الأحزاب هى الطليعة الأكثر أهمية فى عملية الديمقراطية وتغييبها الجارى بانهيار فاعليتها وقدرتها على التفاعل مع القطاعات التى تمثلها هو الخطر الأساسى ، ولكن السؤال هو ما موقع التعددية السياسية الفلسطينية الموجودة الآن أو التى سبقت فترة الحكم الذاتى المحدود من محددات الديمقراطية هنا !!

الديمقراطية - التعددية السياسية :

رغم أن الساحة الفلسطينية تموج بالأحزاب منذ بداية القرن حتى الآن لكنها ظلت مجرد تشكيلات فوقية انعدم رباطها التنظيمى بالجماهير وجاءت على هيئة عشائر، ناهيك عن عدم خوضها للانتخابات حتى بعدما اعترف الميثاق الوطنى المعدل ١٩٦٨ ، بالتعددية وأجازها فى صلب هياكل (م.ت.ف) الذى أفرز شيوع روح الشكلية والجهوية والروابط العائلية والموالاة الشخصية كأسس للاختيار والتصعيد القيادى عوضا عن الخيار الايديولوجى والسياسى مما عزز البيرقراطية الادارية سالفة الذكر (٨) بالاضافة الى جمود عملية تداول السلطة فى (م.ت.ف) والانشقاقات المتوالية كسبيل لحسم الخلاف وصولا الى محاربة بعضهم البعض كما حدث فى قتال بيروت بين الفصائل الفلسطينية المختلفة كسبيل لحسم الخلاف. وازدادت تلك النقائض فى العقد الاخير لا سيما بعد الخروج من لبنان ومن ثم أورثته لوليدها السلطة الفلسطينية ، بل والساحة المدنية والسياسية .

ويمكن النظر الى تركيبة الاحزاب وتوجهاتها العامة لندرك مدى بعدها عن الديمقراطية لا سيما أحزاب المعارضة الفلسطينية التى تشكو نوعا من هيمنة السلطة الحاكمة على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وحتى بعد الضعف الشامل الذى أصابها وبعد أن لعبت مع التنظيمات الجماهيرية التابعة لها ونقاباتها وجمعياتها واتحاداتها دورا فى تنظيم الحياة الاجتماعية إضافة الى دورها السياسى ، والذى يمكن أن تستنهضه بشروط مسبقة. رغم تفشى نفور شعبى خصوصا لدى قطاعات الشعب المسيسة من نظام الكوتا الفلسطينى الذى كان سائدا ومازال حتى الآن ، وأدى الى اقتسام المواقع السياسية والموارد فى حركة التحرر الوطنى كنوع من توازن المصالح بين الفصائل حال دون نشوء أى نظام من المراقبة والمساءلة والمحاسبة الحقيقية ، وجرى الخلط بين تعددية الفصائل المتوازنة والمتوافقة ضمن حدود معلومة وبين الديمقراطية وبين الثرثرة والمساءلة وبين التذمر وسقم القيادة فى الغرف المغلقة وتملقها فى الحيز العام ، وأهم تلك الشروط وضع برنامج محدد ينطلق من قراءة واقعية للمرحلة الآنية مع العمل مع قطاعات وشرائح وفئات شعبية والبعد عن البراجماتية والفوقية مع احلال الديمقراطية منهج حقيقى للعمل به بين الأطر داخل كل فصيل ، وبين كل فصيل والآخر وبين علاقة الفصائل بـ (م.ت.ف) وتليها السلطة الفلسطينية الحالية .

وهناك أنواع للمعارضة الفلسطينية منها معارضة مؤسساتية تنطلق من داخل المؤسسة السياسية الفلسطينية (م.ت.ف) ثم أصبح البعض منها داخل بوتقة الحكم الذاتى المحدود وتشمل على بعض الشخصيات الفتحاوية يمثلها الصف الثانى، كذلك على عدد من المستقلين فى اتجاهات سياسية مختلفة داخل هيئات (م.ت.ف) علاوة على قطبى المعارضة التقليدية (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) تلك المعارضة أقرب الى بؤر موزعة من الأفراد والكتل المتحركة تتآلف أحيانا لمواجهة قرارات من القيادة المنفذة ثم تعود لتفترق وتختلف فيما بينها ، ويمكن أن تلتقى تلك المعارضة دفاعا عن مواقف تلك القيادة إذ أنها تفتقر الى برامج واضحة ومحددة وموحدة ، لكنها تتمحور حول بعض القضايا أهمها أن قيادة (م.ت.ف) قد أساءت إدارة عملية التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مما أدى الى تقديم تنازلات جوهرية ، فهى من حيث الأساس غير رافضة للعملية التفاوضية ولكنها تزعم بإمكان تحسين شروط المشاركة الفلسطينية فى المفاوضات ، وقد نرى ذلك فى الحوار "الوطنى" الذى قامت به السلطة الفلسطينية مع عناصر قطبى القيادة المعارضة (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) اللتين تذرعا بإقامة الحوار مع إحدى الفصائل الفلسطينية (حركة فتح) وليس السلطة ، وبالتالى تأكيدهما على ضرورة وجودهما فى عملية المفاوضات للوضع النهائى لتحسين شروط المشاركة أو تحسين الأداء الفلسطينى متذرعين أن بنود المفاوضات تمثل أهمية كبرى ومصائرية للشعب الفلسطينى وإمكانية وقوف مسلسل التنازلات الفلسطينية ، ولأن الحوار لم يسفر عن تنفيذ حقيقى لأية مشاركة من أية نوع، عاد موقف المعارضة التقليدية كما هو من القيادة التنفيذية ، على أنه مهما يكن من أمر المعارضة المؤسساتية بمختلف أنماطها وأشكالها ، تبقى بصورة عامة خاضعة لسلطة القيادة المنفذة ، ويعود ذلك الى افتقارها العام الى الطروحات البديلة والعملية ذات الصدقية وإلى قواعد جماهيرية معبأة قادرة ومستعدة للضغط المباشر على تلك القيادات ودفعها نحو تحويل مسارها ، لا سيما تبعثر تلك المعارضة وعدم تكتلها مما

يتيح للقيادة مواجهتها أوتجاهلها وانضواء البراجماتيين منها تحت لواء تلك السلطة مما يعزز من تفتيت جبهتها الداخلية .

أما المعارضة الخارجية ، فهى تشتمل على الفصائل والقوى التى لم تدخل (م.ت.ف) أصلا مثل (فتح الانتفاضة - فتح المجلس الثورى، الشيوعى الثورى) أوالتى كانت تعمل تحت لواء المنظمة ثم لم تعد كذلك مثل (الجبهة الشعبية - القيادة العامة والصاعقة) ، وبصورة عامة تمثل تلك الفصائل والقوى طروحات رفضاوية مشتقة من السياسات التى قامت عليها جبهة الصمود والتصدى من القيادات الفلسطينية المنفذة وجبهة الرفض عقب مبادرة السادات للتسوية ، بدرجات متفاوتة لهذا الرفض . يميز تلك المعارضة أن تعمل ضمن صيغ تعاونية مع بعض الاطراف العربية أو الاقليمية مما أدى الى الحد من فاعليتها على الصعيد الفلسطينى وافتقارها الى وجود مستقل خارج بعض الساحات العربية وافتقادها أيضا الى قواعد سياسية بارزة داخل مناطق الحكم الذاتى ، ناهيك عن كونها خاضعة لتقلبات العلاقة بين الاطراف العربية والفلسطينية (٩).

أما المعارضة الاسلامية ان جاز التعبير التى تتمثل فى حركة حماس والجهاد الاسلامى والحركات الحليفة والقريبة منها فى الخارج مثل حركة الاخوان المسلمين فى الأردن وحزب الله فى لبنان ، فتنطلق من فرضيات ومبادئ تبدو متناقضة مع طروحات الخط السياسى المركزى نظريا على الأقل ، هذا لا يعطى تفسيرا دقيقا لطبيعة العلاقة بين الخطين على الرغم من تعرض الاسلاميين لسياسة قمع وتنكيل وتقليص دورهم وفاعليتهم فى الداخل وفى المحيط الخارجى، ناهيك عن التماس الواضح من الاسلاميين مع المعارضة المؤسساتية والخارجية وإمكانية الدخول فى تحالفات تكتيكية مع التيارات العلمانية فى حالة بروز مصلحة مشتركة بين الطرفين قادرة على استيعاب الوقائع السياسية والتعامل معها بقدر كبير من المرونة عند الضرورة ، وهذا لا يعنى أن المصادمات العنيفة بين السلطة الحاكمة والتيار الاسلامى محدود الأهمية أو لا تعكس خلافات حقيقية وعميقة بين الاتجاهين بل ساعدت على شق الصف الفلسطينى فى الداخل ، واستخدام التيار الاسلامى ورقة يمكن توظيفها من جانب السلطة الفلسطينية مع المفاوض الاسرائيلى والامريكى ، كذلك من جانب بعض الدول التى تتقاطع مصالحها وجود تيارات كهذه فى أراضيها حيث تم تقليص نشاط حماس فى الخارج فى الآونة الاخيرة. والحصار الذى تفرضه السلطة على التيار الاسلامى فى الداخل والخارج وسياسة الاعتقال والتنكيل والقمع لا تعنى أن السلطة غير قادرة على احتواء ذلك التيار الذى يشبه المعارضة الفلسطينية فى براجماتيته ، أو قدرة تلك التيارات على زحزحة القيادة الفلسطينية عن مركزيتها فى الداخل أو فى الخارج أو على صعيد التفاوض العربى - الاسرائيلى، سيدفع ذلك بعض عناصر التيارات الاسلامية ذوى التوجهات البراجماتية الى ايجاد موطئ قدم داخل السلطة فى مناطق الحكم الذاتى بدلا من التهميش والتجاوز السياسى وسيتبقى منها رموز فى الخارج مقصية عن التماس مع خطوط العدو الأول ، اسرائيل والعلمانيين ، فى فلسطين .

لم تمر السنوات الخمس الماضية من عمر السلطة الفلسطينية دون أن توفر مؤشرات تشى بمآل الديمقراطية فى الدولة المنتظرة ، لعل فى مقدمة هذه المؤشرات تلك الانتخابات التشريعية التى جرت فى ربيع ١٩٩٦ .

الانتخابات مؤشر ديمقراطى أم لا ديمقراطى ؟

لقد نص اتفاق إعلان المبادئ على أن الانتخابات المزمعة هى انتخابات سياسية عامة وحرة ، وعليه يجوز افتراض أن المجلس الذى سينشأ (المجلس التشريعى الآن) عنها سيكون مجلسا تمثيليا لسلطة الحكم الذاتى أو مجلساً للقيام بمهام الحكم الذاتى ، واعتبر الجميع أن الانتخابات نقطة من نقاط التحول فى المسيرة الفلسطينية لأنها أول انتخابات ديمقراطية حقيقية ينتخب الفلسطينيون فيها ممثليهم لكنها طرحت إشكالات من نوع جديد تمثلت فى الظرفية الفلسطينية (حالة خاصة) يمكن أن تؤدى الى استخدام نمط ديمقراطى لإقرار انماط لا ديمقراطية، فتعلقت تلك الاشكالات بنوع التمثيل ومداه المرتبطان بآلية تقرير المصير (لايزال موضع التفاوض)، كذلك لأن الصيغة المتفق عليها للمجلس المنتخب تفتقر باستثنائها لفلسطينيى الخارج، وإلى القدرة على تمثيل الشعب الفلسطينى بمختلف فئاته ، أما الاشكالية التي لم تحسم حتى الآن ، فتتعلق بالجسم المنتخب فى الداخل الذى يضع علامات استفهام حول استمرارية تمثيل (م.ت.ف) للشعب الفلسطينى ، حيث ستكتسب الاولى شرعيتها من الانتخابات أما الثانية فلا يزال يكتنف شرعيتها أزمات كثيرة، ناهيك عن تطبيق مبدأ الانتخابات الذى يكرس تجزئة حق تقرير المصير، كذلك انقسام الشعب الفلسطينى والتعجيل بإنهاء مشكلة الشتات (موضع التفاوض) وتعريضه للسعى بإكتساب هوية ومواطنه أخرى (التوطين) فى اماكن تواجده ، حيث سيشكل المجلس الجديد شرعية لمواطنية ومن مواطنيه عن طريق الانتخابات لاسيما اتسامها بالشرعية عن طريق اتفاقات السلام بين الطرفين (اتفاق اوسلو)، وبالتالى تضفى شرعية على اتفاق اوسلو وعلى ما نتج منه وما سينتج عنه كما حدث فى مسألة إلغاء الميثاق الوطنى فى اواخر عام ١٩٩٨ ، حيث ستكون هذه الشرعية من الناخب الفلسطينى لا من توازن القوى والمصالح الدولية والاقليمية التى أدت الدورالأكبر فى العملية السلمية.

وهذا ما أكده أحد الباحثين الفلسطينين (١٠) فذكر أن الانتخابات كرست واقع حلول السلطة مكان (م.ت.ف) وما ترتب على ذلك من اكتساب الأولى المقومات الخارجية لشرعية المنظمة والتى افتقرت للمقومات الداخلية.

ومكنت الانتخابات المجلس المنتخب، وبالتالى السلطة الفلسطينية من اتخاذ عدد من الخطوات الضرورية لاستبدال وسيلة الاجماع فى تهميش فلسطينيي الخارج - والذين شكلوا مصدرا لقوة الموقف الفلسطيني فى الفترة السابقة - بالديمقراطية حيث مكنت الهيئة التنفيذية فى السلطة من التعبير عن مصالح وآراء الأغلبية الحاكمة وإلزام الأقلية الموالية للسلطة مع الحفاظ على حقوق المعارضة استنادا إلى الهيئة التمثيلية المنتخبة (المجلس التشريعى) لذا فإن عدم قدرة المجلس التشريعى على القيام بدوره يفسره إرتهانه للمجلس التنفيذى منذ بدايته وهيمنة الشريحة الحاكمة فى كليهما على مجرى الأمور وهذا يفسر عدم مقابلة كلا المجلسين لبعضهما البعض ، فالعلاقة بينهما تداخلية لمصلحة السلطة الحاكمة. وهذا تفسره القوانين التى أقرتها السلطة التشريعية وعدم تصديها لتنفيذها ، أما قانون الانتخابات الذى صاغته لجنة الانتخابات الرسمية فينص على تبنى نظام الاغلبية البسيطة والقوائم المفتوحة. ويقسم القانون الضفة الغربية الى ١٦ دائرة انتخابية غير متساوية ولكل دائرة عدد من المقاعد يتلاءم مع عدد أصحاب حق الاقتراع المسجلين فى سجل الناخبين فى الدائرة ، ويحق للأحزاب السياسية والفصائل ومجموعات من الأفراد المستقلين ومرشحين محليين التقدم بالترشيح عبر قائمة حزبية فى كل الدوائر الـ ١٦، وفى كل دائرة لا يجوز لعدد المرشحين فى كل قائمة حزبية تجاوز عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة. ويسمح القانون للناخبين بالتصويت لافراد فى القوائم الحزبية، ويحق للناخب التصويت لعدد من المرشحين لا يتجاوز عدد المقاعد فى دائرته ، بعبارة أخرى يحق للناخب التصويت لجميع أعضاء إحدى القوائم الحزبية أو التصويت لمرشحين من قوائم مختلفة (١١) وحيث أن الدوائر غير متساوية فى الحجم السكانى فإن الناخب فى الدائرة الكبرى فى غزة على سبيل المثال يمكنه التصويت لنحو ١٢ مرشحا بينما لا يستطيع الناخب فى دائرة صغيرة مثل طوباس القريبة من نابلس التصويت إلا لاثنين فقط، ويفوز فى هذه الانتخابات اولئك المرشحون الذين حصلوا على أكثرية الاصوات فى دوائرهم (١٢).

وقد وجهت الكثير من الشخصيات انتقادات شديدة إلى نظام الأكثرية حيث رأت أنه فى ظل الخريطة السياسية الحالية وطريقة تقسيم الدوائر الانتخابية فإن نظام الاكثرية يعطى حركة فتح أو الحزب الحاكم ميزة كبرى، حيث إنها قادرة على الفوز بالمقاعد كافة ، لا سيما أن لديها أكثرية فى جميع الدوائر، وقد أسهم ذلك فى تعزيز هيمنة النخبة السياسية الحاكمة الناشئة والفصيل السياسى الأكبر ، ومثل هذا النظام لن يشجع على بروز ثقافة سياسية معارضة للعنف كوسيلة التغيير بل لم يشجع على حدوث تحولات باتجاه الاعتدال والوسطية وهى تحولات تدفع باتجاهها العمليات السياسية الناتجة عن قيام الائتلافات الحزبية والفصائلية فى غياب هيمنة حزب واحد . (١٣) .

وقد نتج عن نظام الأكثرية اتجاهان أولهما مثلته بعض المعارضة الفلسطينية ونادى بمقاطعة الانتخابات لأسباب تتعدى الموقف من النظام الانتخابى، والثانية مثلته قوى سياسية يسارية وعلمانية ديمقراطية لكنها مفتتة وشديدة الانتقاد لسياسة السلطة الحاكمة وطرق إدارتها للمفاوضات مع الجانب الاسرائيلي ودعت الى ائتلاف بين الحزب الحاكم والمعارضة الاسلامية لخوض الانتخابات. وهناك بعض الافراد الذين رفضوا خوض تلك الانتخابات، منهم اسلاميون.

وقد تركزت الحملات الانتخابية على الأيديولوجيات والقضايا السياسية الاساسية لعملية السلام، وعملية الديمقراطية ، بينما ركزت الفئة الحاكمة المتمثلة فى حركة فتح على المصالح الاجتماعية والاقتصادية والشئون المحلية .

شكل المجلس التشريعى المنتخب فى ٢٠ يناير ١٩٩٦ ليمثل الشعب الفلسطينى فى القدس والضفة والقطاع وتكون من ٨٨ عضوا من ست عشرة دائرة انتخابية، وقام المجلس بإنشاء بنية إدارية ومادية مساندة تفتقر حتى الآن الى هيكلية واضحة، وانتابها الكثير من السلبيات التى لم يحاول أحد من دعاة الديمقراطية اصلاحها أو المناداة بإصلاحها مثل انتخابات جزئية تكميلية بعد استقالة أحد اعضائه وهو د. عبد الشافى فى نهاية ١٩٩٧ ، كذلك مثل غياب سياسة واضحة أو نمط ثابت يحكم العملية التشريعية، ولعل السياسة الوحيدة للمجلس اعتماده أكبر كم من مشروعات القوانين فيما عطلت السلطة التنفيذية تلك القوانين ، علاوة على أن المجلس التشريعى لا يقوم بمتابعة كافية لمسألة المصادقة على مشروعات القوانين مكتفيا بالتذمر دون اللجوء لآليات المحاسبة أو المراقبة على أداء السلطة التنفيذية ، ناهيك عن الاشكالية التى تواجه العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية .

خاتمة :

أثبتت دراسات معاصرة حول التحول الى الديمقراطية ، أن أهم محركات الانتقال هى الانشقاقات فى أوساط النخبة الحاكمة وانتصار تلك الاوساط من النخبة المقتنعة أن أفضل طريقة لتأمين مصالحها هى لبرلة السلطة إجرائيا (١٤) ، وتكون النتيجة عادة توسع العملية بالتدريج.

إن كل قوى المجتمع الفلسطيني فى الداخل والشتات ، وكل الشرائح الاجتماعية والتيارات السياسية تشعر بأحقيتها فى المشاركة فى العملية السياسية، لذلك فإن أى استبعاد لأى قطاع، يمكن أن يأتى بما لايحمد عقباه ، كذلك فى غياب التزام القوى السياسية المتنافسة بالقواعد الاجرائية الديمقراطية ، قد يؤدى انتخابات حرة وواسعة تقود الى انقلاب كما حصل فى الجزائر .

وقد أبدى الفلسطينيون قدرة تثير الاعجاب على الانتظام الطوعى الاتحادى، فى أحزاب سياسية ومؤسسات مدنية حيدت البنى التقليدية للمجتمع فى الصراع الوطنى ضد الاحتلال ، ولكن هذا الصراع كان إقصائيا فى علاقته مع

المحتل ، لذلك لا نشهد ترجمة مباشرة لهذه القدرات المدنية الى نظام سياسى ديمقراطى فى ظل السلطة الفلسطينية ، لذلك أيضا ستظل السلطة تعمل على تحييد النشاط المدنى وإحياء البنى التقليدية المحيدة بالفعل وإفراغ المعارضة من قدرتها على التأثير الشعبى وذلك بتحالف بيرقراطية (م.ت.ف) وأجهزتها الأمنية معها بواسطة سياسة التعيينات ، بموجب ولاءات عشائرية وجهوية، وستعمل الفئات الاقتصادية الموجودة حاليا على بقاء الأوضاع كما هى عليها، حيث أن خلق سياسة ديمقراطية فى السنوات القادمة، حتى لو كانت سياسة إجرائية ليس من مصلحتها.

المصادر والمراجع :

١ - خالد الأزعر ، النظام السياسى والتحول الديمقراطى فى فلسطين ، مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية ، رام الله ، ١٩٩٦ ، ص ١٠.

٢ - جميل هلال حيثيات تشكيل قطب سياسى ثالث فى فلسطين مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، عدد ٢٥ ، شتاء ١٩٩٦ ، ص ٤٥ - ٤٦ .

٣ - انظر : على الدين هلال ، وآخرون، الديمقراطية وهموم الانسان العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٤ - الازعز ، مصدر سابق ، ص ٣٨.

٥ - انظر : سارى حنفى، دور رجال الاعمال الفلسطينيين فى الشتات فى ضوء السياسات العامة والتحول الديمقراطى ، محاضرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥ .

٦ - انظر كل من : -

عادل سمارة ، ندوة : اقتصاديون من الأرض المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، عدد ١٧ ، شتاء ٩٤ .

- خالد الازعر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

- هلال، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .

٧ - انظر : جورج جوفمان ، المجتمع المدنى والسلطة فى الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية ، مواطن للدراسات الديمقراطية ، رام الله .

كذلك :عزمى بشارة ، المجتمع المدنى دراسة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ .

٨ - خالد الازعر ، التعددية السياسية فى فلسطين ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، عدد ٢٠ خريف ١٩٩٤ ، ص ٢٥ - ٣٨ .

٩ - للمزيد راجع ، بشارة ، مصدر سبق ذكره ، من ١٥ - ٢٣ ، وراجع أحمد سامح الخالدى ، حسين جعفر أغا ، المعارضة الفلسطينية ودور حيوى ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، عدد ١١ ، صيف ١٩٩٢ ، ص ٣ - ١٥ .

دنيا الأمل اسماعيل ، ورقة بحثية ، الاحزاب الفلسطينية ودورها ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية علوم سياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .

١٠ - مضر قسيس ، الانتخابات الفلسطينية وإشكالياتها وقضايا تقرير المصير، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، عدد ٢٣ ، صيف ١٩٩٥ ، ص٢٠ ، ٣٠ ، ٣١ .

١١ - انظر : قانون الانتخابات على شكل حلقات فى : جريدة القدس / الاسبوع الاول ، شباط / فبراير ١٩٩٥ .

١٢ - خليل الشقاقى ، عملية السلام والبناء الوطنى والتحول الديمقراطى، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، عدد ٢٥ ، شتاء ١٩٩٦، ص ٣٥ .

١٣ - المصدر السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

١٤ - عزمى بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٨ .

٢

رؤيـة

استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للتعاون الإقليمى بعد السلام

أمين اسكنــدر

مقدمة : تناول الاقتصاد الاسرائيلي بالبحث لا يمكن أن ينفصل عن الصهيونية كحركة عنصرية واستعمارية واستيطانية حيث تم الاعتماد على حركة الاستعمار العالمى والدعم الاستعمارى من قبل وعد بلفور مرورا بالانتداب البريطانى حتى الدعم الأمريكى الكامل والعلاقات الاستراتيجية ، بالاضافة الى دعم المال اليهودى فى العالم ودعم الرأسمالية العالمية والنظم الغربية مثل المانيا فى التعويضات والولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وغيرها .
لذا كان طبيعا أن يعتمد الاقتصاد الاسرائيلي على ثلاثة محاور رئيسية : اولها الاعتماد على حركة الاستعمار العالمى ، وثانيها المال الاجنبى الاوروبى - الامريكى - اليهودى ، وثالثها مركزية الدولة الاسرائيلية فى توجية الاقتصاد وقد ساعدها على ذلك وجود الأحزاب العمالية فى الحكم آنذاك . .
ومع مرور السنوات عبر الاقتصاد الاسرائيلي فترة التقشف والتأسيس من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٤ ، وفترة النمو السريع ١٩٥٤ حتى ١٩٧٢ ثم فترة التضخم والكساد من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٥ وأخيرا فترة الاصلاح من ١٩٨٥ حتى الآن. والأخيرة جاءت مواكبة لتغيرات دولية كبرى كان من أهمها دوليا انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط حلف وارسو وماتبعه من انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمى - ولو مؤقتا - ونجاح العالم الرأسمالى فى فرض نموذجه على معظم بلدان العالم عبر مؤسسات التمويل الدولية والعلاقات غير المتكافئة بين تلك الدول وبلدان العالم الثالث .
وكان على رأس المتغيرات الاقليمية حرب الخليج الثانية وانعقاد مؤتمر مدريد وما ترتب عليهما من تغلغل التسوية فى المنطقة (اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية - اسرائيل والاردن - المفاوضات السورية اللبنانية - الاسرائيلية) وقبل ذلك كامب ديفيد وهكذا ضمنت اسرائيل خلو المنطقة من اى مفاعيل للقوة بعد تصفية قوة العراق وتقييد مصر ووجود الولايات المتحدة الامريكية على ارض الخليج العربى .

بعد كل ما سبق ، كان لابد من تقديم مشروع جديد للمنطقة حتى يتم إعادة ترتيب الأدوار والمصالح والأولويات وحتى الأعداء والأصدقاء.
هنا جاء المشروع الاسرائيلي للنظام الاقليمي الجديد والمعبر عن المصالح المشتركة بين الرأسمالية العالمية وإسرائيل ذلك المشروع الذى انطلق من رسم ملامح الدور المتفوق لاسرائيل فى المنطقة والذى يستند على امتلاك السلاح النووى والتحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة ، والتحالف الاستراتيجي بين مصالح الاقتصاد والاسرائيلي والاقتصاد الرأسمالى المعتمد على اعطاء اسرائيل وسلعها صفة "الاختراق المميز" دون منافسة من السلع الاوربية والامريكية فى المنطقة بدلا من مزاحمة المنافسة فى اوروبا وأمريكا للسلع الاسرائيلية من جانب سلع متعددة الجنسيات . بالاضافة الى امتلاك اسرائيل القوة العسكرية التقليدية التى تتفوق على العرب بضمان الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات الدولية .
تلك هى ملامح وثوابت خريطة المنطقة التى جاء مشروع الشرق اوسطية لكى يعبر عنه ، ولعل بيريز كان موفقا عندما لخص التطور، من انشاء "الدولية اليهودية" الى انشاء المنطقة "الشرق أوسطية" بقوله : "فى ١٩٤٨ أنشأنا دولة لنتمكن من العيش فى منطقة معادية، وفى عام ١٩٩٢ علينا أن نبنى منطقة تتيح لكل دولة، بما فيها نحن ، أن تعيش بسلام. وليس السلام بحد ذاته هدفا ، وانما وسيلة مرحلية لهدف أعلى هو ايجاد العصر الذهبى الاسرائيلى" لذلك يطرح نظام للأمن والتعاون فى الشرق الاوسط. وعلى أساس أن الشرق الاوسط منطقة مفتوحة من الناحية الاقتصادية وعن ذلك يقول بيريز "لم يعد موجودا فى العالم اقتصاد أمة بل اقتصاد سوق ، كلما كانت واسعة تعزز الاقتصاد" ويكشف بيريز عن طموحاته للاقتصاد الاسرائيلى قائلا فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢ بصحيفة "دافار" "الشرق الاوسط يستورد سنويا أغذية طازجة بمبلغ ٣٢ مليار دولار . هذه الاغذية يمكن انتاجها فى المنطقة. أيضا أن نسوق بضائعنا فى الشرق الاوسط لا أن نتنافس مع

شركات أجنبية على السوق الاوروبية ، إن اسرائيل اضطرت الى دخول الأسواق الاوروبية والأمريكية ومنافسة أرقى الصناعات فى حال المقاطعة العربية".

وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢ (دافار) يقول بيريز "إن فى العقد الأخير تدفق ٧٠٠ مليار دولار لغايات البناء ، أى مشاريع الاعمار لصناديق شركات أجنبية ، ويمكن أن تقوم بهذه الأعمال "شركات محلية" ويضيف حول السياحة : "إن الشرق الأوسط يزوره مليون ونصف مليون سائح رغم وجود آثار جذابة مثل الأهرامات ، بينما اسبانيا يزورها ٥٠ مليون سائح، من هنا فإن الشرق الاوسط المفتوح بلا حدود ، ووفق الخطط الاسرائيلية سوف يزوره على الاقل ٥٠ مليون سائح سنويا".

ويضيف "أن الخليج يستورد سلعا بقيمة ٤٠ مليار دولار، وأنه بواسطة التقنية الاسرائيلية والمال العربى يمكن سد حاجات هذا السوق".

ولم يكن ذلك بعيدا عن رؤية الولايات المتحدة الامريكية التى عبر عنها وارين كريستوفر فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ قائلا : "وهذا الشرق الاوسط الجديد مرتبط بضرورة وجود قيادة أمريكية للعالم فى تلك المناطق الحيوية لمصالح الولايات المتحدة مثل الشرق الاوسط " بالاضافة الى سعى الدبلوماسية الامريكية منذ حرب الخليج الثانية الى اقناع الأطراف العربية بتزامن التفاوض حول الارض مع مفاوضات التطبيع ، وأطلق على الاولى المفاوضات الثنائية المباشرة ، والثانية المفاوضات متعددة الأطراف الاقليمية والاولى تستند الى الارض مقابل السلام ، والثانية تستند الى اجراءات بناء الثقة بين أطراف الصراع، ولذلك كان غرض الاولى توقيع معاهدات اتفاقات الحدود ونهاية الحرب وتقنين القوة المسلحة والانذار المبكر .. الخ، اما الثانية فكان غرضها بناء ونسج شبكة من المصالح المشتركة وخلق شرائح اجتماعية تعمل على تثبيت السلام وتبنى وتؤسس لمفاهيم اتفاق السلام وتعمل على نفى مفردات الصراع .

وعن ذلك يقول الملياردير اليهودى الأمريكي الجنسية والمنشئ لمركز أرمندهامر المتخصص فى مجال اعداد أبحاث حول التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط: "الشرق الأوسط متخن بالصراعات الدينية والثقافية والأثنية ، ومثخن كذلك بالعنف الذى يرافق هذه النزاعات فى أحيان كثيرة . فى الوقت ذاته تتوافر فى المنطقة موارد ضخمة وطاقة كامنة كافيتين لتأمين ازدهار اقليمى متنام، ويدعم ذلك وفرة قوة عاملة ضخمة وكيماويات وخامات ومياه غير مستغلة لأغراض التنمية الزراعية ، هذا اضافة لسهولة الحصول على تكنولوجيا متطورة وتوافر رأسمال تراكم عبر السنوات لدى البلدان المنتجة للنفط".

وقد قام هذا المركز "أرمند هامر" بدور كبير فى رسم ايديولوجيا السلام ! ليتم ترويجها فى العالم وعلى وجه الخصوص لدى اوروبا وأمريكا والمنطقة ، كما قدم مشروعات ودراسات جدوى لتكون فى يد المفاوض وصانع القرار الاسرائيلى ، وقد استندت تلك الرؤية - الايديولوجيا على عدة محاور :

المحور الأول : التعاون الأمنى بعد تثبيت الاختلال فى ميزان القوى . ويقوم الجانب الاسرائيلى بالترويج لأثر المصروفات العسكرية الناتجة عن الحرب والصراع على الاقتصاد والتطور فى المنطقة وهو بالتأكيد أثر سلبى ومشوه للنمو - حسب الرؤية الاسرائيلية التى تعمل على إسناد أهدافها من هذا التعاون. وانطلاقا من ذلك يطرح بعض الاستراتيجيين الاسرائيليين مفهوم "التعاون الأمنى" بين اسرائيل والدول العربية بمضمون يملى على الأطراف العربية الالتزام بأمن إسرائيل بعد أن يكون قد تم التعهد عبر المعاهدات والاتفاقات المعقودة بين اسرائيل وكل طرف عربى وبضمانات دولية تعمل على تقنين ادوات القوة العسكرية. وعن ذلك يقول مارك هيلر (من مركز جافى للدراسات الاستراتيجية) : "ان منطق اللاتكافؤ أو اللاتوازن أكثر الحاحا فى وضع الشرق الأوسط مما هو عليه فى أوربا ، لأن اجراءات الأمن التعاونى ستنفذ فى الشرق الأوسط ليس على أساس الوضع الاقليمى القائم كما كان الحال فى اوروبا .. بل على أساس تقليص ما للسيطرة الاسرائيلية على مقدرات جغرافية - عسكرية فى الضفة الغربية والجولان . وبتعبير آخر : يترتب على الربط بين السياسة والأمن مخاطر أمنية غير متوازنة لاسرائيل ، ولذا فإن على هذه المخاطر أن تنعكس فى اجراءات ضبط تسلح غير متوازنة " .

ويوضح الخبير الاسرائيلى ذلك فى بحثه المعنون بـ " The Arab - Israeli Search For Peace والمنقول من بحث الاستاذ جميل هلال المنشور فى مجلة "السياسة الفلسطينية" العددان السابع والثامن ١٩٩٥ والمعنون بـ "صناعة ايديولوجيا السلام فى اسرائيل " - بالأمثلة التالية :

١ - "ينبغى أن يحكم أية مناطق تتخلى عنها اسرائيل - فى اطار تسوية سياسية - مزيجا من التواجد الاسرائيلى العسكرى ، وإقامة محطات انذار مبكر ، وغياب للقوات العربية .

٢ - ينبغى على أية قيود جغرافية أخرى تخص نشر القوات العسكرية أن تكون متبادلة ، ولكن عليها فى الواقع الممارس أن تكون غير متوازنة حتى تعكس غياب العمق الجغرافى لاسرائيل (وهو مبدأ تم اعتماده فى معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية).

٣ - ينبغى تحويل ، وبشكل نهائى، جزء من التشكيلات العسكرية العربية القائمة من تشكيلات جاهزة الى تشكيلات احتياطية تقليصا لاحتمالات شن هجوم مباغت".

* المحور الثانى: فى رؤية اسرائيل للسلام ، "التعاون الاقتصادى والعلاقات غير المتكافئة " وينكشف من خلال الدراسات الصادرة عن مراكز البحوث الاسرائيلية وفى القلب منها "أرمند هامر" أن هناك تبريرا نظريا لتفسير اعطاء أهمية كبرى للبعد الاقتصادى فى علاقات التعاون الاقليمى ، يتأتى من الخشية أن تشكل القضايا الاقتصادية

عقبات أمام تطبيع العلاقات السياسية . ويطرح هنا كمثال ندرة المياه فى اسرائيل والاراضى الواقعة تحت السلطة الفلسطينية وما سوف يسببه ذلك من توتر ، بالاضافة الى أن النجاح فى تشكيل شبكة من العلاقات الاقتصادية بين الأطراف المتصارعة يعنى خلق مصالح اقتصادية مشتركة لشرائح اجتماعية من الطرفين ذات استمرارية وتواصل ، مما يخلق آلية الدفاع الذاتى عن السلام بين الأطراف المتصارعة ، وأخيرا فلابد من مبدأ التعويض الاقتصادى عن التنازلات السياسية، مثلما حدث فى النص على توريد البترول بأسعار خاصة من مصر لاسرائيل (اتفاقية كامب ديفيد وملاحقها) ومثلما يحدث الآن فى مفاوضات سوريا – اسرائيل بشأن طلب التعويضات المالية المقدرة بما هو أكثر من ٢٠ مليار دولار من الولايات المتحدة الامريكية ، ناهيك عن تفاصيل وشروط التعاون الاقتصادى . وعن ذلك يقول جدعون فيشلزون – المنسق العلمى لصندوق أرمندهامر ، والمشارك فى عدة لجان اسرائيلية متخصصة " ان السلام الذى يتلوه قيام تعاون اقتصادى اقليمى هو أفضل طريق وعلى الأرجح هو الطريق الوحيد ، ليعاود الشرق الأوسط النمو الاقتصادى ويعوض عن الخسائر التى لحقت به . خلال الاعوام الخمسة والاربعين الأخيرة نتيجة الحرب وحالتها " .

*المحور الثالث: " نظام اقليمى جديد يتمركز حول اسرائيل "، تستلهم فيه اسرائيل ، النموذج الأوروبى للاندماج الاقليمى فى رسم معالم النظام الشرق اوسطى الجديد ، عبر التدرج الزمنى والاجرائى فى تخليق شبكة من المشروعات التعاونية بين دوائر جغرافية وسكانية داخل الجغرافيا العربية، حيث أن وجود حدود مشتركة مفتوحة بشكل حافزا للتجارة والسياحة مما يساهم فى تحويل الحدود المتصادمة والملتهبة بين بعض البلدان العربية واسرائيل الى حدود رخوة حاضنة للعيش الرغد والاستهلاكى .

تتشكل دوائر النظام الاقليمى الجديد من الدائرة (أ) الداخلية ، الشاملة على اسرائيل ، الاردن ، لبنان ، الكيان الفلسطينى ، سوريا وتبلغ مساحة هذه الدائرة الداخلية حوالى ١١٨,٧١٨ ميل مربع، وعدد سكانها ٢٨ مليون نسمة عام ١٩٩٥.

ودائرة وسطى (ب) وتشمل كل من مصر والعراق والسعودية وتبلغ مساحتها ١,٣٨٤,٥٨٠ ميل مربع وعدد سكانها نحو ١٠١ مليون نسمة عام ١٩٩٥.

ودائرة (ج) خارجية وتشمل ايران ودول الخليج والسودان وتركيا.

ومن الملاحظ على تشكيل وترتيب تلك الدوائر ان اسرائيل فى مركز كل منها وذلك من خلال قراءة المشاريع الاسرائيلية المقدمة عبر التعاون الثنائى والمتعدد والمؤتمرات الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا ، كما ان تقسيم الدوائر الثلاث قد راعى أولا فصل مصر عن مجالها الحيوى فى اسيا ، والتوظيف الكامل لأموال النفط والموارد الأولية والتكنولوجيا الاسرائيلية وتكامل حلقات الانتاج، بالإضافة الى أن الدائرة الاولى هى بمثابة قوة الدفع الاسرائيلية للدائرتين الثانية والثالثة ، وهكذا تنتظم اسرائيل فى قيادة المنطقة بفاعلية انطلاقا من مركزية دورها التخطيطى والتوجيهى والعسكرى والنووى والتكنولوجى المستند على علاقات استراتيجية ومميزة مع الولايات المتحدة وأوربا والمؤسسات الدولية للدعم المالى ورسم السياسات . وعند ذلك يقول دورى جولد، وهو من كبار الباحثين فى مركز الدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل أبيب، فى مقابلة مع جريدة الأهرام أجرتها أميرة حسن بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٩٣ : " لكل دولة فى المنطقة مميزاتها . فمصر تتمتع بكثافة سكانية ومنطقة جغرافية واسعة ، وسوريا أيضا تمتاز باتساعها الجغرافى وكثافتها السكانية أكثر من اسرائيل . وتكون المحافظة على التوازن العسكرى لدولة صغيرة كإسرائيل عن طريق المحافظة على التفوق العسكرى ، بمعنى الحصول على تكنولوجيا متطورة تعطى لها كتعويض عن النقص العددى وصغر المساحة الجغرافية" وعن ذلك يقول ايضا جدعون فيشلزون " ... ليس على الحكومات العربية أن تفعل أكثر من أن تعلن أن علاقاتها باسرائيل لا تختلف عن علاقاتها بأية دولة أخرى، والالتزام بهذا الاعلان . وحتى تظهر نياتها الحسنة ، يجب أن تزيل جميع الحواجز التمييزية ، وخصوصا إجراءات المقاطعة العربية التى تقف عقبة على طريق تطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل واذا كانت هذ الحكومات جاهزة حقيقة للعمل من أجل السلام ، فعليها أن تخطو خطوة أخرى بحيث تمنح جميع دول الشرق الأوسط بعضها بعضا مكانة "الدولة الأكثر رعاية" .

وقراءة المشروعات المقدمة من اسرائيل والصادرة عن مراكز البحوث الاستراتيجية الموجودة بها سيكشف عن ان تلك المشروعات تم تقسيمها على محاور ثلاثة هى :

١ – مشاريع لبناء وتطوير البنية التحتية والمرافق العامة فى مجالات المياه والطاقة والمواصلات والاتصالات ، والغرض منها بوضوح مركزية اسرائيل فى تلك الشبكة الرابطة فى الشرق الاوسط، وتمهيد أرضية التعاون الاقليمى ، ولعل تناولنا لبعض تلك المشروعات يكشف عن ذلك ، فهناك على سبيل المثال : "التعاون الاقليمى فى مجال تطور البنية الأساسية للنقل فى الشرق الأوسط " ونكشف عن شبكة الطرق المزمع تنفيذها متلازمة مع بدء السلام واتفاقياته ومعاهداته ، وذلك من خلال دراسة صادرة عن مركز "أرمند هامر" تحت عنوان "البنية الأساسية للنقل فى الشرق الاوسط " ، وفيها مانصه : " فى ظل ظروف السلام الكامل سيصبح من الأهمية بمكان إعادة بناء شبكات الطرق مما يدعم العلاقة بين دول المنطقة بروابط البنية الأساسية وتطور العلاقة التجارية بين الشرق الاوسط والعالم، كما أنها ستنشط حركة المسافرين داخلها بما لذلك من أهمية جوهرية " .

ويقدم البحث اولا الطرق بين مصر واسرائيل وكلفة

الاصلاح أو التأسيس ، مثل شبكة الطرق التى صممت خصيصاً للمتطلبات العسكرية وهذه الشبكات تمر عبر شمال سيناء من خلال ثلاثة طرق رئيسية تربط البلاد :
الطريق الشمالى : يمر بطول الساحل من القنطرة عبر العريش ويستمر شرقا ٤٠ كم من طوله الاجمالى الذى يبلغ ٢٠٠ كم يحتاج الى اصلاح بتكلفة اجمالية تصل الى١٨ مليون دولار بأسعار ١٩٨٤ ، وهناك الطريق المركزى الذى يمر من الاسماعيلية عن طريق بير جفجافة وفيه حوالى ٧٦ كم من القطاع الشرقى يحتاج الى إعادة تجهيز بتكلفة ٣٠ مليون دولار ، وهناك الطريق الجنوبى (سوس - نخيل - ايلات) ويمر عبر طريق الحج القديم وهذا الطريق طوله ٢٥٨ كم وفيه حوالى ١٢٠ كم تحتاج الى تمهيد مع ان الطريق فى هذه المنطقة يمتد عبر تضاريس قاسية قد لا تتحمل حتى مجرد حركة المرور البسيطة دون تمهيد ، ولكن الجزء الباقى ١٥ كم من (تزيون) الى (ايلات) فى حالة ممتازة، ومع ذلك فإن هذا الطريق هو الطريق الرئيسى للنقل بين مصر والاردن ومن هناك الى السعودية ، وهناك جزءا جديدا سوف يشيد عابرا إيلات إلى اسرائيل.
كما أن هناك دراسات شملت شبكة الطرق بين الاردن وفلسطين واسرائيل مثل - طريق اشدود - القدس - عمان ، - طريق غزة - اشدود - القدس - عمان ، - طريق حيفا - عمان .
كما تمت دراسات للنقل بالسكك الحديدية بين مصر وإسرائيل والاردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، بالاضافة الى دراسات تمت عن أنابيب النقل والنقل الجوى والتى عن طريقها يتم نقل الغاز والبترول والامونيا والبشر والسلع من خلال الطيران ، ناهيك عن دراسة حركة الموانئ على البحر المتوسط وتكامل أدوارها مع دراسة احتياجات العراق والاردن لذلك. وتكشف لنا دراسة تلك الشبكات عن مركزية الدور الاسرائيلى عبر البدء به والنهاية عنده فى تخطيط تلك الطرق والخطوط.
كما تم تقديم دراسات فى مجالات المياه والطاقة (نفط ، غاز ، كهرباء) والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتعاون الثنائى فى صناعة النسيج وتحلية المياه والاليكترونيات ، والتعاون الاقليمى فى السياحة وغير ذلك من المشاريع التى تؤسس للشرق الاوسط الجديد وتفرض السلام وتنشئ له مدافعين عنه، وتساعد فى قيادة اسرائيل للمنطقة ، وتكشف لنا شبكة المشاريع المائية المقدمة من قبل اسرائيل عبر دراسة صادرة عن صندوق آرمند هامر عام ١٩٩٣ تحت عنوان "المياه والسلام" ، على أن "العوامل السياسية والجغرافية (فى الشرق الاوسط) تملى ضرورة أن يتضمن أى اتفاق سلام بنداً بشأن المشكلة المائية" .
وتنطلق رؤية اسرائيل للمشكلة المائية فى تلك المنطقة من عدة عناصر ، اولها تضمين الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين اسرائيل والأطراف العربية فى الصراع العربى - الاسرائيلى نصوصا عن التعاون فى المورد المائى. وثانيها الحل الاقليمى بين دول المنطقة الشرق اوسطية فى ظل وفرة المياه فى بعض البلدان وشحنها فى بلدان اخرى . وثالثها فلسفة اعادة توزيع المياه عبر المشاريع الاسرائيلية .
وإعمالا لتلك العناصر تقدم اسرائيل مشاريعها بشأن :
١ - مصر حيث ترى اسرائيل أن مصر لا تستفيد من مياه نهر النيل والسد العالى وهى مازالت تستورد المواد الغذائية. وانطلاقا من ذلك المفهوم تقترح الأبحاث الاسرائيلية إدخال تغييرات جذرية على تقنيات الرى والزراعة ، مما يوفر المياه ، وتقوم اسرائيل بطرح مشروعات للتعاون الثنائى يقوم على استغلال الارض والمياه كموردين مصريين وداخل أرض مصر نفسها ، كما تقدم مشروعا لنقل مياه النيل باتجاه اسرائيل ، وتقترح شراء مياه من النيل ونقلها الى غزة أو اسرائيل أو الضفة أو الأردن عبر اسرائيل ، وبحسب المشروع الاسرائيلى فإن كمية المياه المطلوب نقلها لا تتعدى الواحد فى المائة من المياه المستهلكة ، وهى كمية غير مستهلكة اصلا ويمكن نقلها اقتصاديا الى غزة والنقب الاسرائيلى ، كما يقترح المشروع الاسرائيلى تبادل المياه بين مصر -عبر نقل المياه من النيل- الى اسرائيل عبر النقب ، فى مقابل نقل المياه من بحر الجليل الى الضفة الغربية وربما الأكثر جدوى نقل ماء النيل الى النقب ونقل ماء من بحر الجليل الى الاردن (مشروع قناة الغور) .
اما بشأن مشروعات المياه بين اسرائيل والاردن فتقدم المشروعات الاسرائيلية مشروعا للتعاون التام فى إدارة الأحواض المائية المشتركة (نهرى الاردن واليرموك) وتخزين فائض مياه اليرموك فى بحيرة طبريا، بالاضافة الى تقديم دراسة لمشروع نقل مياه من البحر الأحمر أو الابيض المتوسط للبحر الميت ، كما يتم طرح مشروع لربط البحر الأحمر بالبحر الميت وتقدم إسرائيل مشروعها للتعاون المائى بين لبنان واسرائيل ، وفيه تقترح مشاريع مشتركة لاستغلال مياه نهر الحاصبانى وذلك بغرض انتاج الكهرباء وتحويل مياه من حوض الليطانى الى بحيرة طبرية .
كما تقدم مشروعها بين سوريا وإسرائيل ، والضفة وغزة وإسرائيل.
وهكذا نجد من تلك المشروعات ان اسرائيل هى نقطة البداية فى شبكة المياه المقترحة من قبلها ، وهى المستفيدة من كل المشروعات الثنائية والجماعية ، ولا يجب أن ننسى انها المغتصبة لفلسطين ، وهى الآن تقدم نفسها فى المنطقة كقائد لها وموظف لامكانياتها !!
وعن ذلك يقول يوسى بيلين المنظر الآخر للشرق اوسطية والتعاون الاقليمى ما نصه "نتصور قيام تعاون من أجل ايجاد الكمية المطلوبة من المياه . وستتيح الادارة المائية الاقليمية الاستخدام الأقصى للموارد المائية المتوافرة بحسب الحاجات المختلفة للجميع. وسنعمل الى زيادة تلك الكميات باستخدام تكنولوجيات متقدمة لتوفير مياه كافية لسد طلبات سكان المنطقة. إن هدفنا هو امتلاك القدرة على توفير المياه وفق الطلب للجميع بحسب حاجاتهم الاقتصادية . وسنقوم فى المرحلة الأولى بتدعيم القدرة

الراهنة على التخزين ، وحماية الموارد المائية القائمة . وستقوم دول المنطقة بتكرير مياه المجارير لتحويلها الى مياه صالحة للشرب ، وستجدد أنابيب المياه ، وتوسع الأبحاث العلمية بشأن مصادر المياه المحتملة . وسنكون في المرحلة الثانية قادرين على تحلية كميات كبيرة من المياه ونقلها . ويشكل هذا ثورة في الشرق الاوسط ".

كما أن اسرائيل تقدم دراسات جدوى لمشاريع اقتصادية قطاعية، وهي اقامة منطقة سياحة حرة على البحر الأحمر "ريفيرا البحر الأحمر" ، إنشاء مركز طبي اقليمي شرق أوسطي ، ومشروعات مشتركة بين كل من اسرائيل ومصر في النسيج والأسمنت والأسمدة وتكرير البترول ، والمشروعات المشتركة بين اسرائيل وفلسطين والاردن وسوريا ولبنان في السياحة وزراعة الخضر والمنسوجات ، ويهمنا هنا أن نشير لمشروع "ريفيرا البحر الأحمر" وتستند هذه الفكرة علي التعاون والربط بين الدول الواقعة على البحر الأحمر وبالتالي اختراق الحدود وتنويبها عبر اختيار منطقة تمنح تسهيلات تشجيعا لنشاط رأسمالي مكثف مما يتيح خلق شرائح اجتماعية لها مصلحة على حدود الدول التي سوف تقام عليها تلك الريفيرا ، ويتم تحويل الشاطئ الى منطقة واحدة تؤسس فيها المؤسسات المشتركة وتجلب لها السياح بالتخطيط المشترك بل الواحد من قبل الدول المشاطئة للبحر الأحمر وهكذا تؤسس حياة مشتركة وتصير الحدود تواصلا وليس انقطاعا. ويقترح المشروع أن تقام "الريفير" على ساحل طوله ٥٠ كلم حتى الحدود السعودية موزعة كالأتي : ١٢ كلم من الساحل المصرى، و ١٢ كلم من الساحل الاسرائيلي ، و٢٤ كلم من الساحل الأردني . ويترافق مع هذا المشروع بناء ميناء داخلي مشترك أردني – اسرائيلي بديلا عن العقبة وإيلات لضمان ساحل طوله ٥٠ كلم خال من التلوث.

ووفق المخطط الاسرائيلي المقترح، فإن طاقة الاستيعاب للريفيرا ستكون حوالي ١٠٠ ألف شخص ، وستوفر منطقة ايلات – العقبة ما يقدر بعشرة ملايين يوم سياحي من الدرجة المتوسطة والراقية ، ويتضمن المشروع محافظة كل دولة مشاركة على سيادتها على أرضها المشاركة بها، على أن تتنازل عن جزء من تلك السيادة لصالح حرية السائح في تجوله بتلك المنطقة الحرة. خلاصة تلك المشروعات هي بناء الدور المميز والاول لاسرائيل في المنطقة ، انه الدور الاقليمي الاول الذي يجعلها تندمج في المنطقة بشرط القيادة المستمدة من تطور اقتصادها وارتباطه بالاقتصاد الرأسمالي وبالمؤسسات الدولية التي تعمل الآن على صياغة اقتصاديات المنطقة عبر الخصخصة وإعادة الهيكلة لصالح اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي .

وهكذا نجد أن الاقتصاد الاسرائيلي الذي بدأ مع مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين وارتبط بالدعم الامريكي والاوربي والمال اليهودي في العالم واستند على الاستعمار القديم والجديد ، بل وكان نبتا طبيعيا للظاهرة الاستعمارية هو نفسه الراسم للهيمنة والدور المركزي في المنطقة فيما يسمى بمرحلة السلام، وذلك عبر كافة المشروعات المقدمة من اسرائيل في المفاوضات الثنائية ومشروعات التطبيع والمفاوضات المتعددة والمؤتمرات الاقتصادية المنعقدة والتي سوف تنعقد تحت مسمى "الشرق الاوسط وشمال افريقيا" (الدار البيضاء ، عمان، القاهرة الدوحة،) والتي قدمت فيها مشروعات دقيقة من جانب اسرائيل ومصر والاردن والخليج والمغرب ، تكشف كلها وبالذات المشروعات الاسرائيلية والاوربية والامريكية والمؤسسات الاقليمية المقترح إنشاؤها عن أن هناك خريطة لتقسيم العمل في المنطقة تهدف أساسا الى احداث تخصصات جديدة تتوافق مع طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي .

ومن المفيد أن نؤكد على "دور اسرائيل الاقتصادي المحتمل والمرشح في نظام اقليمي جديد هو الشرق الاوسط ليس مسألة اقتصادية بحتة ، حيث أن الجانب الاقتصادي يعتمد ، الى حد كبير ، على مضمون التسوية الرسمية التي ستتم بين اسرائيل والبلدان العربية ، والتي ستحدد شكل العلاقات الاقتصادية المتبادلة ، كما أن هناك مفاعيل اخرى سوف تؤثر في المعادلة الاقليمية المستهدفة منها النشاط الشعبي والحزبي في مقاومة التطبيع ، ومنها عدم قبول التعاون من بعض الرأسماليين المصريين والعرب، ومنها عدم استقرار المنطقة ونظمها .

لكن من المؤكد أنه بحسابات الربح سوف يكسب الاقتصاد الاسرائيلي نظرا لتميزه السلعي وفنية عمالته وبالذات بعد الهجرات الهامة من الاتحاد السوفيتي السابق وعن ذلك يقول أحد الباحثين العرب (مستشار إقليمي في قضايا التنمية لدى الأسكوا / الأمم المتحدة) منشور في ص ٤٠ من كتاب "استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط" لمؤلفه جميل هلال : أن الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل سيكون له اثر كبير على الاقتصاد الاسرائيلي من حيث :

أ – تدفق ما نسبته ٣٧٪ من صادرات اسرائيل الى الأسواق العربية مثل الأجهزة الزراعية ، أدوات الري ، المنتوجات الكيماوية ، ادوات الطباعة ، المواد الطبية والبلاستيكية والأسمدة والمبيدات والحاسبات الالكترونية والمولدات الكهربائية .

ب – يقدر أن ما نسبته ٢٤٪ من واردات اسرائيل يمكن أن يأتي من الدول العربية ، ويقدر أن اسرائيل ستوفر ما يعادل ١٠ – ١١٪ من تكاليف نقل الواردات البديلة من الأسواق الخارجية ، ويتوقع أن تشمل سلة الواردات الاسرائيلية (النفط ، القطن ، الحبوب ، المواشي ، الصوف ، الزيوت النباتية ، الأرز، المعادن الخام ، بعض الفواكة والخضروات) .

وتظل في النهاية حسابات الربح والخسارة ، ليست هي

٣

رؤيـة

إسرائيل وجنوب لبنان : في ظل غياب معاهدة سلمية مع سوريا

أحمد إبراهيم محمود

تعتبر مسألة الجنوب اللبناني واحدة من أهم القضايا السياسية في اسرائيل، بسبب ما تتكبده اسرائيل من خسائر مادية وبشرية في حربها الممتدة في الجنوب اللبناني، وايضا بسبب ما تثيره من انقسامات داخلية في اوساط الرأى العام والقوى الحزبية في اسرائيل .وكانت هذه المسألة محل اهتمام مكثف من الاوساط السياسية والاكاديمية في اسرائيل .وفي هذا الاطار، أصدر مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب دراسة عن اسرائيل وجنوب لبنان :في ظل غياب معاهدة سلام مع سوريا ، اعدها شلومو بروم، وتضمنت خيارات اسرائيل في الجنوب اللبناني .وقد ركزت هذه الدراسة بصفة خاصة على الخيارات المتعلقة بحالة عدم الوصول الى اتفاق سلام بين سوريا واسرائيل. وتبدو أهمية هذه الدراسة في انها تنطوي على خيارات يمكن العمل بها الى حين ابرام معاهدة سلام بين سوريا واسرائيل، كما يمكن العمل بها في حالة فشل مفاوضات السلام بين سوريا واسرائيل .وخلال الاونة الاخيرة، أظهر رئيس الحكومة الاسرائيلية ايهود باراك التزاما واضحا بالوصول الى اتفاق سلام سريع مع سوريا، سواء لأن سوريا تعتبر الدولة العربية الرئيسية الوحيدة التي مازالت في حالة حرب فعلية مع اسرائيل، أو لأن السلام مع سوريا يعتبر المفتاح الوحيد للوصول الى اتفاق سلام مع لبنان، وما يترتب على ذلك من امكانية سحب القوات الاسرائيلية من المنطقة الامنية في الجنوب اللبناني، وهو ما يزيد من وزن الخيار المتعلق بالوصول الى تسوية متزامنة بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان .ومع ذلك، فان قيمة هذه الدراسة تتمثل في ان الافكار الواردة بها تظل صالحة في حالة فشل او تعثر المفاوضات السورية - الاسرائيلية، كما انها تقدم اطارا لعمل الحكومة الاسرائيلية لحين الوصول الى اتفاق مع سوريا، سواء بشأن مرتفعات الجولان او بشأن الجنوب اللبناني.

أولا : أبعاد ودوافع الوجود الاسرائيلي في جنوب لبنان

تزعم الدراسة أنه ليس لاسرائيل مزاعم اقليمية في جنوب لبنان، وليست هناك جماعات سياسية او ايديولوجية تدعو الى الاستيطان في جنوب لبنان، وانما تنطلق سياسة الانتشار العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان من مجموعة من الاهتمامات السياسية والامنية، وتتمثل اهميتها على النحو التالي :

١ - تأمين سلامة سكان شمال اسرائيل ومنع الهجمات المنطلقة من جنوب لبنان.
٢ - الحفاظ على الحياة الطبيعية لسكان شمال اسرائيل.
٣ - خفض الخسائر العسكرية للجيش الاسرائيلي.
٤ - تخفيض قدرة سوريا على المساومة بالورقة اللبنانية.
٥ - حماية ارواح ورفاهية حلفاء اسرائيل في لبنان.
٦ - منع تأسيس بنية اساسية معادية لاسرائيل في جنوب لبنان.
٧ - منع الضرر بصورة اسرائيل كقوة رادعة.
٨ - منع سوريا من استخدام جنوب لبنان في الهجوم على الجليل في اى حرب مستقبلية مع اسرائيل.

وبالاضافة الى ما سبق، فان سياسة اسرائيل لابد ان تأخذ في الاعتبار عددا من المصالح الاخرى، وابرزها ان من مصلحة اسرائيل الا تؤدى سياستها وافعالها بشأن جنوب لبنان الى مواجهة مع الولايات المتحدة، بالاضافة الى ضرورة التحسب من تأثير السياسة الاسرائيلية على بقية الدول العربية، وبالذات علاقات اسرائيل مع كل من مصر والاردن، علاوة على ضرورة الأخذ في الحسبان تغطية الاعمال الحكومية الاسرائيلية في وسائل الاعلام المحلية والعالمية، وتأثير ذلك على الرأى العام .وابرز مثال على ذلك هو الصورة الاعلامية السلبية التي تعرضت لها اسرائيل بسبب الهجوم على المدنيين في حادثة قانا اثناء عملية خريف الغضب عام ١٩٩٦.

وتتجاوز مسألة جنوب لبنان الخطوط الحزبية في اسرائيل،

حيث لا يمتلك اى من الاحزاب الرئيسية مواقف واضحة تجاه هذه المسألة، كما تنقسم اراء السياسيين والمسئولين العسكريين بشأنها .وهذا الوضع يجب ان يشجع على قيام حوار مفتوح ومفيد، الا ان هذا لم يحدث حتى الان فى اسرائيل، وهو ما قد يرجع الى طبيعة النظام السياسى فى اسرائيل، كما يعود ايضا الى ان الكثير من المسئولين المشاركين فى هذا الحوار كانوا قد ساهموا لسنوات سابقة فى تنفيذ السياسة الاسرائيلية فى لبنان، ويجدون صعوبة فى التراجع عن مواقفهم السابقة .ونتيجة لذلك، فان بعضا منهم اتجه نحو تجاهل التغيرات الهامة التى طرأت على هذه المسألة، والمتمثلة فى :تضاؤل وجود المنظمات الفلسطينية، وصعود الشيعة، والقوة المتزايدة للجيش اللبنانى، واستقرار وضع الحكومة اللبنانية، ورسوخ الدور السورى فى لبنان. ولذلك، فان دوائر اسرائيلية معينة مازالت تنظر الى لبنان باعتباره نفس الكيان الفوضوى الذى كان قائما فى السبعينات والثمانينات.

أضف الى ذلك، ان انتشار الجيش الاسرائيلى فى جنوب لبنان لا ينفصل عن المسائل السياسية الاخرى .فالسياسيون المعارضون لانسحاب اسرائيل من هضبة الجولان فى اطار اتفاق سلام بين سوريا واسرائيل يؤيدون اجراء انسحاب من جانب واحد من جنوب لبنان، ويرون ان هذا الانسحاب سوف يحرم سوريا من ورقة هامة للضغط على اسرائيل .وعلى العكس، فان السياسيين المؤيدين لفكرة الانسحاب من مرتفعات الجولان يرفضون فكرة انسحاب اسرائيل من جانب واحد من جنوب لبنان، إلا إذا جاء ذلك فى اطار معاهدة سلام مع سوريا.

ثانيا : خيارات اسرائيل فى لبنان

تتنوع خيارات اسرائيل فى جنوب اسرائيل ما بين خيارين رئيسيين هما :خيار البقاء فى المنطقة الامنية، وخيار الانسحاب من المنطقة الامنية .وهناك طائفة متنوعة من الافكار والبدائل المطروحة داخل كل خيار من هذين الخيارين.

١ - فى حالة البقاء فى المنطقة الامنية:

ويتضمن هذا الخيار بدوره عددا من الخيارات الفرعية، مثل التصعيد ضد سوريا، والتصعيد ضد لبنان، وتوسيع المنطقة الامنية، والحفاظ على الوضع الراهن .ولكل خيار من هذه الخيارات مزاياه وعيوبه من وجهة النظر الاسرائيلية، على النحو التالى:

١ - التصعيد ضد لبنان :سوف يفرض التصعيد العسكرى ضد لبنان ضغوطا مكثفة على الحكومة والدولة اللبنانيتين، بهدف تقليص انشطة حزب الله العسكرية ضد اسرائيل. والافتراض الرئيسى هنا ان هذا الضغط سوف يؤثر بصورة مباشرة على لبنان، وبصورة غير مباشرة على سوريا .ففى داخل لبنان، سوف يؤثر الضغط اولا على الحكومة اللبنانية، ثم على حزب الله، والذى يعتبر حساسا تجاه مسألة سلامة ورفاهية السكان المقيمين فى الجنوب، وخصوصا فى المناطق الشيعية.

ويمكن تنفيذ هذا الضغط من خلال ايذاء سكان الجنوب والحاق الضرر بالبنية الاساسية فى لبنان ومهاجمة الجيش اللبنانى، حيث من الممكن ايذاء سكان الجنوب من خلال عزلهم عن بقية الدولة اللبنانية، وذلك عن طريق تدمير الطرق الرئيسية ومنشآت البنية الاساسية الخاصة بالمياه والكهرباء، كما ان الخطوة الاكثر خطورة تتمثل فى الضغط العسكرى على السكان لاجبارهم على الرحيل من المنطقة، وهو ما يمكن ان يؤثر على كل من الحكومة اللبنانية وسوريا، كما يمكن ان يخلق ذلك توترا بين الشيعة وحزب الله فى الجنوب، حيث ان الشيعة سوف يلقون باللوم على الميليشيا بسبب معاناتهم، وربما يضغطون على حزب الله لخفض انشطته.

وترى الدراسة ان مثل هذا المنهج ليس جديدا، حيث سبق لاسرائيل ان طبقته فى العديد من المرات، كان اخرها فى عام ١٩٩٦، وقد نتج الوضع الحالى فى الجنوب، الى حد كبير، بسبب النجاح المحدود لهذا المنهج، طالما ان الضغوط العسكرية الاسرائيلية على لبنان أدت الى نشوء ميزان جديد للردع بين الجانبين، والذى انعكس اساسا فى تفاهم نيسان ابريل .ومن ثم، فان اى هجمات اسرائيلية على البنية الاساسية اللبنانية سوف تقوض هذا التفاهم، كما أن أى هجوم اسرائيلى مباشر على المدنيين سوف يمثل انتهاكا فاضحا للمبادىء والمواثيق الدولية .وفى الوقت نفسه، فان اى هجوم اسرائيلى على الجيش اللبنانى سوف يعرض للخطر اى تعاون مستقبلى مع المؤسسة العسكرية اللبنانية، والذى سوف يكون مطلوبا لحفظ الامن والنظام فى جنوب لبنان. وبالتالى، فإن أى تصعيد اسرائيلى سوف يسبب ايذاء اكبر لسكان شمال اسرائيل، وربما يؤدى الى نزوح واسع من جانبهم على المدى القصير، كما انه لن يؤدى على المدى الطويل الى تحقيق أى نتيجة جديدة، باستثناء الدوران فى نفس الدائرة الحالية.

ب .التصعيد ضد سوريا :يقوم خيار التصعيد ضد سوريا على افتراض ان حزب الله يعتمد بصورة كامة على سوريا، وأنه اداة تستخدمها سوريا للضغط على اسرائيل لاستئناف المفاوضات حول الانسحاب من مرتفعات الجولان .ويقوم هذا الافتراض ايضا على أنه إذا ادركت سوريا ان تكلفة هذا الاحتلال على اسرائيل اكبر من الاثر السياسى المتحقق، فانها يمكن ان تأمر حزب الله بوقف انشطته.

وترى الدراسة ان هناك شكلين محتملين للتصعيد ضد سوريا هما :ضرب المصالح السورية داخل لبنان، واحداث دمار داخل سوريا ذاتها .وتتضمن اهداف سوريا فى لبنان وحدات الجيش السورى المنتشرة فى لبنان والمصالح الاقتصادية السورية، بما يعنى امكانية مهاجمة اماكن اقامة المليون عامل سورى فى لبنان .ويمكن ضرب سوريا اما من خلال هجوم مباشر ومفتوح من جانب الجيش الاسرائيلى،

وبالذات من جانب سلاح الجو، ضد القوات السورية والاهداف الاقتصادية المرتبطة بالمصالح السورية، او يمكن تنفيذ هجمات من جانب عناصر المعارضة اللبنانية المدعومة من اسرائيل .ومن ناحية اخرى، يمكن القيام باعمال عقابية داخل سوريا ذاتها من خلال ضرب طائفة من الاهداف العسكرية والمدنية .وهناك خيارات عديدة في هذا المجال، الا انها تتضمن مخاطر عديدة .ويتوقف هذا الخيار على عدة عوامل هي :أن الهجمات الاسرائيلية سوف تدفع سوريا نحو الضغط على حزب الله لوقف او تخفيف انشطته، وأن الضغط السوري على حزب الله سوف يحقق النتائج المطلوبة، وطبيعة المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها اسرائيل في حالة حدوث تصعيد عسكري غير مرغوب فيه.

ورغم ان سوريا تمتلك نفوذا كبيرا على حزب الله، الا انها لم تضغط ابدا عليه من قبل لوقف هجماته لأكثر من فترة قصيرة، كما أن من المشكوك فيه ان يحقق هذا الضغط النتيجة المطلوبة .والسؤال هو :هل يمكن ان يؤدي الضغط العسكري على سوريا الى اجبارها على وقف هجمات حزب الله في جنوب لبنان؟ ترى الدراسة أن سوريا مدركة لضعفها الاستراتيجي في مواجهة اسرائيل، ولا ترغب في الدخول في مواجهة عسكرية واسعة معها .وقد اثبتت سوريا انها مستعدة لدفع ثمن عالي جدا للحفاظ على مصالحها الاسراتيجية، خاصة في لبنان، وهي غير راغبة في الظهور بمظهر المستسلم للاملاءات الاسرائيلية .ولذلك، فان سوريا ربما تكون مستعدة للضغط على حزب الله للحد من عملياته لتفادي نشوب مواجهة مع اسرائيل، خاصة اذا ادركت سوريا ان هجمات الميليشيا يمكن ان تضر بمصالحها الاستراتيجية، ولكن ذلك لا يعني ان سوريا سوف تضغط على حزب الله لوقف انشطته تماما.

ورغم ان المؤيدين لهذا الخيار في اسرائيل يسترشدون بتجربة تركيا الناجحة في ارغام سوريا على طرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان عام ١٩٩٨، الا ان اسرائيل لا تستطيع السير على نفس هذا الاسلوب لأن كثافة الصراع بين سوريا واسرائيل اكبر بكثير من اي صراع بين سوريا وتركيا، كما أن دمشق ربما ترغب بدرجة اكبر في الدخول في مواجهة عسكرية مع اسرائيل، في حين ان سوريا لم تكن راغبة في فتح جبهة ثانية لها مع تركيا لأنها تنشر معظم قواتها المسلحة في مواجهة اسرائيل، بالاضافة الى ان سوريا تعتمد ايضا على المياه القادمة من نهر الفرات الذي تسيطر عليه تركيا، وهي اداة ضغط لا تمتلكها اسرائيل.

وفي الوقت نفسه، فان ممارسة ضغوط عسكرية على سوريا تتضمن مخاطر التورط في عمليات عسكرية وسرية .ويتطلب شن عمليات ضد سوريا مواجهة انظمة الدفاع الجوي السورية، والتي لا تزال فعالة رغم تقادمها .وهذا سوف يتطلب عمليات عسكرية لتحييد الاجزاء الاكبر من القدرات السورية .ففي لبنان، تسيطر اسرائيل على المجال الجوي، الا ان مهاجمة اسرائيل للجيش السوري في لبنان سوف يؤدي في الاغلب الى نشر صواريخ دفاع جوي سورية في لبنان، مما سوف يضطر اسرائيل الى تدمير تلك البطاريات التي يمكن ان تقلل سيادتها الجوية في لبنان .أما بالنسبة للعمليات السرية، فانها تنطوي على تعقيدات خطيرة، وبالذات حينما تكون معتمدة على شركاء لبنانيين ممن ثبت من قبل انه لا يمكن الاعتماد عليهم في اغلب الاحوال.

ومن ثم، فان هذا الخيار ربما يؤدي الى تصعيد لا يمكن السيطرة عليه بين سوريا واسرائيل، حيث ان الرد السوري على الضغط العسكري الاسرائيلي ربما يكون على عكس المطلوب، ويمكن ان تشجع سوريا حزب الله على مهاجمة مستوطنات شمال اسرائيل وتشجيعه على شن هجمات واسعة في الخارج بصورة مماثلة لما حدث في الارجنتين في اوائل التسعينات .وربما تشعر سوريا ايضا ان الهجمات الاسرائيلية تهدد نظام الحكم ذاته، مما قد يضطرها الى شن هجوم على مرتفعات الجولان، منهية بذلك اكثر من ربع قرن من الهدوء في تلك المنطقة .والنتيجة انه على الرغم من ان الجانبين لا يرغبان في الدخول في حرب شاملة، الا ان دائرة الهجمات الاسرائيلية ربما تؤدي الى تصعيد غير محسوب، أي أن فرص نجاح هذا الخيار تعتبر قليلة، في حين ان مخاطره تعتبر عالية وكثيرة .ومع ذلك، فان خيار التصعيد العسكري في لبنان لا ينبغي استبعاده تماما .فإذا تدهور الموقف الامني، وانهار الوضع القائم، فان التصعيد العسكري سوف يكون مطلوبا من اجل اعادة بناء ميزان جديد للردع.

ج .توسيع المنطقة الامنية، ويقوم هذا الخيار على افتراض ان الجيش الاسرائيلي يعتبر الطرف الاضعف في ميزان الرعب مع حزب الله، والذي يقوم على ان مواطني كل طرف هم رهائن للطرف الاخر، مما يفترض ان القوات الاسرائيلية مقيدة في مجالي مهاجمة نقاط قوة حزب الله والوصول الى المراكز السكانية في لبنان، وهو ما يدعو الى استنتاج ان توسيع المنطقة الامنية سوف يجعل المستوطنات الاسرائيلية بعيدة عن مدى صواريخ حزب الله وانهاء ميزان الرعب .ولكن هذا المفهوم غير صحيح لعدة اسباب، أولها أن أي توسيع للمنطقة الأمنية لا يضمن الاقلال من فاعلية صواريخ حزب الله وقدرتها على الوصول الى شمال اسرائيل، وثانيها ان حزب الله سوف يظل في جميع الاحوال قادرا على اختراق المنطقة الامنية واطلاق صواريخه منها على شمال اسرائيل، وسوف يمتلك قدرة اكبر على اختراق هذه المنطقة في حالة توسيعها، ومهاجمة الجنود الاسرائيليين، وسوف تكون الخسائر التي تتكبدها اسرائيل في السيطرة على منطقة امنية اكبر عالية، وسوف تضطر الى ضرورة تخصيص قوات اكبر حجما .ومن ثم، فان خيار توسيع المنطقة الامنية سبقت تجربته اثناء حرب لبنان، وثبت فشله التام.

د .الحفاظ على الوضع القائم، وهو وضع لا يحظى بالكثير من الشعبية في اوساط الرأى العام الاسرائيلي .ولدى تحليل مزايا وعيوب الوضع القائم، يتضح ان الجيش الاسرائيلي يتعرض لخسائر تتراوح ما بين ٢٠ - ٣٠ قتيل سنويا، واكثر من ١٠٠٠ اشتباك وهجوم يتورط فيه الجيش الاسرائيلي في

السنة .ورغم أن من الممكن تخفيض هذا العدد من الضحايا من خلال ادخال تطويرات تكتيكية وتنظيمية وتكنولوجية، الا أن حزب الله يتطور ايضا، مما قد يحافظ على نفس العدد من الخسائر .ومن ناحية اخرى، فان هناك العديد من الانتقادات الموجهة الى تفاهم نيسان في اسرائيل، وبالذات فيما يتعلق بانه يفرض قيودا على قدرة الجيش الاسرائيلي على مهاجمة حزب الله، إلا أن هذه الانتقادات غير صحيحة عموما. فالتفاهم يمنع الهجمات الاسرائيلية على المدنيين فقط، وهو ما يعكس توازنا معينا للردع المتبادل والحفاظ على الوضع القائم، كما أنه يضمن عموما سلامة مستوطني شمال اسرائيل، ويسمح لهم بممارسة حياتهم الطبيعية.

٢ - الانسحاب من المنطقة الامنية:

وهناك شكلان رئيسيان لهذا الانسحاب، في ظل عدم الوصول الى اتفاق سلام مع سوريا، ويتمثل هذان الشكلان في :الانسحاب في ظل الوصول الى اتفاق جزئي مع لبنان، وانسحاب القوات الاسرائيلية من جانب واحد.

أ .اتفاق جزئي مع لبنان :كان وزير الدفاع السابق اسحق مردخاى قد تبنى هذا الخيار فى عهد حكومة نتانياهو خلال الفترة ما بين ١٩٩٦ - ١٩٩٩ ، وقد اعلنت اسرائيل قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ورغبتها فى الانسحاب من جنوب لبنان ونقل السيطرة على هذه المنطقة الى الحكومة اللبنانية .وربطت اسرائيل ذلك بضرورة نشر الجيش اللبنانى فى الجنوب ونزع سلاح حزب الله ومنع الهجمات ضد اسرائيل وجيش لبنان الجنوبي .وقد اقترح مسئولو حكومة نتانياهو ايضا ادماج قوات جيش لبنان الجنوبى فى الجيش اللبنانى .ودعا الاسرائيليون الى تنفيذ فترة تجريبية لمدة عدة شهور لتقييم مدى قدرة لبنان على تنفيذ هذه الالتزامات قبل انسحاب القوات الاسرائيلية، كما كان هناك اقتراح اضافى بنشر قوة دولية لحفظ السلام فى جنوب لبنان.

وفى ظل غياب معاهدة سلام مع سوريا، فان هذا البديل سوف يظل مطروحا، ولكن عندما عرضت اسرائيل هذا الاقتراح، رفضته سوريا ولبنان وايران .وقد استخدمت اسرائيل كل الادوات الدبلوماسية المتاحة، بما فى ذلك مناشدتها للامين العام للامم المتحدة كوفى عنان للوساطة فى هذه المسألة، الا ان ذلك لم يسفر عن شيء .ولم تستطع لبنان الموافقة على الشروط الاسرائيلية بدون موافقة سوريا، كما رفضت سوريا أى شيء يفصل الاتفاق بشأن جنوب لبنان عن الانسحاب الاسرائيلي من مرتفعات الجولان.

ورغم ان هذه المبادرة كانت قد طرحت من قبل فى عهد حكومة رابين، الا ان الجديد فيها تمثل فى قبول اسرائيل رسميا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، ولكن ذلك لم يكن امرا هاما بالنسبة للبنان، كما أن زعماء العالم رأوا ان من غير الممكن تطبيق هذه المبادرة بدون تعاون سوريا .وترى الدراسة ان من الممكن بالنسبة لحكومة ايهود باراك ان تطور بعض جوانب هذه المبادرة، الى حد ما، وتجعلها قابلة للتطبيق، حيث انه اذا استؤنفت المفاوضات السورية - الاسرائيلية، ووصلت الى مستوى متقدم، فان الرئيس حافظ الاسد ربما يوافق على مناقشة الترتيبات الخاصة بالجنوب اللبنانى قبل الانتهاء من ابرام معاهدة سلام بين سوريا واسرائيل.

ب .انسحاب من جانب واحد :ويعنى هذا الخيار ان الجيش الاسرائيلى سوف يغادر المنطقة الامنية، ويتمركز بالقرب من الحدود الدولية بدون الوصول الى اتفاق او تفاهم مع الحكومة اللبنانية، ويمكن ان تنسحب اسرائيل مرحلة واحدة او عدة مراحل .وفى حالة الانسحاب متعدد المراحل، فان اسرائيل سوف تقوم بتقييم كل خطوة قبل اتخاذ قرار بشأن الخطوة التالية .ويزعم مؤيدو خيار الانسحاب من جانب واحد أن الانسحاب سوف يلغى الهدف الرئيسى لحزب الله من وراء حربه ضد اسرائيل، وهو تحرير جنوب لبنان، كما يؤكدون ان الجيش الاسرائيلى يمكن ان يدافع عن اسرائيل بصورة افضل من داخل حدودها .ويقترحون اقامة نظام مراقبة حدودى معقد لرصد المتسللين وشن انشطة هجومية داخل لبنان، كما يؤكدون أنه بعد الانسحاب سوف يكون من الاسهل لاسرائيل الرد بعنف على الهجمات واستعادة موقفها الرادع وجعل حزب الله يفكر طويلا قبل القيام بعمليات ضد اسرائيل .ويرون ايضا ان الانسحاب من جانب واحد سوف يساعد اسرائيل سياسيا، وسوف يحرم سوريا من ورقة الجنوب اللبنانى التى تستغلها لاستعادة الجولان.

ومع ذلك، فان من غير الممكن التنبؤ بسياسة حزب الله عقب الانسحاب الاسرائيلى، مما يلقى شكوكا حول فاعلية هذا الخيار، كما ان المعارضين لخيار الانسحاب من جانب واحد يذهبون الى ان هذا الانسحاب سوف يتيح لحزب الله تهديد الحدود الاسرائيلية ذاتها، وسوف يعرض ذلك عملاء اسرائيل فى جنوب لبنان للخطر، وسوف تبدو اسرائيل فى صورة الدولة الخائنة لحلفائها، فى حين ان اعادة بناء شبكة اخرى من المؤيدين سوف يكون امرا صعبا، سواء فى جنوب لبنان او فى غيرها.

وتخلص الدراسة الى ان معظم الخيارات المذكورة لاسرائيل فى جنوب لبنان لن تحقق الاهداف الاسرائيلية الاساسية. فبعض هذه الخيارات يتوقف على تعاون السوريين واللبنانيين، وهو ما لن يتحقق بدون حدوث تقدم كبير فى مفاوضات السلام .ومن ثم، فانه حتى يتم توقيع معاهدة سلام مع سوريا، فان الخيارات الاسرائيلية تظل محدودة فيما بين الحفاظ على الوضع القائم والانسحاب من جانب واحد .وحتى فى ظل استئناف مفاوضات السلام مع سوريا، فان حكومة باراك سوف تضطر الى تنفيذ انسحاب من جانب واحد، من اجل الالتزام بتعهد باراك بسحب القوات الاسرائيلية بحلول يوليو ٢٠٠٠ من جنوب لبنان .وفى هذه الحالة، فان الانسحاب دفعة واحدة ربما يحظى باحتمال نجاح اكبر، فى حين ان الانسحاب على عدة خطوات ربما يكون مصيره الفشل .واذا انسحب الجيش الاسرائيلى، فان

اسرائيل لابد ان تتبع سياسة حذرة تجاه لبنان، حتى اذا قررت الجماعات الشيعية الكبرى وقف هجماتها ضد اسرائيل، لأن الجماعات الفلسطينية ربما تقرر شن هجمات ضد اسرائيل، كما ان بعض المقاتلين الشيعة اللبنانيين ربما ينشقون عن تنظيماتهم الاصلية ويستأنفون هجماتهم ضد اسرائيل .ولذلك، فان اسرائيل يجب ان تحذر الاخرين من انها سوف تنتقم بعنف، من اجل الحفاظ على قدرتها الرادعة من ناحية، ولكن لا ينبغي على اسرائيل من ناحية اخرى ان تنفذ هذا الانتقام الا اذا اصبح واضحا ان حزب الله والحكومة اللبنانية عجزا عن حفظ الامن فى جنوب لبنان .وفى الوقت نفسه، لابد ان تراقب اسرائيل المنطقة بدقة لرصد أى تغير فى سياسة حزب الله او لبنان او سوريا، كما يجب معرفة مدى التزام الحكومة اللبنانية بنشر قواتها النظامية فى الجنوب .ويجب على اسرائيل ايضا ان تمنح وقتا اكبر لعملية الانسحاب من جانب واحد قبل وقف عملياتها فى جنوب لبنان، كما يجب ايضا ان تصر على استمرار العمل بتفاهم نيسان، ويجب ان تتضمن خطط الانسحاب الاسرائيلية تقوية الدفاعات الحدودية، بالاضافة الى ضرورة قيام اسرائيل باعادة توطين كبار اعضاء جيش لبنان الجنوبى، حتى اذا جاء الانسحاب الاسرائيلى فى اطار اتفاق مع سوريا ولبنان، لأن تخلى اسرائيل عن حلفائها سوف يدمر صورتها بدرجة مروعة.

ثالثا :اسرائيل وجنوب لبنان :ملاحظات نقدية

تتضمن دراسة اسرائيل والجنوب اللبنانى :فى ظل غياب اتفاق سلام مع سوريا، حصرا دقيقا لمختلف خيارات اسرائيل بشأن مسألة الجنوب اللبنانى، كما تتضمن عرضا دقيقا لمواقف مؤيدى ومعارضى كل خيار من هذه الخيارات فى اوساط الرأى العام الاسرائيلى، وتشتمل ايضا على تقييم دقيق للفوائد والخسائر التى ينطوى عليها كل خيار من هذه الخيارات، الا أن هناك العديد من الملاحظات على هذه الدراسة.

١ – ان العرض السابق للخيارات الاسرائيلية فى الجنوب اللبنانى يؤكد على ضآلة الخيارات الاسرائيلية فى هذا الصدد، وتعود هذه الضآلة فى الواقع الى ان اسرائيل ورطت نفسها فى معركة استنزاف طويلة فى الجنوب اللبنانى، واصبح استمرار الاحتلال الاسرائيلى فى الجنوب مكلفا للغاية – ماديا وبشريا وسياسيا – بالنسبة لاسرائيل، فى حين ان النخبة السياسية الاسرائيلية لا تمتلك خيارات واضحة وعملية للتعامل مع هذه المسألة .فاسرائيل لا تستطيع الوصول الى ترتيبات امنية او سياسية على المسار اللبنانى، بعيدا عن المسار السورى، بسبب اصرار لبنان على مبدأ وحدة المسار اللبنانى والسورى فى عملية التسوية مع اسرائيل، كما ان اسرائيل لا تستطيع الاقدام على اى عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد لبنان، بفعل التكاليف السياسية والعسكرية الفادحة التى يمكن ان تتكبدها اسرائيل فى مثل هذه العمليات. وحتى بالنسبة لخيار الانسحاب من جانب واحد، فان اسرائيل لا تستطيع تنفيذ هذا الانسحاب، لأن ذلك يعتبر – من وجهة نظر قطاعات واسعة من الساسة والمحللين الاسرائيليين – مكلفا وخطيرا على المدى الطويل بالنسبة لاسرائيل، لانه يضع شمال اسرائيل تحت رحمة اى هجمات عسكرية يشنها حزب الله او جماعات مسلحة اخرى .

٢ – لدى تحديد اهداف اسرائيل فى جنوب لبنان، تجاهل الباحث الاسرائيلى تماما الاشارة الى الاطماع الاسرائيلية فى المياه اللبنانية، وبالذات اطماع اسرائيل فى نهر الليطانى، والتى تقوم اسرائيل بسرقتها منذ اواخر السبعينات. واكتفى الباحث بالاشارة الى مجموعة من الاهداف التى تبدو فى ظاهرها برئية وحسنة النية، كما لو ان اسرائيل لا تحتفظ باى اطماع فى الجنوب اللبنانى .ومن ناحية اخرى، فان السياسة الاسرائيلية تجاه لبنان كانت محكومة، على الاقل خلال فترتى اواخر السبعينات واوائل الثمانينات، بالرغبة الاسرائيلية التقليدية فى "بلقنة "منطقة الشرق الاوسط، وخلق كيانات طائفية فى المنطقة، بما يخلق شرعية للاساس الدينى – التوراتى الذى تقوم عليه اسرائيل، علاوة على ما يؤدى اليه ذلك بالضرورة من اضعاف الدول العربية فى مواجهة اسرائيل، وهو ما يوفر لاسرائيل قدرة اكبر على التحكم فى حركة التفاعلات الاقليمية فى منطقة الشرق الاوسط عموما.

٣ – ان المأزق الاسرائيلى فى الجنوب اللبنانى يؤكد على الصعوبة الشديدة للوصول الى اتفاق او تسوية منفردة على المسار اللبنانى، بدون الوصول الى تسوية مماثلة على المسار السورى .وقد ازدادت بالفعل احتمالات الوصول الى تسوية متزامنة على المسارين السورى واللبنانى، حيث أظهر رئيس الحكومة الاسرائيلية خلال الفترة الماضية اهتماما كبيرا باحداث دفعة قوية فى هذه المفاوضات .ويعود اهتمام ايهود باراك بالمفاوضات مع سوريا الى ان الاتفاق مع سوريا يمثل الطريق العملى الوحيد لاخراج القوات الاسرائيلية من الجنوب اللبنانى، تنفيذا لالتزام باراك المعلن باخراج القوات الاسرائيلية من الجنوب اللبنانى بحلول يوليو ٢٠٠٠ .

٤ – حتى فى حالة الوصول الى اتفاق سلام بين سوريا واسرائيل، فان تسوية مسألة الجنوب اللبنانى تظل صعبة ومعقدة، حيث ان هناك مجموعة من المطالب الاسرائيلية الثابتة بشأن أى تسوية لمسألة الجنوب اللبنانى، وتتمثل فى المطالبة بانتشار الجيش اللبنانى فى مناطق الجنوب من اجل ضمان الامن والاستقرار فيها، الا ان لبنان أكد دوما رفضه عموما لهذه الشروط الاسرائيلية .ويقوم الموقف اللبنانى هنا على ان الجيش اللبنانى لن يتحول الى اداة لضمان امن اسرائيل، وان لبنان سوف يلتزم فقط باتفاقية الهدنة العربية – الاسرائيلية المبرمة عام ١٩٤٨، كما ترى الحكومة اللبنانية ان من المتعين على اسرائيل ان تلتزم التزاما كاملا بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥، الذى يدعو اسرائيل الى الانسحاب من الجنوب اللبنانى، فورا وبدون شروط.

٤

رؤيـة

إسرائيل وموريتانيا ..
جدلية العلاقة بين التطبيع السياسي والمصالح الاقتصادية

علاء سالم

ولاشك أن إسرائيل تعتبر إحدى المحكات الرئيسية في حركة التفاعلات العربية، التي انهار أمامها محدد العمل العربي المشترك على أرضية سلسلة التفاهمات السلمية معها .ومن ثم برز الإخفاق المتواصل في التعامل معها، وما تمثله من تحديات إستراتيجية أمام وجود وتطور تلك البلدان .إذ مازالت الدول العربية فرادى ومجتمعة تفتقر إلى بنية إستراتيجية واضحة ومحددة، تحدد أبعاد وحدود التعاون والصراع مع إسرائيل. ويتضح ذلك بجلاء فيما تشهده البيئة العربية من تدافع محموم تحت وطأة تغليب المصالح الآنية للتقارب والتعاون مع إسرائيل، دون إبداء اهتمام يذكر بمصالح وحقوق دول عربية أخرى، مازالت لها مفاوضات صعبة مع إسرائيل، وقد تضر هذه النفعية بمواقف تلك الدول .وتندرج خطوة موريتانيا بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٩، ضمن هذا السياق العام للتفاعلات العربية مع إسرائيل. فالطابع الأحادي لتلك النقلة النوعية في العلاقات لم يكن هو السمة المميزة لهذا التطور، وإنما كان أيضاً الطابع التبريري لتلك النقلة والذي هيمن على الخطاب السياسي ـ الإعلامي الرسمي الموريتاني، وصفاً إياها بكونها "..تشجيعاً للتسوية والأطراف الأخرى على بناء الثقة وكسر الحواجز النفسية ." وفي مرحلة تالية ..أن الأمر لا يتعلق بالتراجع عن دعم القضية الفلسطينية، إنما الكل يتفاوض ويطبع ويراد من الموريتانيين أخذ الأذن من الغير، في قرار سيادي "

ويبدو أن تاريخ الـ ٢٨ أكتوبر كان محدداً هاماً في التقارب الإسرائيلي ـ الموريتاني .فمن المعروف أنه بعد توقيع اتفاق واي ـ ١ قام وزير الخارجية الموريتاني شيخ العافية ولد محمد خونا بزيارة لإسرائيل يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨ ، وكانت هذا الزيارة هي مفاجئة حقيقية، كونها أول استجابة فورية عربية لدعوة الولايات المتحدة لتسريع وتيرة تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، من أجل ما أسمته وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت تحسين وتهيئة أجواء إحلال السلام في المنطقة .وفي تلك الزيارة لم يكفت ولد العافية بدعم مكانة وموقف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتانياهو تجاه المعارضة الداخلية المتزايدة له، والتي اتهمته بالمساهمة في تدهور العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، وإنما أيضاً تعريب الأساطير المحيطة بالحركة الصهيونية، ونقلها للعقل العربي بوصفها من المسلمات كما حدث للفكر الغربي من قبل .وقد بدا ذلك واضحاً حينما قام خونا بزيارة متحف الهولوكست، مرتدياً القبعة اليهودية الدينية، في سابقة لم يقدم عليها أي مسئول عربي من قبل .كما أنه لم يكلف نفسه عناء زيارة القرى الفلسطينية ـ العربية التي شهدت هولوكست يهودي من نوع آخر مثل دير ياسين، وكفر قاسم ..

وفي نفس التوقيت بعد عام حدث التطبيع الكامل للعلاقات الدبلوماسية، حينما جمعت أولبرايت في مكتبها بالخارجية الأمريكية بين ولد العافية الذي أصبح رئيساً للوزراء في موريتانيا ودافيد ليفي وزير الخارجية الإسرائيلي ليوقعا معاً على وثيقة إعلان التطبيع الشامل للعلاقات بين البلدين .ولتبدأ مرحلة علانية في مسارات تفاعلاتهما على كافة الأصعدة، ولكنها حملت في ذات الوقت توتيراً للتماسك الداخلي في موريتانيا ، بعد عمليات الصدام الحالي والمستمرة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني الداخلي التي مازالت ترفض فكرة إقامة العلاقات الكاملة مع إسرائيل في مثل هذا التوقيت، الذي لم تحسم فيها عملية التسوية مخرجاتها المشروعة للجانب العربي .

وثمة جملة من المحددات التي أحاطت بعملية التطبيع الشامل للعلاقات بين البلدين، والتي استطاعت إسرائيل توظيفها بفاعلية من أجل الوصول لهذا الهدف .ويمكن بلورتها في اثنين أساسيين هما.

***أولاً : ظاهرة النفعية في السياسات العربية تجاه إسرائيل .**

تكاد تكون الدول العربية، أكثر من غيرها معنية بتقديم التعاون السياسي، لدعم شقيقاتها المتفاوضات مع إسرائيل، ورفض أن تكون إجراءات الثقة من جانب واحد، لكون التطبيع هو آخر الأوراق السياسية التي يمتلكها الجانب العربي تجاه إسرائيل بعد التحولات غير المسبوقة في معادلة إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي .وأضف إلي ذلك إلحاحية العديد من الثوابت التي يأتي ضروريات العمل العربي المشترك من أجل الحفاظ على ما تبقى من مصالح وأهداف إستراتيجية للأمة العربية .غير أن مقومات هذا العمل العربي المشترك تشهد يوماً بعد يوم مزيداً من التراجع أمام تغليب ما يمكن تسميته بالنفعية ـ القطرية العربية .ولذا لم يكن من الغريب في شئ أن طال هذا التراجع والانهيار ليس مقومات التفاعلات العربية ـ العربية، بل وأيضاً

مثيلتها مع الخارج .بحيث بات من الصعب تحديد ملامح وحدود تلك التفاعلات من ناحية، أو التنبؤ بسلوكيات تلك الدول العربية من ناحية أخرى .ويضاف إلى ذلك صعوبات التبرير المنطقي لمثل هذه السلوكيات.

وتستند ظاهرة النفعية السياسية في أحد أهم محدداتها، على رفض الخيار العربي بوصفه خياراً إستراتيجياً وحاكماً للسلوك والمرجعية السياسية للنخب الحاكمة، والتحول إلى خيارات أخرى غير عربية وفي مقدمتها الأمريكية والغربية. وتعتبر إسرائيل استحقاقاً سياسياً يجب تقدمه قبل الانتقال إلى تفعيل تلك الخيارات غير العربية .وبهذه النفعية القطرية، تخطت موريتانيا في تدافعها وتكالبها المحموم للتقارب مع إسرائيل ليس وحسب الثوابت العربية التي أرستها قمة القاهرة عام ١٩٩٦، والتي حظرت تفعيل العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، إلى حين إعادة عملية التسوية إلى مسارها الطبيعي واستحقاقاتها العادلة .وإنما أيضاً دول عربية كان لها سبق التقارب مع إسرائيل مثل المغرب، التي رفضت استقبال إيهود باراك في طريق عودته من الولايات المتحدة بعد توقيع مذكرة تنفيذ وأي ـ ١ والمعروفة باسم وأي ـ ٢ ، بعكس ما فعلته مع رابين حينما استقبلته بعد عودته من توقيع إعلان المبادئ مع المنظمة عام ١٩٩٣ , لكون الاتفاق الأخير ومن وجهة النظر المغربية لا يمكن اعتباره مؤشراً على قرب حدوث تحول حقيقية في مسار التسوية، كما حدث مع إعلان المبادئ.

وتحمل مسارات تطور التفاعلات الموريتانية ـ الإسرائيلية في طياتها الآنية والمستقبلية مدلولات ومضامين تلك الظاهرة النفعية إلى أبعد الحدود .وقد بدا ذلك واضحاً في مستويين أساسيين:

*المستوى الأول : السعي لفك عرى التحالف والارتباط السياسي مع القوى القومية سواء على المستوى الداخلي، أو في محيط البيئة العربية، بعدما بات هذا الارتباط يعوق خطوات موريتانيا للانفتاح والتقارب مع دول الخليج وإسرائيل والغرب .

إذ ثمة صلة موضوعية بين الصدام الحادث على المستوى المجتمعي وتحديداً مع القوى القومية والبعثية والعمل على تصفيتها من ناحية، وبين فك عرى الارتباط السياسي مع دول مثل العراق وليبيا وسوريا من ناحية ثانية، وبين ظاهرة الانفتاح الخارجي على الغرب وإسرائيل من ناحية أخيرة. والتي فاقم منها أزمة التعريب الأخيرة على أرضية مصادقة مجلسي الشيوخ والجمعية الوطنية في إبريل ١٩٩٩ على قانون إصلاح النظام التعليمي، والذي سعى بشكل أساسي لتقزيم استعمال اللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة لصالح اللغة الفرنسية .في تحول واضح عن الشعارات والمبادئ التي تأسس عليها الحزب الحاكم، والتي هيمن عليها الطابع القومي والإسلامي، والدفاع عن الهوية العربية والتعريب .وقد اجتذب الرئيس ولد الطايع بخطابه العروبي وانحيازه ضد الفرانكوفونيين ليس دعاة التعريب ومعظم العرب في موريتانيا فحسب، بل وأيضاً الدول الأخرى مثل العراق وسوريا وليبيا .. وقد مهد هذا التقارب لوقوف تلك الدول وتحديداً العراق إلى جانب موريتانيا، وقدموا لها الدعم المادي والمعنوي سياسياً واقتصادياً، حينما كانت مهددة خارجياً وداخلياً، وتحديداً خلال الأزمة مع السنغال عام ١٩٨٨, ويفسر ذلك إلى حد كبير واقع الأزمة التي جابهت النخبة الموريتانية الحاكمة خلال أزمة الخليج الثانية .فخارجياً كان العراق من أشد مؤيدي السياسة والتوجهات الموريتانية في الساحة العربية، وداخلياً كان البعثيون والقوميون من أشد أنصار النظام الحاكم خلال الفترة العسكرية من حكم الرئيس معاوية ولد أحمد الطايع، وفي أثناء الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٩٢، التي جرت في أجواء غربية وأفريقية معادية .كما استماتوا في الدفاع عنه أثناء الحملات الشرسة التي استهدفته خلال العامين الأولين من الفترة الديموقراطية، والتي اتخذت من قضايا حقوق الإنسان موضوعاً للهجوم .وقد تزعمت الولايات المتحدة والعديد من المنظمات الغربية تلك الحملة .

ولذا كان من الغريب تبرير اقدم السلطات الموريتانية، أولاً على تصعيد علاقاتها مع العراق إلى حد طرد السفير العراقي أنور مولود من نواكشوط في أكتوبر عام ١٩٩٥، وقطع العلاقات الدبلوماسية معه في شهر نوفمبر ١٩٩٩، والدخول في نفس الوقت في صدام مجتمعي مع القوى القومية والبعثية واتهامها بالتجسس لصالح العراق، مما قاد لاحقاً إلى تصفية البعثيين سواء داخل الحزب الحاكم أو في المعارضة السياسية .رغم الإدعاء بأن ما حدث كان مسألة داخلية، فإن كافة المؤشرات دلت على أن النخبة السياسية الحاكمة بدأت تدرك أن ارتباطاتها السابقة القومية شكلت حجر عثرة أمام الدبلوماسية الموريتانية التي تعمل جاهدة على محو آثار حرب الخليج الثانية، وسنوات القطيعة مع الغرب .ولذا كان من الطبيعي الصدام مع القطاعات التي تتبنى الخيار العربي، بوصفه استحقاقاً ومقدمة نحو تفعيل الخيار غير العربي والقوى المؤيدة له داخلياً.

*المستوى الثاني :محاولة الانخراط وبقوة في منظومة التفاعلات الإقليمية بشقيها السياسي والاقتصادي بهدف تعظيم العوائد الإستراتيجية من هذا الانخراط.

بعد أزمة الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، ما أعقبه من تراجع غير مسبوق في العمل العربي المشترك، أدركت كافة القوى من داخل المنطقة وخارجها أن منظومة التفاعلات الإقليمية بدأت تتجاوز النطاق العربي، لصالح آخر مفروض من الخارج .وفي حين كان الخيار العربي والتمسك به أساس المشروع الأول، فإن الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها، كانا أساس المشروع الثاني، بوصفهما استحقاقاً قبل الحصول على دعم الغرب والولايات المتحدة .والعامل الزمني مهم جداً في إظهار أبعاد تلك العلاقة والارتباط.

فالزيارة التي قام بها وزير خارجية موريتانيا ولد محمد خونا لإسرائيل في أكتوبر ١٩٩٨، عقب توقيع مذكرة وأي ريفر بين الفلسطينيين وإسرائيل في واشنطن، وفي وقت رفض فيه المغرب استقبال رئيس الوزراء السابق نتانياهو في طريق عودته من الولايات المتحدة، بعكس ما فعلته مع رابين حينما استقبلته بعد عودته عام ١٩٩٣ , لم تكن سابقة في إطار التفاعل بين البلدين، وإنما كانت هناك اتصالات وتعاون بينهما

في مراحل تاريخية سابقة .فقد كانت إسرائيل من الدول الأجنبية التي اعترفت باستقلال موريتانيا في الستينات، وبلغ التعاون مداه حينما سمحت موريتانيا تحت ضغوط أمريكية ـ فرنسية، لإسرائيل بإقامة أول قنصلية دبلوماسية لها في العاصمة نواكشوط، في سابقة هي الأولي من نوعها في تاريخ العلاقات العربية ـ الإسرائيلية .ولكن موريتانيا قطعت علاقاتها الدبلوماسية المحدودة بإسرائيل، وأغلقت قنصليتها عقب حرب يونيه ١٩٦٧، وبدأت تميل تدريجياً لصالح دعم القضايا العربية.

وعملياً لم تكن موريتانيا قط في محيط التخطيط الإستراتيجي الإسرائيلي، باعتبارها ليست من دول الهامش العربي غير المنخرطة معها في صراع مباشر مثل دول الطوق فحسب، وإنما أيضاً لعدم وجود ثقل وحضور ملموس لها في جولات إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بشقيه الصراعي والتعاوني، وذلك بعكس دول تقع في هذا الهامش وكان لها حضور مادي ومعنوي كبير في هذه الإدارة، حتى داخل المجموعة المغاربية ذاتها، سواء كان في الجانب الصراعي مثل الجزائر والتي شاركت في أكثر من جولة عسكرية عربية ـ إسرائيلية، أو في الجانب التعاوني مثل المغرب، التي أدت دوراً محورياً في عمليات التطبيع العربي ـ الإسرائيلي.

وفي نهاية الثمانينات كانت هناك أول عملية للالتقاء بين البلدين، ولكنها كانت ذات طابع غير مباشر وعدائية .وذلك حينما دخلت موريتانيا في صراع حدودي مع جارتها السنغال بين عامي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨، إذ أيدت إسرائيل السنغال في هذا الصراع، إضافة إلي تبنيها إستراتيجية مناوئة لموريتانيا، عبر دعم الجماعات غير العربية "الزنجية "وتحديداً جماعات التكارير، وذلك من أجل إثارة عدم الاستقرار والمتاعب للحكومة الموريتانية، وتشجيع عمليات الانفصال الجيو ـ سياسي للجماعات غير العربية في الجنوب ذو المقومات الاقتصادية الأوفر نسبياً مقارنة بالشمال ذو الأغلبية العربية .ومن الجماعات التي حظيت بدعم مكثف وواضح من إسرائيل " قوات التحرير الشعبية "التي تتخذ من عاصمة السنغال داكار مقراً لها، ومنطلقاً لتحركاتها السياسية والعسكرية المناوئة لنظام الحكم في نواكشوط .وقد نالت قوات التحرير الشعبية مساعدات إسرائيلية مباشرة شملت تقديم الأسلحة وتعهد أفرادها بالتدريب، لكي تتحول تلك القوات إلي العمل العسكري الفعال على غرار جماعات أخري غير عربية سواء في الجنوب السوداني، أو في شمال العراق .ومواجهة ما أسمته الأدبيات الإسرائيلية "..مواجهة التسلط العربي في موريتانيا، وانتزاع حقوق الأقليات الزنجية . "وكما كان التعاون مع السنغال من ناحية، والجماعات الزنجية المناوئة للحكم العربي في نواكشوط من ناحية أخري يندرج ضمن إستراتيجية " إعادة حلف المحيط "في التفكير الإسرائيلي في نهاية الثمانينات .

ولكن عقب سلسلة التفاهمات السياسية بشأن التسوية بعد مدريد، سعت إسرائيل بكل قوة إلى زيادة مساحة الاعتراف السياسي بها وتحديداً من جانب الدول العربية التي لم تعترف بعد بها .دخلت موريتانيا محيط التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي، وعند هذه النقطة بدأت تتضح أيضاً لدى الزعامة الموريتانية ملامح العوائد المتوقعة من سياسة التقارب مع إسرائيل على صعيد علاقاتها مع الولايات المتحدة .

فعقب أول لقاء رسمي وعلني بين وزير خارجية موريتانيا محمد سالم ولد الخال ونظيره الإسرائيلي شمعون بيريز في العاصمة الأسبانية مدريد في يونيه ١٩٩٥ برعاية وزير خارجية أسبانيا خافير سولانا، دعت موريتانيا بطلب من أسبانيا وفرنسا للمشاركة في مؤتمر برشلونه والذي عقد أولي جلساته في نوفمبر من نفس العام .وهو المؤتمر الذي يسعى إلى بلورة شراكه أمنية، سياسية واقتصادية بين دول شمال المتوسط وجنوبه .ولا تنتمي موريتانيا من الناحية الجيو ـ سياسية إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط، ولم تشارك عملياً في أية أنشطة استهدفت دول هذا الحوض، مما أبرز أن ضمها إلى آلية مؤتمر برشلونه كان ذو أبعاد سياسية محددة. أساسها مكافأتها على سلوكها الانفتاحي والتطبيعي مع إسرائيل .وكانت اللقاءات التمهيدية والسابقة على لقاء مدريد هذا، تتم بين سفيري إسرائيل وموريتانيا في أسبانيا برعاية خارجيتها، وهي الاتصالات التي ساعدت كثيراً في ترتيب أول لقاء رسمي وعلني بين الجانبين .وتتدعم تلك الحقيقية حينما نعلم أن دول متوسطية مثل ليبيا والجزائر، لأسباب سياسية أيضاً مازالت ممنوعة من المشاركة في تلك الآلية .وفي هذا اللقاء تم الاتفاق على أربعة نقاط أساسية، تكون بمثابة محور التفاعلات المستقبلية بينهما وهي:

١ ـ مواصلة الاتصالات على مختلف المستويات، ورفع مستواها الحالي.

٢ ـ قيام فرق إسرائيلية بزيارة العاصمة نواكشوط للبحث في إمكانات التعاون الاقتصادي والإنساني والتقني بين البلدين.

٣ ـ تدعيم موريتانيا لعملية السلام في جميع أشكالها الثنائية والمتعددة، داخل المحافل الإقليمية والدولية، دون شروط مسبقة.

٤ ـ أن يلتقي وزيرا خارجية البلدين بشكل منتظم على هامش إعمال الجمعية العامة لتقويم ما تم حدوثه من تقارب وعلاقات ثنائية.

غير أن مسألة الاعتراف الموريتاني بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها، لم تبحث في هذا اللقاء الأول العلني، هو مبرر لكون مسارات التقارب العربية ـ الإسرائيلية لم تتم دفعة واحدة، وإنما جري التمهيد له بشكل متدرج وفقاً لسياسة "الخطوة ـ خطوة . "إذ تعتبر حالة جزر القمر التي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل دفة واحدة استثناء لا ينفي القاعدة العامة .ولذا وقع وزير الخارجية الموريتاني على سالم ولد الأكحل، مع نظيره الإسرائيلي يهودا باراك اتفاقية لافتتاح مكتبين لرعاية المصالح في عاصمة البلدين، خلال مؤتمر برشلونه في نوفمبر ١٩٩٥، وهو ما حدث بالفعل في ٦ يونيه ١٩٩٦ .

وكانت العاصمة الأردنية عمان المحطة الثانية للتقارب النفعي الموريتاني ـ الإسرائيلي .فقبل وصول الوفد الموريتاني المشارك في قمة عمان الاقتصادية الثانية في أكتوبر ١٩٩٥، أقدمت السلطات على تفجير قضية البعث الموريتاني، وتوريط العراق

بها، بهدف إرسال أكثر من رسالة إلى دول الخليج، بالإضافة إلى الولايات المتحدة بجدية تحول نهجها السياسي الخارجي تجاه التقارب معهما .وخلال قمة عمان عقد وزير الخارجية الموريتاني ولد الخال لقاءين مع الإسرائيليين برعاية وزير الخارجية الأردني عبد الكريم الكباريتي .كان أولهما ذا طابع سري مع وزير الخارجية شمعون بيريز، أما الآخر فقد كان ذا طابع علني وفيه أجتمع ولد الخال مع يوسي بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلية .وأعقبهما الحديث عن أن موريتانيا سوف تنال نصيباً من الاستثمارات القادمة إلى الشرق الوسط في إطار التعاون الإقليمي، بعد ضغوط أمريكية وإسرائيلية.

وكانت تل أبيب المحطة الثالثة في هذا التقارب المصلحي-النفعي، والتي كانت مدلولاتها السياسية والرمزية أبعد مدى من أية محطات سابقة .وتكاد تماثل زيارة ولد محمد خونا في أكتوبر ١٩٩٨، وزيارة سلفه ولد الأكحل حينما قام بزيارة إسرائيل في نوفمبر ١٩٩٥ لحضور مراسم تشييع رابين .إذ أن الزيارة أتت في وقت لم يكن الجانب العربي على المستوي الجماعي قد حدد فيها خطواته القادمة في التعامل إسرائيل، ويضاف إلى ذلك أن موريتانيا ليست لها علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل تبرر هذه الزيارة .وعملياً لم يكن لقاء خونا مع نتانياهو هو الأول من نوعه، إذ التقيا معاً في سبتمبر ١٩٩٨ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

*ثانياً :ظاهرة الربط بين الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية.

باتت الأنشطة الإنسانية من قبل الدول لمساعدة منكوبي دول أخري، هي امتداد لدبلوماسيتها السياسية ولكن بوسائل أخري .والعلاقة الارتباطية بين هذين المحددين بات سمة أساسية من سمات تطور النظام العالمي، الذي شهد تطوره الراهن تفعيل غير مسبوق لفواعل مؤثرة في تفاعلاته غير الدولة القومية، التي بدأت تاليا توظف تلك الفواعل لخدمة أهدافها الإستراتيجية .وتبروز تلك العلاقة أكثر واضحاً في حالة دولة مثل إسرائيل، التي سعت بكل ما أوت من قوة ونفوذ لزيادة مساحة حضورها في التفاعلات الدولية وتحديداً مع الدول المحيطة بها التي مازالت ترفض شعوبها فكرة التعايش السلمي معها بدون التسوية النهائية للصراع العربي-الإسرائيلي بشكل يلبي الاستحقاقات العربية منها .والهدف هنا هو مواكبة الاعتراف الرسمي بها، بأخر على مثيله الشعبي العام، بالإضافة إلى محاولة تغيير الصورة النمطية عنها، التي تتسم بالعدوانية والاغتصاب، وتحقيق اختراق أخر على المستوي الدعائي.

وقد بدا ذلك واضحاً في حالة منكوبي زلزال تركيا، إذ سارعت إسرائيل لإرسال فرق الإغاثة الطبية والمدنية، لمساعدة الحكومة التركية في جهودها لمواجهة التداعيات غير المسبوقة لهذا الزلزال .وقد حظيت تلك المشاركة بتغطية إعلامية كبيرة بدا من خلالها الهدف الحقيقي لتلك المساعدات الإنسانية وهو إنقاذ مدنيين وعسكريين إسرائيليين كانوا في المدن التي دمرها الزلزال وتحديداً مدينة جولجوك، حيث مقر قيادة القوات البحرية، والتي تصادف وجود بعثة عسكرية إسرائيلية فيها حين وقوع الزلزال .وثمة حالة أخرى تتزايد فيها بوضوح عمليات الربط بين المساعدات الإنسانية والغايات السياسية لم يسلط عليها الإعلام القدر الكافي من التغطية ممثلة في موريتانيا .إذ وصلتها في ٢٤ أغسطس ١٩٩٩ بعثة طبية إسرائيلية في إطار تعاون مشترك في المجالات الإنسانية. وعملت تلك البعثة بالمستشفي الوطني بنواكشوط لمعالجة مرضي العيون، هي الثالثة من نوعها منذ يناير ,١٩٩٧ وعلى الرغم من الرفض الشعبي والحزبي الداخلي لمثل هذا التعاون، فإن الجانبين الإسرائيلي والموريتاني مازالا مستمرين فيه. وكانت أبرزها في مارس ٩٩ حينما أعتدي أحد العاملين على بعض أفراد البعثة الطبية التي كانت متخصصة في معالجة أمراض السرطان.

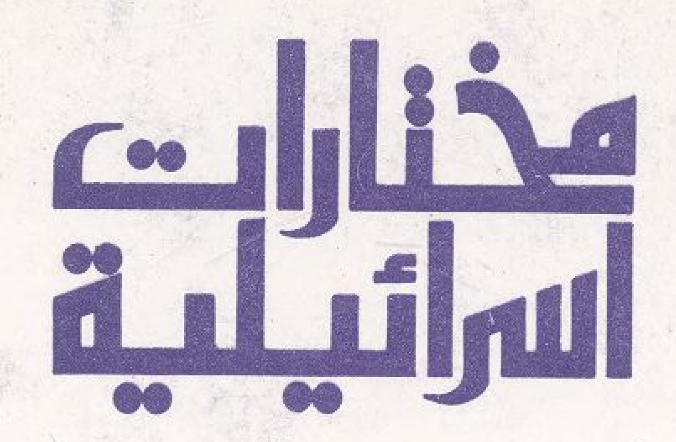
وعملياً لم تكن موريتانيا أول توظيف سياسي في المنطقة العربية لدبلوماسية المساعدات الإنسانية، بل سبقتها ولكن بشكل غير إرادي الصومال .فمن المعروف أن إسرائيل دعمت جهود داعية السلام أبا ناتان وجماعة "نجمة داود الحمراء" في العام ١٩٩٢ لبناء مخيم ضخم لاجئ الصومال على الحدود مع كينيا، وأشرفت بعثة طبية إسرائيلية ومدنية فيما بعد على إدارة المخيم .كما أقامت إسرائيل عدة مراكز للمساعدة الإنسانية داخل وخارج العاصمة مقديشو ضمن جهود "صندوق إغاثة الصومال" الذي دعمته العديد من المنظمات الطواعية الأمريكية وفي مقدمتها بعض منظمات اللوبي الصهيوني مثل بني بريث، وجوينت .وقد تكثف هذا الحضور بعد قيام إسرائيل بإرسال بعثات مدنية وعسكرية للإشراف على توزيع المساعدات التي أرسلتها بشكل مباشر، أو عبر المنظمات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة.

وبعكس الحالة الصومالية، ارتبطت محاولات إسرائيل اختراق جدار الرفض الشعبي في موريتانيا، بظاهرة "النفعية السياسية" من جانب نخبتها السياسية الحاكمة .وبهذه النفعية القطرية، تخطت موريتانيا في تكالبها المحموم للتقارب مع إسرائيل دول عربية كان لها سبق التقارب معها مثل المغرب .وأضف إلى ذلك شيوع نغمة أولوية تعظيم المصالح الوطنية - الذاتية للدولة القطرية العربية، دون آيلاء تقدير يذكر للمصالح التجميعية العربية - الشاملة، والعزف عليها لتبرير التقارب والتطبيع مع إسرائيل، وتخطي أية ثوابت عربية تعوق هذا التقارب.

لذا أتت مجالات التعاون في الجوانب الإنسانية بوصفها محاولة لنقل هذا التقارب المصلحي على مستوي القمة إلى القواعد الشعبية، ولجعلها أكثر انفتاحاً على التعاون والتطبيع مع إسرائيل .وذلك عبر توظيف آليات هذا التعاون لتحقيق ذلك مستغلين حالات الفقر وسوء المعيشية التي يعانيها الموريتانيين .غير أن هذا التوظيف يثير بعض التساؤلات، في مقدمتها هل هي موجهة لغايات إنسانية خالصة، أم أنها تستخدم الموريتانيين كحقل تجارب في المجالات الطبية .

وفي النهاية فإن العرب يبدو كما قال موشيه دايان من قبل" .. لا يقرءون التاريخ . "فالأردن الذي يعد أكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية لإسرائيل من موريتانيا، لم يفلح من جني ثمار تطبيعه مع إسرائيل على المستوي الاقتصادي، ويحقق النقلة الاقتصادية الكبيرة التي كان يأمل فيها من اتفاقية وادي عربة .ورغم ذلك تسلك موريتانيا تحت نفس التبريرات الطريق نفسه تجاه إسرائيل ! ..





النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- **التقرير الاستراتيجى العربى:** تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- **كراسات استراتيجية:** سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- **الكتب والكتيبات:** أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- **«ملف الاهرام الاستراتيجى»**، شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥
- **«مختارات إسرائيلية»**، شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل